

الطبية
الثانية

مقالات
علاج
الأسهولانبي
«٣»

مصر

على دكة الاحتياط

<http://www.makbtna2211.com/>

A
h
m
e
d
M
a
d
y

مقالات علاء الأسواني

نحن المصريين. أشبهه بمجموعة من لاعبي الكرة الموهوبين، لكن المدرب لا يحبنا ولا يحترمنا ولا يريد إعطاءنا الفرصة أبداً، وهو يستعمل في الضيق لاعبين فاشلين وفاسدين يؤدون دائماً إلى هزيمة الضيق.. في قوانين الكرة من حق اللاعب إذا جلس على دكة الاحتياطي موسماً كاملاً أن يفسخ العقد.. مصر كلها جالسة على دكة الاحتياطي منذ ثلاثين عاماً، تتفرج على هزائمها ومصائبها ولا تستطيع حتى أن تعترض.. أليس من حق مصر بل من واجبها أن تفسخ العقد؟!..

يعتبر علاء الأسواني الآن من أبرز وأشهر الأدباء العرب في العالم. ترجمت أعماله إلى ٣٢ لغة، وقد حصل على العديد من الجوائز الدولية الرفيعة. اختارته جريدة التايمز البريطانية كواحد من أهم ٥٠ روائياً في العالم، ترجمت أعمالهم إلى اللغة الإنجليزية، كما اختاره المعرض الدولي للكتاب في باريس عام ٢٠٠٩ كواحد من أبرز ٣٠ روائياً غير فرنسي في العالم.

قالت عنه جريدة التايمز البريطانية «كالراحل نجيب محفوظ فإن علاء الأسواني كاتب عالمي، يحول هموم المصريين إلى هموم إنسانية، ويسلط الضوء بجمال على عالمنا الاستثنائي دائماً والمذهل أحياناً».



6 221102 027540





مكتبة القرآن الكريم
www.maktabatquran.com
توزيع: مكتبة القرآن الكريم
طبعة: ١٤٣٥ هـ

مكتبة القرآن الكريم
www.maktabatquran.com
توزيع: مكتبة القرآن الكريم
طبعة: ١٤٣٥ هـ

مكتبة
على دكة الاحتياطي



الطبعة الثانية ٢٠١١

رقم الإيداع ٢٠١٠/٢٠٣٩٨

ISBN 978-977-09-2230-5

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

٨ شارع سيبويه المصري
مدينة نصر - القاهرة - مصر

تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩

فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢) +

email: dar@shorouk.com

www.shorouk.com

علاء الأسواني

مصر

على دكة الاحتياطي



المحتويات

٩ ماذا تعلم المصريون من مذبحة غزة؟

١٤ أيها القضاة.. مصر تتطلع إليكم فلا تخذلوها

١٨ هل المصريون قابلون للاستبداد؟! ..

٢٢ ملاحظات لا تفسد الفرح

٢٦ زيارة الأستاذ جمال

٣١ باريس ضد الحجاب

٣٥ فرنسا.. في مفترق الطرق

٣٩ مأساة في كلية طب المنيا

٤٣ الإضراب القادم.. يوم ٦ إبريل

٤٨ حوار مع ضابط أمن دولة

٥٢ حرية الإبداع وأخواتها

٥٦ عن حزب الله وقميص عثمان

٦٠ جريمة الدكتوراة بسمة

٦٤ لماذا نتخلف عن العالم؟! ..

٦٨ ماذا يريد التوبون؟

٧٢ حكاية الدكتور زويل

٥٠

١٧٥ ثلاث مغالطات لدعم جمال مبارك

١٨٠ حكاية نورا والمنتخب الوطني
١٨٥ دفاعاً عن علم مصر

١٩٠ فن إرضاء الرئيس
١٩٥ قبل أن نلعن سويسرا

٢٠٠ الحرباء تهاجم البرادعي
٢٠٤ متى نتعلم من الشعب؟!؟

٢٠٨ هل تدفع غزوة ثمن التوريث؟!
٢١٢ أهمية أن تكون إنساناً

٢١٦ من قتل المصريين في يوم العيد؟!
٢٢٠ لماذا يتأخر ويتقدم العالم؟!؟

٢٢٤ هل يستطيع الرئيس أوباما حماية الأقباط؟!
٢٢٩ من يقبض على السفير الإسرائيلي؟!؟

٢٣٤ لماذا نذهب لاستقبال البرادعي؟
٢٣٩ مصر التي استيقظت

٢٤٤ الطريقة الوحيدة لإخراج باتيستا
٢٤٨ حادث مؤسف لضابط أمن دولة

٢٥٢ ماذا يتوقع المصريون من البرادعي؟
٢٥٦ ملاحظات مصرية على تكريم فرنسي

٢٦١ متى يدرك الرئيس مبارك هذه الحقيقة؟!
٢٦٦ لماذا يصرخ سيادة اللواء؟!؟

٢٧٠ هل يعتبر تزوير الانتخابات من الكبائر؟!
٢٧٥ هل نبدأ بإصلاح الأخلاق أم بإصلاح النظام؟!؟

٧

هل نحتاج إلى المستبد العادل؟

٢٨٠

حكاية ممدوح حمزة

٢٨٥

هل الحريات تنجزاً؟

٢٩٠

حكاية للصغار، والكبار

٢٩٤

من يقتل الفقراء في مصر؟!

٢٩٩

من يقدر على ثمن الحقيقة؟!

٣٠٤

هل يحميننا الإذعان من الظلم؟!

٣٠٩

محاولة لفهم أسباب القسوة

٣١٤

الشاب الذي عاش إلى الأبد

٣١٩

عشاء مفاجئ مع شخصية مهمة

٣٢٥

في مدح العدالة

٣٣١

خواطر عن صحة السيد الرئيس

٣٣٦

هل يُعتبر الظلم من مبطلات الصيام؟

٣٤٠

ملاحظات على مشروع جمال مبارك

٣٤٥

لماذا لا يذهب المصريون إلى الانتخابات؟!

٣٤٩

في مخاطر التمييز الإيجابي

٣٥٤

هل أصبح أساتذة الجامعة كلهم منافقين؟!

٣٥٩

رائحة غريبة في جناح الرئيس

٣٦٣

مصير إبراهيم عيسى

٣٦٨

لهذا يتقدمون ولهذا نتخلف

٣٧٣

ماذا تعلم المصريون من مذبحه غزة؟

سوف يظل مشهد جثث الأطفال المحترقة في غزة ماثلا في ذاكرة المصريين إلى الأبد، فقد شكلت هذه المذبحة لحظة تاريخية فارقة، سقطت فيها أوهاام، واتضح حقائق قد يكون من المفيد أن نستعرضها:

أولاً: اتضح خلال المذبحة أن المصريين جميعا ما زالوا يشعرون بانتمائهم العميق والمطلق للأمة العربية الإسلامية.. وبالرغم من نزع المكون القومي من مناهج التعليم ووسائل الإعلام على مدى ربع قرن، وبالرغم من الحملات المستمرة منذ كامب ديفيد لقطع أو اصر مصر العربية، فإن الأجيال الجديدة في مصر، قد ورثت انتماءها العربي بالكامل.. وكل من رأى مئات الألوف من طلبة الجامعة وهم يتلقون ضربات الأمن المركزي القاسية أثناء تظاهرهم من أجل نصرة غزة.. لا بد أن يتساءل: أين ومتى تعلم هؤلاء الأبناء حب فلسطين؟ وقد رأيت بعيني رجالا كبارا يجهشون بالبكاء كالأطفال من حسرتهم وشعورهم بالعجز عن إنقاذ الضحايا.. لقد أكدت المذبحة أن مصر، قلبا وقلبا، عربية إسلامية، وأي رهان على انتماء آخر ليس إلا مضيعة للوقت والجهد.

ثانياً: أظهرت المذبحة أن قدرة إسرائيل المعنوية على ارتكاب أبشع المجازر غير مسبوقه في التاريخ الحديث، باستثناء جرائم النازيين التي تستوحى إسرائيل الكثير من أساليبها، فقد وقف قادة إسرائيل يتحدثون بطريقة عادية، ويتسمون في المحافل الدولية، بينما تقوم طائراتهم في نفس اللحظة بإلقاء القنابل العنقودية والفوسفورية على الأطفال والنساء في غزة، وهذا مشهد بالغ الدلالة. لم يحس قائد صهيوني واحد بالذنب أو الأسف أو الندم، بل إن بعضهم بدا مزهوا بالمجزرة.. وهذه الاستهانة بالحياة الإنسانية

متسقة تماما مع الفكر الصهيوني الذي لا يعتبر الأغيار (غير الإسرائيليين) كائنات إنسانية مساوية في الحقوق والواجبات.. بل إن وزيرة خارجية إسرائيل (صديقة الوزير أبو الغيط العريزة الذي انحنى مسرعا ليمسك بيدها لثلا تتعثر قدمها الكريمة على السلم) ليست إلا كادرا كبيرا من المخابرات الإسرائيلية، وقد اعترفت للصحافة الغربية بأنها تنكرت وعملت خادمة في بيت عالم ذرة عراقي في باريس لفترة طويلة، حتى اكتسبت ثقته، وتمكنت من دس السم في طعامه وقتله.. هذه هي إسرائيل الحقيقية.. كل شيء مباح من أجل انتصارها، وهي لا تفهم إلا لغة القوة، وبالتالي فإن توقع سلام مجاني تمنحه إسرائيل بغير أن تكون مرغمة عليه ليس إلا تصورا ساذجا أقرب إلى الأوهام.

ثالثا: بالرغم من تعاطف كثيرين من أصحاب الضمائر الحية في الغرب مع ضحايا المذبحة.. فقد آن الأوان أن ندرك - نحن العرب والمسلمين - أننا سوف نخوض دائما معاركنا في هذا العالم وحدنا.. فالدول الغربية كانت وسوف تظل دائما منحازة بالكامل لإسرائيل.. وقد صرح الاتحاد الأوروبي في بداية المذبحة بأن إسرائيل تخوض حربا دفاعية، ثم رفض أن يرسل لجنة لتقصي الحقائق، وقد تحدثت إسرائيل كعادتها، قواعد القانون الدولي جميعا، فلم يجرؤ مسئول غربي واحد على انتقادها، بل وصفها ساركوزي بأنها ديمقراطية عظيمة.

والسؤال: لو أن الأطفال الذين أحرقتهم القنابل في غزة كانوا أوروبيين أو أمريكيين.. ماذا كان المجتمع الدولي ليفعل حينئذ؟

الإجابة معروفة.. لكن هؤلاء الأطفال الضحايا عرب ومسلمون، وبالتالي، فإن العقلية الاستعمارية الغربية لا تساوي بين حياتهم وحياتة أطفال الغرب.. ولقد اجتمع قادة الدول الغربية في شرم الشيخ، فلم يتفوه واحد منهم بكلمة واحدة ضد المجرزة، وإنما كان همهم أن يمنعوا تهريب السلاح إلى غزة، أي أنهم جاءوا ليساعدوا إسرائيل حتى تحقق بالسياسة ما عجزت عن تحقيقه بالحرب.. إسرائيل ومعظم الدول الغربية يشتركون جميعا في نفس النظرة الاستعلائية للعرب والمسلمين.. وأذكر في العام الماضي أنني التقيت في منزل أحد الأصدقاء على العشاء وزير خارجية دولة عربية كبرى.. وكان قد شرب قليلا، فأطلقت الخمر لسانه.. فلما سألته: هل تعتقد أن الاتحاد الأوروبي سوف يقبل يوما أن تكون تركيا عضوا فيه؟

أجابني فوراً: يستحيل أن يقبل الاتحاد الأوربي بلداً إسلامياً بين أعضائه.

رابعاً: تم تصوير حركة حماس في الإعلام الغربي على أنها الشيطان الأكبر، وأنها السبب في هذه المذبحة، لأنها أطلقت الصواريخ على إسرائيل فأعطتها الذريعة.. وهذا الكلام السخيف لا يستحق الرد.. فإسرائيل لم تكن يوماً بحاجة إلى ذريعة، فهي ترتكب جرائمها ثم تبحث عن ذريعة وليس العكس، وهي تشن حرب إبادة ضد الفلسطينيين سواء أطلقوا الصواريخ أو لم يطلقوها.. ويجب هنا ألا ننسى حقيقتين.. أولاً: أن غزة (وفلسطين كلها في الحقيقة) أرض محتلة بالمعنى العملي والقانوني، وبالتالي من حق الفلسطينيين أن يقاوموا الاحتلال بكل الوسائل.. وبالتالي، فإن تهريب الأسلحة للمقاومة الفلسطينية لا يشكل جريمة، بل هو واجب وطني وقومي وإنساني.. الحقيقة الأخرى: أن حركة حماس هي الحكومة العربية الوحيدة المنتخبة شرعياً، ومن حقها أن تمثل الشعب الفلسطيني.. لكن الدول الغربية بمجرد فوز حماس في الانتخابات بدأت ضدها حرباً حقيقية من أجل إفقار الفلسطينيين وتجويعهم.. والسبب في ذلك أن حركة حماس تمثل معنى المقاومة، وهو بالذات ما لا تريد إسرائيل أن يكون نموذجاً في العالم العربي.. والحق أن الصمود الأسطوري الذي قام به مقاتلو حماس ضد آلة الحرب الإسرائيلية الجبارة، يبعث على الفخر والحزن.. الفخر لأن إسرائيل القوية قد هُزمت للمرة الثانية بعد هزيمتها من حزب الله.. والحزن لأنه إذا كان بضعة آلاف من المقاتلين بأسلحة بسيطة بمقدورهم أن يصمدوا أمام إسرائيل، فماذا يكون الحال لو تدخلت الجيوش العربية الكبرى في المعركة؟ وما الذي يمنعها من ذلك؟

خامساً: كشفت المذبحة أن النظام السياسي في مصر، قد أصبحت له أجندة خاصة تعبر عن مصالح ورؤى مختلفة عن مصالح المصريين وتطلعاتهم.. فهو لا يرى في حماس إلا الفرع الفلسطيني للإخوان المسلمين، وبالتالي، فإن أي انتصار تحققه سيدعم الإخوان في مصر.. ومن ناحية أخرى، فقد بنى النظام المصري إستراتيجيته منذ كامب ديفيد على أن إسرائيل قوة لا تقهر، وبالتالي فإن الاستجابة لمطالبها عين العقل.. وهذه النظرية تربكها بشدة فكرة المقاومة، خصوصاً لو حققت انتصاراً.. ومن ناحية ثالثة، فقد تعلم النظام المصري أن إرضاء إسرائيل يجلب معه رضا الولايات المتحدة والدول الغربية جميعاً. وكلها أشياء أساسية في نجاح مخطط التوريث الذي يعد له على قدم وساق..

كل هذه الاعتبارات دفعت بالنظام المصري إلى أن يشترك عمداً في حصار الفلسطينيين في غزة.. فقد أغلق معبر رفح الذي كان ممكناً تخفيف الحصار من خلاله.. وقد ظل المعبر مغلقاً تماماً قبل المذبحة، وتم منع عدة قوافل مصرية تحمل أغذية من العبور.. أما المذبحة وبعدها، فلم يكن المعبر مفتوحاً بشكل متواصل أبداً.. وآخر الشهود على ذلك هو النائب حمدان صباحي الذي ذهب على رأس قافلة أغذية فمنعته السلطات المصرية من العبور وشاهد بنفسه عشرات من قوافل الأغذية معلقة على المعبر منذ أسبوعين كاملين.. ولعلنا نذكر هنا الجملة التي صرحت بها وزيرة خارجية إسرائيل عندما قالت: «إننا نشترك مع كثير من الأنظمة العربية في الأهداف والمصالح».

سادساً: بقدر ما كان الدور المصري سلبياً ومؤسفاً تحركت الآلة الإعلامية الحكومية العملاقة لتبث موجات من الأكاذيب في أذهان المصريين.. قالوا أولاً: إن مصر ليس من حقها فتح معبر رفح طبقاً لاتفاقية المعابر التي وقعت عليها عام ٢٠٠٥، ثم تبين أن مصر لم توقع هذه الاتفاقية من الأساس، بل إن الاتفاقية نفسها لم يتم تجديدها فسقطت من تلقاء نفسها، كما قال الدكتور عبد الله الأشعل أستاذ القانون الدولي.. بعد ذلك لجأ الإعلام المصري إلى كذبة أخرى فقال: إن فتح المعبر سيؤدي إلى توطين الفلسطينيين في سيناء.. وهذا الكلام لا مثيل لسخافته، لأن المطلوب لم يكن إدخال الفلسطينيين إلى مصر، وإنما إدخال الغذاء والدواء إلى الفلسطينيين.. ولما انكشفت هذه الأكاذيب جميعاً، لجأ الإعلام المصري إلى أكثر الأكاذيب وقاحة، فأكد أن المعبر مفتوح بالفعل ولم يغلق قط.

وهذه استهانة غير مسبوقة بعقول المصريين وحقهم في أن يعرفوا ما يحدث في بلادهم.. وقد صاحب كل هذه الأكاذيب، الكثير من الخلط والتشويش: فقد اختلط مفهوم الرئيس بالوطن، وأصبح من ينتقد سياسة الرئيس مبارك كارهاً لمصر وحاقداً عليها، كما استعمل رؤساء تحرير الصحف الحكومية، التي يملكها ويمولها الشعب المصري، كل ما في جعبتهم من شتائم بذيئة ضد كل من تجرأ واعترض على سياسة الرئيس مبارك.. بدءاً من حسن نصر الله إلى بشار الأسد.. وتم حشد الكتبة المنافقين ومن قدمتهم وسائل الإعلام باعتبارهم خبراء لكي يكيلوا الشتائم لكل من عارض

اشترك مصر في حصار غزة.. وقد توجت هذه الحرب الإعلامية بمشهد من الكوميديا السوداء (وهو مصطلح في المسرح يعني أنك ستضحك ثم تشعر بالحزن) عندما اصطحب السيد فتحي سرور نواب الحزب الوطني إلى منزل الرئيس مبارك، وذلك ليعبروا لسيادته عن مبايعتهم وتأييدهم الكامل غير المشروط لسياسته الحكيمة أثناء المذبحة.. ونحن نتساءل: متى أعلن فتحي سرور عن معارضته للرئيس مبارك حتى يعلن الآن عن تأييده له؟ هل تحفظ فتحي سرور مرة واحدة في حياته على أي شيء فعله أو قاله الرئيس مبارك؟ الإجابة أن فتحي سرور ونواب الحزب الوطني جميعا، يعتبرون كل ما يصدر عن الرئيس مبارك آيات على حكمته وعظمته وزعامته.. فما الحاجة الآن إلى إعلان تأييده في موضوع غزة؟ إلا أن يكون المراد إعلان التأييد على التأييد.. وزيادة الخير خيرين كما يقال.

أخيرا: ما العمل؟ قرأت منذ أعوام مقالا لباحث إستراتيجي إسرائيلي يحلل فيه المشهد السياسي العربي، أكد فيه أن تطبيق ديمقراطية حقيقية في العالم العربي سوف يحمل خطرا داهما على مصير إسرائيل ووجودها.. ليس لأن الانتخابات النزيهة سوف تدفع بالإسلاميين إلى السلطة، فهو ليس من أنصار هذا الرأي، وهو يرى أن الإسلاميين في مصر لن يحصلوا في الانتخابات على أكثر من ثلث مقاعد البرلمان، لكن المشكلة في رأيه أن الحكومات المنتخبة تستند إلى قاعدة شعبية حقيقية والرؤساء المنتخبون يستمدون قوتهم من تأييد الشعب وليس من قدرتهم على قمعه، وبالتالي لن تستطيع إسرائيل أن تفرض عليهم إرادتها كما تفعل بسهولة مع الحكام الاستبداديين (قارن بين الموقف العظيم المشرف الذي اتخذه رئيس الوزراء التركي المنتخب ومواقف الآخرين المخزية).

إننا لن نسترد كرامتنا وقدرتنا على التأثير في الأحداث داخل مصر وخارجها، إلا إذا انتزعنا حقنا في اختيار من يحكمنا.. عندئذ فقط سوف تتوقف إسرائيل عن ذبح أطفالنا.

الديمقراطية هي الحل.

أيها القضاة .. مصر تتطلع إليكم فلا تخذلوها

عزيزي القارئ، تخيل أنك قاض، وأن الحكومة قد عهدت إليك بالإشراف على انتخابات مجلس الشعب.. أنت تعلم - مثل المصريين جميعا - أن كل الانتخابات في مصر تزورها الحكومة لصالح مرشحيها وأن الاستفتاءات التي يستند إليها رئيس الجمهورية ليقى في السلطة، مزورة من أولها إلى آخرها.. لكنك كقاض، واجبك أن تتحقق من نزاهة الانتخابات.. وقبل الانتخابات بقليل جاء إليك مسئول رفيع لينصحك، بطريقة مهذبة وودية للغاية، بأن تركز اهتمامك على ما يحدث داخل اللجنة الانتخابية وليس ما يحدث خارجها.. لم يطلب هذا المسئول منك - لا سمح الله - أن تشترك بنفسك في تزوير الانتخابات، كل ما هو مطلوب أن تتحقق من سلامة الإجراءات الانتخابية كما تشاء، ولكن داخل اللجنة وليس خارجها.. أنت بخبرتك كقاض، تعلم تماما ما سوف يحدث: سوف يقف رجال الأمن خارج اللجنة ليمنعوا الناخبين جميعا من الدخول ما عدا المؤيدين للحزب الحاكم.

إنها إذن، مسرحية مشينة وأنت كقاض ستكون مشاركا فيها، سوف يتولى الأمن ضرب الناس واعتقالهم في الخارج بينما تجلس أنت في الداخل لتضفي بوجودك مظهرا شرعيا كاذبا على انتخابات تزور فيها إرادة الأمة.. في هذه الحالة، أيها القاضي، أنت أمام اختيارين: إما أن تشترك في الجريمة وتكون قد خنت الأمانة وخالفت ضميرك وحملت نفسك ذنبا عظيما أمام الله.. وإما أن تصر على متابعة الانتخابات داخل اللجنة وخارجها وأن تمنع التزوير أو تفضحه كما يقتضيك شرف القاضي.. الاختيار بين الموقفين صعب لأن القاضي في مصر ليس مستقلا عن الحكومة فهي

تدخل في شئونه وتملك ثوابه وعقابه بل تدمير مستقبله أيضا إذا أرادت.. فرواتب
القضاة تصرف من وزارتي المالية والعدل، التابعين لرئيس الدولة الذي يسعده كثيرا،
طبعاً، أن يستأثر أتباعه في الحزب الوطني بكل المقاعد في مجلس الشعب، كما أن
إدارة التفتيش القضائي - وهي الجهة المختصة بمحاسبة القضاة وعقاب المخطئين
منهم، تابعة بالكامل لوزير العدل، الذي يعينه رئيس الجمهورية أيضا بنفسه، أضف
إلى ذلك أن وزير العدل يستطيع أن يكافئ من يعجبه من القضاة بانتدابهم كمستشارين
في الوزارات المختلفة، مقابل رواتب تبلغ أضعاف رواتبهم الأصلية.. كل ذلك يجعل
الاختيار صعباً أمام القاضي المشرف على الانتخابات، أمامه العدل والحق من ناحية
ومن ناحية أخرى أمامه سيف المعز وذهبه.

والقاضي إنسان ورب أسرة لديه التزامات، ومطالب الأولاد تلح عليه، ويشكو -
مثلنا جميعاً - من الغلاء وصعوبة المعيشة.. وفي مثل هذه الظروف فإن من يتمسك
بأداء واجبه من القضاة ليس مجرد إنسان شريف وإنما هو بطل حقيقي، والأبطال في
التاريخ الإنساني قلة من البشر أتوا الصلابة والقدرة على الدفاع عن الحق إلى النهاية
مهما يكن الثمن، ولا يمكن أن نطالب الناس جميعاً بالبطولة لأن ذلك مخالف لطبيعة
البطولة وطبيعة الناس.. ولكن في مصر العظيمة، يحدث أحياناً أن يتجلى معدن شعبها
الأصيل النادر فتتكسر القواعد الإنسانية ويحدث ما يشبه المعجزات.. فقد اختار قضاة
مصر أن يدافعوا عن الحق مهما يكن الثمن.. وسوف تسجل صفحات التاريخ، بفخر
وإعزاز، أن قضاة مصر رفضوا أن يشاركوا في مسرحية تزوير الانتخابات، وقد انعقدت
الجمعية العمومية الشهيرة عام ٢٠٠٥ التي حضرها أكثر من خمسة آلاف قاضٍ، دخلوا
إلى القاعة باعتبارهم قضاة يمثلون القانون وخرجوا منها أبطالاً حقيقيين يمثلون إرادة
الأمة في الحق والعدل والحرية. لم يفكر هؤلاء القضاة في المزاي التي تقول الحكومة
إنها ستغدها عليهم لو أغمضوا أعينهم عن التزوير، بل فكروا فقط في معنى الشرف،
في مسئوليتهم أمام الله والوطن والشعب المصري.. فأعلنوا رفضهم للإشراف على
الانتخابات ما دامت لم تتوافر ضمانات حقيقية لعدم تزويرها، وطالبوا بالاستقلال
الكامل للقضاء عن وزارة العدل ورئيس الدولة.

وتحول رموز نادي القضاة بين يوم وليلة إلى رموز للمصريين جميعا.

ولا أعتقد أن النظام في مصر قد انزعج أو ارتبك من حدثٍ مثل مطالبة القضاة باستقلالهم: أولا لأن القاضي يشغل في الوجدان المصري مرتبة جليلة ورفيعة تؤهله بسهولة للزعامة، وثانيا لأن القضاة أثبتوا أنهم غير قابلين للشراء ولا للتهديد مما يجعل إخضاعهم لأهواء النظام مستحيلا، وثالثا لأن النظام يعلم أن استقلال القضاء لو تحقق فإن مصر كلها ستتغير، في ظل قضاء مستقل ستنتهي المحسوبة والوساطة والاستثناءات، ولن يفلت فاسد مهما كبر منصبه من المحاكمة، سوف يحاسب الناس جميعا بموجب قانون واحد وأمام قاض عادل لا سلطان عليه إلا لضميره.

إذا استقل القضاء في مصر سيكون بمقدور أصغر وكيل نيابة أن يحقق مع أكبر مسئول في الدولة مثل أي مواطن عادي، إذا استقل القضاء سوف يتوقف اعتقال الناس وتعذيبهم وإهدار كرامتهم في أقسام الشرطة ومقار أمن الدولة، وسوف ينتزع المصريون حقهم الطبيعي في انتخاب من يمثلهم ومن يحكمهم.

هكذا وجد النظام نفسه في مأزق وهو الذي كان يتصور أن القضاة مثل أناس كثيرين، سوف يفضلون مصالحهم الشخصية على الحق والعدل.

وتم شن حملة شرسة للتنكيل بنادي القضاة وتشويه صورته أمام الرأي العام بكل الوسائل، وانطلق كتبة النظام والطبالون والزمارون ليتهموا القضاة الشرفاء بالعمل بالسياسة.. وهذا كلام سخيف متهافت لأن استقلال النظام القضائي عن السلطة التنفيذية، في العالم كله، ليس مطلباً سياسياً وإنما هو الشرط المهني الأول لمهنة القاضي.

فلا قيمة ولا مصداقية للقضاء إذا لم يكن مستقلا.

إن القاضي المطالب باستقلال القضاء، أشبه بجراح دخل إلى حجرة العمليات لينقذ حياة المرضى فوجد جهاز التعقيم معطلا، فهل إذا طالب هذا الجراح بإصلاح جهاز التعقيم يكون مشغلا بالسياسة؟! أم أنه يطالب بشرط مهني أساسي يستحيل العمل في غيابه؟!!

يوم الجمعة المقبل سوف يتوجه آلاف القضاة للإدلاء بأصواتهم لاختيار مجلس الإدارة الجديد لنادي القضاة... وقد حشد النظام كل قوته وأتباعه لإسقاط تيار الاستقلال في نادي القضاة الذي يمثله المستشار هشام جنيته وزملاؤه.

الشائعات تملأ الأوساط القضائية عن مزايا كثيرة سوف تنهال على القضاة إذا امتنعوا عن انتخاب القضاة الإصلاحيين: سيارات بأحجام وألوان مختلفة وأراض زراعية وشقق وقصور وفيلات وشاليهات تطل على البحر الأحمر والبحر الأبيض. وهذه العروض من رجال النظام تدل على أنهم لا يفهمون كيف يفكر القضاة في مصر.

فالذين رفضوا أن يتواطئوا على تزوير الانتخابات ونزلوا بأوسمتهم بالآلاف ليعلنوا للعالم أن في مصر قضاءً شريفاً عادلاً، لا يمكن أن تضعف إرادتهم أمام سيارة بالتقسيت.

أضف إلى ذلك أن المصريين جميعاً يعلمون أن كل هذه وعود في الهواء لن تتحقق أبداً، فالحكومة لم تف بوعودها قط مع أية نقابة مهنية (هل تذكرن وعد الحكومة برفع رواتب الصحفيين؟ أين هو الآن؟!).

إن انتخابات نادي القضاة يوم الجمعة المقبل، لا تخص نادي القضاة وإنما هي ملك لمصر كلها، لأن ما يحدث في نادي القضاة سيحدد ما سوف يحدث في مصر.

إن ملايين المصريين الذين عقدوا أملهم في التغيير على استقلال القضاء.. الذين ساندوا حركة القضاة بكل مشاعرهم وقوتهم، الذين تحملوا ضربات الأمن المركزي والاعتقال والتنكيل وهم يهتفون بحياة القضاة، كل هؤلاء ينتظرون من القضاة يوم الجمعة المقبل أن يكملوا مسيرة الشرف التي بدءوها عام ٢٠٠٥. مصر نفسها، مصر المنهوبة المستباحة من الفساد والاستبداد، مصر الممنوعة من اختيار حكامها ومن تقرير مصيرها، مصر المظلومة تترقب العدل، والعدل لن يتحقق إلا بأيديكم.

أيها القضاة.. مصر تتطلع إليكم فلا تخذلوها.

هل المصريون قابلون للاستبداد؟!

وفاة مواطن واحد ضحية لاعتداء ظالم من الشرطة، أدت إلى اندلاع انتفاضة كبرى في اليونان.. وفي العالم كله، ما إن تحاول أي حكومة تزوير الانتخابات حتى ينزل ملايين المتظاهرين في الشوارع، ولا تهدأ ثورتهم حتى يتم إلغاء الانتخابات وتقديم المزورين للمحاكمة.

بالمقابل، فإن ما يحدث في مصر يعتبر فريدا من نوعه.

فالانتخابات تزور بانتظام، والضحايا يتساقطون يوميا من جراء تعذيب الشرطة، ونصف المصريين على الأقل يعيشون تحت خط الفقر، بل إن ضحايا الفساد والإهمال من شهداء العبّارات الغارقة والقطارات المحترقة، والمبيدات المسرطنة، قد فاق عددهم شهداء مصر في كل الحروب التي خاضتها.

هذه المظالم تكفي لاندلاع عشر ثورات، لكنها في مصر لم تؤد حتى الآن إلى تمرد شعبي حقيقي. صحيح أن حركات الاعتراض والاعتصامات والمظاهرات تتزايد كل يوم، إلا أنها مع ذلك تظل أقل بكثير من جحيم معاناة المصريين، مما يدفعنا إلى التساؤل: هل المصريون بطبيعتهم قابلون للاستبداد، وأكثر استعدادا للإذعان والخضوع من الشعوب الأخرى؟!

الإجابة نجدها في التاريخ.. فقد خاض المصريون نضالا طويلا مريضا ضد الاحتلال البريطاني، ودفعوا ثمنا باهظا وقدموا آلاف الشهداء حتى أرغموا بريطانيا، أكبر قوة استعمارية على وجه الأرض آنذاك، على أن ترحل عن مصر.. وهذا واحد من عشرات الأمثلة التاريخية، يدل على أن الإذعان للظلم ليس عيبا خلقيا في طبيعة المصريين،

وإنما هو حالة طارئة مستحدثة جعلت المصريين يبدون الآن وكأنهم شعب خاضع مدعن، قدرته على تحمل الظلم بلا حدود.. وظاهرة إذعان المصريين ترجع في رأبي إلى سببين:

أولاً: بالرغم من الاحتلال البريطاني واستبداد القصر، فإن القمع الذي مورس على المصريين قبل ثورة ١٩٥٢ أقل بكثير من ذلك الذي مارسه عليهم حكوماتهم الوطنية.. وقد كان والدي، الكاتب الراحل عباس الأسواني، من الناشطين في حركة مصر الفتاة، مما أدى إلى اعتقاله بشكل منتظم خلال الأربعينيات، فلم يتعرض للتعذيب مرة واحدة أثناء اعتقاله، بل إنه في يناير ١٩٥٢ قُبض عليه بتهمة التحريض على حريق القاهرة (وكانت عقوبتها الإعدام آنذاك) فتم احتجازه في سجن الأجنب، حيث تلقى مع بقية المتهمين معاملة إنسانية كريمة، وكانت أسرته تبعث له بالغداء يوميا من أفخم مطاعم القاهرة، وتمده بالسجائر الأجنبية من النوع الذي يفضله.. ولا يمكن مقارنة ذلك، إطلاقاً، بالتعذيب البشع الذي تعرض له المعتقلون السياسيون على أيدي حكوماتهم الوطنية بدءاً مع عهد عبد الناصر وحتى الآن.

بل إن حادثة دنشواي التي درسناها في المرحلة الابتدائية كدليل دامغ على جرائم الاحتلال البريطاني، تعتبر فعلة هينة إذا قورنت بالجرائم التي يرتكبها اليوم ضابط واحد من زبانية أمن الدولة في حق أبناء وطنه.. وهنا يتضح أن القمع المروع غير المسبوق الذي تعرض له الإنسان المصري منذ الثورة حتى الآن، قد أدى للأسف إلى كسر روح المبادرة في نفوس المصريين. لقد استبعدت الدولة البوليسية الإنسان المصري تماماً من المشاركة الحقيقية في أحداث بلاده.. وقد تربت أجيال متعاقبة من المصريين على الانسحاب الكامل من العمل العام، وانتشرت روح اليأس من التغيير، واستقر في يقين المصريين أنه لا جدوى من الاعتراض على الحاكم، لأنه سوف يفعل ما يريد شئنا أم أبينا، بل إن قطاعاً عريضاً من المصريين يعتبر العمل بالسياسة دليلاً على السذاجة أو حماقة التي لن تجر على صاحبها إلا المصائب... وأنا لا أعتبر عزوف المصريين عن العمل العام دليلاً على جبنهم أو تخاذلهم.. ففي أي بلد في العالم، عندما يعلم المواطن أن اشتراكه في مظاهرة سيؤدي حتماً إلى اعتقاله وضربه وتعذيبه، وقد يؤدي إلى هتك عرض زوجته أو ابنته أمام عينيه أو

اعتقاله لسنوات.. من الطبيعي عندئذ أن يفكر ألف مرة قبل أن يشارك في العمل السياسي.

ثانيًا: منذ السبعينيات، انتشر في مصر التفسير السلفي الوهابي للدين، وساعد على ذلك عوامل عديدة: استعمال أنور السادات للدعاية الدينية من أجل تدعيم نظام الحكم، وارتفاع أسعار البترول بعد حرب أكتوبر مما منح السعودية قوة تأثير غير مسبوق، ثم قيام الثورة الإيرانية التي اعتبرها النظام السعودي خطرًا محققًا، فأنفق مليارات الدولارات لنشر الفكر الوهابي الذي يعتبر المعادل الديني، وصمام الأمن لحكم آل سعود.. أضف إلى ذلك أن ملايين المصريين قد أرغمهم الفقر على العمل في السعودية والخليج لسنوات. عادوا بعدها وقد تشبعوا بالأفكار السلفية.. ومن عيوب الفكر السلفي أنه يحجب عن الناس الرؤية الموضوعية للواقع، فمهما تكن المعاناة والمظالم التي يتعرض لها المسلم، لن تخرج في المفهوم السلفي عن احتمالين: إما أن تكون عقابًا من الله على ذنوب ارتكبتها، أو اختبارًا من الله لمدى إيمانه وصبره على المكاره.

ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الفهم للدين إلى تخدير عقول الناس وإضعاف إرادتهم مما يجعلهم أكثر استعدادًا لقبول الظلم والخضوع للاستبداد.

ولا يجب أن ننسى هنا الحصانة الكاملة التي يمنحها الفكر السلفي للحاكم.. فالرأي الغالب عند السلفيين وجوب الطاعة المطلقة للحاكم ما دام يؤدي شعائر الإسلام، حتى وإن ظلم الرعية وقمعهم ونهب أموالهم.. وهذا الفهم أبعد ما يكون عن الإسلام الحقيقي، لكنه إرث فكري متخلف انتقل إلينا من فقهاء السلطان الذين استعملوا الدين لتدعيم الطغاة في عصور الانحطاط.

على أن انتشار هذه المفاهيم قد ساعد بالتأكيد على تعطيل إرادة المصريين السياسية، ولعل ذلك يفسر لماذا يغضب السلفيون في مصر من مشهد عارٍ في فيلم سينمائي أو أغنية مصورة فيعلنون الحرب وقيمون الدنيا ولا يقعدونها.. بينما يتفرجون، في نفس الوقت، على تزوير الانتخابات ومحاولات التوريث واعتقال الأبرياء وتعذيبهم، فلا يحركون ساكنًا وكأن الأمر لا يعنيهم. والسبب في ذلك أن الفصل الخاص بالحقوق السياسية محذوف أساسًا من كتاب الفكر السلفي.

وقد أدى هذا الفهم المغلوط للدين إلى اتساع الفارق بين المظهر والجوهر في حياتنا اليومية بشكل غير مسبوق.

فانتشرت في مصر ظاهرة التدين البديل، حيث تم اختصار الإسلام العظيم في العبادات والمظاهر فقط.. وبدلاً من الجهاد لتحقيق المبادئ التي نزل الإسلام من أجلها: الحق والعدل والحرية.. اقتصر مفهوم التدين البديل على أداء الصلوات ولبس الحجاب والنقاب وتلاوة الأدعية وتحريم الدبلة الذهبية وما شابه ذلك، والحق أنني أتأمل يوم الجمعة آلاف المصريين الذين يزحفون إلى المساجد لأداء الصلاة وأتعجب: فهؤلاء المتدينون الخاشعون بصدق، يعتبرون أن ترك الصلاة أو شرب الخمر أو تبرج النساء ذنوباً عظيمة لا يمكن السكوت عليها أبداً.. لكنهم في نفس الوقت يعيشون أذلاء تحت حكم استبدادي يزور إرادتهم ويقمعهم ويستهمين بحقوقهم الإنسانية والسياسية... ومع ذلك لا يجدون في ذلك الخنوع ما يجرح عقيدتهم الدينية.

الخلاصة: أن الإنسان المصري ليس مدعنا ذليلاً بطبيعته، لكن المجتمع مثل الإنسان يصح ويمرض.. والمجتمع المصري الآن مصاب بمرض الإذعان للظلم، نتيجة لقمع الدولة البوليسية والقراءة المتخلفة للدين.

واجبنا الأهم أن نتخلص من ذلك الإذعان المشين.. عندئذ سوف نستعيد قدرتنا على صنع ما يحدث في بلادنا، عندئذ سوف نواجه الظلم ونسقطه ونتزع المستقبل الذي تستحقه مصر.

إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

ملاحظات لا تضسد الفرح

مع احترامنا الكامل للقضاء وأحكامه، فإن الرأي الغالب في الشارع المصري أن الأستاذ أيمن نور قد تعرض إلى مكيذة سياسية أدت به إلى السجن، وأن النظام قرر التنكيل بأيمن نور لأنه معارض سياسي حقيقي ومؤثر استطاع أن يحقق شعبية كبيرة في وقت قصير ولأنه في نفس الوقت وجه مقبول لدى الدوائر السياسية الغربية وكل ذلك يجعل منه عقبة كبيرة أمام توريث الحكم من الرئيس مبارك لنجله جمال.

وقد أعجب المصريون بأيمن نور عندما أثبت صلابته وشجاعته خلال المحنة، وبالرغم من الضغوط الهائلة التي تعرض لها في السجن لم يبطأ رأسه ولم يذعن للظلم ولم يتوسل لأحد، بل ظل شامخاً مرفوع الرأس إلى النهاية، كما تعاطف المصريون كثيراً مع زوجته العظيمة، السيدة جميلة إسماعيل التي وقفت وحدها، بشجاعة مذهلة، ضد نظام سياسي كامل يريد أن يذلها ويشوهها. وقد انتصرت جميلة معنوياً على كل الذين أساءوا إليها، بدءاً من أكبر ضابط في الشرطة وحتى أئمة الكتبة في صحف الحكومة الذين أمطروها ببذاءات، لم تصبها وإنما ارتدت إليهم في نظر الرأي العام.. كل هذه الظروف أكسبت أيمن وجميلة تعاطف المصريين وحبهم واحترامهم.. من هنا كان الإفراج عن أيمن نور مفاجأة مفرحة للناس، على أن قرار الإفراج في هذا التوقيت وبهذه الطريقة يحمل دلالات مهمة:

أولاً: يكرر الرئيس مبارك دائماً أنه لا يتدخل أبداً في أحكام القضاء، ويؤكد دائماً أن القضاء في مصر مستقل تماماً، لكن ما يفعله الرئيس كثيراً ما يدل على غير ذلك.

فقد تم القبض على الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام وأجريت له محاكمة قانونية أمام القضاء المدني الطبيعي اعترف خلالها بالتجسس وتجنيد العملاء وتم الحكم عليه بالسجن.. لكن الرئيس مبارك استجاب لطلب إسرائيل وتجاهل حكم القضاء وقرر الإفراج عن الجاسوس عزام وتسليمه لإسرائيل حيث تم استقباله كبطل قومي.

بعد ذلك حوكم الصحفي الكبير الشجاع إبراهيم عيسى بتهمة غريبة مطاوعة هي ترديد الشائعات وإثارة البلبلة بسبب أنه كتب مرة أن الرئيس مبارك مريض. وصدر الحكم النهائي على إبراهيم عيسى بالسجن لمدة شهرين وفي اللحظة الأخيرة، أصدر الرئيس مبارك عفوا رئاسيا عطل الحكم القضائي ومنع الحبس عن إبراهيم عيسى.. وهذه المرة أيضا، بعد أن رفض الرئيس مرارا طلبات الإفراج عن أيمن نور بدعوى أنه لا يتدخل في أحكام القضاء، إذا به يعدل عن رأيه فجأة ويقرر الإفراج عنه.. والخلاصة أن الرئيس يتدخل بالفعل في أحكام القضاء وأن مشيئة الرئيس أكبر من أي حكم قضائي مهما كانت حصانته.

والحق أن فكرة العفو الرئاسي ذاتها تنسف القانون من أساسه لأنها ترهن تنفيذ الأحكام، التي هي عنوان الحقيقة، بموافقة الرئيس ورضاه.

في الدول الديمقراطية لا يوجد عفو رئاسي وإنما يتم تنفيذ القانون على الجميع بمن فيهم الرئيس نفسه وأولاده، ولكننا في مصر حيث يخضع كل شيء لرغبة الرئيس بما في ذلك القانون وآراء الوزراء، فالمسؤولون في الحكومة الذين ظلوا يتهمون أيمن نور بالتزوير على مدى أعوام، ما إن أفرج عنه الرئيس حتى تحولوا إلى النقيض وبعثوا إليه ببرقيات التهنته والورود وعلب الشيكولاتة... وهم ينقلبون من الرأي إلى نقيضه دون أدنى إحساس بالخجل أو الذنب، لأنهم تعودوا على ألا يفعلوا ما يعتقدونه وإنما ما يريد هم الرئيس أن يفعلوه.

وهذا مثال على نوع المسؤولين الذين ابتليت بهم مصر.. وفي ظل تدخل الرئيس المتكرر في أحكام القضاء. يجب أن ندرك أهمية المعركة العظيمة التي يخوضها القضاء الإصلاحيون في نادي القضاة من أجل تحقيق الاستقلال الحقيقي للقضاء عن الرئيس

وزير العدل، ونفهم أيضا لماذا حشد النظام سيف المعز وذهب حتى يسقط القضاة الإصلاحيين في الانتخابات الأخيرة.

لأن استقلال القضاء في مصر سيؤدي إلى تغيير مصر كلها؛ في ظل قضاء مستقل لن يكون بمقدور الرئيس أن يزج بأي شخص في السجن عندما يريد ويطلق سراحه عندما يريد؛ لأن الرئيس نفسه آنذاك سيكون مجرد مواطن مصري يخضع مثل غيره من المصريين للقانون الذي يستوي أمامه الجميع.

ثانياً: التفسير الوحيد للإفراج عن نور الآن هو الاستجابة للضغط الأمريكي.. فقد نشرت الواشنطن بوست، وهي الصحيفة الأمريكية الأقرب للبيت الأبيض، أن الرئيس أوباما قد ربط استقباله للرئيس مبارك في البيت الأبيض في إبريل القادم بشرطين محددين هما: الإفراج الفوري عن أيمن نور، وإسقاط التهم الموجهة ضد الدكتور سعد الدين إبراهيم وتأمين عودته إلى مصر، ولأن النظام في مصر على استعداد لأن يفعل أي شيء حتى يحتفظ بالرضا الأمريكي فقد تم الإفراج عن أيمن نور بسرعة بالغة، وهرول المسئولون في الشرطة لإخراجه من السجن حتى دون استيفاء الإجراءات القانونية، واصطحبه أحد الضباط بسرعة في سيارة وألقى به أمام منزله، وكان صاحب القرار في مصر يتعجل اللحظة التي يؤكد فيها للرئيس أوباما أن طلبه قد تم تنفيذه كما أراد.

ثالثاً: ما حدث يدل على أن الرئيس أوباما سوف يكون مختلفاً عن جورج بوش في التعامل مع نظام الرئيس مبارك.. وهنا نذكر الجميع بعشرات الألوف من المعتقلين المصريين الذين قضوا أعواماً طويلة في السجون، تحت التعذيب والقهر، دون محاكمة أو بالمخالفة لعشرات الأحكام بالإفراج عنهم.

هؤلاء البؤساء وأسره لا يتحدث عنهم أحد ولا يطلب أحد الإفراج الفوري عنهم ولا يعتبر أحد أن التنكيل بهم مخالف للمبادئ الديمقراطية.. ونذكر أيضاً بالإخوان المسلمين الذين يقبض عليهم ويُعذبون في السجون وتصادر أموالهم وتتشرّد أسرهم ومع ذلك لا يتحدث عنهم مسئول غربي واحد، ولا يمكن أن ننسى المناضل الكبير مجدي أحمد حسين الذي قبض عليه وحوكم أمام القضاء العسكري، بكل ما يعني

هذا من انتهاك لمبادئ القانون وحقوق الإنسان، ثم حكم عليه بالسجن لمدة عامين بتهمة الدخول إلى غزة ومناصرة أهلها بعد المذبحة التي تعرضوا لها على أيدي الصهاينة.. وكان أداء الواجب الوطني والأخلاقي نحو إخواننا في العروبة والدين قد أصبح جريمة في مصر.

المطالب الأمريكية للديمقراطية في مصر إذن انتقائية وعوراء وناقصة.. والإدارة الأمريكية الجديدة تبدو وكأنها لا تهتم إلا بمصير شخصين في مصر هما أيمن نور وسعد الدين إبراهيم والسبب في ذلك أن عشرات الألوف من المعتقلين الآخرين بما في ذلك مجدي أحمد حسين، ينتمون جميعا إلى التيار الإسلامي.. وهؤلاء فيما يبدو لا تجد الإدارة الأمريكية غضاضة في اعتقالهم وتعذيبهم وتشريد أولادهم بدليل أنها لم تطلب قط الإفراج عنهم كما فعلت مع نور وسعد الدين.

هذه ملاحظات وجدت من الواجب ذكرها لكنها لا تقلل أبدا من فرحتنا باسترداد أيمن نور لحرية ولا تقلل أبدا من حرارة التهتهة له ولأسرته.

والحق أن الذي يستطيع أيمن نور أن ينجزه في مصر كثير ومهم.

ونحن في انتظاره، بعد فترة نقاهة يستحقها، لكي ينضم إلى كتيبة المدافعين عن الحق والعدل والحرية.

حتى تتحقق الديمقراطية في بلادنا ويسترد المصريون جميعا حريتهم.

زيارة الأستاذ جمال

في الشهر الماضي، نُشر أن الرئيس مبارك سوف يزور الولايات المتحدة في شهر إبريل المقبل.. ثم نشرت الصحف الأمريكية أن على إدارة الرئيس أوباما أن تشترط على الرئيس مبارك أمرين حتى تتم الزيارة: أولاً الإفراج عن أيمن نور. وثانياً إسقاط التهم عن سعد الدين إبراهيم والسماح بعودته إلى مصر، ثم دخل أقباط المهجر على الخط فطلبوا تحقيق عدة مطالب للأقباط مقابل إتمام الزيارة المرتقبة.. ثم تردد أن إدارة أوباما قد عادت وفرضت شروطاً جديدة للزيارة منها إلغاء قانون الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين في مصر.

ومع تزايد الضغوط والشروط أعلن رسمياً أن الرئيس مبارك قرر تأجيل زيارته من شهر إبريل إلى شهر يونيو.. ثم حدثت مفاجأة غريبة.. فتم الإعلان عن أن الذي سيزور أمريكا قريباً ليس الرئيس مبارك وإنما نجله السيد جمال مبارك الذي سوف يصحب معه مجموعة من الوجوه البارزة في الحزب والحكومة، وذلك بغرض الالتقاء بأعضاء الكونغرس ومن تيسر من المسؤولين في البيت الأبيض والتشاور معهم فيما يحدث في مصر والشرق الأوسط.

والحق أن زيارة جمال مبارك إلى الولايات المتحدة بهذا الشكل تطرح أسئلة عديدة:

أولاً: ما هي الصفة الدستورية للسيد جمال مبارك، الذي سيتحدث من خلالها باسم المصريين مع المسؤولين الأمريكيين؟! هل كونه ابناً للرئيس مبارك يعطيه الحق

في رئاسة وفد يضم وزراء ومسؤولين ليتحدث باسم بلاده في المحافل الدولية؟! المعروف أن قرابة الرئيس ليست منصبا، وهي لا تمنح أي صفة دستورية إطلاقا؛ فالسيدة حرم الرئيس وأولاده لا يكتسبون بدرجة قرابتهم أي صفة تؤهلهم لمثل الذي سيفعله جمال مبارك في زيارته لأمريكا... نحن نفهم أن يذهب الابن بدلا من والده في مناسبة اجتماعية أو في واجب عزاء ولكن ليس في لقاءات مع مسؤولين دوليين يتوقف عليها مصير ملايين المصريين.. بأي صفة إذن يسافر جمال مبارك إلى أمريكا؟!

الإجابة الحكومية الجاهزة هنا أن جمال مبارك لا يشغل منصبا في الدولة هذا صحيح، لكنه أمين لجنة السياسات في الحزب الوطني ومن حقه بصفته الحزبية أن يلتقي بمن يشاء.

وهذه الإجابة تستدعي تناقضا أكبر.. فإذا كان جمال مبارك يسافر بصفته الحزبية فقط، فالمفترض أن ما يسري عليه يسري على الآخرين.

فهل يجوز للدكتور عبد الحليم قنديل ممثلا لحركة كفاية أو للسيد رئيس حزب الوفد أو لمرشد الإخوان المسلمين أو غيرهم من المعارضين، أن يسافروا إلى أمريكا ويلتقوا بأعضاء الكونجرس ليتشاوروا معهم في الإصلاح الديمقراطي في مصر؟!

طبعاً لو حدث ذلك لقامت الدنيا عليهم ولا تهمتهم الحكومة بالعمالة للأمريكيين والاستقواء بالأجنبي ولتمت محاكمتهم بتهم الإساءة إلى سمعة مصر والحض على كراهية النظام وإثارة البلبلة وتهديد السلم الاجتماعي، وغيرها من التهم المطاطة الجوفاء التي تستعملها الحكومة للتنكيل بمن يعارضها.

السيد جمال مبارك، حتى بصفته الحزبية، يتمتع في هذه الزيارة بوضع استثنائي مميز. فهو يتحدث عن مصر وباسمها بدون أن يفوضه أحد في ذلك، ببساطة لأنه ابن الرئيس الذي يعد نفسه لكي يرث عنه الحكم.

ثانياً: إذا كانت هذه الزيارة حزبية وليست رسمية.. فلماذا تعمل السفارة المصرية في واشنطن، بل ووزارة الخارجية كلها، ليل نهار من أجل الإعداد لزيارة جمال مبارك؟!

وهل كان السفير المصري في واشنطن أو وزير الخارجية أبو الغيط سوف يعلنان نفس الشيء لو طلب منهما رئيس حزب معارض أن يُعد له لقاءات مع المسؤولين الأمريكيين؟

ثم هناك سؤال أهم.. من الذي يدفع نفقات هذه الزيارة؟ هل تدفعها الحكومة المصرية من ميزانية الدولة أم يدفعها الحزب الوطني أم يدفعها السيد جمال مبارك من ماله الخاص؟!

وما هي الحدود بين مال الحزب الوطني والمال العام الذي يقتطع من دافعي الضرائب المصريين؟

في الدول الديمقراطية يوجد قانون اسمه حرية المعلومات يتيح لكل مواطن معرفة كل ما تنفقه الحكومة بل حجم الثروات والمدخرات للمسؤولين في الدولة وأولادهم وأقاربهم، لكننا في مصر لا يجوز لنا أن نعرف شيئاً من ذلك... فالسيد جمال مبارك يصطحب الوزراء في طائرته ويسافر إلى دول العالم ليتحدث باسمنا بدون أن نفوضه أو نطلب إليه، وليس من حقنا أن نعرف من يدفع نفقات هذه الرحلات، بل ليس من حقنا أساساً أن نعرف مقدار ثروات المسؤولين في الدولة وأولادهم وأنواع الأنشطة التي قاموا بها من أجل تكوين ثرواتهم.

نحن لا نعرف شيئاً ولا يجوز لنا أن نعرف شيئاً ولا يُعتبر المسؤولون في الدولة أنفسهم ملزمين بأي توضيح أو تفسير للمصريين عن الطريقة التي ينفقون بها أموالهم.

إن هذه الزيارة تدل للأسف على أن السيد جمال مبارك قد بدأ فعلاً في ممارسة صلاحيات رئيس الدولة. لأنه عندما زار الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦، كانت الزيارة سرية ولما تم الكشف عنها بالمصادفة قيل آنذاك في تفسيرها إن جمال مبارك كان ذاهباً

إلى أمريكا لتجديد رخصة قائد طائرته الخاصة. أما هذه المرة فإن السيد جمال مبارك لا يتحرج في الإعلان عن زيارته ولقائه مع الإدارة الأمريكية ممثلاً لمصر.

ووفقاً لما ينشر في الصحافة الأمريكية فإن جمال مبارك في زيارته، السرية والمعلنة، لا يخرج ما يقوله للمسئولين الأمريكيين عن أمور ثلاثة:

أولاً: يشرح لهم فكره الاقتصادي الليبرالي، ويؤكد أنه سيدخل ببلادنا، لأول مرة في تاريخها، إلى عصر الاقتصاد الحر عندما يتولى الحكم، وهو يعتقد أن ذلك سيشجع الإدارة الأمريكية على دعم التورث.

ثانياً: يؤكد لهم أنه لو أجريت انتخابات نزيهة في مصر الآن فإن الإخوان المسلمين سوف يفوزون باكتساح وبالتالي سوف تجد أمريكا نسخة أخرى من حركة حماس تحكم مصر.

وهذا الكلام يعتقد الأستاذ جمال، فيما يبدو، أنه سوف يجعل أمريكا تتوقف عن المطالبة بالإصلاح الديمقراطي في مصر.

أما الموضوع الثالث: فهو أن الإصلاح السياسي في رأي جمال مبارك يجب أن يأتي بعد الإصلاح الاقتصادي.

ولما كان الإصلاح الاقتصادي يستغرق أعواماً طويلة فلا مجال للحديث عن الإصلاح السياسي الآن.

كل هذا يشير الحزن على الحال التي وصلت إليها بلادنا.

مصر العظيمة، الغنية أكثر من أي بلد آخر بالطاقات والكفاءات والمواهب، يراد لها أن تتحول إلى مجرد إرث ينتقل من الأب إلى الابن وكأنها عقار أو مزرعة دواجن.

والمصريون الذين ناضلوا طويلاً وقدموا آلاف الشهداء من أجل الاستقلال والديمقراطية، لا يستشيرهم أحد فيمن يحكمهم أو فيمن يتحدث باسمهم وكأنهم أمة من الأطفال أو فاقدو الأهلية.

إن المعاني التي تحملها زيارة جمال مبارك إلى أمريكا تحمل إساءة بالغة إلى مصر
والمصريين، ونحن نرفض هذه الزيارة قبل أن تبدأ لأن فيها اعتداء على الحق الأصيل
للمصريين في أن يختاروا من يحكمهم ومن يتحدث باسمهم.
وأخيراً، فإن كل هذه الخطط والمناورات من أجل توريث الحكم لن تنجح أبداً
ولسوف تنتصر الديمقراطية في مصر كما انتصرت في كل أنحاء العالم.
لأن الديمقراطية هي الحق.. والحق لا بد أن ينتصر.

باريس ضد الحجاب

على مدى ثلاثين عاما، سافرت إلى باريس عشرات المرات وفي كل مرة أكتشف فيها جانبا جديدا وجميلا. باريس هي مدينة النور. مدينة الثقافة والفن. مستحيل أن تتابع كل الكتب والمسرحيات والحفلات الموسيقية والأفلام التي تصدر في باريس؛ لأنها بلا حصر.

الفرنسيون متميزون عن شعوب العالم أجمع بذلك الاحترام العميق للفن والأدب، وقراء الأدب في فرنسا أكبر من قراء الأدب في أي بلد آخر. كما أن الثقافة الفرنسية شكلت رافدا أساسيا في ثقافتنا المصرية.. أكتب هذا المقال الآن من حجرتي بفندق روليه سان جيرمان وأمامي ميدان الأوديون الشهير، أتطلع إليه من خلال النافذة وأتخيل أسماء الذين مروا من هنا: توفيق الحكيم وطه حسين ومحمد مندور ويحيى حقي وعبدالرزاق السنهوري وعلي بدوي وعبد الرحمن بدوي... وغير هؤلاء.

مثقفون كثيرون جاءوا ودرسوا في جامعة السوربون وعادوا ليضيئوا سماء الثقافة في مصر.. هذه المرة جئت إلى باريس مدعواً من ناشري الفرنسي (دار أكت سود) بمناسبة صدور الترجمة الفرنسية لكتابي «نيران صديقة»، سأقوم بإذن الله بجولة لتقديم الكتاب في عدة مدن فرنسية منها باريس ومارسيليا وأرل، وبروكسل في بلجيكا. كما تم تنظيم أسبوع ثقافي لتكريم شخصي المتواضع اشترك فيه أساتذة الأدب من جامعة السوربون ومعهد اللغات الشرقية ومعهد الدراسات الإسلامية في باريس.

أقيمت خلاله حلقات بحثية تحت عنوان «أثر عمارة يعقوبيان على الرواية العربية» وقامت بالإعداد لهذا الأسبوع الدكتورة كاميليا صبحي مديرة المركز الثقافي في باريس؛

وهي شخصية مصرية مُشرّفة تبذل مجهودا جبارا من أجل تقديم الثقافة المصرية، وقد اكتسبت احترام الفرنسيين والمصريين جميعا.. أول ما لاحظته في باريس هذه المرة تزايد الكراهية للعرب والمسلمين بشكل غير مسبق.

وبناء على ما رأيته بعيني والقصص المؤلمة التي سمعتها فإن رجال الشرطة الفرنسية يتحرشون بمعنى الكلمة بكل سيدة محجبة وأي شخص يحمل ملامح عربية.. وفي مطار شارل ديغول وبقية المطارات الفرنسية، يكمن رجال الشرطة الفرنسيون في كل مكان وما إن يلمحوا نساء محجبات أو رجالا عربا حتى ينقضوا عليهم وكأنهم ضبطوهم متلبسين بجرم.. يسحبونهم بفظاظة جانبا دون بقية الناس، ويمطرونهم بأسئلة استفزازية ويطلبون منهم فتح الحقائب لتفتيشها بطريقة مهينة.. هذا التحرش يحدث كل يوم وفي كل مكان؛ في الشارع وفي المترو ومحطات القطار... وقد أكد لي أصدقاؤني الفرنسيون أن الرئيس ساركوزي منذ أن كان وزيرا للداخلية قد أعطى رجال الشرطة تفويضا مطلقا لكي يفعلوا بالعرب والمسلمين ما يشاءون، بل إنه أعلن بوضوح أنه لا يريد العرب والمسلمين في فرنسا. وبالتالي فإن هذه المعاملة المهينة لا تستهدف تطبيق إجراءات الأمن بقدر ما ترمي إلى التضييق على العرب والمسلمين وإشعارهم بأنهم غير مرغوب فيهم حتى يغادروا فرنسا ولا يعودوا إليها مرة أخرى.. على أن هذا الاضطهاد يتسق للأسف مع إحساس منتشر هنا بأن المسلمين لديهم استعداد أكثر من غيرهم للعنف والإرهاب. وقد حضرت في الصيف الماضي محاضرة لمستشرق فرنسي فوجدته يستعمل مصطلحا إسلاميا بمعنى إرهابي. فقامت أعترض على ذلك وقلت إن الكنيسة الكاثوليكية بعد سقوط الأندلس، قد اخترعت محاكم التفتيش وارتكبت مذابح مروعة ضد المسلمين واليهود فهل يعطينا ذلك الحق في أن نستعمل الكاثوليكية كمرادف للقتل والإرهاب. أنا طبعا أتحين أي فرصة من أجل إيضاح مبادئ الإسلام الحقيقية لكن موجة كراهية الإسلام عالية وعاتية جدا في فرنسا (ولنا أن نتخيل أثر الحادث الإرهابي الأخير في الحسين الذي راحت ضحيته سائحة فرنسية شابة وكيف يؤكد ذلك فكرتهم عن ارتباط الإسلام بالإرهاب)، وقد أخبرني طبيبة مصرية محجبة تعمل هنا بأن بعض المرضى الفرنسيين يرفضون بشدة أن تتولى علاجهم لمجرد أنها محجبة. وأخبرني محجبة أخرى أن جيرانها يرفضون مجرد الحديث معها.. وقالت

ثالثة إنها في مكان عملها تجبرها المديره على خلع الحجاب قبل أن تمارس العمل.. وقد التقيت هنا مبعوثة من قطر جاءت لدراسة العلوم السياسية واضطرت لتغيير الجامعة مرتين نتيجة للمضايقات التي تعرضت لها بسبب الحجاب الذي ترتديه، حتى إن مدير المعهد الذي تدرس فيه قال لها بوضوح:

إذا أردت أن نقبلك هنا عليك أن تخلعي هذا الذي على رأسك.

وأكدت لي سيدة جزائرية أنها تريد أن تتحجب لكنها تعرف أن الحجاب سيؤدي إلى فصلها من العمل. وقالت لي صديقة فرنسية:

بصراحة.. ما إن أرى سيدة محجبة في الشارع حتى أحس بالتوتر والانزعاج والخوف.

وفي كل المقابلات الصحفية التي أجريها هنا فإن السؤال دائما يتكرر:

لماذا تتحجب النساء في مصر؟! وما رأيك في الحجاب؟

وتكون إجابتي دائما:

أنا لست من أنصار الحجاب ولست أيضا من أعدائه.. وأنا أقيم الإنسان بأفكاره وأفعاله وليس بما يرتديه.. ولكنني أعتقد أن من حق المرأة أن ترتدي الحجاب إذا أرادت لأن ذلك يدخل في صميم حريتها الشخصية ولا يجب أن يؤثر ذلك على نظرنا إليها.. يجب أن نحترم المحجبات وغير المحجبات جميعا وبنفس القدر.

وبالرغم من اتساق هذه الإجابة مع الثقافة الفرنسية التي دافعت دائما عن الحريات فإنني كثيرا ما أرى خيبة الأمل في عيون الصحفيين الذين يتوقعون مني أن أقول ما يعتقدونه: «إن الحجاب علامة على التخلف وعبودية المرأة».. كل هذا يهون أمام المآسي التي يعاني منها المصريون هنا في الحصول على التأشيرة.. فبناء على تعليمات السيد ساركوزي أيضا، أصبح الحصول على تأشيرة الدخول إلى فرنسا من أصعب ما يمكن، وطالب التأشيرة في القاهرة يتعرض إلى مضايقات وطلبات متعسفة وعادة ما تتأخر التأشيرة شهورا طويلة، حتى بالنسبة للمبعوثين وأساتذة الجامعة والدبلوماسيين.. بل إن المبعوثين المصريين في فرنسا لا يستطيعون غالبا الحصول على تأشيرة زيارة

فرنسا لأطفالهم أو زوجاتهم، وهذا الأمر مخالف لقواعد التعليم الجامعي في العالم.. وتخللوا حالة من يدرس للحصول على الدكتوراه لمدة قد تصل إلى أربع أو خمس سنوات ويعجز عن ترتيب زيارة لأولاده لمدة أسبوع واحد حتى يراهم. وضع محزن وغير إنساني وغير مقبول. وقد نسأل هنا: ما الذي فعلته السفارة المصرية في باريس من أجل حماية هؤلاء المواطنين المصريين الذين تضطهدهم السلطات الفرنسية؟!

والإجابة: لا شيء.. سألت المصريين هنا فأجابوا جميعا بأن السفارة المصرية لا تفعل شيئا، بل إن بعضهم وصف السفير الحالي ناصر كامل بأنه السفير الخفي (غير المرئي)، لأن المصريين لا يرونه مطلقا. والحق أن هذا التصرف متوقع من سفير يمثل نظاما استبداديا غير منتخب.. فالسفير المصري في باريس منصب مهم قد يدفع بصاحبه إلى منصب وزير الخارجية في أي لحظة؛ وبالتالي فإن ما يشغل السفير هنا هو إرضاء الرؤساء وأصحاب النفوذ في مصر وليس الدفاع عن مصالح المصريين.

والمصريون هنا يقولون إن السفارة المصرية تعلن حالة الطوارئ وتعمل ليل نهار في ثلاث حالات فقط: أولاً أثناء زيارة الرئيس مبارك ونجله جمال إلى فرنسا، وثانياً أثناء زيارة رموز النظام مثل فتحي سرور ومفيد شهاب وبقية الوزراء، وثالثاً أثناء زيارة عمالقة الفكر مثل أسامة سرايا وممتاز القط وعبد الله كمال وأمثالهم، فهؤلاء يملكون تلميح صورة السفير وتزكيته عند أولي الأمر وأصحاب السلطان.. هكذا يضيع حق المصريين في فرنسا كما يضيع في مصر ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وبعد.. فهذه صورة مؤلمة لمعاناة العرب والمسلمين في فرنسا.. وجدت من الأمانة أن أنقلها بحذافيرها.. ولكن من الإنصاف أيضا أن أؤكد أن هذا هو الجانب المظلم من الصورة وهناك جوانب مشرقة ومضيئة في المجتمع الفرنسي سأحكيها لكم الأسبوع القادم بإذن الله.

فرنسا.. في مفترق الطرق

كان الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران صديقا حميما للكاتبة الفرنسية الشهيرة فرنسواز ساجان، وتعود أن يزورها في بيتها أسبوعيا، فلما تم انتخابه رئيسا انقطعت ساجان عن الاتصال به. وبعد عدة أسابيع اتصل الرئيس ميتران بها ليستفسر عن سبب انقطاعها عنه فأجابته:

أنت صديقي يا فرنسوا، لكنك أصبحت رئيسا للجمهورية، وأنا لا أطيق رؤساء الجمهوريات؛ لأنهم مملّون ومصطنعون.

وهنا أكد لها ميتران أنه نفس الصديق القديم، وأن المنصب لا يمكن أن يغيره. فاشترطت عليه ساجان أن يأتي إلى بيتها بصفته الشخصية.. وفعلا.. ترك رئيس الجمهورية الفرنسية أفراد حراسته بعيدا عن بيت ساجان، وحمل باقة من الزهور وسار على قدميه، فوجدها واقفة على الباب تنتظره واستقبلته بود كعهدما القديم.

هذه القصة تدل على أن الكاتب في الثقافة الفرنسية يشغل مقاما أهم من الوزراء والرؤساء (قارن موقف فرنسواز ساجان بموقف بعض الأدباء في مصر الذين يريقون ماء الوجه ليحصلوا على رضا الرئيس)، وقد دعيت منذ عامين إلى مهرجان أدبي شهير في فرنسا يعقد في بلدة اسمها «موان سارتو» بجوار مدينة «كان» الشهيرة. واشتركت في ندوة مع كاتب فرنسي من أصل إفريقي ومعنا السيدة دانيال ميتران حرم الرئيس الفرنسي الراحل. كان الجمهور غفيرا، وبدأ مدير الندوة في مناقشتي أنا والكاتب الفرنسي.. ومرت حوالي نصف ساعة والسيدة دانيال ميتران لا تتكلم. وقلت لنفسني هذه زوجة رئيس فرنسا الأسبق جالسة بجاني، ولا يليق أبدا أن نتركها

صامته بهذا الشكل، وهمست لمدير الندوة فطلب منها أن تقول شيئاً، وهنا أجابت دانيال ميتران قائلة:

ليس لديّ ما أقوله الآن، وأنا في الواقع مستمتعة بما يقوله السيدان الأديبان. وعندما يتكلم الأدباء يجب أن ننصت حتى نتعلم ونستفيد.

وصفت الجمهور طويلاً لهذه السيدة العظيمة (وأرجو ألا تقارن هذه الواقعة، بالذات، بما يحدث في مصر).

الثقافة والأدب والفن هي أعمدة المجد الذي صنعه فرنسا على مر التاريخ. ولا يوجد بلد في العالم يهتم بالثقافة مثل فرنسا. وإذا نزلت في أي فندق في باريس سوف تجد حجرتك، غالباً، على اسم أديب فرنسي، وسوف تترك لك إدارة الفندق بعضاً من أعمال هذا الأديب لتقرأها مجاناً.. وكثيراً ما وقّعت نسخاً من أعمال المترجمة في مدارس إعدادية وثانوية في فرنسا. لأن قراءة الأدب جزء أساسي من برنامج التعليم، مما يصنع من التلاميذ قراء مخلصين للأدب طوال حياتهم. وفرنسا هي البلد الوحيد الذي يفاجئك فيه الناس العاديون بمعرفتهم المذهلة بالأدب العالمي. وفي الأسبوع الماضي أثناء تسجيلي لبرنامج تلفزيوني دخلت في مناقشة ممتعة مع عاملة ماكياج عن ديوان الشاعر العظيم بودلير «أحزان باريس». ويكفي أن نعلم أن فرنسا تطبع ٦٥ ألف كتاب جديد سنوياً في مختلف المجالات.. وكنت أذهب أحياناً لتوقيع كتبي في قرى صغيرة فيذهلني المستوى الثقافي للفلاحين الفرنسيين البسطاء.

وفي فرنسا تقليد جميل، هو أن تُعقد أمسية قراءة للكتب الجديدة.. فيأتي ممثل معروف ويقراء مقاطع من الرواية الجديدة أمام الجمهور في حضور المؤلف، ويعقب ذلك مناقشة بين الجمهور والمؤلف، ثم يصطف الجمهور في صف طويل ليحصل على توقيع المؤلف على الكتاب الجديد. وقد عُقدت أمسيات قراءة لكتابي «نيران صديقة» في باريس وأرل ومرسيليا. بل إن ناشري الفرنسي، قد تفضل بالإعلان عن كتابي الجديد في لوحات كبيرة علقت داخل محطات المترو في باريس ومرسيليا تحمل صورتي واسم الكتاب (وطبعاً أنا أنتهز الفرصة وأتلكأ بجوار هذه اللوحات

في انتظار أي حسناء فرنسية يهملها أن تقارن بين الصورة والأصل). إلى هذا الحد يصل تقدير الفرنسيين للأدباء.

وأحيانا ما يسيء بعض الأدباء استعمال هذا التقدير.. منذ أيام دعيت لتسجيل حلقة من برنامج المكتبة الكبرى، وهو من أهم برامج الثقافة في التلفزيون الفرنسي.. كنا ثلاثة روائيين: أنا من مصر، وجون رولان من فرنسا، وجيم هاريسون من الولايات المتحدة. ولما حانت ساعة التسجيل فوجئنا بالسيد هاريسون يدخل إلى الاستوديو ومع سيدة تركض خلفه، وهي تمسك بزجاجة نبيذ وكأس.. وما إن يمد يده نحوها حتى تعاجله بجرعة نبيذ. وقد اشترط هاريسون على معد البرنامج ألا يتوقف عن عب النبيذ لحظة واحدة أثناء التسجيل. وقد وافق المعد واتفق مع المخرج على أن يصرف الكاميرا بين الحين والحين عن وجه هاريسون حتى يتمكن من الشراب. والحق أنني رأيت في هذا التصرف قلة ذوق من جيم هاريسون وتديلا زائدا عن الحد من معد البرنامج. ولو أن هاريسون كان ضيفا عاديا ولم يكن أديبا معروفا وطلب أن يسكر أثناء التسجيل لكانوا قد ألقوا به إلى الخارج. لكن التقدير الفرنسي العميق للأدب شيء عظيم حقا حتى لو أساء البعض استعماله أحيانا.

وقد أدى هذا الاهتمام بالثقافة إلى ارتفاع الذوق العام للفرنسيين، فباريس هي أكثر مدن العالم أناقة بلا شك.. وعلى امتداد النظر لن تجد أبدا منظرا متنافرا أو بديئا.. ويكفي أن نعلم أن معظم الأبنية في وسط باريس هي نسخ طبق الأصل من عمارات وسط البلد في القاهرة والإسكندرية، لكن الفرق في وعي الإدارة عندنا وعندهم.. فقد اهتم الفرنسيون بهذه الأبنية القديمة، وقاموا بطلاتها وتنظيفها والمحافظة عليها، حتى صارت تحفا معمارية بديعة، بينما أهملت حكومتنا عمارات وسط البلد حتى أصبحت مزابل ومرتعا للفتران والحشرات.

ولكن بالرغم من هذا التراث العظيم، فإن فرنسا ليست في أفضل أحوالها، فالاقتصاد في أزمة، والأداء الحكومي مرتبك ومتعثر، ونسبة البطالة في أعلى مستوياتها.. الأحوال تندهور، والفرنسيون يعانون من أزمة حقيقية في علاقتهم بتاريخهم وثقافتهم.. فالنموذج الفرنسي يتراجع أمام النجاح الساحق للنموذج الأمريكي. وهناك انبهار فرنسي متزايد

بكل ما يأتي من الولايات المتحدة. الألفاظ الأمريكية دخلت في الحديث الفرنسي، ونجوم الموسيقى الأمريكيون يُستقبلون هنا بحفاوة بالغة. بل إن نجاح نيكولا ساركوزي في الانتخابات ليس بعيدا عن ذلك. لأنه، على العكس من شيراك وميتران، هو أقل الرؤساء تعلقا بالتقاليد الفرنسية وأكثرهم تقليدا للأمريكيين في ملابسه ونمط حياته، حتى إنه كان يطلب من مصوره الخاص أن يلتقط له صورة بنفس الأوضاع التي ظهر بها جون كيندي في صورته. وكان ساركوزي يتباهى دائما بساعة «ماركة رولكس» كبيرة يضعها في معصمه، وعندما انتقده كثيرون لارتدائه هذه الساعة البديئة التي تتناقض مع الذوق الفرنسي صرح أحد مساعديه للصحف:

«من بلغ الخمسين من العمر ولم يشتتر ساعة رولكس فلا شك أنه ضيع عمره هدرًا».

وكان هذا التصريح فضيحة حقيقية، ودليلا آخر على سوقية ساركوزي ورجاله، مما اضطر صاحب التصريح إلى التراجع عنه.

فرنسا الآن في مفترق الطرق بين ثقافتين: الثقافة الفرنسية العريقة التي تعتبر فرنسا، بالرغم من مشكلاتها الاقتصادية، وطن النور والحضارة والفن والأدب بينما يعتقد بعض الفرنسيين، بالمقابل، أن الثقافة لم تُنقذ فرنسا من أزماتها المتزايدة، وبالتالي يجب على الفرنسيين أن يقلدوا الأمريكيين في كل شيء حتى يحققوا الرخاء الذي حققته الولايات المتحدة. الصراع محتدم لكنني واثق من انتصار الثقافة الفرنسية على كل ما يقابلها من عقبات.. ونظل نحن في مصر بعيدين عن هذا وذاك، في انتظار اللحظة التي يسلمنا فيها الرئيس مبارك إلى ولده جمال وكأننا مزرعة دجاج.. ولله الأمر من قبل ومن بعد.

مأساة هي كلية طب المنيا

في أواخر السبعينيات كنت طالبا في القصر العيني الذي يضم كلية الطب وكلية طب الأسنان، حيث كنت أدرس. وكان النشاط الأدبي والفني بين طلبة قصر العيني كبيرا ورائعا، وأذكر أننا كنا نحصل دائما على المراكز الأولى في المسابقات الفنية على مستوى الجمهورية.. بل إن معظم أساتذتنا كانوا على دراية كبيرة بالفن والأدب، فكان عميد طب الأسنان الدكتور محمد داود التنير خبيرا حقيقيا بالأدب الروسي وكنت أستمع إليه بانبهار وهو يشرح لنا حياة الكاتب العملاق فيودور ديستوفسكي وأعماله. وكان الدكتور حيدر غالب، أستاذ علم الأدوية يبدأ محاضراته دائما بإذاعة قطعة من الموسيقى الكلاسيكية في المدرج، يعطينا نبذة عن مؤلفها وسماتها الفنية ثم ينتقل بعد ذلك إلى علم الأدوية.

ثم تخرجت وبدأت رحلة الكتابة واكتشفت أن العلاقة بين الطب والأدب وثيقة وقديمة. السبب في ذلك أن المهنتين موضوعهما واحد: الإنسان.. والطب أكثر مهنة أنجبت أدباء: أنطون تشيكوف وإميل زولا وجورج دو هاميل وسومرست موم وغيرهم في الأدب العالمي، وفي الأدب العربي إبراهيم ناجي ومحمد حسين كامل ويوسف إدريس ومحمد المخزنجي... وغيرهم كثيرون.

تذكرت كل هذا، بأسف، وأنا أقرأ رسالة تلقيتها من القارئ أحمد عصام من المنيا.. أحمد شاب في العشرين تمنى أن يكون أديبا لكن أهله فرضوا عليه كلية الهندسة فالتحق بها وظل على حبه للأدب لا ينقطع عن القراءة والكتابة. وقد سمع من أسابيح عن مسابقة أدبية تنظمها أسرة طلابية في كلية الطب جامعة المنيا فقرر أن يشترك في

المسابقة بالرغم من أنه ليس طالبا في الكلية.. كتب أحمد قصة عن شاب فقير يدفعه الظلم والفقر إلى التورط في عمل إرهابي.. وعلق قصته على الحائط مع القصص المقدمة إلى المسابقة.. لكنه في اليوم التالي فوجئ بأن قصته غير موجودة ولما سأل الطلبة أخبروه بأن قائد الحرس الجامعي قد صادر القصة وسأل عن كاتبها. وقالوا له: «أحمد ربنا إنك لست طالبا في الكلية وإلا كان قائد الحرس قد اعتقلك». وفهم الأديب الشاب أن موضوع الإرهاب غير مسموح به في هذه المسابقة فعكف على كتابة قصة جديدة، رومانسية تحكي قصة حب بين شاب وفتاة... وعندما علق القصة لم يعترض عليها ضابط الحرس هذه المرة وإنما اعترض عليها الطلبة أنفسهم.. اعترضوا، جميعا، أولا لأن بطلة القصة غير محجبة والكاتب يتحدث عنها باحترام، بينما كان عليه أن يشير إلى أنها ساقطة أخلاقيا لأنها لا ترتدي الحجاب.. ثم جاء اعتراضهم الأكبر على أن الفتاة والشاب، في القصة، تربطهما علاقة حب بغير أن يكونا متزوجين شرعا.. وبالتالي فإن القصة تحرض على الفسق والفجور.. ودخل أحمد معهم في مناقشة عن الأدب والفن، وأكد لهم أن الأدب يدافع في مجمله عن الأخلاق لكنه يعرض نواحي الحياة الجيدة والسيئة معا.. ولو اقتصر الأدب على عرض الجانب الجيد من الحياة لتحول إلى موعظة مباشرة تفسد الفن من أساسه... ولكن عبثا.. فقد أصر الطلبة على أن كتابة قصة عن علاقة حب بدون زواج ليست إلا تحريضا على الزنا، لا أكثر ولا أقل.. بل إن أحدهم نصح الكاتب قائلا:

«أنا أحذرك يا أخ أحمد.. اتق الله في القصص التي تكتبها لأنك لو استمرت بهذه الطريقة سوف تصبح كافرا مثل نجيب محفوظ عندما كتب أولاد حارتنا ويوسف السباعي عندما كتب نائب عزرائيل.. هؤلاء وغيرهم كتاب كفر وأنا لا أريد لك أن تكون مثلهم مأواك جهنم وبئس المصير».

قرأت رسالة أحمد عصام وحزنت على مدى الانحدار الثقافي الذي وصل إليه طلبة الطب.. كيف سيعالج هؤلاء مرضاهم وهم يحملون هذه العقلية المتخلفة؟! إن الطبيب الذي لا يتذوق الفن لا يمكن أن يرجى منه خير لمرضاه.. وقد كانت حضارتنا العربية الإسلامية تسمى الطبيب بالحكيم؛ لأن الطب يعالج الجسد فقط بينما الحكيم يعالج النفس والبدن.. ولا يمكن أن نفهم النفس الإنسانية بغير الأدب والفن.. وإذا

كان هؤلاء وهم بعدُ طلبة طب لا يطبقون الحديث عن فتاة غير محجبة حتى ولو كانت في قصة متخيلة.. فماذا سيفعلون كأطباء إذا جاءتهم مريضة غير محجبة؟! بل ماذا سيفعلون إذا كانت المريضة مسيحية؟! هل سيرفضون علاجها؟! أم أنهم سيوجهون لها الإهانات لأنها سافرة وكافرة؟ إن ما حدث في كلية الطب جامعة المنيا يدل على الحضيض الذي وصل إليه التعليم في مصر. فهؤلاء الطلبة قبل أن يلتحقوا بالطب قد اجتازوا عشرات الاختبارات الدراسية التي لم تفلح أبدا في جعلهم يفهمون معنى الأدب ووظيفته. ورسالة القارئ أحمد عصام، بدون قصد، تشير إلى المرضين الرئيسيين في مجتمعنا المصري اليوم: الاستبداد والتطرف.. فالجامعة يحكمها ضابط شرطة هو قائد الحرس.. وهو أقوى من عميد الكلية نفسه. لأن العمداء يحصلون على مناصبهم بترشيح من الأمن. ويستطيع تقرير صغير يكتبه أي ضابط في أمن الدولة أن يطيح بالعميد من منصبه.. ولأن قائد الحرس هو الحاكم الفعلي للجامعة فهو يُخضع كل شيء إلى هواجسه الأمنية وهو لا يسمح بكتابة قصة تعتبر الإرهاب ظاهرة اجتماعية لها أسباب موضوعية.. فيسارع بمصادرة القصة ويكاد يعتقل كاتبها.. ومن الناحية الأخرى فإن قطاعا عريضا من الطلبة قد أصابتهم عدوى الأفكار الوهابية المتخلفة.. فهم لا يُقدرون الفن ولا يفهمونه ولا يرونه شيئا ضروريا من الأساس لأن فائدته ليست مادية ملموسة مثل الأكل والشرب والنكاح. بل هم يعتبرون كاتبنا العظيم، مفخرة مصر، نجيب محفوظ كافرا وهم في الغالب لم يقرأوا رواياته. ولو أنهم قرءوها لأدركوا كم دافع نجيب محفوظ عن مبادئ الدين الحقيقية، كما لم يفعل أحد من شيوخهم.

وهم يتبنون نظرة ضيقة للدين تختصره في العبادات والشكل دون الجوهر.. كل ذلك يدل على أن الاستبداد والتطرف ظاهرتان مرتبطتان.. فالاستبداد الذي يحكم مصر بالحديد والنار ويقمع المصريين ويزور إرادتهم ويحرمهم من أبسط حقوقهم الإنسانية.. يجعل منهم تلقائيا فريسة سهلة للتطرف الديني ومن ناحية أخرى، فإن المذهب الوهابي يدعم الاستبداد.. فقد أجمع الفقهاء الوهابيون على أنه لا يجوز الخروج على الحاكم المسلم حتى وإن سرق مال المسلمين وظلمهم.. حتى وإن فسق الحاكم أو زنى، تظل طاعته واجبة ما دام مسلما يقيم الفرائض.. أما إذا أعلن الحاكم خروجه على الإسلام (وهذا افتراض خيالي) فإن فقهاء الوهابية لا ينصحون بالخروج عليه إلا إذا تأكد

المسلمون من نجاح الثورة.. فإن شكّوا في نتيجة الثورة عليهم بطاعة الحاكم الكافر حتى يبدله الله.. (راجع فتاوى الشيخ ابن باز)، وهذه الأفكار الشاذة، بالطبع، أبعد ما يكون عن صحيح الإسلام الذي نزل من أجل الحق والعدل والحرية.. وإنما هي من نتاج فقه السلاطين الذي وضع خصيصا لتدعيم الاستبداد باسم الدين.

التطرف الديني، إذن، يجعل المصريين أكثر قابلية للاستبداد السياسي.

من هنا نفهم لماذا يُفسح الإعلام الحكومي مساحات يومية كبيرة لمشايخ السلفيين لكي ينشروا أفكارهم الرجعية بين المصريين، ونفهم أيضا لماذا يثور السلفيون في مصر، بحق، عندما يتناول سفيه في الغرب على سيدنا رسول الله ﷺ.. ولكنهم لا يحركون ساكنا ضد تزوير الانتخابات والتوريث وقوانين الطوارئ؛ ذلك أن باب الحقوق السياسية محذوف أساسا من كتاب الفكر الوهابي... في مصر الآن معركتان متوازيتان، متساويتان في الأهمية: معركة من أجل تحقيق الديمقراطية ومعركة أخرى تدافع فيها مصر عن ثقافتها وحضارتها ضد الفكر الوهابي المتخلف.. فلا يمكن أن تنطلق مصر إلى المستقبل، بينما الإنسان المصري محروم من حقه الأصيل في اختيار من يحكمه.. ولا يمكن أن نلحق بالعالم المتقدم ولدينا طلبة جامعيون لا يفهمون معنى الفن والأدب.

الديمقراطية هي الحل.

الإضراب القادم.. يوم ٦ إبريل

في الصيف الماضي كنت أزور السويد ودعيت إلى العشاء مع بعض المثقفين والكتاب، وجلست بجوارى على المائدة كاتبة سويدية تتحدث العربية بطلاقة، وسألتنى عن أخبار مصر ثم فوجئت بها تسألني:

ما أخبار حركة ٦ إبريل؟

وكان طبيعيا أن أسألها: ماذا تعرف عن الحركة؟ فحككت لي القصة الآتية:

بعد إضراب ٦ إبريل الذي نجح في مصر كلها عام ٢٠٠٨. كلفتني جريدة سويدية أن أجري مقابلة مطولة مع واحد من قادة العمال الذين اشتركوا في الإضراب، وذهبت إلى أحد المصانع وتعرفت إلى عامل قيادي في الإضراب وطلبت منه أن أقضي في بيته يوما كاملا أتعرف فيه على حياته اليومية مع أسرته، وقد وافق فوراً واصطحبني إلى بيته.

وماذا وجدت هناك؟

لم أكن أتخيل وجود ناس فقراء إلى هذا الحد... هذا العامل يعيش مع زوجته وأمه وأولاده الأربعة في شقة ضيقة جدا، والمرتب الذي يتقاضاه شهريا لا يمكن أن يكفي شخصا واحدا ليعيش حياة كريمة.

هذه حالة ملايين المصريين.. للأسف.

المدعش أن هذا العامل الفقير وأسرته، بالرغم من ظروفهم الصعبة، استقبلوني

بحفاوة وكرم بالغ ودعوني إلى الغداء معهم، وأحسست أنهم كانوا فعلا فرحين بوجودي معهم.. وفي النهاية حدثت واقعة غريبة.

ماذا حدث؟

في نهاية اليوم ودعت العامل وأسرتة وكنت متأثرة من فقرهم، وفكرت أيضا أنني استعملت وقتهم بدون مقابل بينما سوف أتقاضى أجرا كبيرا عن المقال الذي سأكتبه عنهم.. فأخرجت من محفظتي ورقة بمائة يورو ووضعتها خلسة تحت طفاية السجائر.. ثم ودعتهم وانصرفت.. هل تعلم ماذا حدث بعد ذلك؟

ماذا حدث؟

مشيت في الشارع وبعد دقائق، قبل أن أصل إلى الميدان لأبحث عن تاكسي.. وجدت ابنة العامل الصغيرة (اسمها مروة وعمرها عشر سنوات) تركض خلفي حتى أدركتني ثم مدت يدها بالمائة يورو وقالت وهي تلهث: «أبويا بيشكرك وبيقولك هو مش محتاج الفلوس دي.. لأنه عامل مش شحات».

ساد الصمت بيننا ثم قالت وعيناها تلمعان بانفعال:

لقد علمني هذا العامل المصري درسا لن أنساه.. لقد فكرت طويلا فيما فعله ووصلت إلى قناعة: «عندما يعاني الإنسان من كل هذا الفقر والقمع والظلم.. ويظل قادرا على الاحتفاظ بشجاعته وكرامته.. فإنه، حتما، سوف ينتصر».

تذكرت هذا الحوار وأنا أتابع الاستجابة الواسعة لدعوة الإضراب العام يوم ٦ إبريل المقبل.. فالنقابات والمهنيون والطلبة وأساتذة الجامعة وكثير من الحركات السياسية أعلنوا بوضوح انضمامهم للإضراب، بل إن المصريين في الخارج أعلنوا تضامنهم مع الإضراب وسوف ينظمون مظاهرات أمام السفارات المصرية في واشنطن ولندن وباريس وعواصم أخرى عديدة. وقد استفادت حركة ٦ إبريل من نجاح الإضراب في العام الماضي فأعلنوا أن الإضراب هذا العام يحمل مطالب أربعة:

أولاً: رفع الحد الأدنى للأجور إلى مبلغ ١٢٠٠ جنيه بما يضمن أن يحيا المواطن بكرامة ويشعر بالأمان على مستقبله ومستقبل أبنائه.

ثانياً: ربط الأجور بالأسعار.

ثالثاً: انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يضمن الحريات السياسية والنقابية ويحدد فترة الرئاسة بمدتين على الأكثر.

رابعاً: وقف تصدير الغاز «إسرائيل».

وهذه المطالب الوطنية كفيلة - لو تحققت - بإنهاء معاناة المصريين جميعاً. والحق أن نجاح الإضراب في العام الماضي وظهور حركة ٦ إبريل كقوة وطنية مؤثرة وهذه الاستجابة الواسعة للإضراب يوم ٦ إبريل القادم بل وعشرات الاعتصامات والاحتجاجات التي تحدث يوميا في مصر.. كل هذا يحمل دلالتين في غاية الأهمية:

الأولى: أن تدهور أحوال المعيشة في مصر يشكل حالة غير مسبوقة حتى أصبحت الحياة مستحيلة بمعنى الكلمة على ملايين المصريين.. لقد أصبح فشل النظام واضحا وعجزه كاملا عن إدارة البلاد بطريقة صحيحة.. والمؤسف أن التذمر الاجتماعي الذي تبدو مظاهره كل يوم في الشارع المصري لا يستوقف انتباه النظام ولا يدفعه إلى مجرد التفكير في تغيير سياساته.. النظام ببساطة لم يعد يعابا باحتجاج المصريين لأنه مطمئن إلى قدرته على قمعهم والتنكيل بهم في أي لحظة..

والنظام بأكمله مشغول الآن بدفع الأخ جمال مبارك لكي يرث مصر عن أبيه (وكانها مزرعة دواجن) والصحف الحكومية جميعا مشغولة بتغطية زيارات جمال مبارك المسرحية إلى بعض القرى التي يتم إخلاؤها من سكانها واختيار بعض الفلاحين ليقوموا بأدوارهم المعدة سلفا أمام جمال مبارك.

فقرأ كلاما غريبا عن فلاحه طلبت جاموسة من جمال مبارك وكيف أنه شرح لبعض الطلاب أهمية الكمبيوتر في حياتهم (هل يحتاج هذا الأمر إلى شرح؟!) على أن الطريف أن كتبة الحكومة المنافقين يتفننون في إبراز كيف تأثرت مشاعر السيد جمال مبارك للغاية عندما رأى معاناة الفلاحين الفقراء.

ولا أحد يسأل هنا: ما الذي أوصل هؤلاء الفلاحين إلى هذا الوضع المزري؟ أليست هي سياسات الرئيس مبارك الذي حكم مصر منفردا لمدة ربع قرن؟ أنا أقترح

على الأخ جمال مبارك أن يحاول إقناع والده بتطبيق إصلاح ديمقراطي حقيقي ليرفع
البؤس عن ملايين المصريين.. وسوف يكون هذا أجدى بكثير من إهداء الفلاحين
جاموسة أو قطعة قماش أمام الكاميرات.

الدلالة الثانية: أن مصر تغيرت فعلا.. فمن كان يصدق أن شبابا في العشرينيات
من أعمارهم يدعون للإضراب على الفيس بوك فتستجيب لهم مصر من أقصاها إلى
أقصاها؟ لقد التقيت ببعض هؤلاء الشبان فأعجبت بهم حقا ورأيت فيهم مصر العظيمة
ووجدتني أتساءل: من أين يستمد هؤلاء الأولاد والبنات شجاعتهم الأسطورية؟! إنهم
ينزلون إلى الشوارع ليواجهوا الأمن المركزي (جيش الاحتلال المصري) فيضربون
بقسوة ويُسحلون على الأرض ويُعتقلون ويُعذبون في أمن الدولة ثم يخرجون من كل
ذلك أكثر إصرارا على تغيير بلادهم؟ كيف ومتى تعلم هؤلاء الأبناء حب مصر؟! لقد
ولدوا في عصر كامب ديفيد والفساد الشامل والتعليم الفاسد والإعلام التافه، عصر
احتقار القضايا الوطنية والسخرية من فكرة الكرامة، لكنهم بالرغم من كل ذلك استطاعوا
أن يحتفظوا بوعيهم الوطني وصلابة أخلاقية تفوق أعمارهم بكثير.. إن شباب ٦ إبريل
أصبحوا الآن يشكلون رمزا لإرادة المصريين جميعا في العدل والحرية.

إن الإضراب العام الذي سيشارك فيه المصريون يوم ٦ إبريل المقبل، قد نجح
قبل أن يبدأ.. فيكفي أن تجتمع إرادة المصريين جميعا على رفض الظلم والمطالبة
بحقوقهم المشروعة.

رسالة المصريين صارت واضحة: لا يمكن أن تستمر بلادنا على هذه الحال.. إن
النظام السياسي المسئول عن محنة مصر والمصريين آن له أن يتغير.. أن له أن يفتح الباب
لإصلاح ديمقراطي حقيقي يعطي الفرصة للكفاءات الحقيقية لكي تتولى المسئولية
فتصلح ما أفسده الفاشلون والفاسدون.

إن مطالب حركة ٦ إبريل الأربعة تشكل المطالب الوطنية للمصريين جميعا.. ومهما
استعمل النظام القمع ضد المشاركين في الإضراب.. مهما دفع بعشرات الألوف من
جنود الأمن المركزي ليضربوا الناس ويسحلوهم.. مهما قبض على الوطنيين ولفق
لهم القضايا.. مهما فعل النظام، فإن قدرته على القمع ستخذه في يوم قريب.. لأن

مباحث أمن الدولة مهما توحشت لا يمكن أن تعذب المصريين جميعا، والمعتقلات
مهما كثر عددها واتسعت لا يمكن أن تسع المصريين جميعا..

الإضراب العام يوم ٦ إبريل القادم.. يجعلني متفائلا بمستقبل مصر وكما قالت
الكاتبة السويدية:

«عندما يعاني الإنسان من كل هذا الفقر والقمع والظلم.. ويظل قادرا على الاحتفاظ
بشجاعته وكرامته.. فإنه، حتما، سوف يتتصر».

حوار مع ضابط أمن دولة

حدث ذلك منذ أعوام.

كنت مدعوا لحضور فرح أحد أقاربي، وهناك.. جلست بجوار رجل من أهل العروس، عرفني بنفسه قائلا:

فلان.. ضابط شرطة.

كان رجلا في نحو الأربعين. أنيقا للغاية، مهذبا وهادئا. ولاحظت على وجهه علامة السجود.. تبادلنا كلمات المجاملة العادية.. وسألته:

سيادتك تعمل في أي قطاع في الشرطة؟

تردد لحظة ثم قال:

أمن الدولة.

ساد الصمت بيننا وأشاح بوجهه بعيدا وراح يراقب المدعوين ووجدتني بين فكرتين: أن أكمل حديث المجاملة الذي بدأناه أو أن أعبر عن رأيي بصراحة في مباحث أمن الدولة. لم أتمالك نفسي وسألته:

عفوا.. سيادتك متدين كما أرى؟

الحمد لله.

ألا تجد تناقضا بين كونك متدينا وبين عملك في أمن الدولة؟

من أين يأتي التناقض؟

المقبوض عليهم في أمن الدولة يتعرضون للضرب والتعذيب وانتهاك الأعراض..
والأديان جميعا تنهانا عن ذلك.

قال، وقد بدا منفعلا لأول مرة:

أولاً: كل الذين نضربهم يستحقون الضرب.. ثانياً: لو قرأت دينك بعناية ستجد أن
ما نفعله في أمن الدولة مطابق تماما لتعاليم الإسلام.

الإسلام من أكثر الأديان حرصا على الكرامة الإنسانية.

هذا كلام عام.. أنا قرأت الفقه الإسلامي وأعرف أحكامه جيدا.

لا يوجد في الفقه الإسلامي ما يبيح تعذيب الناس.

اسمعي للنهية من فضلك.. الإسلام لا يعرف الديمقراطية والانتخابات. جمهور
الفقهاء أوجبوا طاعة الحاكم في كل الأحوال، سواء اختاره المسلمون بأنفسهم أو انتزع
الحكم بالقوة، طاعة الحاكم المسلم واجبة على الرعية حتى لو كان مغتصبا للسلطة أو
فاسدا أو ظالما.. هل تعلم ما عقوبة الخروج على الحاكم في الإسلام؟

لم أرد.. فاستطرد بحماس:

الذي يخرج على الحاكم في الإسلام، يجب أن يطبق عليه حد الحرابة وهو قطع
اليدين والرجلين.. والذين نقبض عليهم في أمن الدولة خارجون على الحاكم، يفترض
شرعا أن نقطع أطرافهم، لكننا لا نفعل ذلك.. ما نفعله معهم أقل بكثير من عقوبتهم
الشرعية.

خضت معه نقاشا طويلا، قلت له: إن الإسلام نزل أساسا دفاعا عن الحق والعدل
والحرية. وإن رسول الله ﷺ لم يفرض على المسلمين حاكما من بعده وتركهم يختارون
حاكهم بحرية، بل إن اجتماع السقيفة الذي اختار فيه المسلمون الخليفة أبا بكر (رضي
الله عنه)، يعتبر اجتماعا ديمقراطيا بامتياز سبق الديمقراطية الغربية بقرون طويلة.. ثم
شرحت له أن حد الحرابة لا يجوز تطبيقه إلا على الجماعات المسلحة التي تخرج
لتقتل الأبرياء وتسرق أموالهم وتنتهك أعراضهم.. ولا يمكن أن ينطبق ذلك أبدا على
المعارضين السياسيين في مصر.

لكنه ظل مصرا على رأيه، ثم قال لينهى الحوار:

هذا هو فهمي للإسلام، أنا مقتنع به ولن أغيره.. وأنا مسئول عنه أمام ربنا سبحانه وتعالى.

بعد انصرافي من الفرح، فكرت في أن هذا الضابط شخص متعلم وذكي.. كيف يقتنع بهذا التفسير الخاطيء للإسلام؟! كيف يستخلص من الدين أفكارا منحرفة مناقضة لمبادئه؟! كيف يتصور للحظة أن الله يبيح لنا تعذيب الناس وإهدار آدميتهم؟ ظلت الأسئلة بلا إجابة، حتى قرأت بعد ذلك بشهور بحثا مهما في علم النفس بعنوان «سيكولوجية الجلاد» أثبت فيه الباحث أن ضابط الشرطة الذي يمارس التعذيب ينتمي إلى نوعين من الناس: إما أن يكون مريضا نفسيا، يسمى بالشخصية السيكوباتية التي تتصرف بعدوانية بلا أي ضوابط أخلاقية. أما النوع الثاني فينتمي إليه معظم الضباط الذين يمارسون التعذيب: إنهم رجال عاديون، طبيعيون نفسيا، وغالبا ما يكونون - خارج العمل - مواطنين صالحين ومحبوبين، يتميزون بأخلاق جيدة ومنضبطة.. لكنهم من أجل ممارسة التعذيب يحتاجون إلى شرطين أساسيين: الإذعان والتبرير.. الإذعان، بمعنى أن يتم التعذيب تنفيذا لأوامر تصدر من قيادتهم، فيقنعون أنفسهم عندئذ بأنهم مضطرون إلى طاعة الرؤساء.. أما التبرير، فيحدث عندما يقنع الضابط نفسه بشرعية التعذيب أخلاقيا ودينيا.. كأن يصور ضحاياه باعتبارهم عملاء للعدو أو أعداء للوطن أو كفارا أو مجرمين، مما يبرر في ذهنه قيامه بتعذيبهم؛ حماية للمجتمع والوطن. ثم يخلص الباحث إلى نتيجة مهمة هي أنه بدون عملية التبرير فإن الضابط سوف يعجز حتما عن الاستمرار في تعذيب ضحاياه.. لأنه عندئذ لن يتحمل تأنيب الضمير وسوف يعاني من احتقار عميق لنفسه وتصرفاته.

تذكرت ذلك وأنا أقرأ خبر القبض على طالبتين جامعتين من شباب 6 إبريل هما أمنية طه وسارة محمد رزق.. فقد قبض عليهما الحرس الجامعي في جامعة كفر الشيخ وسلمهما إلى أمن الدولة لأنهما كانتا تدعوان زملاءهما إلى الإضراب.. ووجهت لهما النيابة تهمة محاولة قلب نظام الحكم وأمرت بحبسهما أسبوعين على ذمة التحقيق.. والأسئلة هنا بالطبع كثيرة: كيف تسعى فتاة صغيرة لم تبلغ العشرين، وحدها، إلى قلب نظام حكم الرئيس مبارك لمجرد أنها تتحدث مع زملائها في الجامعة أو تطلعهم

على مقالة كتبتها؟! ثم إن الدعوة إلى الإضراب في حد ذاتها لا تشكل جريمة في نظر القانون لأن الحكومة المصرية وقّعت على عشرات المواثيق الدولية التي تبيح حق الإضراب وتعتبره حقا أساسيا للمصريين.

لكن المحزن، حقا، أنني عرفت من زملاء البنتين أنهما تعرضتا إلى ضرب مبرح وتعذيب بشع في أمن الدولة، وأن الذي ضربهما ومزق ملابسهما ضابط برتبة كبيرة.. عندئذ تذكرت حوارى مع ضابط أمن الدولة في الفرح.. كيف يستطيع ضابط شرطة، هو غالبا زوج وأب، أن يضرب طالبة مثل بناته بهذه القسوة؟ كيف يستطيع أن يواجه ضميره وكيف ينظر بعد ذلك في عيون زوجته وأولاده؟ ألا يحس هذا الضابط الكبير بالخدجل من نفسه وهو يضرب فتاة ضعيفة لا حول لها ولا قوة، لا تستطيع حتى أن تدافع عن نفسها؟ هل يتفق هذا التصرف مع الرجولة والدين والأخلاق؟ وهل يتفق مع الشرف العسكري وتقاليد الشرطة؟

إن النظام في مصر يتعرض الآن إلى موجات من الاحتجاج الاجتماعي غير المسبوق لأن الحياة أصبحت مستحيلة بمعنى الكلمة على ملايين المصريين، فلم يعد أمامهم إلا أن يخرجوا إلى الشارع ليعلنوا عن مطلبهم البسيط العادل في حياة تليق بالآدميين، ولأن النظام صار عاجزا تماما عن أي إصلاح جدي، فهو يدفع بجهاز الشرطة إلى مواجهة الناس وقمعهم وتعذيبهم؛ متناسيا في ذلك حقيقة بسيطة ومهمة: أن ضابط الشرطة، أولا وأخيرا، مواطن مصري يجري عليه ما يجري على المصريين، وغالبا ما يعاني مما يعانون منه جميعا.. إن النظام السياسي الذي لا يعتمد في بقائه إلا على القمع، تفوته دائما حقيقة أن جهاز القمع، مهما بلغ جبروته، مكون أساسا من مواطنين مندمجين في المجتمع، تتطابق مصالحهم وآراؤهم غالبا مع بقية المواطنين، ومع تزايد القمع سيأتي يوم يعجزون فيه عن تبرير ما يرتكبونه من جرائم في حق الناس، وعندئذ يفقد النظام قدرته على القمع ويلقى النهاية التي يستحقها.. وأعتقد أننا في مصر نقرب من ذلك اليوم.

حرية الإبداع وأخواتها

لا أحب عادة أن أشغل القارئ العزيز بمشكلاتي الشخصية إلا إذا كانت تحمل جانبا عامًا يفيد الناس.. من هنا فأنا أحكي هذه الوقائع لأول مرة:

في عام ٢٠٠٢ صدرت الطبعة الأولى من روايتي «عمارة يعقوبيان»، بعد أن نشرت على حلقات في جريدة أخبار الأدب.. وهي رواية تنتمي إلى نوع أدبي يسمى بطولة المكان. حيث يتقني الروائي مكانا حقيقيا معروفا ثم يتخيل الشخصيات والأحداث من خياله. والأمثلة على هذا النوع الأدبي كثيرة أشهرها رواية «جسر على نهر درينا» للروائي اليوغوسلافي ايفو أندريتش، التي تحكي تاريخا متخيلا لجسر موجود فعلا في يوغوسلافيا.. و«رباعية الإسكندرية» للروائي الإنجليزي لورنس داريل التي وصف فيها أماكن حقيقية ما زالت موجودة حتى الآن في الإسكندرية، ورواية «ميرامار» حيث استعمل أستاذنا العظيم نجيب محفوظ اسم بنسيون حقيقي في الإسكندرية ثم تخيل شخصيات وأحداث الرواية.

بعد صدور رواية «عمارة يعقوبيان» كنت بين الحين والآخر أتردد على العمارة التي تحمل نفس الاسم في شارع طلعت حرب فكان سكان العمارة يستقبلونني بكل ترحاب ويؤكدون أنهم قرأوا الرواية وأحبوها.. وسارت الأمور بيننا على أفضل حال حتى نشرت الصحف، بعد صدور الرواية بأعوام، أن «عمارة يعقوبيان» ستتحول إلى فيلم سينمائي بميزانية إنتاج ضخمة.. عندئذ حدثت المفاجأة، فقد بدأ بعض السكان يرفعون ضدي قضايا يطالبون فيها بتعويضات كبيرة بزعم أنني أسأت إليهم لأنهم المقصودون ببعض شخصيات الرواية.

وكانت أغرب هذه الدعاوى مرفوعة من شخص لا أعرفه ولم أره في حياتي قط.. ادعى فيها أنه المقصود بشخصية الصحفي الشاذ جنسيا، علما بأنه لا يتشابه معه إطلاقا إلا في اسمه الأول فقط. وقد طلب مني هذا الشخص مليون جنيه كتعويض، ثم غير رأيه فطلب تعويضا بعشرة ملايين جنيه.. والحق أنني لم أنزعج كثيرا من هذه القضايا، أولا لأنني أثق دائما، تماما، في عدالة القضاء المصري العظيم.. حصن المصريين الأخير ضد الظلم والاستبداد.. وثانيا لأنني فعلا لم أقصد الإساءة إلى أي شخص.

ما زالت هذه القضايا منظورة أمام المحاكم.. باستثناء قضية واحدة صدر فيها الحكم الابتدائي.. وقد بذلت مجهودا كبيرا في هذه القضية لكي أوضح لعدالة المحكمة طبيعة العمل الأدبي وكيف أن الخيال لا يمكن أن يسيء إلى أشخاص حقيقيين.

وتطوع للدفاع عني مجموعة من المحامين الكبار هم الأساتذة: فايز اللاوندي وعمر حجاج ود. حسام لطفي وجمال الشنواني.. وشهد معي في القضية الدكتور سيد البحراوي الناقد وأستاذ الأدب المعروف وشرح لعدالة المحكمة أن الروائي لا ينقل الواقع لكنه يستعمله ويضيف إليه من خياله وبالتالي لا يمكن أن نحاكم الروائي على خياله حتى ولو تشابه بالصدفة في بعض التفاصيل مع أشخاص حقيقيين.. وشهد أمام المحكمة أيضا المترجم الإنجليزي للرواية همفري ديفيز وأكد أمام المحكمة أن القانون في العالم المتقدم قد أفلح منذ زمن طويل عن قبول مثل هذه الدعاوى وأنه لا يجوز تطبيق قواعد السب والقذف على عمل روائي متخيل.

لأن القارئ يعلم من البداية أنه يقرأ خيالا مما ينفي ركن القذف والسب في حق أي شخص بعينه من الأساس. وتضامن معي في نفس القضية اتحاد كتاب مصر بمبادرة كريمة من رئيسه الأستاذ محمد سلماوي؛ إدراكا منه لخطورة هذه القضايا حيث إنها تؤسس لسابقة قانونية تجعل الأدباء عرضة للمحاكمة من أي شخص قد تشابه حياته بالصدفة مع أي شخصية روائية.. مما يشكل قيда ثقيلًا وإرهابًا ضد كل من يكتب الرواية في مصر. وبالرغم من كل ما قدمناه من شهادات ودراسات ودفع قانونية فوجئت بأن الحكم قد صدر ضدي بالتعويض بمبلغ ٢٥ ألف جنيه للشخص

الذي زعم أنني أسأت إليه.. أنا هنا بالطبع لا أعترض على هذا الحكم القضائي لكنني لما قرأت حيثيات الحكم تعجبت فعلا.. فالحكم قد وصف الرواية بأنها كتاب، وهو لم يتطرق كثيرا إلى موضوع الدعوى وإنما عاب على «كتاب عمارة يعقوبيان» دفاعه عن نماذج منحرفة في المجتمع واحتواءه على تفاصيل لا يصح أن تخرج على نطاق علاقة المرء بزوجته (!)، وقد استأنفنا الحكم بالطبع.

تذكرت هذه القضايا وأن أقرأ محاكمة روائي آخر هو الأستاذ مجدي الشافعي الذي كتب رواية مصورة بعنوان «مترو» فتمت مصادرتها بزعم احتوائها على بعض الألفاظ الخارجة.. والحق أن عيون التراث العربي كثيرا ما احتوت على ألفاظ جارحة هنا وهناك فلم يقلل ذلك من قيمتها الفنية والإنسانية.. والأمثلة هنا بلا حصر أذكر منها: ألف ليلة وليلة، والأغاني للأصفهاني، والإمتاع والمؤانسة للتوحيدي، والعقد الفريد لابن عبد ربه... وغيرها.. ثم قرأت مقالا للأستاذ إبراهيم عيسى عرفت منه، لأول مرة، أن روايته الجميلة «مقتل الرجل الكبير» مصادرة وممنوعة من التداول.

وفي نفس الأسبوع حوكم الشاعر حلمي سالم بسبب قصيدته «شرفة ليلي مراد» المنشورة في مجلة إبداع.. وبالرغم من أن هذه القصيدة لم تعجبني من الناحية الفنية إلا أنني فوجئت بصدور حكم قضائي بإلغاء ترخيص مجلة إبداع.. عقابا لها على ما اعتبرته المحكمة اجترأ على الذات الإلهية، والحق أن المبالغة الفنية بالاجترأ على المقدس الديني كانت دائما من سمات الشعر العربي القديم والحديث جميعا ولعل أشهر الأمثلة القصيدة التي غنتها فيروز من الشعر الأندلسي:

«إذا كان ذنبي أن حبك سيدي فكل ليالي العاشقين ذنوب... أتوب إلى ربي وإني لمرة يسامحني ربي إليك أتوب».

فالعاشق هنا يتوب إلى حبيبته بدلا من توبته إلى الله وقد كتبت هذه الأبيات منذ قرون طويلة فأحبها الناس وحفظوها ورددوها ولم يدُر بذهنهم إطلاقا أن الشاعر قد كفر أو أنه يعبد حبيبته دون الله.. لكنهم فهموا ما كتبه في نطاق المبالغة الشعرية المقبولة، لا أكثر ولا أقل.. كل هذه الوقائع تدل على أننا أمام ظاهرة مؤسفة في مصر، هي مطاردة الأدباء ومصادرة أعمالهم وإنهاكهم بالملاحقات القضائية والتعسف في

فهم النصوص الأدبية، والتعامل مع الخيال على أنه واقع، واعتبار القصيدة مجرد كلام يجوز أن يطبق عليه قانون العقوبات.. ولنا هنا عدة ملاحظات:

أولاً: إن محاكمة الأديب على خياله وإخضاع الأعمال الأدبية إلى تقارير الشرطة ومحاضر النيابة علامة على التخلف السياسي والحضاري، والمستقر في الدول الديمقراطية أن محاكمة العمل الأدبي يجب أن تتم بواسطة نقاد الأدب وليس ضباط البوليس ووكلاء النيابة.

ثانياً: موضوعات هذه القضايا ليست قانونية وإنما هي أدبية وفنية بالأساس ومع احترامي الكامل العميق للقضاة في مصر.. فإن برنامج الدراسة في كليات الحقوق لا يحتوي على مواد النقد الأدبي والتذوق الفني.. وبالتالي فإن القاضي المؤهل بجدارة للفصل في النزاعات القانونية لا يكون بالضرورة مستعداً للفصل في قضايا الأدب والفن.. إن تحقيق العدالة يقتضي إحالة مثل هذه القضايا إلى خبراء من أساتذة كلية الآداب وأكاديمية الفنون للفصل في موضوعاتها.. تماماً كما يحيل القاضي القضايا الخاصة بالهندسة أو التأمين أو العلوم المتخصصة إلى لجنة من الخبراء ليستضيء بتقريرهم في الحكم النهائي.

ثالثاً: لا يمكن أن ندافع عن حرية الإبداع بمعزل عن الحريات الأخرى.. بعض الأدباء في مصر يثورون بشدة إذا صودر ديوان شعر أو منعت رواية من التداول، بينما هم يرون المصريين جميعاً يعتدى على حقوقهم السياسية ويعتقلون ويعذبون وتزور إرادتهم في الانتخابات، فلا يحركون ساكناً ولا ينطقون بكلمة. وهذا الموقف المتناقض يفقد هؤلاء الأدباء مصداقيتهم لدى الناس.. لا يمكن أن ندعو المصريين للتضامن مع شاعر صودر ديوانه ثم نتركهم يواجهون القمع والظلم وحدهم.. واجبتنا أن ندافع عن الحرية بكل أشكالها.. وعندما يتحرر المصريون من الاستبداد، عندما تتحقق الديمقراطية.. عندئذ لن يُمنع كتاب ولن تُصادر قصيدة ولن يُعاقب المؤلف على خياله.

الديمقراطية هي الحل.

عن حزب الله وقميص عثمان

في وسط الحملة العدائية الرهيبة التي تشنها الحكومة المصرية ضد حزب الله والسيد حسن نصر الله، قد يكون مفيدا أن نتذكر بضع حقائق:

أولاً: يتعرض أهلنا في غزة إلى حملة إبادة جماعية بمعنى الكلمة، ترتكب خلالها إسرائيل كل أنواع الجرائم ضد الإنسانية: بدءاً من قطع الماء والكهرباء عن المدنيين ومنع الأغذية والأدوية عنهم وحتى القصف الوحشي بأنواع من القنابل المحرمة دولياً مثل الفسفورية والعنقودية واليورانيوم والنابالم.. وهذه المذبحة المروعة ضد الفلسطينيين تتم وسط تواطؤ غربي كامل.. فالحكومات الغربية بدلاً من أن تهتم بإنقاذ أرواح الفلسطينيين الأبرياء، أرسلت أساطيلها البحرية من أجل منع تهريب السلاح إلى غزة.. أي أنهم بدلاً من إدانة الجلاد يبذلون جهودهم لمنع الضحية من الدفاع عن نفسها. وفي مثل هذه الظروف فإن مساعدة الضحايا الفلسطينيين، بكل الطرق، ليست فقط واجبا عربيا إسلاميا وإنما هي ضرورة إنسانية يجب أن يؤديها كل من يحترم قيمة الحياة وحقوق الإنسان.

ثانياً: تورط النظام المصري، بكل أسف، في مساعدة إسرائيل على حصار الفلسطينيين وتجويعهم من أجل إرضاء الحليفين الإسرائيلي والأمريكي.. وقد تم إغلاق معبر رفح قبل العدوان على غزة بشهور طويلة.. وكان في إمكان الحكومة المصرية أن تقدم المساعدات للفلسطينيين لكنها أحكمت الحصار عليهم حتى تحقق لإسرائيل هدفها منه وهو القضاء الكامل على روح المقاومة في غزة.. حتى يستسلم من لم يستسلم

وينحني من لم ينحن للإرادة الصهيونية الأمريكية.. وهذا الدور المؤسف الذي قام به النظام المصري في حصار غزة سيظل يلاحقه كاللعنة إلى الأبد.

ثالثاً: حزب الله حركة مقاومة جهادية دافعت عن بلادها وعن الأمة كلها بشرف وشجاعة وألحقت الهزيمة بإسرائيل مرتين: مرة عندما أجبرتها على الانسحاب من جنوب لبنان بلا قيد أو شرط، والمرة الثانية عندما صمدت أمام الآلة الإسرائيلية الجبارة وأمطرت إسرائيل بصواريخ وصلت إلى العمق الإسرائيلي وغيرت المعادلة التي تعتمد عليها إسرائيل في أنها قوة لا تقهر. وهزيمة إسرائيل على أيدي مجاهدي حزب الله حقيقة اعترفت بها إسرائيل قبل سواها، وشكلت لجان من الكنيست لدراسة أسباب هذه الهزيمة. والسيد حسن نصر الله في نظر ملايين العرب والمسلمين، قائد شريف مجاهد يضرب نموذجاً عظيماً في الصبر والإيمان والشجاعة ولكن.. ليس معنى احترامنا العميق للسيد حسن نصر الله أنه لا يخطئ أو أن نسكت عنه إذا أخطأ.. ولعله، هو نفسه، أول من يُقدر صراحة محبيه في الحق. والحق أنه أخطأ عندما بعث بمقاتلين من حزب الله لتهديب السلاح عن طريق مصر.. صحيح أن دعم الفلسطينيين بالسلاح واجب علينا جميعاً.. لكن الصحيح، قبل ذلك، أن مصر دولة ذات سيادة لا يمكن أن تُستباح أراضيها لأي غرض مهما كان نبيلاً.. لأن الغاية لا تبرر الوسيلة أبداً، لا في الحرب ولا في السلم.. والقائد العظيم حسن نصر الله الذي ضرب لنا أمثلة متكررة في احترام القيم والمبادئ، كنا نتوقع منه أن يضرب لنا مثلاً في احترام سيادة الدول حتى ولو اختلفت مع الأنظمة الحاكمة فيها.

رابعاً: قامت أجهزة الأمن المصرية بضبط الخلية التابعة لحزب الله في مصر.. وهذا واجبهما الوطني الذي يجب أن تقدر عليه دائماً.. فكل من يمارس عملاً سرياً في مصر يخترق سيادة الدولة ويهدد أمنها، وكل من يشكل خلية سرية في بلادنا يجب أن يضبط ويحاكم بغض النظر عن أهدافه أو أفكاره.. ما قامت به أجهزة الأمن، إذن، طبيعي ومحترم ولكن ما حدث بعد الإعلان عن القضية غريب ومريب.. فالحكومة المصرية لم تنتظر نتيجة التحقيقات ولا المحاكمة لكنها جيشت جيوشها من كتبة وإعلاميين ليعلموا جميعاً على حزب الله الحرب الكبرى.. وتورط كثير منهم للأسف في إهانة حسن نصر الله بشتائم هابطة لا تتردد إلا في الحوار.. وهذه البداية لن تسيء إلى الرجل لكنها تتردد دائماً على رءوس أصحابها.

السؤال هنا: لماذا هذه الحملة غير المسبوقة على حزب الله؟! طبعا سيرد كتيبة النظام بأن أمن مصر خط أحمر من يتطهقه نقطع يده وقدمه... إلى آخر هذا الكلام.. ونحن نوافقهم على أن أمن مصر وسيادتها أهم من أي اعتبار آخر.. لكننا أيضا نذكرهم بأن أجهزة الأمن المصرية قد كشفت خلال أعوام قليلة عدة شبكات تجسس إسرائيلية اعترف أعضاؤها بأنهم جاءوا إلى مصر بغرض إطلاع إسرائيل على أسرارنا العسكرية والإستراتيجية.. ألم يشكل ذلك التجسس الإسرائيلي تهديدا جسيما لأمن مصر القومي؟! فلماذا لم تصاحبه حملة إعلامية مماثلة ضد إسرائيل وقادتها؟! بل على العكس، فإن سياسة النظام المصري قد اتسمت دائما بالتسامح الكامل مع إسرائيل.. نذكر هنا أن الحكومة المصرية قد تقاعست عن متابعة التحقيق في المذابح التي ارتكبتها إسرائيل ضد الأسرى المصريين واعترف بها العسكريون الإسرائيليون أنفسهم. كما تجاهلت الحكومة المصرية حقوق الشهداء من الجنود والضباط الذين قتلهم إسرائيل على الحدود. ونذكر أيضا، بأسف، ما حدث مع عزام عزام وهو ضابط في الموساد اعترف أمام القضاء المصري بالتجسس على مصر وتجنيد العملاء فيها وقد حكم عليه بالسجن لكن الرئيس مبارك أصدر عفوا مفاجئا عنه، فتم إخراجه من السجن وإعادته معززا مكرما إلى إسرائيل حيث استقبل كبطل قومي.. ألم تكن كل هذه الجرائم الإسرائيلية تنتهك أمن مصر وسيادتها؟! لماذا إذن لم تصاحبها حملات مماثلة ضد إسرائيل؟!!

ما يحدث في الإعلام المصري الآن يدل على أن الكشف عن تنظيم حزب الله يُستعمل سياسيا لأغراض بعيدة عن موضوع أمن مصر وسيادتها.. فهناك الرغبة في الانتقام من حزب الله لأنه قام بإدانة دور النظام المصري في حصار غزة.. كما أن حزب الله، بطبيعته، يشكل نموذجا للمقاومة يحرر دائما معسكر الحكام العرب (المعتدلين) الذين يبذلون كل ما يستطيعون من أجل الاحتفاظ بالرضا الإسرائيلي الأمريكي كشرط لاستمرارهم في السلطة... هناك أيضا القلق السعودي البالغ من إيران التي تقدم نموذجا إسلاميا ثوريا مناضلا يفضح النموذج الإسلامي النفطي الذي يتشدد في قشور الدين ويتحالف مع الأعداء ليضمن استمراره في الحكم. وأخيرا، وربما الأهم، أن العلاقات بين النظام المصري والإدارة الأمريكية ليست على ما يرام.

والدلائل على ذلك كثيرة: بدءاً من الضغط الأمريكي الذي أدى إلى الإفراج عن أيمن نور.. ثم تأجيل زيارة الرئيس مبارك إلى أمريكا وتردد الإدارة الأمريكية الواضح في دعم التوريث.. ثم اختيار تركيا كأول دولة إسلامية يزورها الرئيس أوباما بدلاً من مصر.. النظام في مصر الآن يعتريه القلق من تغير الرياح في واشنطن.. والاستعمال الإعلامي لقضية حزب الله بهذه الطريقة يرسل إشارة مريحة إلى إسرائيل التي أعلنت سعادتها وقال أحد وزرائها (الجنرال يوسي بيليد):

«إن ما يجري الآن يؤكد بوضوح أن مصر؛ وهي الدولة العربية الأكبر والأهم، تجرم دعم الفلسطينيين في غزة مما يساعد إسرائيل على مواجهتهم عسكرياً».

هذا الشطط المصري الرسمي في العداة لحزب الله مقصود لكي تتأكد إسرائيل مرة أخرى من أهمية الدور الذي يلعبه النظام المصري فتقوم بالضغط على الإدارة الأمريكية لكي تحسن علاقاتها مع النظام في مصر بشرط أن تقبله على علاته فلا تطلب منه إصلاحاً ديمقراطياً ولا تعترض على توريث الحكم من الأب إلى الابن.

الخلاصة أن حزب الله ظاهرة نبيلة وعظيمة في تاريخنا العربي والإسلامي، وقد دافع دائماً عن شرف الأمة وكرامتها.. لكن السيد حسن نصر الله قد أخطأ بانتهاك السيادة المصرية.. على أن هذا الخطأ قد تم تضخيمه واستعماله، كقميص عثمان، من أجل أغراض تخص النظام المصري وحده ولا تخص مصر ولا المصريين.

إن عدو مصر الحقيقي ليس حزب الله ولا إيران وإنما إسرائيل وكل من يساعدها على ارتكاب جرائمها.

جريمة الدكتور بسمة

في عام ١٩٨٢ تم تعييني في وظيفة طبيب مقيم بقسم جراحة الفم في كلية طب الأسنان.. وعُيّنَت معي في نفس اليوم زميلة طبيبة اسمها بسمة. وقد عملت معها لمدة عام كامل فنشأت بيننا صداقة حقيقية ورأيت فيها نموذجا مصريا مشرفا سواء من الناحية الأخلاقية أو المهنية العلمية. ثم تركت أنا العمل في الجامعة وسافرت إلى الولايات المتحدة للدراسة ولم أر صديقتي بسمة سنوات طويلة حتى قرأت عنها في الصحف وعرفت أنها وقعت في مشكلة كبيرة: فهي مولودة لأسرة بهائية، ولما أعلنت عن دينها في قسم الجراحة التي تعمل فيه. أعلن عدد من الأساتذة (الجامعيين) ما اعتبروه حربا مقدسة ضد الدكتور بسمة.. فتم إسقاطها عمدا في كل الاختبارات التي دخلتها بالرغم من تفوقها الذي يشهد به الجميع. وكانت نيتهم المعلنة أن يتكرر رسوبها حتى يتم فصلها من الجامعة، بخلاف الاستهزاء الدائم بدينها والتهمك عليها واتهامها بالكفر من الصغير قبل الكبير. وقد خاضت الدكتور بسمة الحرب بشجاعة فهي مقتنعة بأنها لم ترتكب جرما ولم تفعل شيئا تخجل منه وهي تعلن أنها مصرية بهائية، وقد تقدمت بمئات الشكاوى إلى جميع المسؤولين في الدولة حتى نجحت أخيرا في امتحان الدكتوراه بفضل تدخل رئيس الجامعة بنفسه ووقوف بعض الأساتذة المنصفين معها مثل الدكتور شريف المفتي والدكتور هاني أمين.. ومع ذلك رفض القسم أن يعينها لأنها بهائية واستصدر الأساتذة المتشددون ضدها فتوى من الأزهر بأنها مرتدة وقاموا بتوزيعها في الجامعة مما أصابها بالرعب لأنه أصبحت معرضة للقتل في أية لحظة. لكن الدكتور بسمة لم تيأس وظلت تحارب بشجاعة حتى انتزعت حقها وتم تعيينها في الجامعة. على أن مشاكلها لم تنته عند ذلك فقد ثار الخلاف الشهير حول قيد

البهائيين في البطاقة مما أثار ضدهم المتطرفين من جديد... وظهرت الدكتوراة بسمة في برنامج الصديق الأستاذ وائل الإبراشي، وظهر معها الأستاذ جمال عبد الرحيم، وهو صحفي يعتقد فيما يبدو أن لديه توكيلا إلهيا يعطيه الحق في التفتيش على ضمائر الناس وأديانهم، وقد انهال على الدكتوراة بسمة بكل أنواع الإهانات لمجرد أن لها دينا مختلفا عن دينه وقال لها بالحرف: «أنت مرتدة وتستحقين القتل». مما يعد تحريضا على القتل في جهاز إعلامي يراه ملايين الناس.. وقد أتى التحريض ثمرته في اليوم التالي؛ فتم إحراق منازل البهائيين بقرية الشورانية في محافظة سوهاج، على أيدي متطرفين رأوا البرنامج واعتبروا ما يقوله الصحفي المحرض واجب التنفيذ. والغريب أن من قاد هذا العدوان ضد الأبرياء الأمنيين هو أمين الحزب الوطني في القرية الذي قال بعد ذلك إنه فخور بما فعل وإنه سيستمر في إحراق منازل البهائيين وضربهم وطردهم حتى ولو كانوا أطفالا رضع.. وقد استمرت هذه الحملة الرهيبة فتم رفع دعاوى جديدة من بعض المشايخ يطالبون فيها بنزع الجنسية المصرية عن البهائيين.

كل هذه الأحداث المؤسفة تستحق مناقشة هادئة بعيدا عن الانفعال والأحكام المسبقة:

أولاً: البهائية ديانة مستقلة، والبهائيون ليسوا مرتدين عن الإسلام لسبب بسيط أنهم لم يكونوا مسلمين في يوم من الأيام.. والديانة البهائية موجودة في مصر منذ عام ١٨٦٤، وقد اعترفت الدولة المصرية بحقوق المصريين البهائيين من البداية:

ففي عام ١٩٣٤ وافقت الحكومة المصرية على إنشاء المحفل البهائي وتم تسجيله في المحاكم المختلطة، وفي عام ١٩٤٠ وافقت الحكومة المصرية على إنشاء المعبد البهائي، وفي عام ١٩٥٣ أمر الرئيس محمد نجيب بتخصيص قطعة من أراضي الدولة لتكون مقابر للبهائيين وفقا لمعتقداتهم الدينية.. وظلت الديانة البهائية تسجل رسميا في البطاقة حتى ثارت هذه المشكلة الأخيرة.

وكان هناك من البهائيين شخصيات لامعة ومحترمة في كل المجالات أشهرهم الفنان العظيم حسين بيكار الذي كان ملء السمع والبصر ولم يطالب أحد بقطع رأسه أو إحراق منزله. الدولة إذن لم تفاجأ بوجود بهائيين في مصر بل على العكس،

البهائيون هم الذين فوجئوا بإلغاء حقوقهم كمواطنين لأنهم يعتقدون دينا مختلفا عن دين الأغلبية في مصر.

ثانياً: اضطهاد البهائيين والتحرير على قتلهم بهذا الشكل، يطرح السؤال: هل مصر دولة حقا أم أنها إمارة تابعة لحركة طالبان؟! إذا كانت دولة فإن المواطن المصري يجب أن يتمتع بحقوقه كاملة مهما يكن دينه.. ومن المحزن أن نضطر إلى مناقشة المواطنة بعد قرن كامل من إرساء مفهومها في مصر.. فقد قال الزعيم سعد زغلول في أول خطبة له بعد عودته من المنفى: «لقد علمتنا الثورة أننا جميعا مصريون: يهودا وأقباطا ومسلمين».. هذا المفهوم الراقى للمواطنة الذي أنجزته ثورة ١٩١٩ يتعرض الآن للتشويش بواسطة المتطرفين الذين تأثروا بالأفكار السلفية الوهابية المتخلفة.. قد يقول البعض إن تسامحنا يجب أن يقتصر على المسيحية واليهودية فقط لأنها ديانات سماوية بخلاف البهائية.. والحق أن تقسيم الأديان إلى سماوية وأرضية مسألة نسبية تماما لأن معظم الأديان يعتقد أصحابها أنها سماوية.. بل إن الأديان الثلاثة الكبرى نفسها لا تعترف ببعضها البعض.. فاليهودية لا تعترف بالمسيحية أو الإسلام والمسيحية لا تعترف بالإسلام.. ويظل الإسلام العظيم هو أكثر الأديان تسامحا لأنه يعترف بالأديان الأخرى جميعا ويحترمها.. وهذا التسامح هو الأساس الذي بنت عليه الحضارة الإسلامية مجدها عندما قادت العالم كله نحو النهضة على مدى قرون.

ثالثاً: إذا كنا نضطهد مواطنين مصريين مثلنا لمجرد أنهم يتبعون ديانة مختلفة فلا يحق لنا بعد ذلك أن نلوم الغربيين إذا أمعنوا في اضطهاد المسلمين في الغرب. والحق أنه لا مجال للمقارنة بين الحقوق التي يتمتع بها المسلمون في الغرب وبين التضييق والتعنت والاضطهاد الذي يتعرض له المصريون البهائيون.

رابعاً: إن عقوبة القتل للمرتدين عن الإسلام لم تكن قط محل إجماع الفقهاء. وهناك آراء فقهية معتبرة ترى أن المرتد لا يعاقب في الدنيا وإنما في الآخرة. وهم يستندون في هذا الرأي إلى عدة أدلة:

أولاً: أن القرآن لم ينص على عقوبة للمرتد بل إنه على العكس قد كفل حرية العقيدة للناس جميعا عندما أرسى المبدأ العظيم ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾.. ولو أراد الله أن يعاقب

المرتد في الدنيا لنص على عقوبة محددة في كتابه الكريم كما فعل سبحانه وتعالى مع جرائم أقل من الكفر مثل الزنى والسرقه.

ثانياً: أن حكم قتل المرتد يستند إلى حديث شريف واحد هو «من بدل دينه فاقتلوه»؛ وهو حديث آحادي لا يجوز الأخذ به في ترتيب حكم بهذه الخطورة كما أن رسول الله ﷺ قد قال هذا الحديث أثناء إحدى المعارك عندما لاحظ أن بعض المحاربين يتسللون من جيش المسلمين لينضموا إلى جيش الأعداء. فالمقصود بتبديل الدين هنا هو جريمة الخيانة العظمى وعقوبتها القتل في القوانين الحديثة جميعاً.

ثالثاً: ثبت تاريخياً في عدة حالات أن بعض الناس دخلوا الإسلام ثم ارتدوا عنه فلم يأمر الرسول بقتلهم.. إن خطورة حكم قتل المرتد أنه استعمل دائماً في التاريخ الإسلامي للتخلص من المعارضين السياسيين ومن المفكرين المجتهدين. كما أن قتل الناس بسبب عقيدتهم الدينية لا يتفق مع حقوق الإنسان ولا حرية العقيدة التي كفلها الإسلام العظيم.. منذ أيام صرح الشيخ القرضاوي بأنه والشيخ الجليل أبو زهرة وعلماء آخرون كانوا يؤجلون إعلان بعض آرائهم الفقهية اتقاء لهياج العامة والمتطرفين.. ونحن نحتاج فعلاً الآن إلى شجاعة الفقهاء المجددين من أجل تخلص الفكر الإسلامي من الشوائب التي علقت به في عصور الاستبداد والانحطاط.

إن قضية الدكتور بسمه موسى والمواطنين المصريين البهائيين تؤكد من جديد ضرورة إقامة الدولة المدنية الديمقراطية في مصر.. عندئذ سوف يتمتع المصريون جميعاً بحقوق متساوية أمام المجتمع والقانون، بغض النظر عن الدين الذي يؤمنون به.
الديمقراطية هي الحل.

لماذا نتخلف عن العالم؟!

في شارعنا جامع ومطعم للكتاب.

صاحب مطعم الكباب معروف بتدينه البالغ، فهو قد حج إلى بيت الله أكثر من مرة وأدى العمرة مرارا، وهو يغلق المطعم في أوقات الصلاة فيمتنع تماما عن البيع ثم يؤم العاملين عنده في صلاة الجماعة، وهو يشترط التدين في كل من يعمل لديه، العاملون جميعا منتظمون في الصلاة، على جباههم علامة السجود وهم يبدءون المكالمات التليفونية قائلين: «السلام عليكم»، ويضعون كلمة «إن شاء الله» في كل جملة ينطقون بها، أما العاملات فهن جميعا محجبات يرتدين الزي الشرعي الفضفاض.. يتولى صاحب المطعم أيضا الإنفاق على الجامع من جيبه الخاص وهو يخصص مبلغا كل فترة من أجل تجديد الجامع وطلاته وشراء الحصير والمراوح الكهربائية وكل ما يلزم المصلين.. كل هذا جيد بالطبع ولا اعتراض عليه.

لكن الغريب أن هذا التدين الشديد لا يمتد أبدا إلى طريقة العمل في المطعم. فالأسعار مبالغ فيها، تصل إلى ضعف الأسعار في المطاعم الأخرى. واللحم يتم وزنه قبل الشواء على قطعة سميكة جدا من الورق المقوى تؤدي بالطبع إلى أن يحصل الزبون على قطعة لحم أقل من التي دفع ثمنها، بالإضافة إلى مخالفات أخرى سجلتها الأجهزة الرقابية واستطاع الحاج دائما أن يفلت منها بعلاقاته وإكرامياته.

المفارقة هنا بين حرص صاحب المطعم على أداء فروض الدين واستيفاء مظاهره، وتلاعبه في الوقت نفسه في الأسعار والأوزان.. وهو بالضبط ما يستحق التأمل.. فهذا الحاج ليس منافقا بالمعنى التقليدي، وهو لا يحس بأنه متناقض في تصرفاته، وعدم

أمانته مع زبائن المطعم لا تخدش أبدا إحساسه بالتقوى.. وهو يكسب، بفضل المغالاة في الأسعار والتلاعب، أموالا طائلة من المطعم يقطع منها جزءا بسيطا يتصدق به على الفقراء وينفق منه على الجامع ويعتبر بعد ذلك أنه قد أدى واجبه الديني كاملا فينام قرير العين مرتاح الضمير.. والحق أن هذا الفهم للدين سبب رئيسي في تخلفنا عن العالم.. فقد استبدل الحاج الكبابجي بمبادئ الدين الحقيقية تدينا شكليا مريحا لا يكلفه موقفا جادا ولا تضحية حقيقية.. فالدين الحقيقي يدعو إلى العدل والأمانة. لكن إدارة المطعم بالأمانة ستؤدي به إلى خسارة كبيرة في الأرباح، بينما التدين البديل لا يكلف شيئا لأنه يقف عند الشكل والعبادات، يبدأ وينتهي عند الحجاب وصلاة الجماعة والصيام وأداء الحج والعمرة.

هذا الانفصال التام بين العقيدة والسلوك ظاهرة مَرَضِيَّة انتشرت في مصر على نطاق واسع. هناك آلاف وربما ملايين المصريين يرون الدين بنفس طريقة صاحب المطعم والأمثلة كثيرة، نواب الحزب الوطني الذين يحصلون على مقاعدهم في البرلمان بالتزوير والبلطجة، كتبة الصحف الحكومية الذين ينافقون الرئيس مبارك كل يوم، الطلبة الذين يمارسون الغش في الامتحانات العامة، المقاولون الذين يغشون في خامات البناء مما يؤدي إلى انهيار العمارات وقتل سكانها، ضباط الأمن الذين يعذبون الناس وينتهكون كرامتهم وأعراضهم، أساتذة الجامعة الذين يقومون بتزوير النتائج من أجل منح أولادهم درجات لا يستحقونها حتى يتم تعيينهم كمعيدين بغير حق.. كل هؤلاء، أو معظمهم، مسلمون ومسلمات، يمارسون التدين البديل فيقصرزون الدين على المظهر والعبادة دون السلوك والمعاملات.

والحق أن التدين البديل يلحق أضرارا جسيمة بالفرد والمجتمع.. فهو يمكّن الناس من ممارسة خداع الذات مما يدفعهم إلى ارتكاب أشياء مشينة بضمير مستريح لأنها لا تخالف ضميرهم الديني الزائف.. والتدين البديل يعطل ملكة التفكير والإبداع لدى الإنسان لأنه يستند في كل ما يفعله ليس إلى عقله واختياره الحر وإنما إلى النص الذي لا اجتهاد في وجوده. والمتابع للأسئلة التي يمطر بها المشاهدون شيوخ الفضائيات لا بد أن يندهش من سذاجة الموضوعات: رجل تعود أن يجامع زوجته أمام المرأة يتساءل: هذا حلال أم حرام؟ سيدة استداننت وكتبت على نفسها شيكات ضاعت من الدائن.. وهي تسأل الشيخ إن كانت ملزمة شرعا برد الدين بعد ضياع الشيكات التي

تثبته... والسؤال هنا: هل يحتاج الإنسان حقا إلى فتوى ليعرف أن واجبه أن يؤدي ديونه إلى مستحقيها، وأن يحسن معاملة زوجته وينفق على أبنائه، وأن يعطي إخوته البنات حقهن في الميراث؟! هل تحتاج هذه التصرفات الإنسانية البسيطة إلى فتاوى من الشيوخ؟! التدين البديل يقضي على كل نشاط عقلي مبدع ويحيل الإنسان إلى آلة لتنفيذ التعليمات الدينية فيما يخص الشكل والشعائر.

مشكلة أخرى تنتج عن التدين البديل أنه كما يفصل السلوك عن العقيدة فهو يفصل أيضا الهم الخاص عن الشأن العام.. فالمتدين البديل لا يرى العلاقة بين ما يحدث لأسرته وبين ما يحدث في البلد كله.. فلو أنه يعاني من الفقر مثلا سيعتقد أن السبب في فقره هو واحد من اثنين: إما ابتلاء من الله يجب عليه أن يتحمله بلا تدمير أو اعتراض، وإما عقاب إلهي هو يستحقه على ذنوب ارتكبتها.. لكنه نادرا ما يفكر أن الفقر الذي يئن من وطأته ليس إلا نتيجة موضوعية لفشل سياسات الحكم أو فساد.. وهو بهذا التفكير يعفي النظام السياسي من أي مسؤولية عن أفعاله.

والمتدينون البدلاء ليس لديهم أقل اهتمام بالشأن العام.. ولو أنك حدثت أحدهم عن تزوير الانتخابات أو التورث أو حقوق الإنسان. فإنه غالبا سيندهش جدا لاهتمامك بمثل هذه الموضوعات، التي لا ينشغل بها في رأيه سوى شخص فارغ ليس لديه ما يشغله، أما الإنسان المحترم في رأيه، فيجب أن يقتصر اهتمامه على أكل عيشه. أضف إلى ذلك أن التدين البديل يعتمد دائما القراءة السلفية الوهابية للدين التي توجب طاعة الحاكم وتحرم الخروج عليه حتى وإن ظلم الناس وسرق أموالهم، من هنا فإن التدين البديل، للأسف، يجعل المسلمين أكثر قبولا للظلم وأكثر استعدادا لتحمل الاستبداد. ولا أبالغ إذا قلت إنه لولا انتشار هذا التدين الزائف لتمرد المصريون على نظام الحكم من سنوات ولتغيرت الحياة في بلادنا إلى الأفضل.. ولأن التدين البديل بطبيعته يدعم الاستبداد فإن النظام في مصر يحرص من ثلاثين عاما على نشر هذا النوع من التدين بكل الطرق الممكنة.

وليس من قبيل الصدفة أبدا تلك المساحة الإعلامية الكبيرة الممنوحة لفقهاء

معينين من الحكومة ليشغلوا الناس بقشور الدين دون جوهره. ولعلنا نفهم الآن لماذا يستعمل النظام آتته القمعية الجبارة لسحق الإخوان المسلمين (الذين يسعون إلى الحكم) وفي نفس الوقت يعطف على الحركة الصوفية ويسمح لها بتنظيم مؤتمرات يحضرها عشرات الآلاف.. لأن الصوفيين يعلنون دائماً أن طاعة الحاكم واجبة في كل الأحوال وأن ما يصيبنا من مشكلات وأزمات ليست أبداً بسبب الحاكم وإنما بسبب سوء نفوسنا وبُعدنا عن الدين.

السؤال: ما العمل؟! الحق أنه يجب أن نفصل تماماً بين مبادئ الدين الحقيقية: الحق والعدل والمساواة والحرية.. وبين تدين شكلي زائف يختصر الدين في الشكل والشعائر.. في مصر الآن معركتان: معركة من أجل الإصلاح الديمقراطي حتى ينتزع المصريون حقهم الطبيعي في اختيار من يحكمهم، ومعركة أخرى من أجل تحرير الدين من الخزعبلات والجهل والنفاق والأشكال الكاذبة.. المعركتان متوازيتان ومتساويتان في الأهمية.. لأننا لن نستحق الديمقراطية أبداً إذا ظللنا نختصر الدين في الجلباب والحجاب، ولأننا بالديمقراطية وحدها سوف نتحرر ونستعيد قدرتنا على التفكير فنرى بوضوح الفرق بين الدين الحقيقي والتدين الزائف البديل.

الديمقراطية هي الحل.

ماذا يريد النوبيون؟

وسط هذا الضجيج والغبار، والأكاذيب التي يطالعنا بها الإعلام الحكومي عن قضية النوبة، أتمنى أن نعطي لأنفسنا فرصة التفكير في بعض الحقائق:

أولاً: النوبيون مواطنون مصريون يبلغ تعدادهم في أحد التقديرات ما بين ٢ و ٤ ملايين نسمة، ولقد عاشوا آلاف السنين على ضفاف النيل وشكلوا واحدة من أهم وأعرق الحضارات في العالم. والثقافة النوبية لها خصائص مميزة قد لا نجدها في الثقافات الأخرى، فالنوبيون معروفون بالنظافة والأمانة والبساطة والوداعة والبعد التام عن العنف. ويكفي أن نعلم أنه في منطقة النوبة القديمة (قبل التهجير) لم تسجل جريمة قتل واحدة، ولم تحدث جريمة تهريب آثار واحدة بالرغم من كنوز الآثار التي كانت موجودة تحت أيدي النوبيين. بل إن وزارة الداخلية المصرية كانت تكتفي بإرسال ٢٧ ضابطاً وعسكرياً للسيطرة على النوبة القديمة كلها ومساحتها ٣٥٠ كيلومتراً مربعاً.. وكان هؤلاء المسئولون عن الأمن لا يجدون ما يفعلونه في النوبة لأن معاملات النوبيين تتميز بالرقى الحضاري والانضباط، والمجتمع النوبي يكاد لا يعرف الجريمة أساساً.

ثانياً: دفع المصريون النوبيون ثمناً باهظاً لتقدم مصر وتحديثها ورخائها، فتم تهجيرهم قسراً من قراهم أربع مرات متتالية في أعوام ١٩٠٢ و ١٩١٢ و ١٩٣٣ و ١٩٦٣.

كانت الهجرات الثلاث الأولى من أجل بناء وتعليق خزان أسوان، وكانت الهجرة الأخيرة (وهي الأشد وطأة) من أجل بناء السد العالي. وقد تم طرد النوبيين من قراهم

وإرغامهم على العيش في مساكن ضيقة وبائسة ولا تناسبهم إطلاقاً، وقد أعطتهم الدولة تعويضات هزيلة جداً.. ويكفي أن نعلم أن الحكومة المصرية عام ٦٣ عوضتهم عن النخيل الذي فقدوه بمبلغ ١٠ صاغ عن النخلة (كنت أحصل على نفس المبلغ في الستينيات كمصروف يومي وأنا تلميذ في ابتدائي). نحن، إذن، أمام جماعة من المصريين دفعوا ثمن تقدم مصر من حياتهم وراحتهم وقوت أولادهم، وكان المفترض أن نتذكر تضحياتهم في كل مرة نستعمل فيها الكهرباء أو الماء. لأنه لولا تضحياتهم لما أقيم خزان أسوان ولا السد العالي. قد يقال هنا إن النوبيين قد أدوا واجبهم الوطني وإنه لا شكر على واجب. هذا صحيح، ولكن ما يسعى إليه النوبيون الآن ليس الشكر وإنما العدل.. كل ما يريده النوبيون أن يحصلوا على حقوقهم. لا أكثر ولا أقل.

ثالثاً: ماذا يريد النوبيون؟ يريدون أن يتم تسكينهم على ضفاف النيل في نفس منطقة النوبة القديمة التي أغرقها المياه. مطلب بسيط وواضح ومشروع ويتفق مع كل المعاهدات الدولية للتهجير التي وقّعت عليها الحكومة المصرية. وقد أوصت بذلك لجنة الإسكان والمرافق التي شكلها مجلس الشعب عام ١٩٩٨ إذ سجلت بالحرف في أولى توصياتها:

«تؤكد اللجنة ضرورة أن يكون مكان تهجير أبناء النوبة في موطنهم الأصلي حيث أرض الآباء والأجداد حول بحيرة السد العالي»، بل إن هناك وثيقة رسمية في حوزة النوبيين تمثل خريطة فيها مشروع متكامل لإعادة القرى النوبية إلى مكانها، وهذه الخريطة وقع عليها محافظ أسوان الأسبق شوقي المتبني ومسئول الحزب الوطني في أسوان.

الدولة إذن كانت مقتنعة وراغبة في إعادة توطين النوبيين في مكان النوبة القديمة. ويؤكد النوبيون أن الحكومة المصرية قد حصلت من منظمة اليونسكو على مبلغ مليار و٢٠٠ مليون دولار من أجل إعادة توطين النوبيين، أي أن الحكومة المصرية قد قبضت مسبقاً ثمن واجبها نحو مواطنيها النوبيين الذين اضطهدتهم وضيعت حقوقهم.. ماذا حدث بعد ذلك؟ حدث أن كبار المسؤولين في الدولة اكتشفوا أن المنطقة التي يريد النوبيون العودة إليها، أرض متميزة على ضفاف النيل يسيل لها لعاب رجال الأعمال

والشركات الأجنبية.. وهنا استكثرت الحكومة على النوبيين البسطاء أن يسكنوا في هذه المنطقة فبدأت في بيعها للمستثمرين والشركات الأجنبية وقامت بتحديد خمس مناطق أشبه بجيوب صغيرة بائسة بعيدة عن النوبة الأصلية، حتى يتم حشر النوبيين فيها مع أولادهم.. وعندما اعترض النوبيون على هذا الظلم الفاحش، خرج محافظ أسوان الحالي اللواء مصطفى السيد في برنامج مذاع على الهواء يراه ملايين الناس واتهم النوبيين المدافعين عن حقوقهم بأنهم مأجورون وعملاء ويقبضون من الخارج، إلى آخر هذه الشتائم الخائبة التي تعود النظام المستبد أن يلصقها بكل من يخالفه في الرأي.. وهذا المحافظ بالذات، نموذج مجسد لفشل العقلية العسكرية في تفهم مطالب المدنيين والتعامل مع الناس باحترام. فهو يتعامل مع النوبيين وكأنهم عساكر مجندون في وحدة عسكرية هو قائدها. ولقد قرر هذا اللواء المحافظ، ببساطة، إجبار النوبيين على قبول الجيوب البائسة التي خصصها لهم، وفي نفس الوقت استعمل ثلاثة أو أربعة نوبيين من المرتبطين بالنظام من أجل التصفيق والتهليل وأوعز إليهم بإرسال برقية شكر للرئيس مبارك يؤكدون فيها أنهم في منتهى السعادة لأنهم لن يعودوا إلى قراهم الأصلية(!).. كل هذا التزييف لا يمكن أن يحجب الحقيقة.

إن حق النوبيين واضح كالشمس وقضيتهم عادلة، ولا يجوز للدولة إطلاقاً أن تحرمهم من أراضيهم وتبيعها للمستثمرين.. فهنا يكون من لا يملك قد أعطى من لا يستحق، وقد صرح اللواء محافظ أسوان بأن النوبيين قد أخذوا تعويضات في الستينيات مقابل أراضيهم الضائعة، وبالتالي فليس من حقهم العودة إلى أرض النوبة.. وأنا أقترح على سيادته، بناء على منطقه المعوج، أن يعيد النوبيون للدولة الملايم التي قبضوها في الستينيات كتعويضات، مقابل أن يسترادوا أراضيهم على ضفاف النيل.. طبعاً لن يقبل سيادته هذا العرض أبداً، لأنه ومن يقف خلفه، يريدون بيع أراضي النوبة التي ستدر ملايين الدولارات.

أخيراً: هناك بُعد استراتيجي في قضية النوبة تقتضي الأمانة أن نتعرض له، فالكلام يتردد كثيراً عن مخطط استعماري يستهدف تقسيم مصر بواسطة استحداث نزعات انفصالية، وهذا المخطط يجد في النوبة هدفاً مثالياً، فمنطقة النوبة ممتدة بين مصر والسودان، والنوبيون لديهم ثقافة خاصة ولغة مستقلة، وقد تم إنفاق عشرات الآلاف

من الدولارات في جامعات غربية من أجل تحويل اللغة النوبية من لغة منطوقة لم تكتب قط، إلى لغة مكتوبة لها قواعد.. ونظرية المؤامرة هنا تؤكد أن الاهتمام الغربي البالغ بالنوبة يستهدف الدعوة إلى ثقافة نوبية مستقلة وموازية للثقافة العربية، فبعد كتابة اللغة النوبية ستتم المطالبة بتدريسها في مدارس النوبة وهكذا يتم دفع النوبيين خطوة خطوة نحو الانفصال الثقافي ثم السياسي.. وبالرغم من غرابة هذا التصور إلا أنه في رأيي ليس مستبعدا. وما فعله الاستعمار مع البربر في الجزائر والأكراد في العراق، يؤكد أن تمزيق الأمة العربية إلى قوميات ومِلل وأجناس متناحرة. هدف استعماري أصيل وقديم.. لكن هذا المخطط، إذا صح، لا يبرر إطلاقا الاستمرار في ظلم النوبيين وحرمانهم من حقوقهم.. بل على العكس، إن اضطهاد النوبيين وظلمهم وقمعهم بهذا الشكل هو الذي سيؤدي في النهاية إلى إذكاء مشاعر الكراهية والمرارة نحو الدولة التي ترفض أن تعترف بأبسط حقوقهم الإنسانية.. إن الطريق الوحيد للقضاء على المخطط الاستعماري في النوبة هو إنصاف النوبيين؛ لأن الدول المحترمة يتم تحصينها بالعدل وليس بالقمع. إن معركة النوبيين من أجل استرداد حقوقهم المضیعة هي معركتنا جميعا.. وواجبنا كمصريين أن نؤازر النوبيين ونساندهم بكل قوة؛ أولا حتى نرد لهم الجميل الذي قدموه لمصر.. وثانيا لأن قضية النوبة تدخل بامتياز في سياق معركتنا الكبرى، معركة مصر من أجل الديمقراطية.. ففي مصر الديمقراطية، سوف يختار المصريون بإرادتهم الحرة حكومات تتمتع بالكفاءة والإنصاف وتحترم حقوقهم وأدميتهم.

الديمقراطية هي الحل.

حكاية الدكتور زويل

في الصيف الماضي شاركت في مهرجان سان مالو الأدبي بفرنسا وهناك التقيت بروائي شاب من كولومبيا، وكان طبيعيا أن أسأله عن الروائي الكولومبي العظيم جابرييل جارسيا ماركيز الحاصل على جائزة نوبل في الأدب، فتبين أن بينهما حكاية طريفة قصها عليّ فقال:

التقيت ماركيز بالصدفة في باريس فرحب بي ودعاني للعشاء لأنني من نفس بلده. كنت في حالة سيئة لأنني كنت أدرس في جامعة السوربون ولا أجد عملا أنفق منه. وشكوت إلى ماركيز سوء حالتي المادية ثم ودعته وانصرفت. وبعد يومين تلقيت اتصالا من وزارة الخارجية الكولومبية يعرضون عليّ فيه عملا في سفارتنا في باريس. هل تعلم ماذا فعل ماركيز من أجلي؟! لقد اتصل برئيس الجمهورية وطلب منه أن يجد لي عملا في باريس.

سألته:

وهل يملك ماركيز أن يتصل هكذا برئيس الدولة كما يشاء؟!!

نظر إليّ باستغراب وقال:

طبعاً.. لدينا في كولومبيا رؤساء كثيرون، ولكن عندنا ماركيز واحد. إنه فخرنا الوطني.

وهكذا، في كل دول العالم، ما إن يحصل عالم أو أديب على جائزة نوبل حتى يتحول إلى رمز وطني كبير. لأنه بحصوله على الجائزة لا يثبت فقط تفوقه ونبوغه وإنما

يؤكد استحقاق الأمة كلها للتكريم والتقدير.. وقد حصل على جائزة نوبل مصريان عظيمان هما الأديب العملاق نجيب محفوظ والعالم النابغة الدكتور أحمد زويل.. والذين يعرفون الدكتور زويل شخصيا يدركون مدى حبه وإخلاصه لمصر واستعداده الكامل لأن يبذل جهده ليفيد المصريين بعلمه.. ومع ذلك فإن مصر لم تستفد شيئا من علم الدكتور زويل.. فما السبب؟! نبدأ الحكاية من أولها:

١- في عام ١٩٩٩.. أعلن رسميا عن فوز الدكتور أحمد زويل بجائزة نوبل في العلوم. كانت أول مكالمة تهنئة تلقاها من الرئيس مبارك. وبعد أن شكر زويل الرئيس على مكالمته أخبره أن في عنقه لبلاده دينا لا ينساه وأن لديه مشروعا كبيرا سينقل مصر علميا لتكون من أهم الدول في البحث والتكنولوجيا.

جاء الدكتور زويل إلى مصر فأنعم عليه الرئيس مبارك بقلادة النيل وهي أرفع وسام مصري. ثم التقى زويل بالرئيس عدة مرات وعرض عليه مشروعه الذي يتكون من جامعة تكنولوجية كبيرة ومراكز أبحاث على أعلى مستوى.. وكان الدكتور زويل قد درس المشروع بدقة، ما أثار إعجاب الرئيس مبارك فأصدر تعليماته بالبدء في المشروع. تحمس الدكتور زويل جدا وأحس بسعادة لأن الفرصة قد أتته أخيرا لكي يفعل شيئا من أجل بلاده. وصار يوزع وقته بين أمريكا ومصر حتى يعد لمشروعه وكانت تنقلاته ونفقاته كلها من جيبه الخاص.

٢- أقنع الدكتور زويل عشرة علماء من الحاصلين على جائزة نوبل بالتدريس مجانا (كل عالم لمدة شهر أو شهرين سنويا) في الجامعة الجديدة.. وهذا العدد من الحاصلين على جائزة نوبل لا يوجد إلا في أكبر جامعات العالم. ثم كون الدكتور زويل فريق عمل من ٨٠ عالما مصريا تفرغوا تماما لكي يضعوا تفاصيل المشروع من الناحية العلمية. ومن الناحية الإدارية طلب الدكتور زويل أن يخضع المشروع لرئاسة الجمهورية وليس للتعليم العالي حتى يتفادى التعقيدات الإدارية التي قد تؤدي إلى هروب العلماء الكبار المتطوعين.. كل ما طلبه الدكتور زويل من الدولة: قطعة أرض وتمويل بسيط. أما الجانب الأكبر من التمويل فقد أعلن أنه سيستغل ثقة الناس فيه فيطلب منهم الاكتتاب العام للمشروع الذي سينقل مصر بالفعل إلى العصر

الحديث. وأكد أنه واثق من استجابة المصريين؛ لأن أكبر المشروعات في مصر قد قامت على الاكتتاب العام مثل جامعة القاهرة وبنك مصر.. وقد وافق الرئيس مبارك على كل طلبات الدكتور زويل، وبدا المشروع على وشك التنفيذ فعلا.

٣- فجأة، حدث شيء غامض، ففتر حماس الدولة للدكتور زويل وانقلب إلى النقيض. وعاد الدكتور زويل من إحدى رحلاته التي يعد فيها للمشروع فوجد كل الوعود قد تبخرت وكل ما تم الاتفاق عليه قد تم التراجع عنه. لماذا انقلب النظام على الدكتور زويل؟! يقول كثيرون: إن أجهزة الأمن قدمت تقارير تحذر فيها من شعبية الدكتور زويل المتزايدة بين المصريين. فالشباب يرون فيه نموذجا ومثلا أعلى، ومحاضراته يتزاحم على حضورها عشرات الألوف من الشباب. وأكدت هذه التقارير أن الدكتور زويل لو أتم مشروعه وتخرج من تحت يديه علماء مصريون فسيتحول فعلا إلى زعيم وطني، ما يهدد نظام الحكم. وخصوصا أن الدكتور زويل وجه معروف عالميا وليس من السهل اعتقاله أو تليفيق التهم له كما حدث مع آخرين.

٤- جاء عام ٢٠٠٥، وأثناء المسرحية التي سميت بالانتخابات الرئاسية.. جمع آلاف الشبان توقيعات على الإنترنت من أجل ترشيح الدكتور أحمد زويل رئيسا للجمهورية. ونشر الخبر في الصفحة الأولى من جريدة الدستور.. وكانت هذه الطامة الكبرى، واكتسبت تقارير الأمن مصداقية وانقطع الخيط الأخير في العلاقة بين الدكتور زويل ونظام الحكم. وتم إجهاض مشروع زويل العلمي نهائيا. وكان الدكتور زويل في زيارة لدولة عربية فسأله المصريون المغتربون عن مشروعه العلمي فقال: «لقد عطلته البيروقراطية المصرية»، واعتبرت تقارير الأمن من جديد أن الدكتور زويل ينتقد النظام في الخارج.. وهنا تحول الدكتور زويل إلى واحد من أعداء النظام، وتم إعطاء التعليمات إلى كتبة الحكومة المنافيين من أجل الإنقاص من قدر الدكتور زويل وتشويه صورته وسمعته أمام الرأي العام بأي طريقة.

٥- سمعت الدول العربية الأخرى بمشروع أحمد زويل ومشكلته مع النظام في مصر. فسارعت وعرضت عليه مناصب علمية رفيعة ليشارك في إحداث النهضة العلمية في تلك البلاد وهو الآن يشرف على جامعات ومشروعات علمية في أبو ظبي وقطر

ودبي والسعودية ولبنان. أي أنه يساعد كل الدول العربية ما عدا مصر، بلاده التي أحبها وأراد أن يشارك في نهضتها لكن النظام رفض.

٦- في وسط الحملات الشرسة من الإعلام الحكومي ضد أحمد زويل.. تم اختياره من إدارة أوباما كواحد من أهم العقول في الولايات المتحدة الذين سيستعين بهم الرئيس الجديد في رسم خطط المستقبل لأمريكا. ولم تفت هذه المفارقة الدكتور زويل فقال في أول تصريح بعد أن اختاره الرئيس أوباما: «أنا وكل علمي وخبرتي من أجل مصر»، يريد أن يقول لقد حاولت أن أؤدي واجبي نحو وطني لكنهم لم يمكنوني واستبعدوني.

أخيرا.. فإن حكاية الدكتور زويل تبعث على الحزن وتثير التأمل. فالمشكلة هنا ليست في أشخاص وإنما في طبيعة النظام الذي يحكم مصر.. فهذا النظام لم ينتخبه أحد وقد استولى على السلطة واحتفظ بها بالقوة وبالتالي فإن لديه هواجس أمنية ضد أي شخص يتمتع باحترام الشعب المصري.. والنظام على استعداد لإلغاء أي مشروع مهما يكن مفيدا للبلد، واستبعاد أي شخص مهما يكن كفتا ومخلصا لمصر.. إذا أحس في أي لحظة أنه قد يشكل منافسا سياسيا محتملا ولو من بعيد.. النظام في مصر يستبعد تلقائيا كل أصحاب العقول والآراء المخلصة ويقرب المنافقين والأفاقين، وهؤلاء عادة لا يتمتعون بأية كفاءة ما عدا الطبل والزمر والتغني بعظمة الرئيس مبارك وعبقريته. والنتيجة حالة الحضيض التي تدهورت إليها بلادنا في كل المجالات.

لا أعرف كيف يشعر المسئولون في مصر الآن بعد أن استبعدوا عالما كبيرا ووطنيا مثل الدكتور أحمد زويل، بينما تتسابق دول العالم على الاستفادة من نبوغه!!

لا يمكن أن تتقدم مصر ما دام هذا النظام المستبد جاثما على أنفاس المصريين.
الديمقراطية هي الحل.

ماذا حدث في تورينو؟

تورينو من أكبر المدن الإيطالية وهي تنظم معرضا للكتاب يعتبر من أهم المعارض هناك. وفي العام الماضي تم اختيار إسرائيل كضيف شرف في معرض تورينو للكتاب، وقد أثار هذا الاختيار جدلا شديدا في إيطاليا وخارجها. فقد أعلنت الدول العربية جميعا مقاطعتها للمعرض. وفي داخل إيطاليا ظهرت معارضة واسعة للاحتفاء بإسرائيل. لأنها دولة ترتكب بشهادة المنظمات الدولية جرائم ضد الإنسانية في حق الفلسطينيين. طبعا لم يكن هذا رأي كل الإيطاليين.

فهناك اليمين الإيطالي الذي يدعم إسرائيل بلا تحفظ.. والحق أن هذا الانقسام حول دعوة إسرائيل يعكس انقساما حادا في المجتمع الإيطالي حول موضوعات كثيرة.

فقد ورثت إيطاليا تقاليد يسارية عريقة جعلت جانبا كبيرا من الرأي العام يناصر القضية الفلسطينية ويتمتع بحس إنساني رفيع يفرض التزاما نحو كل المضطهدين في الأرض بغض النظر عن جنسياتهم أو أديانهم.. وعلى الجانب الآخر فإن اليمين الإيطالي الذي أتى بشخص رجعي ومشبه مثل بيرلوسكوني إلى الحكم، يساند إسرائيل بلا تحفظ، وبعض هذا اليمين مثل حزب رابطة الشمال يدعو إلى نقاء العنصر الإيطالي الأبيض واستبعاد الجنوبيين من أهل سردينيا وصقلية ونابولي لأن عيونهم السوداء وبشرتهم السمراء تدل على أنهم قد تلوثوا بالدم العربي.. وهناك حادثان توضحان هذا الانقسام الفكري: فقد ظهر في إيطاليا منذ أعوام مهاجر مصري يعمل بالصحافة اسمه مجدي علام. وقد تفرغ هذا الشخص للهجوم على الإسلام باعتباره دينا وحشيا يحض على الكراهية والعنف، وتفانى في الدفاع عن إسرائيل باعتبارها واحة الديمقراطية

وضحية لوحشية العرب والمسلمين.. احتضن اليمين الإيطالي مجدي علام ومهد له الطريق حتى وصل في أعوام قليلة إلى منصب نائب رئيس جريدة الكوريرا دي لاسيرا وهي واحدة من أهم الجرائد الإيطالية، وفي نفس الوقت منحه إسرائيل جائزة الصحافة فسافر إلى تل أبيب وتسلم مبلغا كبيرا؛ قيمة الجائزة، في احتفال ضخم.. ثم توج مجدي علام مسيرته باعتناقه الديانة الكاثوليكية على يد البابا في عيد القيامة الماضي ونقلت وسائل الإعلام الإيطالية مراسم تعميده على الهواء. وأصبح اسمه مجدي كريستيانو علام.. والعجيب أن كتب مجدي علام التي تهاجم الإسلام تحقق توزيعا كبيرا مما يدل على شيوع العداء للعرب والمسلمين.. ولكن على الجانب الآخر فإن الكثير من الإيطاليين يحتقرون مجدي علام ويعتبرونه مجرد أفاق، بل إن بعض زملائه في الجريدة أكدوا لي أنه لم يكن مسلما قط لكنه قبطني مصري وهو يخفي اسمه الثالث الذي يدل على ذلك.. الحادثة الأخرى حدثت في ميلانو منذ أسابيع عندما دخل مهاجر إفريقي أسود أحد المحال التجارية ويبدو أنه كان عاطلا عن العمل وجاءت فسرقة علبة بسكويت ليأكل. وقد اكتشف صاحب المحل السرقة فقبض عليه وهو يصيح: يا زنجي يا قدر، ثم بدأ يضربه بعنف واشترك معه آخرون حتى لفظ المهاجر الإفريقي أنفاسه الأخيرة بين أيديهم. وقد أثارت هذه الحادثة الإيطاليين بشدة وأحس القطاع اليساري من الرأي العام بفداحة ما حدث فأعلن عن حملة كبيرة سوف تجوب أنحاء إيطاليا تحت عنوان «العنصرية سلوك همجي».

جاءت دعوة إسرائيل العام الماضي، إذن، في سياق هذا الانقسام في الرأي العام الإيطالي.. ونشأت حملة قوية لرفض الاحتفاء بإسرائيل، وتزعم الحملة أستاذ فلسفة في جامعة تورينو هو الدكتور جيانى فاتيمو.. وهو شخصية مرموقة ومحترمة ويعتبر من أكبر المفكرين الإيطاليين ومن أكبر المناصرين للحق العربي. وقد اشتدت الحملة ضد إسرائيل حتى شعرت إدارة معرض تورينو فيما يبدو بالذنب، فقررت هذا العام دعوة مصر كضيف شرف في المعرض.. وهنا حدثت المفاجأة.. فقد وقف الدكتور جيانى فاتيمو بشدة ضد دعوة مصر.. وناصره الكثيرون من الذين كانوا ضد دعوة إسرائيل في العام الماضي. وكان منطقتهم يستند إلى ثلاثة أسباب:

أولا أن الدعوة ليست موجهة إلى كُتاب مصريين مستقلين وإنما إلى الحكومة المصرية مما يعتبر دعما سياسيا لنظام استبدادي انفرادي فيه شخص واحد بالسلطة لمدة ثلاثين عاما ويريد أن يورث الحكم لابنه، وثانيا لأن ممارسات النظام المصري مشينة في مجال حقوق الإنسان فالاعتقال والتعذيب وتزوير الانتخابات من الممارسات اليومية في مصر، وثالثا لأن النظام المصري قد شارك إسرائيل في حصار الفلسطينيين في غزة عندما أغلق معبر رفح ومنع المساعدات الإنسانية عنهم مما يجعله مرتكبا لجرائم ضد الإنسانية مثل إسرائيل تماما.. وفي وسط هذا الجدل حول دعوة مصر، شكلت وزارة الثقافة المصرية وفدا كبيرا للمشاركة في معرض تورينو.. وفي الوقت نفسه ظهر كتابي «نيران صديقة» باللغة الإيطالية ونظم لي ناشري الإيطالي (فيلترينيللي) جولة لتقديم الكتاب في أربع مدن إيطالية هي: تورينو، إيفريا، مون سان مارتان، وميلانو. وهكذا ذهبت إلى معرض تورينو ككاتبة مصرية مستقل عن الوفد الرسمي المصري، وقد كانت إدارة المعرض كريمة معي فخصصت لي أكبر قاعة في المعرض وجاء لمناقشتي اثنان من أهم النقاد في إيطاليا هما: فولدج جولدكورن (من جريدة الإكسبريسو) وكاترينا سوفيغي (من جريدة الجورنالي).. الحمد لله كانت ندوة موفقة جدا فامتألت القاعة عن آخرها بالحضور وانتهزت الفرصة وتكلمت عن الثقافة المصرية القديمة والحديثة.. ثم ذهبت لزيارة الجناح المصري في المعرض فلاحظت بسرور أن القاعة كبيرة وأنيقة. لكنني لم أجد إلا شخصا أو اثنين من الزوار الإيطاليين في الجناح. وسرعان ما فهمت السبب وهو أعرب من الخيال، فقد أرسلت وزارة الثقافة معظم الكتب المعروضة في تورينو.. باللغة العربية.. صدق أو لا تصدق يا عزيزي القارئ.. تتم دعوة مصر إلى أكبر مهرجان للكتاب في إيطاليا، وترسل وزارة الثقافة إلى الإيطاليين معظم الكتب باللغة العربية. هل نتوقع من الزوار الإيطاليين أن يتعلموا العربية في يومين حتى يقرأوا هذه الكتب؟! إنها مهزلة، سيتم التعتيم عليها بالطبع في صحف الحكومة. فقد قامت وزارة الثقافة، كعادتها، بدعوة عدد من الصحفيين الحكوميين لمرافقة الوفد إلى تورينو. وهؤلاء الصحفيون، يتحولون إلى ما يشبه مندوبي الدعاية للوزارة فيكتبون تغطيات دعائية تحمل عناوين مثل: «إقبال منقطع النظير على الكتاب المصري في تورينو» أو «تورينو ترقص على المزمار البلدي».. إلى آخر هذه السخافات.. لقد سمعت أشياء

متضاربة عما حدث في المعرض؛ فالإيطاليون الذين قابلتهم أعجبوا جميعا بكلمة الأستاذ محمد سلماوي بينما وجدوا كلمة الدكتور جابر عصفور طويلة وأكاديمية ومملة. لكنني أتحدث فقط عما رأيته بعيني.. إن المسئول الذي أرسل الكتب باللغة العربية يجب أن يحاسب لأنه فوت على مصر فرصة لكي تقدم إبداعاتها وتراثها بلغة مفهومة للإيطاليين.

غادرت تورينو لأستأنف تقديم «نيران صديقة» طبقا للبرنامج، فذهبت إلى بلدة صغيرة اسمها إيفريا ثم بلدة صغيرة أخرى هي مون سان مارتان.. وفي هاتين البلديتين الصغيرتين نظموا لي ندوتين... فأحضروا ممثلا مسرحيا لقراءة أعماله وموسيقيا مغربيا موهوبا اسمه عبد الكبير عزف على الكمان ألحانا لرياض السنباطي لتكون بمثابة خلفية للقراءة الأدبية. ولم أستطع أن أمنع نفسي من المقارنة: وزارة الثقافة المصرية التي تنفق ملايين الجنيهات من أموال الشعب المصري المنكوب بحكامه، تفشل في إرسال الكتب بلغة أجنبية إلى إيطاليا مما يؤدي إلى انصراف زوار المعرض عن الجناح المصري. ومكتبة صغيرة في قرية إيطالية متواضعة تنظم أمسية ثقافية ناجحة.. ما الفرق بيننا وبينهم؟ إن الإيطاليين والأجانب ليسوا أفضل من المصريين بل إننا على المستوى الشخصي كثيرا ما نتساوى معهم في التعليم والذكاء.. لكن الفرق في النظام. هناك نظام ديمقراطي يؤدي إلى أن يأخذ كل مسئول عمله بجدية، وعندنا نظام استبدادي لا يعبأ فيه المسئول بإنجاز عمله وإنما يهتم أولا وأخيرا برضا الرئيس عنه. ولأن السيد فاروق حسني يتمتع برضا رئاسي دائم وعميق فهو يعلم أنه مهما فعل لا يجرؤ أحد على محاسبته.

الديمقراطية هي الحل.

لماذا يذعن المصريون للظلم؟!؟

في الأسبوع الماضي، كنت في زيارة إلى بريطانيا، فوجدت الرأي العام هناك مشغولا بفضيحة كبرى اهتز لها المجتمع البريطاني.. تتلخص تفاصيلها فيما يلي:

بريطانيا واحدة من أعرق الديمقراطيات في العالم، يضرب بها المثل في احترام القانون والحريات والشفافية والفصل بين السلطات ونزاهة الانتخابات.

وبالتالي فإن دور البرلمان الإنجليزي (مجلس العموم) في التشريع والرقابة جوهرى وحاسم..حتى الأربعينيات من القرن الماضي كان أعضاء البرلمان الإنجليزي المنتخبون يمارسون مهامهم بدون مقابل. فكانت عضوية البرلمان تعتبر عملا وطنيا تطوعيا لا يجوز تقاضي أجر عنه.

وكان الأعضاء يمارسون مهنتهم الأصلية طوال النهار بطريقة عادية ثم يذهبون إلى جلسات البرلمان بعد الظهر.. شيئا فشيئا تغير هذا النظام وأصبح أعضاء البرلمان متفرغين يتقاضون رواتب ثابتة من الدولة، ولما كانت هذه الرواتب ضئيلة وأسعار المعيشة في ازدياد مستمر، فقد تقرر منح أعضاء البرلمان ما يسمى «امتياز النفقات الإضافية»، وهو نوع من البديل المالي الإضافي يستطيع من خلاله عضو البرلمان أن يستأجر أو يشتري بالتقسيط بيتا في لندن إذا كان يسكن خارجها.. كما يمتد هذا الامتياز إلى نفقات تجديد البيت والإعاشة والطعام.

وقد استمر العمل بهذا الامتياز سنوات حتى انتبه بعض المثقفين الإنجليز إلى حقيقة أزعجتهم: إن أعضاء البرلمان الذين يتمتعون بامتياز النفقات الإضافية هم أنفسهم الذين يقررون قيمته ويراقبون تنفيذه.. وهذا يؤدي إلى تضارب في المصالح

يمنعه النظام الديمقراطي. من هنا طالب المثقفون الإنجليز بإطلاع الرأي العام على كشف النفقات الإضافية لأعضاء البرلمان..

ورفع بعضهم دعوى أمام المحكمة العليا في بريطانيا التي حكمت يوم ٢٨ مايو عام ٢٠٠٨ بإلزام مجلس العموم بالإعلان عن كشف المصروفات الإضافية لأعضائه، واستند الحكم إلى قانون حرية المعلومات الذي يتيح لأي مواطن إنجليزي الاطلاع الفوري الكامل على أية معلومات تخص الحكومة والبرلمان ما عدا الأسرار العسكرية.

لم يكن هناك مفر من تنفيذ حكم المحكمة العليا، لكن المسؤولين في البرلمان طلبوا مهلة وأعلنوا أنهم سيعلمون النفقات الإضافية في أول يوليو القادم.. على أن الملف الذي يعدونه تسرب إلى جريدة الديلي تلجراف فأعلنت أنها سوف تنشره تباعا.

وقد أدى هذا السبق الصحفي إلى زيادة توزيع الديلي تلجراف بمعدل ٥٠ ألف نسخة إضافية يوميا.. ويقال إن الجريدة دفعت أكثر من ١٥٠ ألف جنيه إسترليني مقابل هذه المعلومات. وقد أدت حملة الديلي تلجراف إلى واحدة من أكبر الأزمات السياسية في تاريخ بريطانيا.

فقد تبين أن كثيرين من أعضاء البرلمان، لم يلتزموا حرفيا بالغرض من امتياز النفقات الإضافية، لكنهم اعتبروا الغرض من الامتياز زيادة رواتبهم بطريقة غير مباشرة. فاستأجر بعضهم شققا لم يكونوا في حاجة إليها وبالغ بعضهم في تكاليف تجديد شقته وقد قدم هؤلاء جميعا فواتير حصلوا على قيمتها.

والمبالغ التي أنفقها أعضاء البرلمان المذنبون، تتراوح بين ٥٠ ألف جنيه في حدها الأقصى وكثيرا ما تتضاءل حتى تصل إلى عدة مئات من الجنيهات.... ثار الإنجليز بشدة على أعضاء البرلمان واتهموهم بتبديد أموال دافعي الضرائب. ودافع بعض الأعضاء عن أنفسهم قائلين: إنهم لم يخالفوا القانون الذي يتيح لهم نفقات إضافية لكنهم ربما أساءوا تقدير الامتياز الممنوح لهم. وإساءة التقدير ليست جريمة جنائية لكنها خطأ سياسي وارد.. وقد ضاعف هذا الكلام من غضب الإنجليز على أعضاء البرلمان وتصاعدت الحملة ضدهم حتى وصفت جريدة التايمز يوم نشر هذه المعلومات بأنه «أسوأ يوم في تاريخ البرلمان»، ولم يستطع الأعضاء المخالفون الصمود أمام غضب

الرأي العام، فأعلنوا اعتذارهم عن سوء تصرفهم ثم تعهدوا بإرجاع المبالغ التي حصلوا عليها إلى خزينة الدولة.

لكن غضب الإنجليز استمر في التصاعد حتى أعلن المتحدث باسم مجلس العموم استقالته من منصبه (وهذه سابقة لم تحدث منذ ثلاثة قرون كاملة)، ثم استقال معظم الأعضاء المذنبين واضطر رئيس الوزراء جوردون براون إلى الاعتذار رسمياً إلى الشعب الإنجليزي عن سوء تصرف بعض ممثليه ووعد بإجراء تحقيقات موسعة تشمل أعضاء البرلمان جميعاً.

لكن كل ذلك لم يمتص سخط الرأي العام، فبدأ مواطنون في أماكن كثيرة يتجمعون أمام بيوت أعضاء البرلمان ويرددون الهتافات ضدهم.. وقد رأيت في التلفزيون الإنجليزي واحداً من الأعضاء المذنبين وقد خرج إلى الجماهير الثائرة ليدافع عن نفسه، لكنه لم يستطع أن يكمل جملة واحدة لأن الناس أخذوا يصيحون في وجهه: «اخرس.. زبالة.. كف عن الأكاذيب».

ثم اندفع إليه مواطن إنجليزي وخاطبه قائلاً أمام عدسات التلفزيون:

«لقد أسأت استعمال أموالنا نحن دافعي الضرائب ولا يبدو عليك أقل إحساس بالذنب. ألا تخجل من نفسك؟!».

وقد اضطر هذا العضو إلى إعلان استقالته من البرلمان في نفس اليوم.

وجدتني وأنا أتابع غضبة الشعب الإنجليزي أفكر في سؤال لا مفر منه.. إن المبالغ التي تسببت في هذه الفضيحة العظيمة تعتبر ملائمة إذا قورنت بالملايين التي يتم نهبها باستمرار من الشعب المصري.

لماذا يثور الإنجليز ويخوضون حرباً شرسة لحماية المال العام، بينما نحن المصريين لا نثور ولا نغضب على الفساد الذي أهدر ثروات بلادنا وأوصلنا إلى الحضيض؟! لماذا لا يتحمل الإنجليز الظلم فيثورون حتى يرتعد زراؤهم خوفاً من غضبهم بينما نحن المصريين لا نثور على الظلم والاستبداد؟!!

هل خلق المصريون باستعداد للإذعان والخضوع بينما ولد الإنجليز بنفوس

حرة ترفض الظلم؟! غير صحيح لأن الناس يولدون جميعا بإحساس واحد: بالعدل والكرامة، وقد ثار المصريون كثيرا من قبل وانتزعوا حقوقهم، بل إنهم خاضوا نضالا مريرا حتى أجبروا الجيش البريطاني على الجلاء عن مصر.

هل يوجد في ثقافتنا العربية الإسلامية ما يجعلنا أكثر تقبلا للاستبداد من الغربيين؟! هذا أيضا غير صحيح... فالعدل والحرية والمساواة ومسئولية الحاكم أمام الشعب، وفصل المال الخاص عن العام.. كل هذه المبادئ قد أرساها الإسلام قبل الديمقراطية الحديثة بقرون طويلة.

قبل نشأة القانون الدستوري بمئات الأعوام وضع أبو بكر (رضي الله عنه) أول دستور ديمقراطي عندما قال للناس: «أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإن عصيتهما فلا طاعة لي عليكم...»، وكان الخليفة عمر بن عبد العزيز يستضيء بشمعة من بيت المال ما دام يتحدث في شؤون الدولة، فإذا انتقل إلى الحديث عن أحواله الشخصية أطفأ شمعة الدولة وأشعل شمعة اشتراها من ماله الخاص.. وغير ذلك مئات النماذج المضيئة من تاريخنا الإسلامي.

إذا كان إذعاننا للظلم لا يعود إلى طبيعتنا ولا إلى ثقافتنا فما سببه؟! إن إذعان المصريين في رأيي يرجع إلى أسباب ثلاثة:

أولا: القمع البشع الذي يمارسه النظام المصري على كل من يتحرك لمعارضته أو يعمل على تغييره. فالمواطن الإنجليزي الذي يتظاهر مطالبا بحقوقه، يعلم أنه مشمول بحماية القانون ولا يدور بذهنه أبدا أنه سيتم ضربه وتعليقه كالذبيحة وصعقه بالكهرباء كما يحدث عندنا يوميا في مقار أمن الدولة.

والسبب الثاني لإذعان المصريين هو خيانة المثقفين.. فمعظم المثقفين الإنجليز يفهمون الشرف على أنه الدفاع عن المبادئ وحقوق الناس بينما مثقفون كثيرون في مصر يسكتون عن الحق وينافقون النظام من أجل مصالحهم الصغيرة.

هؤلاء الطبالون والزمارون الذين يطلون علينا يوميا في وسائل الإعلام ليحدثونا عن عظمة الرئيس مبارك وعبقريته، معظمهم من حملة المؤهلات العليا وكثيرون منهم

أساتذة في الجامعة، ولو أنهم دافعوا عن حقوق الشعب كما يفعل نظراؤهم الإنجليز
لكانت الديمقراطية قد تحققت في مصر منذ زمن طويل.

السبب الثالث للإذعان هو فهمنا الخاطيء للدين.. فقد أصيب جزء من العقل المصري
بعدوى الأفكار السلفية الرجعية المتخلفة.. وبدلا من التمسك بجوهر الدين الذي
يدافع عن الحق والعدل والحرية، تم اختصار الإسلام في الشكل والعبادات... بينما
ينشغل الرأي العام الإنجليزي بتطوير الديمقراطية لتكون أكثر فاعلية لحماية المال
العام.. يشغل مصريون كثيرون بقضايا يعتبرونها أهم.. مثل النقاب والتنكيل بالبهائيين
وحكم زواج المسيار وتحريم شم النسيم والموسيقى ولبس الذهب.

هذه الأسباب الثلاثة تدفع المصريين إلى الإذعان وتكبل طاقتهم وتشوش وعيهم
وبالتالي تدفع بمصر كلها إلى المزيد من التأخر.

الديمقراطية هي الحل.

لماذا يحب المصريون أوباما؟!

ذهبت لحضور خطبة الرئيس الأمريكي أوباما في جامعة القاهرة وجاء مكاني بالصدفة بين نمطين مختلفين من المصريين، فقد جلس خلفي نواب مجلس الشعب من الإخوان المسلمين.. بينما جلس أمامي عدد كبير من ممثلي السينما والإعلاميين المشهورين.. وقد لاحظت أن ردود الفعل على الخطاب من الفنانين والإخوان المسلمين كانت واحدة، فقد صفقوا بنفس القوة في نفس المواضيع من الخطاب. وقد استوقفتني ذلك الحماس الغامر الذي تلقى به الحاضرون جميعا الرئيس أوباما فقد وقفوا وصفقوا طويلا بمجرد ظهوره واشتد تصفيقهم وهم يودعون. وقضيت الأيام التالية أتحدث عن زيارة أوباما مع كل من أقابله.. وخرجت بالملاحظات التالية:

١- المصريون يحبون أوباما فعلا.. هذه حقيقة لا يجوز إنكارها أو التقليل من شأنها أو السخرية منها باعتبارها دليلا على السذاجة كما فعل بعض الكتاب. واجبنا دائما أن نحترم مشاعر المصريين ونسعى إلى فهمها والتعلم منها. والحق أن رأي الناس العاديين، العفوي الصادق، كثيرا ما يدلنا على حقائق قد لا ينتبه إليها المثقفون... لقد أعجب المصريون بأوباما من أجل شخصيته وما يمثله.. فهو ذكي لبق، مجتهد، حاصل على درجة رفيعة من التعليم، تخرج في أكبر الجامعات الأمريكية (هارفارد وكولومبيا).. وهو يتمتع بحضور سياسي قوي مؤثر يجعل الناس يصدقونه ويثقون فيه بسهولة. وهو أيضا إفريقي ملون مما يجعله بعيدا عن أي نظرة استعلائية عنصرية للعرب، وهو مولود لأب مسلم لا زال يحمل اسمه، انفصل عن والدته التي لم تلبث أن تزوجت من مسلم آخر اصطحبها مع ابنها إلى بلده إندونيسيا حيث عاش أوباما من سن السادسة وحتى العاشرة من عمره. ومع أن أوباما مسيحي إلا أن هذه

الخلفية الإسلامية - في نظر المصريين - تجعله يتعامل دائما باحترام مع المسلمين الذين يعتقدون ديانة أبيه وأقاربه.

على أن السبب الأهم لإعجاب المصريين بأوباما هو ما يمثله من قيم. إن تولي رجل أسود لمنصب الرئاسة في أمريكا، يعني ببساطة أن المجتمع الديمقراطي يكفل تكافؤ الفرص للمواطنين جميعا بغض النظر عن لونهم وديانتهم ومستواهم الاجتماعي، وأن الكفاءة هي المعيار الأهم في الترقى. وأن الانتخابات الحرة تدفع بأفضل المواطنين كفاءة وأكثرهم موهبة إلى المناصب العليا، وأن المواطنين وحدهم أصحاب الحق في اختيار من يحكمهم عن طريق الانتخابات الحرة.. كل هذه المعاني العظيمة يفتقر إليها المصريون في حياتهم. فاعتبارات الاجتهاد والتعليم والذكاء والكفاءة، لا تضمن أبدا الترقى في الحياة، وفي مصر نادرا ما يطبق العدل بل إن مستواك الاجتماعي يحدد عادة طريقة تعامل القانون معك. كما أن مناصب الدولة، المحجوبة عن معظم المصريين، لا تمنح أبدا إلى الأكثر كفاءة وإنما إلى الأكثر ولاء وقربا من النظام مهما يكن فاشلا أو فاسدا. كما أن المصريين محرومون من انتخاب من يحكمهم والرئيس الحالي احتكر السلطة ثلاثين عاما بغير أن يخوض انتخابات حقيقية واحدة ويتم الإعداد الآن لكي يتم توريث السلطة من الأب إلى نجله.

٢ - مهما يكن إعجاب المصريين بالرئيس أوباما كبيرا فلا يعني ذلك أبدا أنهم باتوا أكثر تسامحا مع الجرائم الأمريكية في العراق أو المذابح التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين.. بل العكس صحيح.. فبقدر ما نقم المصريون على الجرائم الأمريكية الإسرائيلية، تعلقت آمالهم بالرئيس أوباما من أجل تحقيق العدل.. وبقدر ما كره المصريون غطرسة جورج بوش وعنصريته وكراهيته للإسلام، توسموا في باراك أوباما نظرة أكثر احتراما وإنصافا وإنسانية للعرب والمسلمين.. وقد ظهرت تلك التوقعات الكبيرة في صورة مقالات عديدة توجه فيها كتاب ومثقفون إلى الرئيس أوباما بطلبات محددة. وبالرغم من فرح المصريين بالجزء الأول من خطبة أوباما عندما تحدث عن عظمة الإسلام وتسامحه فإن كثيرين قد أصابتهم خيبة الأمل عندما تكلم عن الصراع العربي الإسرائيلي فلم يخرج إطلاقا عن الخط التقليدي للسياسة الأمريكية.

والحق أن إعجابنا بنموذج الرئيس أوباما لا يجب أن ينسينا أنه رئيس الولايات المتحدة وليس رئيسا لبلد عربي أو إسلامي، وبالتالي فإن ما يعنيه بالأساس تحقيق مصالح الأمريكيين لا مصالحنا نحن. كما أن السياسة الخارجية الأمريكية لا يرسمها الرئيس وحده ولا يستطيع أن يغيرها وحده كما يحدث في بلادنا المنكوبة بالاستبداد.. إن قدرة الرئيس الأمريكي على إحداث تغييرات سياسات جذرية تكون في القضايا الداخلية أكبر منها بكثير في السياسة الخارجية. فالإعلام والتعليم في الولايات المتحدة لا يوفران للمواطن الأمريكي معرفة كافية بما يحدث في أنحاء العالم مما يعني صانع السياسة الخارجية غالبا من ضغط الرأي العام.. كما أن حدود السياسة الخارجية ترسمها بدقة جماعات ضغط ومصالح بالمليارات للشركات الأمريكية الكبرى.. أضف إلى ذلك أن العلاقة الأمريكية الإسرائيلية بالذات خط أحمر، وحقل ألغام حقيقي أمام أي مسئول أمريكي حتى ولو كان الرئيس نفسه، الخطأ الواحد هنا قد يكلفه مستقبله السياسي كله. من الناحية العملية، فإن تأييد إسرائيل الكامل يعتبر أحد الشروط الأساسية لتولي رئاسة الولايات المتحدة.. حتى لو كان الرئيس يعتقد غير ذلك فإن عليه أن يحتفظ برأيه لنفسه ولا يتقاعس عن تأييد إسرائيل وإلا دفع ثمنا باهظا.. من السذاجة إذن أن نتوقع من باراك أوباما أن يدين إسرائيل أو يسعى جادا إلى منعها من ارتكاب الجرائم في حق أهلنا في فلسطين. من الممكن أن يتكلم أوباما في هذا الاتجاه لكن إسرائيل في النهاية، سوف تفعل ما تريد. وقد رأينا منذ أيام كيف نادى أوباما بوقف المستوطنات فأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في نفس اليوم أن بناء المستوطنات لن يتوقف أبدا.

وبنفس المقياس فإن ما يستطيع أوباما أن يفعله في مجال دعم الديمقراطية في بلادنا قليل جدا أو منعدم. لقد قامت السياسة الخارجية الأمريكية دائما على مساندة أسوأ الديكتاتوريات في العالم الثالث.. بل إنها كثيرا ما دبرت عن طريق المخابرات المركزية انقلابات دموية ومجازر ضد رؤساء منتخبين (كما حدث في شيلي ضد الرئيس المنتخب سلفادور الليندي عام ١٩٧٣).. فالمؤسسة الرأسمالية الأمريكية تفضل بقاء الديكتاتورية في العالم الثالث، لأن التعامل مع أنظمة استبدادية فاسدة يسهل العمل على الشركات الكبرى التي قد تهدد الحكومات الديمقراطية مصالحها.

الرئيس أوباما إذن مهما بلغ إعجابنا به لا يستطيع أن يتخطى حدود السياسة الخارجية الأمريكية، ولو بخطوة واحدة.

إن الحفاوة التي تلقى بها المصريون الرئيس أوباما، لها جانبان أحدهما إيجابي والآخر سلبي.. الإيجابي أن إعجاب المصريين به يعكس أشواقهم للعدل والحرية.. لقد رأيت كثيرين من الذين حضروا خطبة أوباما يتساءلون بتهكم لا يخلو من حسرة: أليس من حقنا في مصر أن نحظى برئيس منتخب كفاء مثل باراك أوباما؟! لم يفكر أحد فيهم بالطبع في جمال مبارك.. إن المقارنة بين أوباما وجمال مبارك تعكس بالضبط الفرق بين الديمقراطية والاستبداد.. بين الرئيس المنتخب الكفاء.. والوريث البعيد عن أي كفاءة أو خبرة سياسية.. إن زيارة أوباما قد وضعت المصريين، من جديد، أمام المرأة، فأدركوا إلى أي مدى أوصل الاستبداد بلادهم إلى الحضيض في كل المجالات.. أما الجانب السلبي من حب المصريين لأوباما فلأنهم وقد عجزوا عن تغيير واقعهم البائس قد صاروا يتطلعون إلى بطل أسطوري يأتي من الخارج ليقوم العدل ويعطيهم حقوقهم المسلوبة.. إن الاستبداد هو أصل الكوارث في مصر. لكن تحقيق الديمقراطية في بلادنا ليس مهمة الرئيس الأمريكي وإنما واجبتنا نحن، لن يساعدنا أحد ما دمنا لا نساعد أنفسنا.

الديمقراطية هي الحل.

لماذا لم يذهب فاروق حسني إلى تولوز؟!

الحكاية كلها بدأت بفكرة.. مثقف وروائي فرنسي اسمه أوليفيه دارفور.. وافته فكرة تنظيم مهرجان أدبي في مدينة تولوز. ليست تولوز أكبر مدن فرنسا ولا أشهرها وهي معروفة أساسا بصناعة الطائرات، حيث تقع فيها مصانع الإير باص الشهيرة، لكنها مليئة بالمكتبات وأهلها محبون للأدب والثقافة. من هنا اختارها أوليفيه دارفور لإقامة مهرجان أدبي تتم فيه قراءات طويلة للأعمال الأدبية بواسطة ممثلين محترفين على أن يكون ذلك في حضور المؤلفين الذين سيسعدهم بالطبع أن يلتقوا بالجمهور بعد القراءة.

تحمست بلدية تولوز للمهرجان الجديد الذي اختار له دارفور اسم «ماراثون الكلمات» وقررت بلدية تولوز أن تمول المهرجان بنسبة خمسين في المائة على أن تتولى بقية التمويل شركات خاصة. ونجح المهرجان واشتهر حتى أصبح في خمسة أعوام فقط من أهم المهرجانات الأدبية في فرنسا. ومع ازدهار المهرجان لمع اسم داليا حسن. وهي شابة مصرية من الإسكندرية تعلمت في فرنسا وبدأت العمل مع أوليفيه دارفور كمتطوعة بلا أجر في المهرجان وشيئا فشيئا، بفضل كفاءتها واجتهادها، أصبحت المديرية التنفيذية للمهرجان.

هذا العام قرر مهرجان «ماراثون الكلمات» أن تكون مصر ضيف الشرف وأن تعقد أنشطة المهرجان تحت عنوان «الأدب المصري في القاهرة والإسكندرية» قامت إدارة المهرجان بدعوة مجموعة من الأدباء والفنانين المصريين من بينهم: صنع الله إبراهيم وجمال الغيطاني (الذي اعتذر لظرف خاص) وإبراهيم عبد المجيد وخالد الخميسي

ونبيل ناعوم والمخرجة أسماء البكري وكاتب هذه السطور.. ثم فكرت إدارة المهرجان في استضافة شخصية مصرية عالمية فقامت بالاتصال بالفنان الكبير عمر الشريف.. تحمس عمر الشريف للفكرة وقرر تأجيل كل ارتباطاته حتى يأتي إلى تولوز ليحتفي بالأدب المصري ورفض بشدة أن يتقاضى أي أجر من المهرجان. واختار عمليين أدبيين مصريين لكي يقرأهما بالفرنسية، رواية «أولاد حارتنا» لأستاذنا العملاق نجيب محفوظ وكتابي «نيران صديقة» (وقد حظيت لهذا الاختيار بشرف كبير لن أنساه).. ولا أستطيع أن أصف فرح آلاف الفرنسيين من رواد المهرجان بالأدب المصري.. وقد اقتربت من عمر الشريف في تولوز فوجدت فيه إنسانا كبيرا كما هو فنان كبير.. وتمنيت لو أن الممثلين المصريين الشبان جميعا كانوا معي ليروا بأنفسهم إلى أي مدى يحب عمر الشريف مصر وكيف يتحدث عنها، كيف يعكف هذا الفنان الكبير على استذكار العمل الأدبي الذي سيلقيه وكأنه تلميذ صغير، كيف يحرص على مواعيده بمتتهى الانضباط. كيف يتحدث إلى معجبيه بمحبة واحترام. كيف يتحدث عن نفسه بتواضع بالغ. سئل أمامي لماذا لا يكتب مذكراته فقال ببساطة:

ليس في حياتي شيء استثنائي حتى أكتب مذكراتي. لقد كنت محظوظا لأن أبي وأمي اجتهدا في رعايتي ثم جاءني الفرصة دائما في الوقت المناسب. ليس لي فضل كبير فيما حققته من نجاح وإنما الفضل لله.

وقد استقبل الفرنسيون عمر الشريف استقبالا أسطوريا.. وخصص له المهرجان أكبر مسرح في تولوز واستطاع بحضوره الفني الراسخ أن يقرأ «أولاد حارتنا» على مدى ساعة ونصف الساعة، وبالرغم من صعوبة النص الحافل بالأفكار والرموز إلا أن الفنان الكبير نجح في الاحتفاظ بانتباه ألف ومائتي متفرج اصطفوا في طوابير لحجز التذاكر لثلاث نفوتهم هذه الفرصة من الاستمتاع بالفن المصري: «عمر الشريف يقرأ لنجيب محفوظ» وفي الليلة الثانية امتلأ المسرح عن آخره من جديد وشرفني الفنان الكبير بقراءة من كتابي «نيران صديقة» التهمت أكف الناس بعدها بالتصفيق.. وفي الليلتين كان عمر الشريف يضطر للخروج أكثر من مرة لتحية الجمهور الذي يواصل التصفيق ليعلن حبه وإعجابه بالفنان المصري. وبعد ذلك عُرض فيلم جميل عن الأدباء المصريين من إعداد باتريك دارفور وإخراج كريم جوري. والحق أنني كنت فخورا جدا، فقد ظلت

مدينة تولوز على مدى أربعة أيام تقرأ الأدب المصري في كل مكان.. في كل المكتبات والمسارح والقاعات، وفي أي وقت من أوقات النهار كانت هناك قراءة لأديب مصري ومناقشة لأعماله. وجدتني أفكر أن هذه مصر الحقيقية، المبدعة المتحضرة، التي لا تنقطع عن إنجاب الموهوبين مهما تكن الصعوبات، وقد قال مدير المهرجان في الافتتاح إن الأدب المصري يقف اليوم في الصف الأول من آداب العالم. وجاءت وزيرة الثقافة الفرنسية بنفسها لتعلن تحيتها وتقديرها للإبداع المصري.. ولعلك يا عزيزي القارئ تسأل: لماذا لم يتم تسجيل هذه المناسبة العظيمة وعرضها على المتفرجين في مصر؟! ولعلك تسأل أيضا كيف يفوت وزير الثقافة فاروق حسني أن يحضر المهرجان، بينما فرنسا كلها تحتفي بالفن المصري؟! إليك الإجابة المدهشة: فقد اتصلت داليا حسن، المديرية التنفيذية للمهرجان بقناة النيل فقال لها المسئولون إنهم يوافقون على تغطية المهرجان بشرط أن يقوم المهرجان بدعوة خمسة من العاملين في القناة، بالإضافة إلى مدير القناة الذي يجب أن تتم دعوته إلى تولوز أيضا.

أخبرتهم داليا بأن ميزانية المهرجان لا تسمح بدعوة هذا الحشد، وأكدت لهم أن القنوات الفرنسية تكتفي عادة بإرسال فردين فقط للتصوير والتسجيل.. على أن المسئولين في قناة النيل تشبثوا بطلبهم: إما أن يأتي خمسة أفراد مع المدير ليأكلوا ويشربوا ويتزهوا على حساب دافع الضرائب الفرنسي، وإما فليذهب المهرجان والأدب المصري إلى الجحيم.. وبالطبع رفض الفرنسيون الخضوع لهذا الشرط الغريب فلم تتم تغطية المهرجان بواسطة التلفزيون المصري.. أما موضوع فاروق حسني فهو أعجب.. فقد تمت دعوته رسميا إلى افتتاح المهرجان، ولم يتخيل الفرنسيون للحظة أن يتخلف وزير ثقافة مصر عن حضور الاحتفال بالأدب المصري خصوصا أن وزيرة الثقافة الفرنسية أكدت حضورها. وبعد أيام فوجئت داليا حسن بمسئولة في السفارة المصرية في باريس، تتصل بها تليفونيا وتطلب منها إلغاء الدعوة الموجهة إلى الكاتب الكبير صنع الله إبراهيم وإلا فإن فاروق حسني لن يحضر المهرجان.. (والسبب في ذلك موقف صنع الله إبراهيم الشجاع عندما رفض جائزة الدولة من سنوات).

واستشاط مدير المهرجان الفرنسي غضبا وقال: نحن هنا في فرنسا بلد الحريات لا يمكن أن نخضع لرقابة فاروق حسني أو غيره. وأصر المهرجان على دعوة صنع الله

إبراهيم وكانت النتيجة عدم حضور فاروق حسني مما أثار غضب واستياء كل الفرنسيين الذين قابلتهم. أما الأدهى من ذلك فهو أن السيد فاروق حسني كان في زيارة لباريس في نفس وقت المهرجان؛ وذلك من أجل الإعداد لمعركته البائسة من أجل الحصول على منصب مدير اليونسكو.. ولا أعتقد أن بإمكانه أن ينكر ذلك فهو كان نزيلا في فندق ماريوت الشانزليزيه في باريس مع وكيل الوزارة الأسبق ورئيس المتحف المصري الكبير محمد غنيم وآخرين من مساعدي الوزير وأتباعه.

الواقع أن ما حدث في تولوز يثبت من جديد الفرق الشاسع بين مصر العظيمة المبدعة والنظام المصري الفاسد الجاثم على أنفاسنا.. فالإبداع المصري العظيم محل حفاوة العالم، أما المسئولون المصريون فلا يهتمون إلا بمصالحهم المباشرة بدءا من مدير قناة النيل الذي يريد أن يتفصح مع أحبابه على حساب الفرنسيين، إلى وزير الثقافة الذي ينفق ببذخ من أموالنا نحن المصريين ليحظى برضا إسرائيل حتى تُنعم عليه بمنصب مدير اليونسكو.. المصريون مبدعون حقيقيون يحرزون تفوقا مذهلا بمجرد أن تتاح لهم فرصة حقيقية.. والنظام المصري لا يعبأ إلا بمصالحه ويتصرف في مصر وكأنها ضيعة خاصة.

الديمقراطية هي الحل.

دروس من كرة القدم

الانتصار الذي حققه المنتخب الوطني المصري على المنتخب الإيطالي الحائز كأس العالم في كرة القدم... حدث رياضي تاريخي بلا شك، لكنه بقدر ما يبعث فينا الفرحة والفخر يستحق منا التأمل. كنت أشاهد المباراة مثل ملايين المصريين فرأيت لاعبينا العظام يعطون أبطال العالم درسا حقيقيا في فنون الكرة ويقدمون نموذجا رائعا في الجدية والإخلاص والرجولة.

وجدتني أفكر: إن هؤلاء اللاعبين مصريون نشئوا وعاشوا بيننا وعانوا مثلنا من الواقع المصري القبيح الفاسد، من الإهمال والعشوائية وسوء التعليم والاستبداد والقمع والتدهور الشامل في كل مجالات الحياة. كيف استطاعوا أن يطوروا مهاراتهم حتى وصلوا إلى هذا المستوى الرفيع؟! كيف تمكنوا من تحقيق هذا الإنجاز الرائع بدون الاستعانة بخبرة الأجانب!؟

لماذا يقتصر هذا التفوق العظيم على كرة القدم؟! لماذا لم نتفوق في العلوم أو الصناعة أو الزراعة؟! لماذا يحرز منتخبنا الوطني انتصارات عالمية كبرى في كرة القدم بينما تتوالى علينا الهزائم في كل المجالات الأخرى!؟

ما الفرق بين الطريقة التي يدار بها المنتخب الوطني والطريقة التي تدار بها مصر كلها؟! وجدت لهذا السؤال أكثر من إجابة:

١- لعبة كرة القدم لها قواعد واضحة ثابتة يتم تطبيقها فورا وعلانية على الجميع، اللاعبون جميعا متساوون أمام القانون. الفرص متكافئة بالتساوي أمام الفريقين

واللعب يتم أمام أنظار الناس ورقابة الحكم وحاملي الرايات.. من هنا يجتهد اللاعبون ويبدلون قصارى جهدهم وهم على يقين من أن حقهم لن يضيع أبدا. هذا الإيمان بجدوى العمل، الحافز للإجادة والتنافس، الإحساس بالمساواة والعدالة.. كل هذه مشاعر يفتقدها المصريون في حياتهم اليومية، حيث لا توجد قواعد عادلة والفرص غير متكافئة وأشياء كثيرة تحدث في الكواليس بعيدا عن الأنظار، تغير دائما من نتيجة المباراة، والناس ليسوا متساوين أبدا أمام القانون، لأن مركزك وثروتك وعلاقاتك.. كلها عوامل تؤثر دائما على طريقة تطبيق القانون عليك.. بل إن القانون في مصر لا يطبق بصرامة إلا على الذين لا يستطيعون تعطيله بنفوذهم.

٢- في كرة القدم الأسباب تؤدي حتما إلى النتائج. فالموهبة والاجتهاد واللياقة البدنية العالية وتنفيذ تعليمات المدرب بدقة، تشكل العوامل الأساسية للفوز في المباراة.. أما في حياتنا اليومية فإن الأسباب غالبا لا تؤدي إلى النتائج. كثير من المصريين يحققون النجاح والثروة لأسباب لا علاقة لها أبدا بتفوقهم واجتهادهم.

وبالمقابل فإن مصريين كثيرين يقعون في البطالة والفقر والبؤس على الرغم من تفوقهم واجتهادهم.. هذا الاعوجاج في ميزان القيم يؤدي إلى فقدان الحافز على الإنجاز والمنافسة، فيركن المصريون إلى السلبيية ويتملكهم الإحساس بالإحباط والظلم ويدفعهم إلى الهروب من الوطن بأي طريقة، بحثا عن نظام عادل يكفل لهم فرصة حقيقية في الترقى والحياة الكريمة.

٣- في كرة القدم يتقاضى اللاعبون أجورا تكفل لهم حياة كريمة وتدفعهم للتركيز في الأداء.. وبالتالي يؤدي لاعب الكرة واجبه وهو مطمئن على أسرته وأولاده.. بينما معظم الموظفين المصريين يتقاضون أجورا هزيلة لا تفي باحتياجاتهم الأساسية ولا يمكن أن تتوقع منهم بعد ذلك أن يعملوا بجدية وتفانٍ.. فالحكومة تتظاهر بإعطاء الموظفين رواتب وبالمقابل يتظاهرون هم بالعمل.

٤- في كرة القدم، يسمح للمصريين بالتعبير الكامل عن رأيهم في المدرجات وفي الشوارع بل وحتى في وسائل الإعلام.. والمظاهرات التي ينظمها جمهور الكرة

لا تقمعهما الشرطة أبدا بل تحميها.. وقد نشأ عن هذه الحرية إحساس بالمشاركة الحقيقية، فجماهير الكرة في مصر تثق في قدرتها على التغيير وتضغط بشدة لإصلاح كل ما هو خطأ في المنتخب الوطني.

وهذا الرأي العام القوي يشكل رقبيا حقيقيا على اللاعبين والجهاز الفني.. فاستمرار اللاعبين والمدرّب صار يتوقف فقط على النتائج التي يحققها المنتخب.. ولو تكرر الخطأ من أي لاعب أو هبط مستواه، مهما تكن شهرته، فسوف يكون المدرّب مرغما على استبعاده.. بل إن المدرّب نفسه، مهما تحققت تحت قيادته أمجاد وبطولات، تكفي عدة هزائم متوالية إلى دفعه لتقديم استقالته.. هذه الرقابة الشعبية على المنتخب جعلت البقاء دائما للأصلح.

مما يدفع اللاعبين إلى بذل قصارى جهدهم من أجل الاحتفاظ بثقة الناس ويؤدي في النهاية إلى دراسة الأخطاء وتلافيها وتحسين الأداء باستمرار. كل هذه الظواهر الإيجابية هي عكس ما يحدث في الحياة السياسية في مصر. فالناس ليس لديهم أدنى إحساس بجدوى المشاركة في شئون بلادهم والحكومة تستبعدهم من حسابها تماما وتزور إرادتهم في الانتخابات.

وكل من يشترك في مظاهرة سياسية يضرب ويسحل في الشارع وغالبا ما يعتقل ويتعرض لتعذيب مروّع في أمن الدولة.. والوزراء والمسؤولون يحصلون على مناصبهم ليس لأنهم الأكفأ ولكن لأنهم مرضي عنهم من الرئيس مبارك. ونحن المصريين ليس من حقنا أبدا أن نعرف كيف يختار الرئيس مبارك وزراءه ولا لماذا قرر سيادته تعيينهم أو إقالتهم.

وما دام الرئيس يحبهم فإنهم سوف يستمرون في مناصبهم مهما يكن أداؤهم بائسا وفاشلا، وبالتالي فإن رضا الرئيس يهّم المسؤولين أكثر بكثير من رأي الناس. وفكرة الرئيس عنهم أهم بكثير من أي إنجاز حقيقي يقومون به.

وقد نتج عن ذلك إلغاء فكرة الرأي العام وتعطيل مبدأ الانتخاب الطبيعي فأصبح النظام السياسي يستبعد تلقائيا العقول الكبيرة والكفاءات الحقيقية ويمنح المناصب غالبا للفاشليين والفاسدين من المواليين له.

٥- المناصب في كرة القدم يتولاها المسئولون بعقود محددة المدة. ويمكن إلغاء العقد في أي لحظة إذا تدهور أداء المسئول أو ثبت فساد أو مخالفته للقانون.. وهذا عكس ما يحدث في النظام السياسي.

فالذي يتولى السلطة يظل فيها حتى آخر حياته، ونحن لا نعرف أبدا حجم ثروته أو ثروات أولاده وليس بمقدورنا أبدا محاسبته، وبقاء الرئيس في الحكم لا علاقة له بحسن أدائه وإنما يتوقف بالأساس على قدرته على قمع معارضييه والتكيل بهم.

تخيل يا عزيزي القارئ لو أن مدرب المنتخب، الكابتن حسن شحاتة، تسبب بسوء إدارته في إلحاق الهزائم المتوالية بالمنتخب على مدى أعوام طويلة.. وبدلا من أن يستقيل ليعطي الفرصة لمن هو أكفأ منه.. تمسك بمنصبه وأعلن أنه سيستمر مدربا للمنتخب حتى آخر نفس يتردد في جسده.. ولم يكتف بالمصائب التي تسبب فيها وإنما بدأ يعد ابنه ليخلفه في تدريب المنتخب.

وعندما اعترض بعض المشجعين واللاعبين على استبداده أمر باعتقالهم وضربهم واتهمهم بالعمالة لجهات أجنبية وإثارة البلبلة وتهديد السلام الاجتماعي.. هل كان لمنتخبنا الوطني في تلك الظروف أن يحقق أي إنجاز من أي نوع؟!

إن التفوق الساحق الذي نحرزه في كرة القدم، يدل على أن المصريين ليسوا أقل من الغربيين أبدا في الصفات والقدرات الإنسانية. ويؤكد أن التدهور الذي وصلت إليه مصر في كل المجالات لا يعود إلى عيب في المصريين أنفسهم وإنما إلى فساد النظام السياسي وعجزه وفشله.

إن المصريين مبدعون بطبيعتهم، لكنهم محرومون من نظام يتيح لهم حسن استغلال طاقاتهم ومواهبهم. وهم فور أن يتاح لهم نظام جيد يتميز بالكفاءة والعدالة.. ينجزون ويتفوقون بشكل مذهل.

إذا أردنا أن نحرز في حياتنا نفس ما أحرزناه في كرة القدم.. يجب أن نبدأ أولا بتغيير النظام الفاسد الجائم على أنفاسنا.
الديمقراطية هي الحل.

ماذا حدث في مسابقة بيروت ٢٠١٩

الأستاذ صمويل شمعون مثقف عراقي يعيش في أوروبا منذ فترة طويلة. وقد أصدر كتابا جميلا عن سنوات معاناته في باريس عندما كان شابا فقيرا عاطلا عن العمل.. وهو الآن متزوج من مثقفة إنجليزية، والزوجان يديران في لندن مجلة ثقافية اسمها بانيبال؛ تهتم بالأدب العربي المعاصر. وقد قابلت الأستاذ صمويل مرارا في مناسبات أدبية مختلفة فوجدته شخصا مهذبا ولطيفا يتمتع بخفة ظل حقيقية.

ونشأت بيننا صداقة أعتز بها... ومنذ شهور تلقيت رسالة من صمويل شمعون يخبرني فيها بأن هناك مسابقة أدبية كبرى سوف ينظمها مهرجان هاي (وهو من أكبر المهرجانات الأدبية الإنجليزية)، سوف تختار هذه المسابقة أهم ٣٩ أديبا شابا في العالم العربي (على أن تكون سنهم أقل من أربعين عاما). ولأن بيروت هي عاصمة الثقافة العربية لهذا العام فإن اسم المسابقة بيروت ٢٠١٩.. وقد ذكر لي صمويل أعضاء لجنة التحكيم فوجدتهم شخصيات ثقافية معروفة ومحترمة: عبده وازن وعلوية صبح من لبنان وسيف الرحبي من عمان.. وقال لي صمويل إن اللجنة المنظمة للمهرجان قد وقع اختيارها عليّ لكي أكون رئيسا للجنة التحكيم.. ولما أبلغته بموافقتي كتبت لي رئيسة المسابقة السيدة كريستينا لافوينتي تشكرني على قبولي برئاسة لجنة التحكيم.

والحق أنني كثيرا ما أعتذر عن عدم المشاركة في مناسبات وأنشطة ثقافية حتى أوفر الوقت للكتابة، إلا أنني اعتبرت المشاركة في مسابقة بيروت ٢٠١٩ واجبا ملزما نحو

الثقافة العربية.. فما أجمل أن نكتشف من خلال المسابقة أدباء شبانا موهوبين ونقدم أعمالهم إلى القارئ الغربي عن طريق دور النشر الإنجليزية التي وعدت بنشر أعمال الفائزين.. تحمست لأداء المهمة وبعد أيام بعث لي صمويل شمعون بقائمة تضم أسماء حوالي ٩٠ أدبيا من مختلف البلدان العربية مع معلومات عنهم، وكتب يقول إن هذه قائمة أولية بالمرشحين للمسابقة ستتبعها قوائم أخرى.. ولما استفسرت عن طريقة تقدم هؤلاء الأدباء للمسابقة. قالت لي السيدة كريستينا إن مجلة بانبيال التي يديرها صمويل وزوجته، هي التي ترشح أسماء الأدباء للمسابقة. والحق أنني اندهشت من هذه الطريقة وكتبت إلى كريستينا أسألها إن كانت بيروت ٣٩ مسابقة مفتوحة للجميع أم أنها مقتصرة على اختيارات مجلة بانبيال؟! أجابتنى بأنها مسابقة مفتوحة لكنهم عادة يأخذون بترشيحات المجلة والنقاد وأكدت لي أنني باعتباري رئيسا للتحكيم أستطيع أن أضيف أي عدد من أسماء الأدباء الشبان الذين أرى ترشيحهم للمسابقة.

تحفظت بالطبع على هذه الطريقة وكتبت لها خطابا طويلا؛ قلت إن المسابقة المفتوحة تعني بالنسبة إليّ أن يستطيع أي كاتب التقدم إليها بنفسه.. ثم كيف نقصر حق الترشيح على النقاد؟ من هو الناقد أصلا؟ هل هو الصحفي في المجالات الثقافية أم هو أستاذ الأدب في الجامعة أم صاحب الكتب النقدية؟! وكيف نأمن تحيز النقاد لأسباب فكرية أو سياسية أو شخصية؟! وما ذنب الأديب الشاب الموهوب الذي لا يعرفه النقاد؟! إن كثيرا من الأدباء المغموين مستواهم الأدبي أعلى من المشهورين.. وضربت لها مثلا بمسابقة الرواية التي نظمتها مؤسسة أخبار اليوم من سنوات تحت إشراف الأستاذة نوال مصطفى وقد شرفت أنا برئاسة التحكيم فيها وقدمت مع لجنة التحكيم عشرة روائيين مصريين موهوبين، لم يكونوا معروفين للنقاد أو القراء.

دخلت في مناقشة طويلة مع كريستينا فوافقت في النهاية على حق الكتاب في ترشيح أنفسهم.. وسألته عندئذ: كيف يتقدم الأدباء الشبان إلى المسابقة وهم لا يعرفون بوجودها أساسا؟! وهنا اعتبرت كريستينا أن الإشارة إلى المسابقة في موقع المهرجان الإلكتروني والأحاديث عنها في بعض الصحف، إعلانات كافية عن المسابقة.. قلت لها

إنه في مصر أكبر بلد عربي لا يعرف أحد بأمر هذه المسابقة ما عدا بعض الصحفيين... وبعد أخذ ورد ورسائل متبادلة.. وحيث إنني كنت مسافرا بعد أيام إلى إنجلترا لتقديم كتابي «نيران صديقة»، اتفقتُ معي كريستينا على أن نلتقي في لندن لنناقش كل تفاصيل المسابقة.. وقد هداني تفكيري إلى أن أصطحب معي في هذا اللقاء صديقة إنجليزية هي جيسيكا أكس التي تعمل لدى ناشري الإنجليزي فورث أستيت.. وعلى مدى ساعتين دافعت عن وجهة نظري أمام كريستينا.. كان منطقي واضحا: يجب أن نفتح المسابقة أمام الجميع ولكي يحدث ذلك يجب الإعلان عن المسابقة بطريقة فعالة وواسعة. يجب أن ننشر إعلانات عن المسابقة في أهم الجرائد العربية في مختلف البلدان.. وأكدت لكريستينا أن هذه الإعلانات لن تكلفها أموالا كثيرة. لأن الصفحات الأدبية في الجرائد العربية جميعا سيسعدها بلا شك أن تنشر عن هذه المسابقة المهمة بدون مقابل.. وقلت لها بوضوح:

أرجو أن تعذريني لأنني ألح على تنفيذ هذه الطلبات.. لقد عرفت في مصر، على مدى عشرين عاما، مسابقات أدبية كثيرة نتائجها معدة سلفا ولجانا للنشر أعضاؤها بلا ضمير.. ولذلك عندما أتولى مسؤولية تحكيم، أحاسب نفسي لثلاث أفعال بالآخرين ما عانيت منه طويلا.

تفهمتُ كريستينا كلامي ووافقتُ في النهاية على طلباتي جميعا.. وعدتني بإعلانات عن المسابقة في كل أو معظم البلاد العربية، تنشر في أول شهر يونيو على أن تكون فترة التقدم للمسابقة شهرين كاملين من تاريخ الإعلان.. وبعد اللقاء أدليت بحديث للإذاعة البريطانية عن المسابقة وكتبت كلمة صغيرة ليتم إلقاؤها في المؤتمر الصحفي الذي سيعقد في بيروت عن المسابقة.. على أنني بالرغم من توصلي لاتفاق مع كريستينا انتابني القلق من جملتين نطقتُ بهما أثناء المناقشة.. فقد اقترحت كريستينا أن تتلقى مجلة بانبيال كل الأعمال المقدمة لتفحصها ثم تقدم ما تراه صالحا منها للجنة التحكيم. وقد رفضت هذه الفكرة الغربية وقلت لها:

لا يحق لأية جهة أن تقوم بغرلة أعمال المتسابقين قبل تقديمها للجنة التحكيم..
ومرة أخرى أقلتني كريستينا عندما قالت:

في الواقع نحن نحب أن يكون نصف الفائزين في المسابقة من الأدباء المغمورين
ونصفهم من الأسماء المعروفة.
وأجبتها فوراً:

لا يحق لنا إطلاقاً أن نتوقع أو نرغب في تركيبة معينة للفائزين.. كل ما علينا أن
نطبق قواعد عادلة.. وسوف يفوز من يستحق الفوز.

بعد الاتفاق مع كريستينا.. عدت إلى مصر ثم سافرت من جديد إلى إيطاليا وفرنسا
وعدت بعد أسبوعين وحتى يوم ٢٠ يونيو لم تكن السيدة كريستينا قد نفذت حرفاً واحداً
مما اتفقنا عليه في لندن. وعندما كتبت أستوضح الأمر لم تعطني إجابة واضحة..
وهنا.. أرسلت إليها استقالة مسببة. أعلن فيها انسحابي من رئاسة تحكيم المسابقة
لأنها لم تنفذ ما اتفقنا عليه وبالتالي فإني أعتبر المسابقة بهذا الشكل ليست مفتوحة
ولا عادلة.. حاولت السيدة كريستينا إثنائي عن الاستقالة وقالت إنها ستنشر إعلاناً
أو اثنين في مصر.. لكنني أصررت على موقفي. وهنا ظهر لأول مرة السيد بيتر
فلورنس وهو الذي أسس مهرجان هاي الأدبي منذ ٢١ عاماً. وقد حاول أيضاً إثنائي
عن الاستقالة وسألني عما أطلبه بالضبط.. فكررت عليه من جديد ما اتفقت عليه مع
كريستينا.. الإعلان عن المسابقة بطريقة فعالة واسعة حتى نفتح أبوابها أمام الأدباء
الشبان جميعاً.. ولكنني فوجئت به ينضم إلى كريستينا ويعتبر أن المسابقة كما هي
الآن أفضل ما يمكن عمله.. وهنا أكدت استقالي وقلت له مع احترامي الكامل لك
 ولدورك الثقافي، من حقا أن تنظم المسابقة كما تريد.. ومن حقا أنا أيضاً أن أعتبر
 ما يحدث فيها مناقضاً لمبدأ العدالة.

هذا ما حدث في مسابقة بيروت ٣٩ الأدبية.. وكلها وقائع موثقة لأنني احتفظت
 بالمراسلات التي أجريتها مع المسؤولين عن المسابقة ولأن اتفاقي مع كريستينا في

لندن جرى في حضور شاهدة هي جيسكا أكس.. وأنا أكتب هذه الشهادة ليس بغرض
التجريح أو الشوشرة. لكنني أؤمن أن من حق القارئ في الوطن العربي أن يعلم كل
شيء عن مسابقة أدبية كبيرة مثل بيروت ٣٩.. ومن حق هذا القارئ أيضا أن يستخلص
النتيجة التي يراها.

هل يكره الغربيون الإسلام؟

السيد ديني باتين، قسيس أمريكي من طراز خاص.. فهو قد أنشأ عام ١٩٩٦ في ولاية أريزونا، جمعية اسمها «الدبلة الفضية».. الهدف الأساسي لهذه الجمعية دعوة الشباب الأمريكيين من الجنسين إلى الامتناع عن ممارسة الجنس قبل الزواج وإقناعهم بأن الجنس خارج الزواج هو الزنا الذي حرمه السيد المسيح. في كل أسبوع يعقد القس باتين احتفالات تحضرها عشرات الفتيات الأمريكيات، يقرآن معه الكتاب المقدس ثم يتعهدن أمام الرب بالاحتفاظ بغشاء البكارة سليما حتى يفرضه الزوج الشرعي.

في نهاية الاحتفال ترتدي كل فتاة في يدها اليسرى دبلة فضية منقوش عليها كلمة النقاء، وتظل الدبلة الفضية في يد الفتاة دليلا على عذريتها حتى يخلعها زوجها من يدها في ليلة الزفاف. المدهش أن دعوة السيد باتين تلقى رواجاً متزايداً في أمريكا حتى اقترب عدد أتباعه من ٢ مليون أمريكي. بل إن بعض الفتيات اللاتي فقدن عذريتهن قبل انضمامهن إلى جمعية الدبلة الفضية يجرين عمليات ترقيع لغشاء البكارة حتى يبدأن من جديد سلوك الفضيلة كما يسميه القس باتين. كما تتلقى الجمعية دعماً مالياً سنوياً من الحكومة الأمريكية.

وقد شاهدت في التلفزيون الفرنسي برنامجاً طويلاً عن القس باتين وجمعيته. ظهر فيه أتباعه يدافعون عن عذرية الفتاة كمقياس للفضيلة. وظهرت طيبة نفسية فرنسية ناقشت أفكارهم واختلفت معهم باحترام.. ووجدتني أتساءل: إن أفكار القس باتين عن عذرية الفتاة كمعيار للفضيلة تتطابق تماماً مع الثقافة العربية الإسلامية. لكنهم في تلفزيون فرنسا يتعاملون معه بأدب لأنه أمريكي مسيحي أبيض ولو أن نفس الكلام

صدر عن عربي أو مسلم لانهاالت عليه الاتهامات بالتخلف والهمجية واحتقار المرأة.. هذه الازدواجية الغربية منتشرة والأمثلة عليها بلا حصر. أجريت الانتخابات مؤخرًا في إيران وفاز بها أحمددي نجاد ثم ثارت شكوك واتهامات بالتزوير وهنا قامت الدول الغربية جميعًا ولم تقعد وأصدرت بيانات شديدة اللهجة من أجل نصرة الديمقراطية في إيران ويدفعنا ذلك إلى السؤال: إن الانتخابات المصرية تزور بانتظام منذ سنوات طويلة والرئيس مبارك يتولى الحكم عن طريق استفتاءات مزورة، فلماذا لم يثر ذلك غضب الساسة الغربيين؟!

الإجابة أن الغرض من هذه الضجة ليس نصرة الديمقراطية ولا يحزنون وإنما إحراج النظام الإيراني الذي يعادي إسرائيل ويسعى لتطوير قدراته النووية مما يشكل تهديدًا للاستعمار الغربي، أما النظام المصري، فعلى الرغم من كونه استبداديًا وفسادًا، إلا أنه مطيع ومستأنس وسياساته تصب دائمًا في خدمة إسرائيل وأمريكا؛ ولذلك يغطي الإعلام الغربي على أخطائه مهما بلغت بشاعتها.. أثناء المظاهرات الإيرانية الأخيرة انطلقت رصاصات مجهولة المصدر فقتلت فتاة إيرانية من المتظاهرين، اسمها ندا سلطان.. وسرعان ما تحول مقتلها إلى الخبر الأول في صحافة العالم وقد تأثر السياسيون الغربيون لمقتل ندى أشد التأثر حتى إن الرئيس أوباما قال وهو يغالب دموعه: «إنه لأمر يمزق القلب حقًا».. وبعد أسابيع قليلة، في مدينة دريسدن الألمانية، كانت السيدة المصرية مروة الشربيني.. تحضر محاكمة شخص ألماني وجه لها سبابا عنصريا لأنها محجبة.. وقد حكمت المحكمة الألمانية بتغريمه مبلغ ٢٨٠٠ يورو عقابا له على إهانة مروة. وعند النطق بالحكم، أصيب المتطرف الألماني بهياج شديد وانهاled على مروة وزوجها طعنا بالسكين فماتت مروة فورًا متأثرة بجراحها بينما نقل زوجها إلى المستشفى في حالة حرجة.

المفترض أن قيمة الحياة الإنسانية تتساوى عند الناس جميعًا فالحزن الذي أصاب أهل مروة لمقتلها لا يقل عن حزن أهل ندى الإيرانية.. يفترض أن مقتل مروة ومقتل ندى جريمتان متساويتان في البشاعة والتأثير.. لكن مقتل المصرية المحجبة لم يتمزق له قلب الرئيس أوباما ولم يظهر أصلا في صدارة الإعلام الغربي بينما تركزت الأضواء كلها على مقتل ندى. والسبب أن مقتل ندى يشكل إدانة للنظام الإيراني المعادي للغرب

أما مقتل مروة فيدل على أن الإرهاب ليس قاصرا على العرب والمسلمين.. فهذا هو إرهابي ألماني مسيحي أبيض يقتل إنسانة بريئة لا يعرفها ويشرع في قتل زوجها لمجرد أنها مسلمة ومحجبة. وهذا المعنى لا يحب الإعلام الغربي أن ينقله أبدا.. الخلاصة أن الغرب غالبا ما يتبنى، سياسيا وإعلاميا، رؤى وسياسات معادية للعرب والمسلمين.. هذه حقيقة لا يمكن إنكارها.. ولكن هل يعتبر العرب والمسلمون مجرد ضحايا أبرياء للتحيز الغربي؟ الإجابة لا قاطعة.. فلا يمكن أن نستعمل الغرب كمصطلح حصري.. الغرب لا يعني شيئا واحدا. إذا كان الغرب منحازا ضدنا سياسيا وإعلاميا فإن ملايين الغربيين العاديين لا يحبون الإسلام ولا يكرهونه لأنهم ببساطة لا يعرفون عنه شيئا.. والآن.. ما هي الصورة التي يقدمها المسلمون أنفسهم للإسلام؟

لو أن مواطنا غربيا قرر أن يعرف حقيقة الإسلام عبر ما يفعله المسلمون وما يقولونه.. ماذا سيجد؟! سوف يطالعه أسامة بن لادن وكأنه خارج من كهوف العصور الوسطى ليعلم أن الإسلام يأمره بقتل أكبر عدد من الغربيين الصليبيين، حتى ولو كانوا مواطنين أبرياء لم يفعلوا أي شيء يستوجب العقاب. ثم سيقراً الغربي كيف قررت حركة طالبان إغلاق مدارس البنات في المناطق التابعة لها لأن الإسلام يمنع تعليم المرأة باعتبارها كائنا ناقص العقل والدين. بعد ذلك سيقراً الغربي تصريحات من يسمون أنفسهم فقهاء إسلاميين.. يؤكدون فيها أن المسلم إذا انتقل إلى دين آخر فإن الإسلام يأمر باستتابته أو ذبحه من الوريد إلى الوريد. سيؤكد بعض هؤلاء الفقهاء أن الإسلام لا يعرف الديمقراطية وأن طاعة الحاكم المسلم واجبة حتى ولو ظلم رعيته وسرق أموالهم.. وسوف يرحبون بأن تغطي المرأة وجهها بالنقاب حتى لا يقع من يراها في الشهوة الجنسية فيتحرش بها أو يعتصبها. وسيؤكد كثير منهم أن الرسول ﷺ قد تزوج من السيدة عائشة وهي طفلة في التاسعة من عمرها.. سوف يقرأ الغربي كل ذلك وهو لن يعرف الحقيقة أبدا. لن يعرف أن عمر زوجة الرسول كان ١٩ عاما وليس ٩ سنوات، لن يعرف أن الإسلام قد ساوى تماما بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات جميعا. لن يعرف أن من قتل نفسا بريئة في نظر الإسلام فكأنما قتل الناس جميعا. لن يعرف أبدا أن النقاب لا علاقة له بالإسلام وإنما هو عادة انتقلت إلينا، بأموال النفط، من المجتمع الصحراوي المتخلف.. لن يعرف الغربي أبدا أن رسالة الإسلام

الحقيقية هي الحرية والعدل والمساواة. وأنه قد كفل حرية العقيدة فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وأن الديمقراطية هي الإسلام نفسه لأنه لا يجوز للحاكم المسلم أن يتولى السلطة إلا برضا المسلمين واختيارهم.. بعد كل ذلك هل نلوم هذا الغربي إذا اعتبر أن الإسلام دين التخلف والإرهاب!؟

في العام الماضي حصلت على جائزة برونو كرايسكي الأدبية في النمسا. وقام السيد رئيس وزراء النمسا بتسليمي الجائزة.. وكان يفترض أن ألقى كلمة بهذه المناسبة. فاخترت أن أتحدث عن حقيقة الإسلام وحكيت للأجانب الحاضرين أن الرسول ﷺ كان رقيق المشاعر لدرجة أنه عندما كان يسجد للصلاة كان حفيداه الحسن والحسين كثيرا ما يقفزان للعب على ظهره، فيظل هو ساجدا حتى لا يزعج الطفلين حتى ينتهيا من اللعب ثم يستأنف الصلاة.. وقلت للحاضرين: هل تتخيلون أن رجلا يوقف صلاته حتى لا يزعج الأطفال، يمكن أن يدعو إلى قتل الأبرياء وإرهابهم!؟ وقد استقبل الحاضرون هذه الحكاية باهتمام وجاء كثيرون ليسألوني كيف يستقون معلومات حقيقية عن الإسلام.

صحيح أن السياسة الغربية تعاملنا باعتبارنا سكان مستعمرات، لا يحق لنا أبدا أن نتمتع بحقوق المواطن الغربي، وصحيح أن الإعلام الغربي ينحاز غالبا ضد العرب والمسلمين، لكن الصحيح أيضا أن القراءة السلفية الوهابية المتخلفة المنتشرة الآن في العالم الإسلامي تساعد فعلا على ترسيخ صورة ظالمة وسيئة للإسلام.. واجبنا أن نبدأ بأنفسنا.. يجب أن نخلص الإسلام من كل الخزعبلات والأكاذيب والأفكار المتخلفة التي التصقت به وهو منها براء.

الديمقراطية هي الحل.

لماذا لم تعتذر السيدة ميركل؟!

ولد كارل هاجنك عام ١٨١٠ في مدينة هامبورج الألمانية، وقد أحب الحيوانات منذ الصغر فاقتنى له أبوه مجموعة كبيرة منها، وعندما كبر كارل هاجنك قرر أن يعمل منظماً لعروض الحيوانات، فطاف بمجموعته النادرة من الحيوانات كل حدائق الحيوان في الغرب وكسب من ذلك مالا وفيرا. لكنه بعد سنوات من تنظيم عروض الحيوانات فكر في تجديد عمله.. فأرسل أتباعه إلى إفريقيا حيث قاموا باصطياد مجموعة من الإفريقيين تم وضعهم في أقفاص وعرضهم بجوار الحيوانات.. وهنا نكتشف صفحة مجهولة في تاريخ العلاقات بين مصر وألمانيا: ففي عام ١٨٧٦ أرسل كارل هاجنك أتباعه إلى جنوب مصر فاصطادوا مجموعة من المصريين النوبيين.. أخذهم هاجنك ووضعهم في أقفاص كالحيوانات وبدأ يطوف بهم المدن الأوربية المختلفة.. وقد حققت عروض النوبيين نجاحا كبيرا وأسس كارل هاجنك لنوع جديد من العروض يسمى حديقة حيوان الإنسان (The Human Zoo).

ظلت هذه العروض البشعة مستمرة في أوروبا، بنجاح باهر، على مدى ستين عاما كاملة، منذ ١٨٧٠ وحتى ١٩٣٠ عندما بدأت في الانحسار.. وقد كان لنجاح هذه العروض ثلاثة أسباب: أولا احتياج الإنسان الغربي لتأكيد إحساسه بالتفوق وهو يرى الشعوب الأخرى معروضة في أقفاص مثل الحيوانات.. ثانياً أن حركة الاستعمار الغربي كانت آنذاك في ذروتها وبالتالي كان المستعمرون في أشد الحاجة إلى تبرير أخلاقي لما يقتربونه من قتل وسرقة واغتصاب وغيرها من الجرائم البشعة في حق سكان المستعمرات، كان عرض سكان المستعمرات في أقفاص الحيوانات يؤكد أنهم

ليسوا بشرا تماما، مما يسقط حقهم في العدالة والمعاملة الآدمية.. السبب الثالث أن العلماء الأوربيين كانوا آنذاك مفتونين بنظرية العالم الإنجليزي تشارلس داروين عن النشوء والارتقاء فكانوا - صدق أو لا تصدق - يدرسون سكان المستعمرات وهم في الأقفاص بحثا عن قرائن علمية تؤكد أنهم الحلقة المفقودة بين الإنسان والقردة العليا التي تحدث عنها داروين.. قرأت عن هذه العنصرية البشعة التي مارسها ملايين الغربيين سنوات طويلة بلا أدنى حرج أو إحساس بالذنب، ووجدتني أتساءل: كيف يقبل إنسان، مهما تكن الأسباب والدوافع، أن يصطاد إنسانا مثله ويضعه في قفص الفرجة مثل القروء؟! ظل السؤال بلا جواب.. حتى حضرت منذ شهر مهرجان برلين الأدبي وتعرفت هناك إلى شابة إفريقية سوداء مولودة في ألمانيا اسمها جرادا كيلومبا.. تعمل أستاذة علم نفس في جامعة برلين.

سألتها:

هل تجدين مشاكل لأنك سوداء في ألمانيا؟

فضحكت جرادا وقالت:

لقد وجهت السؤال إلى الشخص الصحيح.

ثم أهدت إليّ نسخة من كتابها الرائع «ذكريات الغرس.. يوميات العنصرية»، الذي تحكي فيه عن تجربتها مع العنصريين الألمان، وكيف عانت منهم في كل مراحل حياتها حتى إنها عندما أرادت التسجيل للدكتوراه. طلبت منها الجامعة عشرات الأوراق والمستندات التي لا تنص عليها اللائحة والتي لا يطلبونها أبدا من الطالب الألماني الأبيض.. لكن صديقتي جرادا كانت عنيدة ومجتهدة وحادة الذكاء فأحضرت الأوراق جميعا ونجحت في الاختبارات جميعا وفي النهاية قابلتها أستاذة ألمانية وسألتها باستخفاف:

هل أنت واثقة أنك تريدين الحصول على الدكتوراه هنا؟ لماذا لا تحصلين عليها

هناك (في إفريقيا)؟!

.. وقد أجرت جرادا كيلومبا في كتابها بحثا شمل عدة نساء إفريقيات يعشن في

ألمانيا.. وجاءت النتيجة مذهلة، فقد تبين أنهم جميعا تعرضن إلى تمييز عنصري وإهانات مستمرة، تحكي إحدى النساء أنها عندما بلغت من العمر ١٢ عاما، أحست بوجع في بطنها فذهبت إلى عيادة طبيب ألماني أبيض في الحي الذي تسكن فيه، دفعت قيمة الكشف وانتظرت دورها وبعد أن فحصها الطبيب كتب لها الدواء وعندما همت بالانصراف استبقاها ثم عرض عليها أن تعمل خادمة في منزله. وتقول الفتاة إنها كانت مريضة ودفعت قيمة الكشف بالكامل مثل الآخرين ولكن لمجرد أنها سوداء فقد توقع الطبيب منها أن تكون خادمة.

على أن أهم ما شرحتة الدكتورة جرادا كيلومبا في كتابها.. الفرق بين الممارسة العنصرية والوعي العنصري.. فالممارسة العنصرية فعل أو تصرف ظالم أو عنيف يتبنى النظرة العنصرية.. أما الوعي العنصري فيظل كامنا حتى عند أطيب الناس وأحرصهم على فعل الخير.. والوعي العنصري يبدأ دائما بجملته واحدة: «إنهم مختلفون عنا».. فهو يفترض أن الشعوب الأخرى، من غير الغربيين البيض، لديهم ثقافة مختلفة وطريقة تفكير مختلفة وأحاسيس مختلفة.. مما يعني ضمنا أنهم لا يستحقون نفس حقوق الغربيين البيض.. وطبقا لنظرية كيلومبا، فإن الذين اشتروا التذاكر لكي يستمتعوا بمشاهدة سكان إفريقيا في الأقفاس ليسوا أشرارا، لكنهم غريبيون عاديون يعانون من وعي عنصري يجعلهم يتقبلون فكرة أن الشعوب الأخرى مختلفة وبالتالي أقل منهم.. والطبيب الألماني الذي طلب من المريضة أن تعمل خادمة قد يكون شخصا رقيقا ووديعا لكن وعيه العنصري جعله يرشح مريضته لمهنة خادمة لأنها سوداء، تختلف تماما عن ابنته البيضاء.

أؤكد هنا أنني لا أتهم الألمان جميعا بالعنصرية.. فالشعب الألماني قدم إنجازات رائعة وخالدة للإنسانية. وأنا أعرف ألمانا كثيرين يتميزون بالتسامح والاحترام الكامل للناس جميعا.. صحيح أن الجرائم العنصرية تتزايد بطريقة مخيفة في ألمانيا لدرجة أنه في عام ٢٠٠٦ فقط، تم تسجيل عدد ١٢ ألف انتهاك عنصري في المدن الألمانية المختلفة، لكن الصحيح أيضا أن هناك أيضا حركة قوية لمناهضة العنصرية تنتشر في ألمانيا كلها.. على أنني، مثل المصريين جميعا، انزعجت وغضبت من تصرف

الحكومة الألمانية إزاء المجزرة البشعة التي راحت ضحيتها مروة الشربيني والجنين الذي كانت تحمله في بطنها.. المجرم الذي قتل مروة الشربيني مجرد إرهابي ألماني، والحكومات بالطبع ليست مسئولة سياسيا عن جرائم مواطنيها.. لكن المجزرة تمت داخل محكمة ألمانية ومن حقنا أن نسأل: كيف دخل الجاني إلى قاعة المحكمة وهو يحمل سكيناً في ثيابه؟! ألا يعكس دخوله مسلحاً إلى القاعة تقصيراً أمنياً مشيناً؟! ثم إن القاتل قد مزق جسد مروة بعدد ١٨ طعنة على مدى ٨ دقائق كاملة فلم يتدخل أحد لإنقاذها، ألا يبلغ التقصير الأمني الألماني هنا حد الجريمة؟ جريمة الإهمال الذي أدى إلى قتل إنسانة بريئة وجنينها أمام طفلها الصغير وزوجها.. وبعد أن تمزق جسد مروة تماماً بالطعنات ظهر ضابط ألماني أخيراً فإذا به يطلق الرصاص على زوجها بدلاً من القاتل.. ألا يفرض الواجب القانوني والسياسي محاكمة هذا الضابط؟! لقد ارتكب جريمتين مروعتين: التقاعس عن أداء واجبه في إنقاذ مروة مما أدى إلى مقتلها والشروع في قتل زوجها لمجرد أنه يحمل ملامح عربية.

كل ذلك يجعل الحكومة الألمانية، طبقاً للقانون والعرف والمنطق، تتحمل المسؤولية المباشرة عن المجزرة.. لكن الحكومة الألمانية ظلت صامتة لمدة أسبوع كامل ثم قال المتحدث باسمها كلاماً عاماً بعيداً عن أي إجراءات محددة لمحاسبة المسؤولين الأمنيين في المحكمة الذين شاركوا جميعاً، بفشلهم وتقصيرهم وعنصرتهم في إتمام المذبحة.. وقد نشرت الصحف أن المستشار الألمانية، أنجيلا ميركل، سوف تلقي بياناً رسمياً تعتذر فيه لأسرة مروة الشربيني وللمصريين جميعاً عن إهمال الحكومة التي ترأسها الذي أدى إلى حدوث المجزرة.. لكن السيدة ميركل رفضت أن تفعل ذلك. لماذا لم تعتذر السيدة ميركل باسم الحكومة الألمانية؟! لماذا لم تحاكم المسؤولين عن الأمن في المحكمة؟! أليست مروة الشربيني إنسانة، حتى ولو كانت مصرية مسلمة ومحجبة؟! أليس لها أهل وأصدقاء يحبونها كما تحب السيدة ميركل أسرتها وأصدقاءها؟! هل يتفق تجاهل السيدة ميركل لمسئوليتها بهذا الشكل مع كونها زعيمة منتخبة في بلد ديمقراطي؟!!

عندما أرى اللامبالاة التي تتعامل بها السيدة ميركل مع حياة العرب والمسلمين، لا أستطيع أن أمنع نفسي من تذكر أجدادنا المصريين النوبيين وهم محبسون في أقفاص في حديقة حيوان برلين بينما الألمان يتسلون بالفرجة عليهم... وتحضرنني فورا الفكرة البليغة التي عبرت عنها صديقتي جرادا كيلومبا «العنصرية تبدأ دائما بجملته واحدة: إنهم مختلفون عنا».

كيف نتغلب على فتنة النساء؟

عزيزي القارئ..

تخيل أنك ذات صباح ذهبت إلى مقر عملك فوجدت زملاءك جميعا ملثمين، تسمع أصواتهم لكنك لا ترى وجوههم أبدا.. كيف تشعر حينئذ؟! لن تكون مرتاحا بالطبع ولو استمر هذا الوضع سيؤدي إلى اضطراب أعصابك، فنحن نحتاج دائما إلى رؤية وجوه من نتحدث إليهم.

الاتصال الإنساني لا يكتمل إلا برؤية الوجه. هكذا طبيعة الإنسان منذ بداية الخليفة.. لكن الذين يفرضون على المرأة تغطية وجهها لا يفهمون هذه الحقيقة.. في أعقاب ثورة ١٩١٩ المصرية الكبرى ضد الاحتلال الإنجليزي، قامت الرائدة هدى شعراوي بخلع البرقع التركي من على وجهها في احتفال عام، كانت هذه إشارة إلى أن تحرر الوطن لا ينفصل عن تحرر المرأة، كانت المرأة المصرية بحق رائدة نساء العالم العربي فهي أول من تعلمت وعملت في كل المجالات وأول من قادت سيارة وطائرة وأول من دخلت الحكومة والبرلمان.

ولكن منذ نهاية السبعينيات، وقع المصريون في قبضة الأفكار السلفية وانتشر المذهب الوهابي، مدعوما بأموال النفط، سواء عن طريق الفضائيات المملوكة للسلفيين أو بواسطة ملايين المصريين الفقراء الذين عملوا سنوات في السعودية وعادوا مشبعين بالأفكار السلفية.

من هنا، عاد النقاب للظهور من جديد في مصر مما يستوجب مناقشة موضوعية،

وهو أمر صعب لأن أنصار النقاب عادة متشددون متعصبون يسارعون باتهام كل من يخالفهم بأنه يدعو إلى الإباحية والانحلال.. وهذا منطق ساذج ومغلوط.. فلم يكن الاختيار الإنساني قط محصورا بين النقاب والإباحية. لأن بينهما أنواعا عديدة من السلوك الأخلاقي المتزن.

والسؤال هنا: هل يمنع النقاب فتنة النساء ويساعد على الفضيلة؟! الإجابة تستدعي عدة حقائق:

١- الإسلام لم يأمر المرأة بتغطية وجهها، إطلاقا، وإلا.. لماذا أمرنا الله بغض البصر إذا كنا لن نرى شيئا من وجه المرأة أصلا؟! في المجتمع الإسلامي الأول كانت المرأة تشارك في الحياة العامة، تتعلم وتعمل وتتاجر وتقوم بالتمريض أثناء الحروب وأحيانا تشارك في القتال. الإسلام احترم المرأة ومنحها حقوقا مساوية للرجل. لم يحدث قهر المرأة إلا في عصور انحطاط المسلمين. منذ بضعة أشهر، قام كبار علماء الأزهر بتأليف كتاب وزعته وزارة الأوقاف، بعنوان: النقاب عادة وليس عبادة.. أثبتوا فيه بالبراهين الشرعية أن النقاب لا علاقة له بالإسلام من قريب أو بعيد.. ولا أعتقد أن أحدا يستطيع أن يجادل هؤلاء العلماء الأجلاء في معرفتهم بأحكام الإسلام.

٢- بما أن النقاب ليس أمرا إلهيا فمن حقنا إذن أن نتساءل عن فوائده وأضراره.. المجتمعات القديمة جميعا فرضت على المرأة ارتداء النقاب لأنها اعتبرتها أصل الغواية؛ وبالتالي فإن مقاومة الرذيلة لا تتحقق إلا بعزلها وحجبها.. وهذا المنطق يفترض أن الغواية ستحدث للرجل بمجرد أن يرى وجه امرأة جميلة. وهو بذلك ينفي قدرة الإنسان على السيطرة على غرائزه.. ثم إذا كانت المرأة يجب أن تغطي وجهها حتى لا تفتن الرجل.. فماذا يفعل الرجل الوسيم؟! ألا يتسبب وجهه الجميل في إغواء النساء؟! في إغواء النساء؟!!

هل نأمر الرجل الوسيم بالنقاب أيضا فيصبح الرجال والنساء جميعا منتقنين.. ثم إننا نرى عيني المرأة المنتقبة وهما، إذا كانتا جميلتين، قد يتحولان إلى مصدر قوي

للغواية. فماذا نفع عندئذ لمنع الفتنة؟! فقيه سعودي شهير؛ الشيخ محمد الهبدان، انتبه مشكورا إلى هذه المشكلة فدعا النساء المسلمات إلى ارتداء النقاب بعين واحدة؛ حتى لا تتمكن النساء أبدا من إغواء الرجال بنظراتهن.. ولا أعرف كيف يتسنى لهذه المرأة المسكينة أن تمارس حياتها من خلال ثقب واحد تتطلع من خلاله إلى الدنيا بعين واحدة فقط.

٣- النقاب يمنع المرأة من المشاركة في الحياة كإنسان مساوٍ للرجل في الحقوق والواجبات، كيف تعمل المرأة جرّاحة أو قاضية أو مهندسة أو مذيعة في التلفزيون وهي مختبئة خلف النقاب (سواء كان بعين واحدة أو عينين).. معظم الفقهاء السعوديين يرفضون بشدة قيادة المرأة للسيارات ويسوقون في ذلك ثلاث حجج: أن المرأة إذا قادت السيارة ستخلع نقابها وتفقد حياءها، وسيكون بمقدورها أن تذهب إلى أي مكان تحبه مما يشجعها على التمرد على زوجها وأهلها.. أما الحجة الثالثة لمنع قيادة المرأة فهي، كما وردت بالحرف في كتاب الفتاوى الشرعية (ص ٤٦١): «أن المرأة بطبيعتها أقل من الرجل حزما وأقصر نظرا وأعجز قدرة، فإذا داهمها الخطر عجزت عن التصرف». هذا هو رأي أصحاب النقاب الحقيقي الذي يدل على احتقارهم للمرأة واستهانتهم بقدراتها، وهم عاجزون بالطبع عن تفسير التفوق الساحق الذي حققته المرأة في التعليم والعمل في كل أنحاء العالم.

٤- أخطر ما في النقاب أنه ينزع الصفة الإنسانية عن المرأة.. عبر التاريخ الإنساني كانت هناك دائما طريقتان للنظر إلى المرأة: النظرة المتحضرة تعتبرها إنسانا كامل الأهلية والكفاءة، أما النظرة المتخلفة فتختصر المرأة في كونها أنثى؛ وبالتالي تنحصر وظائفها الأهم في كونها أداة للمتعة الجنسية ومصنعا لإنجاب الأطفال وخادمة في بيت الزوجية.

والوظائف الثلاث مرتبطة بجسد المرأة وليس عقلها.. من هنا يكتسب جسد المرأة عندهم أهمية قصوى. أما عقلها، تعليمها وعملها، أو حتى أفكارها أو أحاسيسها.. فتأتي في مرتبة ثانوية إن كان لها اعتبار من الأصل.

٥- يعتقد أصحاب النقاب أن اختلاط الرجال بالنساء يؤدي حتما إلى الفتنة والرذيلة. وبالتالي فإن العلاج الوحيد لهذه المشكلة هو الفصل التام بين الجنسين وتغطية وجه المرأة. وإذا كان هذا المنطق صحيحا فإن المجتمع السعودي يجب أن يكون قد تخلص من الرذيلة تماما وإلى الأبد.. فالفصل بين الجنسين هناك قاطع والنقاب مفروض على النساء جميعا، بل إن هناك هيئة كبيرة اسمها الأمر بالمعروف، تعمل ليل نهار لمراقبة سلوك المواطنين وعقابهم فورا إذا حادوا عن مكارم الأخلاق قيد أنملة. فهل تحققت الفضيلة في السعودية؟! للأسف فإن الدراسات والإحصائيات تؤكد العكس.. فقد أثبتت دراسة أجرتها الدكتورة وفاء محمود في جامعة الملك سعود، أن ربع الأطفال السعوديين قد تعرضوا إلى تحرشات جنسية بين سن ٦ إلى ١١ عاما، وقد أكدت نفس النتيجة دراسة أخرى قام بها الدكتور علي الزهراني إحصائي الأمراض النفسية بوزارة الصحة السعودية، أما الدكتور خالد الحلبي مدير مركز التنمية الأسرية في الإحساء فقد أكد في دراسته أن ٨٢٪ من طلاب المرحلة الثانوية الذين شملهم البحث يعانون انحرافات جنسية وأنه في عام واحد فقط (٢٠٠٧) هربت ٨٥٠ فتاة سعودية من أهلها بسبب اعتداءات أسرية معظمها جنسية.

وأن ٩٪ من الأطفال يتعرضون إلى الإيذاء الجنسي من قبل أولياء أمورهم، وأن فتاة من كل أربع فتيات في الخليج تتعرض للتحرش الجنسي، وأن ٤٧٪ من الأطفال الذين شملتهم الدراسة تلقوا دعوات إباحية على المحمول.. وقد سببت ثورة الاتصالات أزمة اجتماعية كبرى في السعودية فقد بدأ الشبان، المكبوتون اجتماعيا وجنسيا، يستعملون عدسات المحمول لأغراض غير أخلاقية.. وفي عام ٢٠٠٥ انتشر في السعودية تسجيل تم تصويره بالمحمول، يصور أربعة شبان سعوديين وهم يحاولون اغتصاب امرأتين منتقبتين في شوارع الرياض.. السؤال: كيف يشرع شاب في اغتصاب امرأة وهو لا يرى جسدها أو وجهها؟! الإجابة أنها بالنسبة إليه ليست إنسانا، إنها جسد، مجرد أداة جنسية، إذا استطاع أن يستمتع بها ويفلت من العقاب فلن يتردد لحظة.

الخلاصة أن حالة المجتمع السعودي من حيث الانحرافات والاعتداءات الجنسية، ليست أفضل من حالة المجتمعات الأخرى إن لم تكن أسوأ.
أخيراً.. إذا كان النقاب لا يحقق الفضيلة فما العمل إذن؟! كيف نتغلب على غواية النساء؟!

الواقع أن الفضيلة لا تتحقق أبداً بالمنع والحجب والقهر وإنما بالتربية والقدوة والإرادة.. عندما نعتبر المرأة إنساناً له إرادة أخلاقية وكرامة وشخصية مستقلة، عندما نعرف لها بالحقوق التي أقرها الإسلام.. عندما نثق بالمرأة ونحترمها ونعطيها فرصتها كاملة في التعليم والعمل.. عندئذ فقط ستتحقق الفضيلة.
الديمقراطية هي الحل.

نقاب كامل .. وتدين ناقص

الأسبوع الماضي، كتبت مقالا عن ظاهرة النقاب التي تنتشر في مصر الآن.. بعد أن تحررت منه المرأة المصرية منذ ٩٠ عاما. ذكرت أن الإسلام لم يأمر المرأة بتغطية وجهها إطلاقا.. واستندت في ذلك إلى رأي مجموعة من علماء الأزهر الذين وضعوا كتابا بعنوان «النقاب عادة وليس عبادة» قامت بتوزيعه وزارة الأوقاف المصرية. وقد أكد نفس الرأي فقهاء مصريون كثيرون من أهمهم الإمام محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥).. والشيخ محمد الغزالي (١٩١٧ - ١٩٩٦) العالم العظيم الشجاع الذي خاض معركة عنيفة ضد الفقه البدوي، كما سماه، الذي يريد عزل المرأة خلف النقاب.. حاولت شرح التأثير السلبي للنقاب على المرأة والمجتمع. وضربت مثلا بالمجتمع السعودي حيث يفرض النقاب هناك على النساء جميعا بالقوة.. ودللت بالإحصاءات الرسمية السعودية أن المجتمع السعودي، من حيث الانحرافات والاعتداءات الجنسية، ليس أفضل من المجتمعات الأخرى بل ربما يكون أسوأ.. وبالتالي فإن حبس المرأة خلف النقاب لم يمنع الرذيلة.

وبعد نشر المقال فتحت موقع الشروق الإلكتروني.. فوجدت مفاجأة.. فقد تدفقت على الموقع عشرات الرسائل من أنصار النقاب، لكنها بكل أسف لم تحمل حجة واحدة يمكن مناقشتها، إنما اجتهدت كلها في توجيه أكبر قدر من الإهانات والشتائم لشخصي.. دون الالتفات إطلاقا إلى رأيي أو آراء الفقهاء الذين استشهدت بهم.. وأمام ضراوة الهجوم وبداءته انبرى للدفاع عني مجموعة كبيرة من القراء، وأنا هنا أشكرهم من قلبي وأفخر بثقتهم وتقديرهم. والحق أن هذه الشتائم لم تزعجني لأنني كطبيب تعلمت في الجراحة أن عملية فتح الخراج بالمشروط، على ضرورتها

لشفاء المريض، لا بد أن يصحبها خروج الصديد برائحته الكريهة.. على أننا هنا أمام ظاهرة تستحق التأمل فعلاً.. فهؤلاء الذين تنافسوا على إهانتني، يفترض أنهم متدينون، بل إنهم يعتبرون أنفسهم أكثر التزاماً بالدين من سواهم. الأمر الذي يقدم فرصة جيدة لدراسة أنماط التفكير التي يتبعونها. وقد لاحظت ما يلي:

أولاً: أنهم يعتقدون، باطمئنان كامل، أن الإسلام طبعة واحدة وقول واحد ورؤية واحدة للعالم.. كل ما يخالف رأيهم ليس من الإسلام في شيء. وكل من يخالف رأيهم إما جاهل أو منحل أو متآمر على الإسلام لحساب جهات أجنبية.. وبالتالي فهم يعتبرون أن واجبهم، ليس مناقشة المختلفين معهم وإنما ردعهم وإهانتهم والتنكيل بهم إن أمكن.. لأنهم أعداء أو متآمرون وليسوا أصحاب وجهات نظر مختلفة.. والحق أنه ليس هناك ما هو أبعد عن الإسلام الحقيقي من هذه الرؤية الأحادية المتطرفة.. فالإسلام هو الدين الوحيد الذي يشترط لاعتناقه الإيمان بالأديان الأخرى.. وقد أذهل المسلمون العالم، على مدى سبعة قرون، بقدرتهم على استيعاب الثقافات الأخرى وإعادة إنتاجها في الحضارة الإسلامية العظيمة.

ثانياً: أنهم يتوقعون منك أن توافق على حبسهم للمرأة خلف النقاب، أو على الأقل تمتنع عن الاعتراض، أما إذا اعترضت فسوف يتهمونك فوراً بالترويج للعري والإباحية.. إنهم يعتبرون النقاب المقابل الوحيد للانحلال.. ولنا أن نتخيل كيف ينظر هؤلاء إلى السيدة غير المحجبة وكيف يتعاملون معها.. بل وكيف ينظرون إلى الأقباط. وأي صورة يقدمونها للإسلام أمام الأجانب إذا كانوا يعيشون في دولة غريبة.

ثالثاً: أنهم يمارسون نوعاً من التدين لا يعتمد على تجربة روحية ذاتية بقدر ما يعتمد على المقارنة والتميز.. فالطريق إلى الفضيلة الدينية عندهم لا يمر بتدريب النفس على الإحسان وكبت الشهوات وإنما يتحقق أكثر بإبراز تفوقهم الديني على الآخرين، وهم يكتسبون من اختلافهم قوة نفسية تؤدي بهم إلى الاستعلاء والغطرسة.. فهم وحدهم المتدينون الحقيقيون، العارفون بأحكام الدين وحكمته، وأمام الآخرين اختياران: إما أن يتبعوا أفكارهم دون مناقشة أو ييؤوا بلعناتهم وشتائمهم. وهم يعيشون في عالم متوهم يريحهم من التفكير في مشكلاتهم الحقيقية.. العالم عندهم يتكون من معسكر

المسلمين الذين يجب أن يشاركوهم آراءهم بحذافيرها.. ومعسكر أعداء الإسلام من العلمانيين والكفار والمنحليين. ولا ثالث بينهما. وهذه الرؤية الثنائية، على سذاجتها وتطرفها، تدفعهم بسهولة إلى الكراهية والعداء بدلا من المحبة والتسامح وتقبُّل الاختلاف.. وهي القيم التي يدعو إليها صحيح الدين.

رابعا: لاحظت أن معظم رسائلهم تحفل بأخطاء شنيعة في النحو واللغة.. واستتجت من ذلك أن ثقافتهم الدينية سمعية وليست مقروءة، يستمدونها غالبا من القنوات الفضائية، المدعومة بأموال النفط، التي تعمل على نشر الأفكار السلفية الوهابية. بالأمس، فتحت إحدى هذه القنوات، فوجدت الداعية الشهير يحكي الواقعة التالية: «إن رسول الله عليه الصلاة والسلام دعي إلى بيت أحد الناس فأكل كل ما قدم إليه من طعام ما عدا البصل، ولما سأله صاحب الدعوة عن سبب ذلك.. أجاب رسول الله ﷺ بأنه لا يأكل البصل النيء حتى لا تنفر الملائكة من رائحة فمه أثناء نقل الوحي». هذا هو مستوى المادة الدينية التي تبثها تلك القنوات في عقول البسطاء.. ولا أظنه يحتاج إلى تعليق.

خامسا: لاحظت أن الدين عندهم عملية إجرائية، لها خطوات محددة، لا تتعدى أبدا الشكل والعبادات. وبالتالي فإن هؤلاء المتدينين لا يجدون أي تناقض بين إهانة الناس ونقائهم الديني. هذا التدين الناقص، الذي يفصل العقيدة عن السلوك، ينتشر في بلادنا كالوباء.. فكم من شخص نلقاه اليوم فنجد حريصا للغاية على شعائر الدين ولكن ما إن تعامل معه في الأمور المادية حتى نكتشف أن سلوكه يناقض مظهره.. لقد أصبحنا في مصر، للأسف، أكثر حرصا على مظاهر الدين وأقل تدينا.. وكنا قبل انتشار الأفكار الوهابية، أقل اهتماما بمظاهر الدين وأكثر تدينا بالمعنى الحقيقي.. أكثر عدلا وأمانة وتسامحا.

أخيرا، فإن أخطر ما في هذا التدين الناقص فصله التام للخاص عن العام.. فالذين تنادوا واجتمعوا ليمطروا موقع الشروق بالشتائم، متخيلين بذلك أنهم يدافعون عن الإسلام.. يعيشون في مصر حيث يعاني ملايين الناس من الفقر والبطالة والجهل والمرض، حيث يموت الناس في طوابير الخبز أو تصارعا على مياه شرب نظيفة..

لكن التدين الناقص يجعلهم عاجزين عن التحليل الموضوعي لأي ظاهرة.. فالفقر في اعتقادهم، إما عقاب أو اختبار من الله. لا يستطيعون أبدا أن يروه كنتيجة طبيعية للفساد أو الاستبداد.

يبقى أن هذا التدين الناقص منزوع السياسة تماما. فقد تعلم هؤلاء من شيوخ الوهابية أن طاعة الحاكم المسلم واجبة حتى لو كان ظالما وفسادا.. مما يجعلهم فعلا قابلين للاستبداد. وهم يخرجون في مظاهرات غاضبة احتجاجا على قرار الحكومة الفرنسية بمنع الحجاب في مدارسها بينما، في بلادهم ذاتها، تزور الانتخابات بانتظام ويقضي عشرات الآلاف من المعتقلين (معظمهم إسلاميون) زهرة شبابهم في السجون دون محاكمة.. ويهان الإنسان المصري ويعذب بوحشية وقد ينتهك عرض زوجته أمام عينيه في مقار الشرطة وأمن الدولة.. على أن كل ذلك لا يثير غضبتهم الدينية أبدا.. لأن الدين الذي تعلموه لا يشمل الدفاع عن القيم الإنسانية العامة: الحرية والمساواة والعدالة، وإنما يقتصر فقط على الشكل والعبادات.. كما أن مقاومة الظلم والاستبداد في مصر.. مسألة مكلفة يفقد فيها الإنسان حريته وكرامته وربما حياته.. أما الاختباء خلف اسم مستعار وسب الناس عبر الإنترنت فهو نضال سهل لا يكلف شيئا.

لقد أكدت لي هذه التجربة، مرة أخرى، أن هناك معركتين في مصر: معركة من أجل الإصلاح الديمقراطي ومنع توريث بلادنا من الرئيس مبارك إلى ولده وكأننا مزرعة دواجن.. ومن أجل انتزاع حق المصريين في الحرية والعدالة.. ومعركة أخرى موازية لا تقل أهمية، تدافع فيها مصر عن قراءتها المنفتحة المتحضرة للإسلام.. أمام غزو الأفكار الوهابية الرجعية المتخلفة الكفيلة بإلغاء تراثنا الحضاري وتحويل بلادنا العظيمة إلى واحدة من إمارات طالبان.

الديمقراطية هي الحل.

التقوى أمام الكاميرا

في الستينيات كان في أسرتي عالم أزهرى اسمه الشيخ عبدالسلام سرحان.. مهيب الطلعة بقامته الضخمة وزيه الأزهرى وصوته الجهورى.. وكنا -نحن الأطفال- آنذاك نحبه لأنه يملأ جيوبه دائماً بالملبس ليوزعه علينا.. وعندما كان الناس يحتاجون إلى رأيه في مسألة فقهية.. كان يستقبلهم بحفاوة في بيته ويشرح لهم أحكام الدين.. لم يكن واداً إطلاقاً آنذاك أن يأخذ الشيخ عبدالسلام أجراً عن هذا الجهد، بل كان جل ما يطلبه من الناس الدعاء له ولأسرته.

تعلمت من الشيخ عبدالسلام رحمه الله أن عالم الدين الحقيقي شخصية عظيمة لا تقل احتراماً عن الطبيب أو القاضي.. وثانياً أن تعريف الناس بأحكام دينهم رسالة العلماء الحقيقية.. على أن زمن الشيخ عبدالسلام قد ولى وتغيرت مصر.. وظهر جيل من الدعاة الجدد مختلف في كل شيء.. وبسبب طبيعة المصريين المتدينة وازدياد لجوئهم إلى الله بعدما ضاقت بهم الدنيا بسبب الفقر والظلم والمهانة، مع وجود ملايين الأميين وصعوبة اطلاع المتعلمين على مصادر الدين الأصلية.. أصبح الدعاة الجدد مصدر الثقافة الدينية لملايين المصريين.. وهم بالتالي يلعبون دوراً حاسماً في تشكيل الوعي العام.. مما يستوجب أن نقرب من هذه الظاهرة لنفهم طبيعتها.

أولاً: معظم هؤلاء الدعاة، لم يتلقوا دراسة أكاديمية للعلوم الشرعية.. وبالتالي فإن نجاحهم لم يكن وليد معرفة عميقة بالدين بقدر ما تحقق بسبب قدرتهم على الإقناع وجاذبيتهم الشخصية. من هنا حرصهم على الأناقة والرشاقة واستعمال اللغة اليومية المبسطة ليصلوا إلى أكبر قدر من الجمهور، وخلال عشر سنوات فقط تحول الدعاة

الجدد إلى عنصر أساسي في السوق التجارية للإعلام بكل ما في هذه العبارة من معنى.. فالأجر الذي يطلبه الداعية يتحدد طبقاً لكمية الإعلانات التي يحصل عليها البرنامج، والتي تزيد بالطبع مع زيادة المشاهدين. أما الدعاة الأكبر أجراً فهم الذين تحصل برامجهم على كمية أكبر من الإعلانات، ويكفى أن نعلم أن أجر الداعية منهم (بأسعار العام الماضي) يتراوح بين مائة وخمسين ألف جنيه إلى مليون جنيه خلال شهر واحد.

وقد ابتكر بعضهم أساليب جديدة لبيع معلوماتهم الفقهية، مثل الهاتف الإسلامي ومصاحبة الأثرياء في الحج والعمرة بأتعاب باهظة.. وقد نشرت مجلة فوربس الأمريكية دخول بعض هؤلاء الدعاة فإذا بها ثروات طائلة.. نحن نتمنى للناس جميعاً، طبعاً، أن ينعموا بالشراء.. لكننا يجب أن نذكر أن رسول الله ﷺ قد عاش فقيراً ومات فقيراً، وأن الصحابة رضي الله عنهم لم يتكسبوا قط من الدعوة الإسلامية بل كانوا ينفقون عليها. كما أن دعوة الناس إلى الله في التاريخ الإسلامي لم تكن قط وسيلة لصناعة الثروات.. وعندما أتصور أن ملايين المصريين الفقراء من ساكني العشوائيات والمقابر يجتمعون حول التلفزيون ليشاهدوا من يحدثهم في الدين.. ثم ينقضي الشهر فيظل هؤلاء البؤساء على حالهم بينما يزيد رصيد الداعية في البنك بمقدار مليون جنيه. لا أستطيع أن أستوعب هذا التناقض.

ثانياً: يعتمد كثير من الدعاة الجدد على إثارة عواطف المشاهدين الدينية أثناء البرنامج.. وتبلغ هذه الإثارة ذروتها عندما يبكي الداعية ويدفع المشاهدين إلى البكاء من خشية الله.. وهنا يصدمنا تناقض آخر. فكل من خاض تجربة الظهور في التلفزيون يعلم أن التعامل مع الكاميرات المختلفة أثناء التسجيل يحتاج إلى استعداد وخبرة.. وإني، مع احترامي الكامل، أتساءل: كيف يستطيع الداعية أن يجمع في الوقت نفسه بين مشاعره الدينية الفياضة التي تدفعه إلى البكاء، وانتباهه الحاد باتجاه الكاميرات وحركتها التي تستدعي التفاته بسرعة من كاميرا إلى أخرى.. بناء على تعليمات المخرج؟!

ثالثاً: الخطاب الذي يقدمه هؤلاء الدعاة يختصر الإسلام في الشكل والعبادات: الحجاب والصلاة والصيام والحج والعمرة.. لا اعتراض على ذلك بالطبع.. لكنهم

لا يتحدثون إطلاقاً عن الحرية والعدل والمساواة.. وهي المبادئ الإنسانية التي نزل الإسلام أصلاً لتحقيقها.. والتصور الذي يقدمونه للعالم، يتبنى مكارم الأخلاق كحل وحيد لكل معاناة الإنسان.. والحق أن الدعوة إلى مكارم الأخلاق لا تكفي أبداً لتحقيق العدل. إن ملايين المصريين الغارقين في البؤس والمهانة، قبل كل شيء، هم ضحايا لنظام استبدادي فاسد وظالم.. هذا هو سبب بؤسهم ولا يمكن إنهاء معاناتهم من دون تغيير الأوضاع. وقد اشتهرت مقولة أحد الدعاة: «عندما يبلغ عدد المصلين في الفجر عددهم في صلاة الجمعة فإن القدس سوف تتحرر».. وها نحن نرى المصلين في مصر يتضاعف عددهم باطراد لكن الهزائم والمصائب تتوالى على رؤوسنا بلا توقف.. لأن الله لن يغير أحوالنا أبداً حتى نعمل نحن على تغييرها ولا نكتفي فقط بالصلاة والدعاء.

رابعاً: هذه القراءة للدين التي تعفى النظام الحاكم من مسؤوليته وتجعل الناس يتعايشون مع الظلم بدلاً من الثورة عليه.. هي بالضبط ما يفسر مباركة أجهزة الأمن للدعاة الجدد.. وفي كتابه المهم «ظاهرة الدعاة الجدد» أثبت الأستاذ وائل لطفي أنهم جميعاً، من دون استثناء، واحد، يعملون بتنسيق كامل مع أجهزة الأمن.. بمعنى أنهم يتفوقون مسبقاً مع ضباط الأمن على حدود ما يقال وما لا يقال، سواء في التلفزيون أو في المساجد.. وكلنا يذكر كيف وقف هؤلاء الدعاة جميعاً ضد المظاهرات التي اندلعت في مصر تضامناً مع الفلسطينيين والعراقيين.. ودعوا الناس، بدلاً من التظاهر، إلى الصلاة والصيام والدعاء.. هكذا يقضي اتفاقهم مع الأمن.. وأي إخلال به يكلف الداعية ثمناً باهظاً بدءاً من منعه من الخطابة وحتى إخراجه من مصر نهائياً.. كما حدث مؤخراً مع داعية شهير.

خامساً: اختلف فقهاء الإسلام على جواز أخذ الأجر على الفتوى.. بعضهم حله على أن يكون من بيت المال وبعضهم أباح أن يأخذ رجل الدين ما يكفيه وأسرته لا أكثر بينما اشترط الإمام أحمد بن حنبل فيمن يجلس للفتوى أن يكون مستغنياً بماله عن مال الناس.. والفكرة هنا أن عالم الدين مثل القاضي يحكم بين الناس، وبالتالي يجب أن يتوفر له استقلال القاضي وإذا كان كثير من المصريين، وأنا معهم، يأخذون على كبار علماء الأزهر كونهم موظفين مُعينين من قبل الدولة مما يجرح حيادهم ويوقعهم في

حرج إذا أفتوا بعكس ما تريده الدولة منهم، فعلينا أن نمد الخط على استقامته بالنسبة إلى الدعاة الجدد، الذين يتقاضون أموالهم الوفيرة من فضائيات مملوكة لأشخاص أو جهات (سعودية في الغالب).

مما قد يؤثر بالقطع على حيادهم في كل ما يتعلق بمصالح أصحاب هذه الفضائيات.. وقد ظهر هذا جليا أثناء حرب إسرائيل الأخيرة على لبنان.. فقد كان معظم العرب والمسلمين مؤيدين لحزب الله وفخورين بانتصاره، بينما ظل موقف الحكومة السعودية التقليدي ضد حزب الله وإيران.. الأمر الذي أوقع الدعاة الجدد في حرج، وبينما كانت الطائرات الإسرائيلية تستعمل القنابل المحرمة دوليا لتحرق جلود أطفال لبنان، فضل معظم الدعاة الجدد أن يلوذوا بالصمت، بينما انتظر أحدهم ثلاثة أسابيع كاملة ثم أصدر بيانا فاترا نصح فيه المسلمين، كالعادة، بالصلاة والدعاء ثم وصف الضحايا في لبنان بأنهم قتلى وليسوا شهداء.. الأمر الذي يتفق مع وجهة نظر فقهاء السعودية في الشيعة.

إن ظاهرة الدعاة الجدد، بهذا الشكل، تلعب دورا أساسيا في تأخير التغيير الذي نتوق إلى حدوثه في مصر.. وإذا كنا نتساءل: لماذا لا يثور المصريون على مظالم تكفي لإحداث الثورة في عدة بلاد؟! فيجب أن ندرك أن حدوث الظلم ليس كافيا لإحداث الثورة، ولا حتى الإحساس بالظلم وإنما ما يدفع إلى الثورة هو الوعي بأسباب الظلم.. وبالتالي فإن كل ما يؤخر وعي الناس بحقوقهم يتحول إلى أداة في يد الاستبداد.

الديمقراطية هي الحل.

ماذا يحمي الأقباط؟

على مدى سنوات كنت أعمل في العيادة نفسها مع طبيب قبطي وسرعان ما نشأت بيننا صداقة.. كان إنسانا طيبا أميناً في عمله وتعامله مع الناس.. لكنه شأن مصريين كثيرين، كان منقطعاً تماماً عن الشأن العام ولا يعرف معظم الأحداث السياسية، كان العالم بالنسبة إليه ينحصر في عمله وأسرته.. ثم جاءت انتخابات الرئاسة الأخيرة ففوجئت به يتغيب عن العمل ولما استفسرت منه، قال إنه ذهب يدلي بصوته لصالح الرئيس مبارك.. استغربت الأمر وسألته:

ما الذي دفعك إلى الإدلاء بصوتك وأنت تعلم أن هذه الانتخابات مزورة مثل غيرها؟! صمت قليلاً ثم أجابني بصراحته المعتادة:

الحقيقة هم طلبوا منا في الكنيسة نروح ننتخب الرئيس وجهزوا أتوبيسات أخذتنا ورجعتنا.

تذكرت هذه القصة وأنا أطلع تصريحات البابا شنودة الثالث الأخيرة، فقد قام سيادته مرتين خلال أسبوع واحد، بإعلان تأييده القاطع لجمال مبارك باعتباره الرئيس المقبل لمصر.. وهكذا، أصبح من الواضح أن الكنيسة المصرية تبارك توريث بلادنا من الرئيس مبارك إلى ابنه جمال.. وهذه ظاهرة فريدة من نوعها في تاريخ مصر.. تستحق أن نناقشها:

أولاً: البابا شنودة الثالث يمثل سلطة روحية وليست سياسية.. فهو الرئيس الروحي للأقباط وليس زعيمهم السياسي.

وبالتالي فإنه مع احترامي الكامل يتجاوز سلطته عندما يتحدث باسم الأقباط

سياسيا.. وإذا كنا نناضل من أجل إقامة الدولة المدنية في مصر، حيث يتمتع المواطن بحقوقه كاملة بغض النظر عن دينه، فإن ذلك يستلزم فصل الدين عن السياسة. وهو عكس ما فعله البابا شنودة تماما. فهو استعمل صفته الدينية ليفرض على الأقباط موقفه السياسي.. وهو بذلك يصادر حقهم في التعبير عن آرائهم السياسية التي قد لا تتفق بالضرورة مع رأيه.

ثانياً: النظام الحالي في مصر لم ينتخبه أحد ولم يختره المصريون بمحض إرادتهم، لكنه يقبض على السلطة عن طريق القمع والاعتقالات وتزوير الانتخابات، وقد أدى سياساته الفاشلة الفاسدة إلى وقوع ملايين المصريين في قبضة البؤس.

ولا شك عندي أن البابا شنودة، مثل كل المصريين، يعرف هذه الحقائق.. وأنا هنا أسأل سيادته: هل يتفق مع تعاليم المسيح أن تقف مع نظام سياسي فاسد وظالم ضد إرادة الناس وحقهم في اختيار من يحكمهم؟ هل يتفق مع المسيح أن تتجاهل معاناة الملايين من ضحايا هذا النظام سواء الذين قتلهم الإهمال والفساد أو الذين يعيشون في ظروف غير آدمية؟! هل يتفق مع المسيح أن توافق على توريث البلد كلها من الأب إلى ابنه وكأن المصريين حيوانات أو دواجن؟! سيادة البابا يقول إنه لا يؤيد التوريث لكنه يتنبأ بفوز جمال مبارك في الانتخابات.. ونحن نقول للبابا: أنت تعلم جيدا أن الانتخابات كلها مزورة. فلماذا أخفيت هذه الحقيقة في كلامك؟ وهل يتفق إخفاء الحقائق مع تعاليم المسيح؟

ثالثاً: يقال إن البابا شنودة يؤيد التوريث والاستبداد لأنه يخشى على الأقباط من الديمقراطية التي من شأنها أن تأتي بالإخوان المسلمين إلى الحكم.. والحقيقة أن الإخوان المسلمين قد بولغ عمدا في دورهم وتأثيرهم من قبل النظام؛ بغرض استعمالهم كفضاعة ضد كل من يطالب بالديمقراطية.. والحقيقة الأهم.. أن الاستبداد لن يحمي أحدا من التطرف الديني.. لأن التطرف الديني هو أحد أعراض الاستبداد.. ونذكر هنا أن الإخوان، في ذروة قوتهم، فشلوا في الحصول على مقعد واحد في برلمان ١٩٥٠ أثناء الانتخابات النزيهة الأخيرة قبل الثورة.. فقد اكتسح الوفد آنذاك وفاز بالأغلبية كالعادة.. بل إن فوز الإخوان في أي انتخابات خلال السنوات الأخيرة.. لم يحدث

بفضل شعبيتهم؛ وإنما بسبب انصراف الناس عن الانتخابات.. ولو أقبل الناس على الاشتراك في الانتخابات لما فاز الإخوان بالأغلبية أبدا... ولا يمكن أن يشترك الناس في الانتخابات إلا إذا أحسوا بأنها نزيهة وعادلة. فالانتخابات النزيهة، على عكس مخاوف البابا، هي التي ستبعد خطر التطرف الديني وليس العكس.

رابعاً: الأقباط مضطهدون في مصر.. هذه حقيقة لا يمكن إنكارها.. لكن المسلمين أيضاً مضطهدون.. كل المظالم التي يشكو منها الأقباط صحيحة، لكنهم لو نظروا حولهم فيسكتشفون أن هذه المظالم تقع بالمثل على المسلمين. معظم المصريين محرومون من العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والمعاملة الآدمية وحقوق الإنسان. المصريون لا يتولون مناصب الدولة إلا إذا كانوا من أتباع النظام الحاكم.. هناك طريقتان لرفع الظلم عن الأقباط.. إما أن ينخرطوا كمصريين في حركة وطنية تسعى إلى تحقيق العدل للمصريين جميعاً.. وإما أن يتعاملوا مع النظام باعتبارهم أقلية تطلب امتيازات طائفية.. وهذا الاختيار الأخير خاطئ وبالغ الخطورة.. إن موقف البابا شنودة الأخير، للأسف، يرسل إلى النظام رسالة مفادها أن الأقباط يؤيدون الاستبداد والتوريث مقابل تحقيق مطالبهم.. وكأن البابا يقول للرئيس مبارك: «أعطنا - نحن الأقباط - الامتيازات التي نطلبها.. ثم افعل ببقية المصريين ما تشاء.. فإن أمرهم لا يعنيننا».

خامساً: هذا الموقف المؤسف من البابا شنودة يناقض تاريخ الكنيسة التي يمثلها. إن تاريخ الأقباط الوطني مفخرة حقيقية لكل مصري. فعلى مقعد البابا شنودة جلس ذات يوم رجل عظيم هو البابا كيرلس الخامس.. الذي ساند بكل قوته الحركة الوطنية ضد الاحتلال الإنجليزي. لقد اشترك هذا البابا الوطني بنفسه في الثورة العرابية وثورة ١٩١٩.. وأثناء نفي الزعيم سعد زغلول.. قاطع المصريون جميعاً لجنة ملنر التي أرسلها الإنجليز للالتفاف حول مطالب الثورة.. ومن أجل إشعال الفتنة الطائفية عين الاحتلال الإنجليزي يوسف وهبة باشا القبطي رئيساً للوزراء بدلا من سعد زغلول.. فما كان من الكنيسة الوطنية آنذاك إلا أن عقدت اجتماعاً وأصدرت بياناً تبرأت فيه من موقف يوسف وهبة، وأكدت أنه لا يمثل إلا نفسه، بينما الأقباط مثل المصريين جميعاً يقفون مع الثورة وزعيمها.. بل إن طالبا قبطياً، من أسرة ثرية، هو عريان يوسف سعد قام بإلقاء قبلة على موكب رئيس الوزراء يوسف وهبة.. ليعبر عن احتجاج الأمة على

خيائته.. لقد صدرت مذكرات عريان يوسف مؤخرا عن دار الشروق.. أتمنى أن يجد البابا شنودة وقتا لقراءتها حتى يفخر، كما نفخر جميعا بوطنية الأقباط.. لقد ذهل يوسف وهبة باشا عندما اكتشف أن الذي اعتدى على موكبه قبطي مثله.. وسأله:

لماذا فعلت ذلك يا شاطر؟

فأجابه عريان بلا تردد:

لأنك خالفت إجماع الأمة يا باشا.

تحول عريان يوسف بين يوم وليلة إلى بطل قومي لمصر كلها.. وأثناء القبض عليه واحتجازه على ذمة التحقيق كان الضباط والجنود جميعا يلقبونه بالبطل.. بل إن النائب العام نفسه بعد أن انتهى من التحقيق مع عريان يوسف بتهمة إلقاء قنبلة على موكب رئيس الوزراء.. قام من خلف مكتبه ثم صافحه واحتضنه قائلا:

ربنا يحميك يا بني.. أنت وطني تحب مصر.

هذه الروح المصرية التي يجب أن نستعيدها اليوم؛ حتى نحقق لمصر ما نريده لها وما تستحقه منا.. أتمنى أن يدرك سيادة البابا شنودة أن حماية الأقباط لا يمكن أن تتحقق بتحويلهم إلى طائفة منفصلة عن المصريين، تتواطأ مع النظام الاستبدادي الذي يقمع الناس ويظلمهم.. إن هذا التفكير غريب تماما عن تاريخ الأقباط الوطني.. ماذا يحمي الأقباط إذن؟ إن حماية الأقباط سوف تتحقق عندما يعتبرون أنفسهم مصريين قبل أن يكونوا مسيحيين.. عندما يدركون أن واجبهم بوصفهم مصريين أن يخوضوا المعركة من أجل إقامة دولة عادلة تعامل أبناءها جميعا على قدم المساواة، بغض النظر عن الدين الذي يؤمنون به.. لن يحمي الأقباط إلا العدل. لا يمكن أن يطالبوا بالعدل لأنفسهم دون الآخرين ولا يمكن أن يحصلوا عليه وحدهم على حساب المسلمين.. العدل يجب أن يتحقق للجميع.. والعدل لا يتحقق إلا بالديمقراطية.

الديمقراطية هي الحل.

أربعة أفلام لتسلية الرئيس

أخيرا في واشنطن، التقى الزعيمان الكبيران الرئيس حسني مبارك والرئيس باراك أوباما، كانت المحادثات بينهما ودية ومثمرة، تطرقا خلالها إلى الموضوعات الحيوية التي تهم البلدين.. الملف النووي الإيراني والسلام مع إسرائيل والوضع في دارفور وقد عبر الرئيسان، بالحماسة نفسها، عن انزعاجهما البالغ من تدهور حقوق الإنسان في إيران وقمع المتظاهرين وتزوير الانتخابات وتعذيب الأبرياء.. إلى آخر هذه الجرائم البشعة التي ترتكبها الحكومة الإيرانية ويبدل المجتمع الدولي والحكومة المصرية معه جهودا مكثفة لفضحها ومنعها. وفي النهاية اطمأن الرئيس أوباما من صديقه الرئيس مبارك على أن الإصلاح الديمقراطي في مصر عملية طويلة ومركبة لكنها مستمرة لن تتوقف أبدا بإذن الله.. وكرر أوباما إعجابه بحكمة الرئيس مبارك واعتداله وشجاعته.. كل ذلك معروف ومفهوم ومتوقع.. لكنني فكرت في أمر آخر: فالرحلة من واشنطن إلى القاهرة تستغرق أكثر من عشر ساعات فكيف يقضيها الرئيس مبارك؟!

لا شك أن طائرة سيادته الخاصة مجهزة على أعلى مستوى ولكن مع ذلك، تظل الرحلة طويلة، فماذا يفعل الرئيس أثناءها؟ هل يستغلها في اقتناص عدة ساعات من النوم ليريح جسده المتعب من عناء العمل؟ هل يقضي الوقت في التحاور مع رؤساء تحرير الصحف الحكومية الذين يصطحبهم معه في كل رحلة؟ سوف يتنافسون كعادتهم في الإشادة بإنجازات الرئيس وعظمة قراراته وزعامته التاريخية. وأعتقد أن تكرار المديح لسيادة الرئيس لا بد أن يصيبه ببعض الملل.. هل يستمتع بالقراءة أثناء الرحلة؟ هل أحضر معه ديوان محمود سامي البارودي، شاعره المفضل كما أكد من قبل؟ لا أعرف بالضبط ماذا يفضل الرئيس أن يفعل؛ ولذلك فأنا أقترح عليه مشاهدة

بعض الأفلام الجيدة التي أتمنى أن تعجبه.. هي ليست أفلاما روائية طويلة وإنما تسجيلية قصيرة، أبطال هذه الأفلام ليسوا ممثلين محترفين ولا حتى هواة، وإنما هم مواطنون عاديون، لا شيء يميزهم على الإطلاق، إلا أنهم، مثل ملايين المصريين، يخوضون صراعا يوميا مريرا ليطعموا أولادهم ويوفروا لهم حياة كريمة.. فيما يلي الأفلام المرشحة:

١- الفيلم الأول، نرى شابا مصريا من بورسعيد وهو يتعرض لتعذيب بشع في أحد أقسام الشرطة.. يبدو الشاب في اللقطة الأولى وقد تقطع جلد ظهره وبطنه تماما من الضرب وقد تم رفعه وتعليقه من يديه في السقف.. أخذ الشاب يطلب الرحمة من الضابط ويقول: كفاية كده يا محمد بك.. والنبي كفاية.. أنا هاموت يا محمد بك.

وفي اللقطة الثانية، يظهر الشاب معصوب العينين، منهارا تماما، وهو يبكي ويستعطف الضابط بصوت متقطع: يا محمد بك حرام عليك اللي بتعمله في.. إحنا بشر مش حيوانات.

نحن لا نرى الضابط محمد بك في المشهد، لكننا نسمع بوضوح صوته الغاضب وهو يصيح في الشاب: اخرس ثم ينهال عليه بأقذع الشتائم.. لماذا يبدو محمد بك غاضبا؟ السبب أن الشاب يصرخ أثناء تعذيبه.. الأمر الذي اعتبره محمد بك تطاولا مؤكدا على مقامه. لأن الأصول في نظره تمنع أي مواطن من الحديث بصوت مرتفع أمام ضابط شرطة حتى لو كان يقوم بضربه وتعذيبه.

٢- الفيلم الثاني، بطولة نسائية؛ حيث نرى امرأة مصرية في الثلاثينيات من العمر، غير محجبة، ترتدي «بنطلون جينز أزرق وتي شيرت غامقا»، يظهر الضابط ومعه عصا غليظة وينهال على المرأة بالضرب المبرح.. يضربها بكل قوته في كل مكان: على قدميها وذراعيها ورأسها.. يرتفع صراخ السيدة حتى ينقطع صوتها، ثم نراها في اللقطة التالية وهي معلقة من يديها وقدميها، بطريقة أفقية، على عمود حديدي (هذا الوضع في تعليق المواطنين يستعمل في أقسام الشرطة وأمن الدولة ويسمى وضع الدجاجة.. وهو يسبب آلاما رهيبية ويؤدي إلى تمزق العضلات وقد ينتج عنه

كسر في العظام أو حتى في العامود الفقري)، لم يكتف الضابط بتعليق المرأة في وضع الدجاجة، وإنما استمر يضربها بعصاه الغليظة حتى صرخت بأعلى صوتها: «خلاص يا باشا.. أنا اللي قتلته يا باشا.. أنا اللي قتلته».

وهنا نفهم أن الضابط يحقق في جريمة قتل، وأنه بهذه الطريقة الفعالة قد توصل إلى الجاني فتحققت العدالة.

٣- الفيلم الثالث، نرى فيه رجلا في الأربعينيات من العمر، يرتجف من الخوف أمام الضابط الذي يمطره بوابل من الشتائم القبيحة ثم يرفع يده وينزل بها بقوة على وجه الرجل، وفي اللحظة التي يغمض الرجل عينيه ليتلقى الصفعة يوقف الضابط يده في الهواء قبل أن تصل إلى وجه الرجل، ثم يحرك أصابعه بحركة بذئنة. هنا ينفجر الضابط في ضحك متواصل ويدور في الحجرة وقد بدا على وجهه الزهو؛ لأنه نجح في أداء هذه الحركة البارعة.. ثم يعود الضابط إلى الجذ فيقترب من الرجل وقد وضع السيجارة في زاوية فمه، ثم باستعمال يديه الاثنتين يطلق على وجه الرجل وابلا من الصفعات. وعندما يرفع الرجل يده بحركة تلقائية ليقب وجهه من الضرب. يتوقف الضابط ويشتم أمه ويطلب منه أن يخفض يديه جانبا ثم يعيد الضرب من جديد.

٤- الفيلم الرابع، لا نرى فيه الضابط لأنه يجلس خلف الكاميرا.. لكننا نرى رجلا عجوزا جاوز الستين، نحيفا تبدو عليه علامات الفقر وسوء التغذية. وقد أمسك به مخبر مقتول العضلات ونسمع صوت الضابط قائلا للمخبر: اضربه يا عبد الرسول.

ينفذ عبد الرسول الأمر وينهال بالضرب على العجوز.. لكن الضابط الذي ينم صوته عن مزاج رائق وميل إلى الدعابة.. يقول: ضعيف يا عبد الرسول. ضعيف جدا. اضربه جامد.

يضرب عبد الرسول الرجل بعنف أكثر وأكثر، بينما يوجه الضابط الضربات لثلاث تطيش فيقول بهدوء: اديله على قفاه يا عبد الرسول.. اديله دلوقت على دماغه.

يجتهد عبد الرسول لإرضاء الضابط فيشتد في الضرب. لكن الضابط يقطع بشفتيه ويقول: أداؤك ضعيف جدا يا عبد الرسول.

عندئذ يدخل إلى الحجرة مخبر آخر ليساعد عبد الرسول في أداء مهمته؛ فينهال المخبران بالضرب الشديد على العجوز. يريدان أن يثبتا كفاءتهما أمام الضابط.. أما العجوز فيستسلم للضربات تماما لدرجة أنه لا يقوى على رفع يده ولا حتى على الصراخ، وتبدو نظرتة فارغة كأنه فارق الحياة.

سيادة الرئيس مبارك..

هذه الأفلام اخترتها من أفلام كثيرة موجودة على مدونة الوعي المصري لوائل عباس ومدونات أخرى عديدة على الإنترنت.. وكلها حقيقية تسجل بالصوت والصورة جرائم تعذيب مروعة يتعرض لها مواطنون مصريون يوميا.. في حالات كثيرة تكون أسماء الضباط وأماكن عملهم موجودة مع الفيلم.. وفي كل الأحوال فإن وجوه الضباط واضحة جدا في الصورة مما يسهل التعرف عليهم.. كل هذه الأفلام تم تصويرها بواسطة كاميرات المحمول وتسربت بطريقة ما إلى المدونات.. وقد قام بالتصوير أشخاص تصادف وجودهم أثناء المجزرة.. وأحيانا، يقوم ضابط الشرطة بتصوير نفسه وهو يمارس التعذيب؛ ليعرض الشريط على زملائه أو يستعمله في إذلال الضحية وتخويفه في المستقبل. الإنسان يميل عادة إلى تسجيل اللحظات السعيدة في حياته.. أفهم أن يقوم المرء بتصوير حفل زفافه أو حفل تخرجه.. أما أن يصور نفسه وهو يمارس تعذيب الناس، فهذا سلوك غريب ربما يساعدنا الأطباء النفسيون على فهم دوافعه.

سيادة الرئيس مبارك..

أنا لا أطلب من سيادتكم التدخل لإيقاف هذا الإذلال الذي يتعرض له عشرات المصريين يوميا في أقسام الشرطة ومقار أمن الدولة. لا أطلب التحقيق في جرائم التعذيب التي يتعرض لها الأبرياء على أيدي جلادين يمثلون النظام الذي ترأسه.. لا أطلب بالتدخل؛ لأنني شأن المصريين جميعا، صرت بالخبرة أعرف جيدا حدود ما يمكن أن يحدث في مصر.. أردت فقط أن أقترح بعض الأفلام لتسليية سيادتكم أثناء الرحلة الطويلة. حمداً لله على السلامة يا سيادة الرئيس.

الديمقراطية هي الحل.

مصر الجالسة على دكة الاحتياطي

في الثمانينيات حصلت على درجة الماجستير في طب الأسنان من جامعة إلينوي بالولايات المتحدة.. وكان نظام الجامعة يُلزم طالب الدراسات العليا بدراسة مجموعة من المواد، وبعد ذلك يعد البحث ليحصل على الدرجة العلمية، في أحوال استثنائية كانت الجامعة تمنح بعض الطلاب المتفوقين الحق في إعداد البحث ودراسة المواد في نفس الوقت.. وفي تاريخ قسم الهيستولوجي (علم الأنسجة)، حيث كنت أدرس استطاع طالبان فقط، في مرتين متفرقتين، أن يحصلوا على درجة الماجستير خلال عام واحد، كان إنجاز هذين الطالبين محل تقدير الأمريكيين جميعا. هذان الطالبان كانا مصريين والمشرف عليهما أيضا مصري هو الدكتور عبد المنعم زكي.. ثم عدت إلى مصر وعملت طبيب أسنان في أماكن عديدة، من بينها شركة أسمنت طره، حيث اكتشفت بالصدفة أن معمل الأسمنت في هذه الشركة قد لعب دورا مهما في تاريخ مصر.. فأثناء الإعداد لحرب ٧٣ عكف الكيميائيون بالشركة: فخري الدالي ونبيل غبريال وآخرون، على تطوير نوع خاص من الأسمنت بالاشتراك مع سلاح المهندسين بالجيش.. وتوصلوا بعد أبحاث مضية إلى تصنيع أسمنت جديد يتمتع بصلابة مضاعفة ومقاومة استثنائية لدرجات الحرارة العالية، وقد استعملت الضفادع البشرية المصرية هذا الأسمنت أثناء العبور لسد الفتحات في خط بارليف.. فلما فتح الإسرائيليون مواسير النابالم، التي كانت كفيلة بإحالة مياه القناة إلى جهنم، أصابهم الذهول من قدرة الأسمنت المصري المعالج على مقاومة النابالم الحارق وإيقافه تماما حتى تحت الضغط العالي.

ثم قرأت بعد ذلك حكاية أخرى. فقد كان خط بارليف أحد أهم الموانع العسكرية في التاريخ وكانت التقديرات أنه يحتاج إلى قنبلة نووية لهدمه، لكن مهندسا مصرية

نابغا هو اللواء باقي زكي من سلاح المهندسين درس تركيب خط بارليف بعناية فوجده ترايبي التكوين وتوصل إلى فكرة عظيمة على بساطتها، فقد اخترع مدفعا مائيا وظل يزيد من قوة دفعه للمياه حتى تكونت له قدرة اختراق شديدة.. وأثناء العبور استعمل الجنود المصريون مضخات المياه التي اخترعها باقي زكي فامتلاً خط بارليف بالثقوب ثم تهاوى، وكأنه قطعة من الجبن.

الحديث عن نبوغ المصريين يطول.. هل تعلمون عدد العقول المهاجرة المصرية في أوروبا وأمريكا وأستراليا؟ ٨٢٤ ألف مصري، أي ما يساوي عدد السكان في بعض البلاد العربية.. كل هؤلاء المصريين مؤهلون علميا على أعلى مستوى، ومن بينهم ثلاثة آلاف عالم متخصص في علوم بالغة الأهمية، مثل الهندسة النووية والجيئات والذكاء الصناعي، وكلهم يتمنون أي فرصة لخدمة بلادهم.. وفي دول الخليج يتجلى النبوغ المصري بأوضح صورته.. فهذه الدول التي يمنحها النفط كل صباح ملايين الدولارات، استطاعت أن تنشئ مدنا حديثة مرفهة وشركات اقتصادية عملاقة، لكنها لم تنجح في أن تخرج أحمد زويل ولا مجدي يعقوب ولا نجيب محفوظ ولا عبد الوهاب ولا أم كلثوم ولا اسما واحدا يضاهي آلاف النوابغ المصريين.. لأن نبوغ الشعوب لا علاقة له بالثراء، لكنه تجربة حضارية يتم توارثها عبر أجيال طويلة.. هذا التراكم الحضاري متوافر في مصر أكثر من أي بلد عربي آخر. بل إن الدول العربية النفطية مدينة للمصريين في كل ما أنجزته.. فالذي علمهم في المدرسة وفي الجامعة أستاذ مصري، والذين خططوا مدنهم وأشرفوا على إنشائها مهندسون مصريون، والذين أنشأوا لهم التلفزيون والإذاعة إعلاميون مصريون، والذين وضعوا دساتير هذه الدول وقوانينها فقهاء قانون مصريون، حتى النشيد الوطني لهذه البلاد ستجده غالبا من تأليف وتلحين فنانين مصريين.

النبوغ المصري حقيقة لا يمكن إنكارها والسؤال الذي يتبادر للذهن: إذا كانت مصر تملك كل هذا النبوغ الإنساني فلماذا تقهقرت حتى أصبحت في مؤخرة الدول؟! ولماذا يعيش معظم المصريين في الحضيض؟! السبب كلمة واحدة. الاستبداد.

سوف تظل مواهب مصر مهدرة وإمكاناتها مضيعة ما دام النظام السياسي استبداديا وظالما.. المناصب في مصر تُمنح دائما لأتباع النظام بغض النظر عن كفاءتهم أو

علمهم.. أصحاب المناصب في مصر لا يهتمون بالأداء بقدر اهتمامهم بصورتهم عند الحاكم لأنه الوحيد الذي يستطيع إقالتهم.. ولأنهم غالبا عاطلون عن المواهب؛ فهم يعادون أصحاب الكفاءة لأنهم خطر عليهم وعلى مناصبهم. ماكينه النظام المصري تستبعد بانتظام الأكفاء وأصحاب المواهب وتفتح الباب للطبالين والزمارين.. ولعلنا البلد الوحيد في العالم الذي يخرج فيه وزير فاشل من مجال الإسكان، فيتولى المسؤولية في قطاع البترول، الذي لا يعرف عنه شيئا (لمجرد أن الرئيس مبارك يحبه)، والبلد الوحيد الذي يعين فيه شخص رئيسا للوزراء، وهو لم يحضر اجتماعا سياسيا في حياته.. الشعب المصري لم يختبر.. أو هو اختبر في أوقات قليلة جدا، مثل حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر وبناء السد العالي.. في كل مرة اختبر فيها المصريون اجتازوا الاختبار بتفوق لكنهم عادوا بعد ذلك إلى دكة الاحتياطي.

نحن - المصريين - أشبه بمجموعة من لاعبي الكرة الموهوبين، لكن المدرب لا يحبنا ولا يحترمنا ولا يريد إعطاءنا الفرصة أبدا، وهو يستعمل في الفريق لاعبين فاشلين وفاسدين يؤدون دائما إلى هزيمة الفريق.. في قوانين الكرة من حق اللاعب إذا جلس على دكة الاحتياطي موسما كاملا أن يفسخ العقد.. مصر كلها جالسة على دكة الاحتياطي منذ ثلاثين عاما، تتفرج على هزائمها ومصائبها ولا تستطيع حتى أن تعترض.. أليس من حق مصر بل من واجبها أن تفسخ العقد؟!!

خلال زيارتي الأخيرة إلى نيويورك.. رأيت - كالعادة - مصريين كثيرين من خريجي الجامعات يعملون خدما في المطاعم وعمالا في محطات البنزين. وذات ليلة كنت أتزده في شارع ٤٢ الشهير فوجدت شخصا واقفا أمام عربة يبيع فيها سندوتشات السجق. كانت ملامحه مصرية فاقتربت منه وتعرفت إليه. فوجئت بأنه خريج طب عين شمس. دعاني إلى كوب شاي بالنعناع فجلست في الشارع بجواره. وجاء زبون فقام ليصنع له السندوتشات، وفكرت أنني أرى نموذجا حيا لما يفعله نظام الحكم بالمصريين.. هذا الشاب اجتهد بشرف حتى حصل على مجموع الطب وتخرج طبيبا، وهو الآن يصنع سندوتشات السجق للمارة.. وكأنما أحس هو بأفكاري فجلس بجواري وأشعل سيجارة، وقال:

عارف.. ساعات أحس إن حياتي ضاعت.. أخاف أقعد طول عمري أعمل
سندوتشات في الشارع.. لكن أرجع وأقول أنا هنا ببيع سجق لكنني مواطن محترم..
إنما في مصر أنا دكتور صحيح بس ما ليش حقوق ولا احترام.

حكى لي كيف كافح أبوه الموظف في الأوقاف حتى علمهم، هو وأختيه، وكيف
اكتشف بعد تخرجه نظرية اللاءات الثلاث، كما سماها ساخرا: لا عمل ولا زواج ولا
مستقبل. كيف اكتشف أن العمل في الخليج مهين وغير مضمون والتسجيل للدراسات
العليا يحتاج إلى تكاليف لا يملكها.. حكى لي كيف طلب من البنت الوحيدة، التي
أحبها أن تنساه لأنه لا يستطيع أن يتزوجها ولا أن يجعلها تنتظره.. ساد الصمت بيننا
فقال محاولا المرح:

تحب تسمع محمد منير؟ عندي كل شرايطه.

أخرج جهاز كاسيت صغيرا من داخل العربة وأضاف صوت منير الخلفية إلى المشهد
البائس.. فالبرد يشتد والمدفئة الصغيرة بجوار العربة غير كافية، أحكمنا إغلاق معاطفنا
ورحنا ننفخ في أيدينا بلا فائدة.. انقطع الزبائن والشارع شبه خالٍ، لكنه مجبر على السهر
للصباح كما اشترط عليه صاحب العربة.. ظللت معه طويلا نتكلم ونضحك.. ثم استأذنت
للانصراف فإذا به يحتضنني بقوة. لم يتكلم. لم نكن بحاجة للكلام. كنت أحس به تماما.
ابتعدت بضع خطوات في اتجاه الميدان، ولم ألتفت خلفي.. لكنه نادى بصوت عالٍ:

بأقولك إيه...

التفت فوجدته يبتسم. وقال:

سلم على مصر عشان وحشتني قوي.

الديمقراطية هي الحل.

هل المصريون متدينون فعلا؟!

على مدى سنوات، عملت طبيبا للأسنان في هيئة حكومية كبرى تضم آلاف العاملين. وفي اليوم الأول بينما كنت أعالج أحد المرضى، انفتح باب العيادة وظهر شخص، قدم نفسه باسم الدكتور حسين الصيدلاني، ثم دعاني لأداء صلاة الظهر جماعة، فاعتذرت حتى أنتهي من عملي ثم أؤدي الصلاة.. ودخلنا في مناقشة كادت تتحول إلى مشادة؛ لأنه أصر على أن أترك المريض لألحق بالصلاة، وأصررت على استئناف العمل.

اكتشفت بعد ذلك أن أفكار الدكتور حسين شائعة بين كل العاملين في الهيئة. كانت حالة التدين على أشدها بينهم. التعاملات كلهن محجبات، وقبل أذان الظهر بنصف ساعة على الأقل ينقطع العاملون جميعا تماما عن العمل، ويشرعون في الوضوء وفرش الحصير في الطرقات؛ استعدادا لأداء صلاة الجماعة. بالإضافة طبعا إلى اشتراكهم في رحلات الحج والعمرة التي تنظمها الهيئة سنويا.

كل هذا لم أكن لأعترض عليه، فما أجمل أن يكون الإنسان متدينا، على أنني سرعان ما اكتشفت أن كثيرا من العاملين بالرغم من التزامهم الصارم بأداء الفرائض، يرتكبون انحرافات جسيمة كثيرة بدءا من إساءة معاملة الناس والكذب والنفاق وظلم المرءوسين وحتى الرشوة ونهب المال العام. بل إن الدكتور حسين الصيدلاني الذي ألح في دعوتي للصلاة، تبين فيما بعد أنه يتلاعب في الفواتير ويبيع أدوية لحسابه.. إن ما حدث في تلك الهيئة يحدث الآن في مصر كلها... مظاهر التدين تنتشر في كل مكان، لدرجة جعلت معهد جالوب الأمريكي، في دراسة حديثة له، يعتبر المصريين أكثر الشعوب تدينا على وجه الأرض.. وفي الوقت نفسه، فإن مصر تحتل مركزا متقدما في الفساد والرشوة والتحرش الجنسي والغش والنصب والتزوير.

لا بد هنا أن نسأل: كيف يمكن أن نكون الأكثر تدينا والأكثر انحرافا في الوقت نفسه؟! في عام ١٦٦٤، كتب الكاتب الفرنسي الكبير موليير مسرحية اسمها تارتوف، رسم فيها شخصية رجل دين فاسد يسمى تارتوف، يسعى إلى إشباع شهواته الخسيسة وهو يتظاهر بالتقوى.. وقد ثارت الكنيسة الكاثوليكية آنذاك بشدة ضد موليير ومنعت المسرحية من العرض خمسة أعوام كاملة.. وبرغم المنع، فقد تحولت تارتوف إلى واحدة من كلاسيكيات المسرح، حتى صارت كلمة تارتوف في اللغتين الإنجليزية والفرنسية، تستعمل للإشارة إلى رجل الدين المنافق. والسؤال هنا: هل تحول ملايين المصريين إلى نماذج من تارتوف؟

أعتقد أن المشكلة في مصر أعمق من ذلك.. فالمصريون متدينون فعلا عن إيمان صادق.. لكن كثيرا منهم يمارسون انحرافات بغير أن يؤلمهم ضميرهم الديني. يجب عدم التعميم بالطبع؛ ففي مصر متدينون كثيرون يراقبون ضمائرهم في كل ما يفعلونه: القضاة العظام الذين يخوضون معركة استقلال القضاء دفاعا عن كرامة المصريين وحريرتهم، والمستشارة نهى الزيني التي فضحت تزوير الحكومة للانتخابات، والمهندس يحيى حسين الذي خاض معركة ضارية ليحمي المال العام من النهب في صفقة عمر أفندي. وغيرهم كثيرون. كل هؤلاء متدينون بالمعنى الصحيح.

ولكن بالمقابل، فإن مئات الشبان الذين يتحشون بالسيدات في الشوارع صباح يوم العيد، قد صاموا وصلوا في رمضان.. ضباط الشرطة الذين يعذبون الأبرياء، الأطباء والمرضات الذين يسيئون معاملة المرضى الفقراء في المستشفيات العامة، والموظفون الذين يُزورون بأيديهم نتائج الانتخابات لصالح الحكومة، والطلبة الذين يمارسون الغش الجماعي، معظم هؤلاء متدينون وحريرتهم على أداء الفرائض.. إن المجتمعات تمرض كما يمرض الإنسان.

ومجتمعنا يعاني الآن من انفصال العقيدة عن السلوك.. انفصال التدين عن الأخلاق.. وهذا المرض له أسباب متعددة؛ أولها: النظام الاستبدادي الذي يؤدي بالضرورة إلى شيوع الكذب والغش والنفاق، وثانيا: أن قراءة الدين المنتشرة الآن في مصر إجرائية أكثر منها سلوكية. بمعنى أنها لا تقدم الدين باعتباره مرادفا للأخلاق وإنما تختصره في

مجموعة إجراءات إذا ما أتمها الإنسان صار متدينا. سيقول البعض إن الشكل والعبادات أركان مهمة في الدين تماما مثل الأخلاق.. الحق أن الأديان جميعا قد وجدت أساسا للدفاع عن القيم الإنسانية: الحق والعدل والحرية.. وكل ما عدا ذلك أقل أهمية.. المحزن أن التراث الإسلامي حافل بما يؤكد أن الأخلاق أهم عناصر الدين. لكننا لا نفهم ذلك أو لا نريد أن نفهمه.

هناك قصة شهيرة عن رسول الله ﷺ عندما قابل رجلا ناسكا منقطعاً للعبادة ليل نهار.. فسأله:

- من ينفق عليك؟

قال الرجل:

- أخي يعمل وينفق عليّ.

عندئذ قال ﷺ:

أخوك أعبد منك.

والمعنى هنا قاطع وعظيم.. فالذي يعمل وينفق على أهله أفضل عند الله من الناسك المنقطع للعبادة لكنه لا يعمل. إن الفهم القاصر للدين سبب رئيس في تردي الأوضاع في مصر. على مدى عشرين عاما، امتلأت شوارع مصر ومساجدها بملايين الملصقات تدعو المسلمات إلى الحجاب.. لو أننا تخيلنا أن هذه الملصقات كانت تدعو، بالإضافة إلى الحجاب، إلى رفض الظلم الواقع على المصريين من الحاكم، أو الدفاع عن حقوق المعتقلين، أو منع تزوير الانتخابات.. لو حدث ذلك لكانت الديمقراطية قد تحققت في مصر ولا تنتزع المصريون حقوقهم من الاستبداد.. إن الفضيلة تتحقق بطريقتين لا ثالث لهما: إما من تدين حقيقي مرادف تماما للأخلاق. وإما عن طريق الأخلاق وحدها حتى لو لم تستند إلى الدين. منذ أعوام مرضت والدتي رحمها الله بالسرطان.. فاستدعينا لعلاجها واحدا من أهم أطباء الأورام في العالم، الدكتور جارسيا جيرالت من معهد كوري في باريس.. جاء هذا العالم الكبير إلى مصر عدة مرات لعلاج والدتي ثم رفض بشدة أن يتقاضى أي أتعاب ولما ألححت عليه قال:

إن ضميري المهني لا يسمح بأن أتقاضى أتعاباً مقابل علاج والدته طيب زميلي .
هذا الرجل لم يكن يعتقد كثيراً في الأديان، لكن تصرفه النبيل الشريف يضعه في أعلى درجة من التدين الحقيقي .. وأتساءل: كم واحداً من كبار أطبائنا المتدينين اليوم سيرد على ذهنه أصلاً أن يمتنع عن تقاضي أجره من زميل له؟ مثال آخر، في عام ٢٠٠٧ (بغرض تجميل وجه النظام الليبي أمام العالم) تم تنظيم جائزة أدبية عالمية سنوية، بقيمة حوالي مليون جنيه مصري، باسم جائزة القذافي لحقوق الإنسان .. وتم تشكيل لجنة من مثقفين عرب كبار لاختيار كل عام كاتب عالمي لمنحه الجائزة .. هذا العام قررت اللجنة منح الجائزة للكاتب الإسباني الكبير خوان خويتيسولو البالغ من العمر ٧٨ عاماً.

ثم كانت المفاجأة: فقد أرسل خويتيسولو خطاباً إلى أعضاء اللجنة يشكرهم فيه على اختياره للفوز بالجائزة، لكنه أكد في الوقت نفسه أنه لا يستطيع، أخلاقياً، أن يتسلم جائزة لحقوق الإنسان من نظام القذافي الذي استولى على الحكم في بلاده بانقلاب عسكري ونكل، اعتقالاً وتعذيباً، بالآلاف من معارضيه .. رفض الكاتب خويتيسولو جائزة بحوالي مليون جنيه مصري؛ لأنها لا تتفق مع ضميره الأخلاقي .. هل نسأل هنا: كم مثقفاً أو حتى عالم دين في مصر كان سيرفض الجائزة؟ ومن هو الأقرب إلى ربنا سبحانه وتعالى؟! هذا الكاتب الشريف الذي أثق في أن الدين لم يخطر على باله وهو يتخذ موقفه الشجاع النبيل، أم عشرات المتدينين المصريين، مسلمين ومسيحيين، الذين يتعاملون مع الأنظمة الاستبدادية ويضعون أنفسهم في خدمتها متجاهلين تماماً الجرائم التي ترتكبها تلك الأنظمة في حق شعوبها. إن التدين الحقيقي يجب أن يتطابق مع الأخلاق .. وإلا .. فإن الأخلاق بلا تدين أفضل بكثير من التدين بلا أخلاق.
الديمقراطية هي الحل.

ماذا أضاف الوهابيون إلى مصر؟!

اختار عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) مصر لكي تحظى بشرف صناعة كسوة الكعبة الشريفة، وكانت تصنع من قماش مصري فريد من نوعه ينتج في الفيوم يسمى القباطي.. ومنذ عهد شجرة الدر إلى عهد جمال عبد الناصر، على مدى سبعة قرون كاملة (١٢٥٠ - ١٩٦٢)، كانت كسوة الكعبة الشريفة المصنوعة في مصر تخرج إلى الحجاز كل عام في موكب عظيم يسمى المحمل المصري، يحمل الكسوة الجديدة والحجاج المصريين وتحرسه فرقة مسلحة من الجيش المصري بقيادة ضابط كبير يسمى أمير الحج.. وتصاحب المحمل دائما فرقة موسيقية عسكرية تعزف مارش المحمل مع نشيد شهير مطلعته: «يا محملنا روح وتعالى بالسلامة».. وبالإضافة إلى المحمل افتتحت مصر في الحجاز التكية المصرية حيث كان الفقراء والمحتاجون من أهل الحجاز يأكلون ويشربون ويتم علاجهم وصرف أدويتهم مجانا على نفقة أشقائهم المصريين.. والغرض من ذكر هذا التاريخ ليس المفاخرة لأن هذا واجب مصر الذي أدته دائما نحو البلاد العربية.. لكنها خلفية لازمة لقراءة ما كتبه الأديب المصري الكبير يحيى حقي في كتابه «كناسة الدكان».. فقد تم تعيينه موظفا في قنصلية مصر في جدة عام ١٩٢٩ وكانت له تجربة طريفة وعميقة الدلالة هناك.. كتب عنها بالحرف: «ينبغي أن أخبرك أولاً أن الحكم الوهابي الجديد آنذاك كان يحرم الموسيقى تحريما صارما.. لا يسمح لفونوغراف أو أسطوانة بدخول البلاد، حتى «مزينة الفم» التي يلهو بها الأطفال تصادر في الجمر، فما بالك بآلات الطبل والزمر».

وفي ظل هذا التشدد يحكي لنا يحيى حقي واقعة تاريخية عجيبة.. فقد جاء المحمل المصري إلى الحجاز كعادته كل عام بالكسوة والحجيج والحرس والموسيقى.. فإذا بفرقة من المسلحين الوهابيين يهجمون على المحمل ويخطفون آلات الموسيقى من

أيدي العازفين ويحطمونها على الأرض.. ولولا أن ضبط الجنود المصريون أعصابهم لكانوا قد أطلقوا النار ولحدثت مذبحة.. إلا أن هذا الاعتداء قد سبب توترا بالغابين مصر ومملكة نجد والحجاز (المملكة السعودية فيما بعد) فامتنت مصر لمدة عامين متتاليين عن إرسال المحمل ثم استأنفت إرساله حتى رفضت السعودية استقباله عام ١٩٦٢.. وفي وسط هذا الجو الصارم المتمتت يحيى حقي كيف كان شباب الحجاز يتحايلون بأي طريقة لتهديب الأسطوانات الموسيقية، وكيف حضر بنفسه حفلة موسيقية سرية.. اجتمع فيها عدد كبير من الحجازيين وانحشروا في غرفة ضيقة ووضعوا الفونوغراف تحت الكنبه ليستمعوا إلى رائعة عبد الوهاب «يا جارة الوادي».. ولأن الأسطوانة أصابها شرخ أثناء تهريبها فقد كان صوت عبد الوهاب يتقطع لكن ذلك لم يمنع الحجازيين من الطرب الشديد.. والسؤال هنا: لقد كان يحيى حقي من أكبر العارفين بالإسلام ومن أشد المدافعين عنه.. فلماذا اعتبر ما رآه في الحجاز مجرد تجربة طريفة ولم يناقش تحريم الوهابيين للموسيقى!؟

الإجابة أن يحيى حقي ابن لعصر التنوير المصري العظيم الذي بدأه محمد علي ورسم ملامحه الدينية الإمام المصلح محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥).. الذي قدم قراءة مصرية للإسلام، متسامحة ومتطورة جعلت من الدين حافزا للمصريين وليس عبئا عليهم فانطلق المبدعون المصريون ووصلوا إلى الذروة في الموسيقى والمسرح والسينما والأدب والفنون جميعا. والفرق هنا بين الفنان الكبير يحيى حقي والوهابيين الذين حطموا مزامير الأطفال باعتبارها بدعة محرمة.. هو بالضبط الفرق بين القراءة المصرية للإسلام والأفكار الوهابية.. إن تزلت الفكر الوهابي حقيقة لا أظنها تحتاج إلى تأكيد.. يكفي أن نعود إلى الفتاوى الوهابية التي تؤكد تحريم قيادة المرأة للسيارة وتحريم إهداء الورود إلى المرضى وتحريم التصفيق وتحريم جلوس المرأة على الإنترنت من دون محرم وغيرها.. بل إن إحدى الفتاوى الشهيرة للمرحوم الشيخ ابن باز (عام ١٩٧٦) كانت تؤكد أن كوكب الأرض ليس مستديرا كما يزعم علماء الغرب وإنما هو منبسط ومسطح.. المحزن أنه بدلا من أن تنشر مصر قراءتها الصحيحة المنفتحة للإسلام في السعودية ودول الخليج فتساعد على تطوير الفكر هناك.. فقد حدث العكس تماما.. انتشر الفكر الوهابي في مصر، مدعوما بأموال النفط، ليصيب المصريين برودة حضارية

حقيقية.. هذا الكلام ليس انتقاصا من المملكة السعودية التي نتمنى لها كل الخير ولا يعيب أشقاءنا السعوديين الذين نشأت منهم أجيال متعلمة ومثقفة تناضل من أجل تطوير بلادها.. لكنه ببساطة ما حدث: فبعد ثلاثين عاما من انتشار الفكر الوهابي في مصر، من حقنا أن نسأل: ماذا أضاف إلينا؟

الواقع أنه لم يضيف شيئا، بل تسبب للأسف في تدهور الثقافة المصرية. فبعد أن أفتى الإمام محمد عبده بأن الموسيقى حلال ما لم تؤد إلى معصية؛ الأمر الذي أدى إلى ازدهار الفن المصري.. انتشر الفكر الوهابي في مصر ليؤكد تحريم الموسيقى والفنون.. وبعد أن أفتى الإمام محمد عبده بأن الإسلام لا يحرم صناعة التماثيل وإنما يحرم عبادة الأصنام، فانطلق الفن التشكيلي المصري وأنشئت كلية الفنون الجميلة عام ١٩٠٨، بل إن آلاف المصريين اكتتبوا من حر مالهم ليدفعوا تكلفة تماثيل نهضة مصر الذي أبدعه النحات العظيم محمود مختار.. وكشف الستار عن التمثال في احتفال كبير عام ١٩٢٨ ولم يدر بأذهان المحتفلين قط أنهم يرتكبون حراما.. انتشر الفكر الوهابي لينادي بتحريم التماثيل حتى اكتشفنا في العام الماضي أن قسم النحت في كلية الفنون الجميلة بالقاهرة قد التحق به طالب واحد فقط.. ولم تقف أضرار الفكر الوهابي عند عرقلة الفن وتأخر الفكر، بل تعدت ذلك إلى إحداث الفتنة الطائفية.. فبعد أن أسست ثورة ١٩١٩ لمفهوم المواطنة الذي يتساوى بموجبه المصريون تماما بغض النظر عن أديانهم، جاء الفكر الوهابي ليعتبر الأقباط كفارا أو في أحسن الأحوال أهل ذمة لا يصلحون لتولي المناصب العليا في الدولة مثل قيادة الجيش ورئاسة الدولة.. بل إن الفكر الوهابي، في رأبي، قد ساعد على اختصار الدين في الشكل والعبادات وفصل العقيدة عن السلوك.. ملايين المصريين ذهبوا للعمل في السعودية فماذا وجدوا؟!!

أول ما يكتشفه المصري هناك أن الدين ليس اختيارا شخصيا كما هو في مصر، وإنما هو واجب تفرضه السلطات بالقوة.. ثم سرعان ما يكتشف المصري بعد ذلك أن التشدد في فرض الدين لا يرتبط بالضرورة بتحقيق العدل.. فالسلطات التي تتشدد في إجبار المصري على الصلاة ولا تتهاون أبدا إن انكشف شعر زوجته قليلا في الشارع، كثيرا ما تتغاضى عن ظلم الكفيل السعودي للمصريين وإذلاله لهم واستيلائه على أجورهم من دون وجه حق.. كما عاد بنا الفكر الوهابي إلى الوراثة فيما يخص المرأة، فبعد أن

تحررت المرأة المصرية من قيود الحريم واكتسبت حقها في التعليم والعمل.. جاء الفكر الوهابي لينادي بعزلها عن المجتمع خلف النقاب باعتبارها مصدرا للغواية وأداة للمتعة ومصنعا لإنجاب أطفال وخادمة لزوجها وهو يفترض أصلا أن المرأة ضعيفة السيطرة على إرادتها وشهواتها (كما تؤكد فتاوى وهابية كثيرة).. أما أسوأ ما فعله الفكر الوهابي فهو إعداد المصريين دينيا لتقبل الظلم والاستبداد.. فالحاكم المسلم عند الوهابيين طاعته واجبة، حتى لو ظلم الناس يظل الخروج عليه محرما ما دام ينطق بالشهادتين ويؤدي الفرائض.. وحتى لو أعلن الحاكم كفره على الملأ (وهذا افتراض خيالي) فإن الخروج عليه عند الوهابيين مرتبط بالقدرة على تغييره.. وإلا فإن طاعته تظل واجبة حتى يغيره الله (!) وهكذا ينزع الفكر الوهابي عن الناس حقوقهم السياسية تماما فيجعلهم قابلين للاستبداد وأكثر استعدادا لقبول الظلم.

الخلاصة أن مصر تمتلك كل إمكانيات الدولة الكبرى.. لكن هذه الإمكانيات مقيدة ومعطلة بسببين: الاستبداد السياسي الذي أدى بنا إلى الحضيض في كل المجالات.. وانتشار الفكر السلفي الوهابي الذي يصب في النهاية في مصلحة الحكام المستبدين.. لن يبدأ المستقبل في مصر إلا إذا استعدنا قراءتنا المصرية المنفتحة للإسلام وعملنا جميعا على إنهاء الاستبداد الذي أذل المصريين ونهبهم وأنهكهم.
الديمقراطية هي الحل.

أحزان الأنسة لورنس

الآنسة لورنس فرنسية، إخصائية علاج طبيعي، سنحت لها فرصة عمل في مصر
ففرحت جدا لأنها مثل معظم الفرنسيين تعشق الحضارة المصرية وتحلم برؤية النيل
والأهرامات والمعابد الفرعونية. التقت بالآنسة لورنس في القاهرة في مناسبات
متفرقة.. منذ أيام قابلتها ففوجئت بها تقول:

- لقد قررت أن أغادر مصر إلى الأبد.

- لماذا؟!!

- لأنني لم أعد أحتمل أن أكون امرأة معروضة.

- ماذا تعنين؟!!

- في كل مرة أخرج فيها إلى الشارع. أعاني بمعنى الكلمة. لا أشعر أنني إنسان لديه
عقل وأحاسيس.. أشعر بأنني جسد لا أكثر.. بأنني امرأة معروضة للجميع. كل رجل
أقابله يتطلع إلى جسدي بوقاحة ويعريني بنظراته.. أصبحت أتفادى الأماكن المزدحمة
لأنني أعرف أن الزحام معناه التحرش.. معناه أن تمتد يد رجل ما إلى صدري أو ساقي
أو أي مكان في جسدي.

- هل يحدث ذلك دائما؟

- بدون استثناء واحد.. الذي لا يستطيع أن يلمسني في الزحام، يتكلم معي بإنجليزية
ركيكة ليعرف إن كان لي صاحب أو زوج حتى يسعى للنوم معي.. حتى الرجال الذين
يمشون على الرصيف المقابل.. يصيحون بألفاظ جنسية أو يُصفرون ويُلوحون.. أول

مرة ركبت فيها المترو وكانت تجربة مريعة.. عشرة رجال أخذوا يتطلعون بشهوة إلى جسدي في نفس الوقت.. بعد ذلك أصبحت أركب عربة النساء.

- هل ترتدين ثيابا عارية؟

- إطلاقا.. أنت رأيتني أكثر من مرة فماذا كنت أردي؟ أنا أحترم ثقافة الآخرين وأعلم أن مصر بلد محافظ. حتى أثناء الصيف عندما أردي فانلة بدون أكمام أضع على كتفي دائما شالا حريريا ليغطي ذراعي.

- ألا يحدث لك مثل هذا التحرش في فرنسا؟

- نادرا جدا.. بعد عام ونصف العام في القاهرة ما زلت لا أصدق ما يحدث.. يخيل إلي أحيانا أن كل الرجال المصريين قد أصيبوا بلوثة جنسية.. أصبحت أخاف من الخروج في الشارع.. إذا لم يكن لدي عمل أظل في البيت أياما بأكملها.

- وماذا ستفعلين الآن؟

- أنا سعيدة لأنني حصلت على فرصة عمل في اليونان.. أنتظر موعد سفري بفارغ الصبر.. على الأقل في اليونان لن يسعى أحد إلى تحسس جسدي أو يرمقني بنظرة شهوة أو يدعوني إلى الفراش بمجرد أن يراني.. سأحس هناك بأني إنسانة ولست امرأة معروضة للجنس.

انتهى حوارني مع الأنسة لورنس وأحسست بحزن.. كيف يحدث ذلك في مصر التي اشتهر أهلها دائما بالتهذيب وحسن التعامل واحترام الأجانب؟! عدت إلى الدراسات التي أجريت حول التحرش الجنسي في مصر فوجدت نتائج مفرجة.. في العام الماضي، كشفت دراسة للمركز المصري لحقوق الإنسان عن أن ٩٨٪ من الأجنيات و٨٣٪ من المصريات يتعرضن للتحرش الجنسي في مصر.. الغريب أن ينتشر كل هذا التحرش مع موجة كاسحة من التدين الشكلي.. كل هذه اللحي والجلابيب والميكروفونات الزاعقة والقنوات السلفية الوهابية والدروس ومظاهر التدين.. لم تمنع التحرش الجنسي.. لماذا يتحرش المصريون بالنساء؟!

الإجابة التقليدية أن المرأة هي المسئولة عن التحرش بها.. لأنها ترتدي ثيابا تكشف جسدها فتدفع الرجال للتحرش بها.. وهذا منطوق شاذ ومتهافت.

أولاً: لأنه يلوم الضحية بدلا من الجاني.

ثانياً: لأنه يقدم الرجال وكأنهم مجموعة من البهائم السائبة لا يمكنهم أبدا التحكم في غرائزهم.. ما أن يلمحوا جزءا عاريا من جسد المرأة حتى ينقضوا عليها.

ثالثاً: لأن معظم النساء في مصر الآن محجبات لكن ذلك لم يحمهن من التحرش كما أكدت الدراسة التي أشرت إليها.

رابعاً: لأن المرأة المصرية حتى نهاية السبعينيات كانت ترتدي ثيابا عصرية كثيرا ما تكشف عن ذراعيها أو ساقها، وبالرغم من ذلك فإن نسبة التحرش الجنسي آنذاك كانت أقل بكثير منها الآن.

خامساً: لأنه في فرنسا مثلا حيث تكشف السيدات غالبا أجسادهن.. تصل نسبة التحرش الجنسي (طبقا لجريدة النيويورك تايمز) إلى ٢٠٪، ومعنى ذلك أن النساء يعانين من التحرش في مصر المتدنية أربعة أو خمسة أضعاف النساء في فرنسا العلمانية.

بل إن المجتمعات التي تفصل تماما بين الرجال والنساء (مثل السعودية وأفغانستان) تسجل أعلى معدلات في التحرش الجنسي على مستوى العالم. الظاهرة إذن أعقد بكثير من نوع الملابس التي ترتديها المرأة. إن التحرش الجنسي، في رأيي، ينتشر بضراوة في مصر للأسباب التالية:

١- البطالة: ملايين الشباب الذين فشلوا في العثور على عمل بعد إكمال تعليمهم يمتلكهم الإحباط واليأس ويكفرون بفكرة العدالة.. إذ إن الأسباب في مصر لا تؤدي إلى النتائج.. الاجتهاد لا يؤدي بالضرورة إلى النجاح، والتفوق الدراسي لا يؤدي بالضرورة إلى العثور على وظيفة محترمة، والالتزام بالأخلاق لا يؤدي بالضرورة إلى الترقى الاجتماعي.. بل على العكس فإن الانحراف الأخلاقي كثيرا ما يؤدي إلى تكوين الثروة.. كل ذلك لا بد أن يدفع الشباب إلى العنف.. وهنا يؤكد علماء النفس أن الجرائم الجنسية لا ترتكب دائما بغرض إشباع الشهوة.. فالتحرش الجنسي كثيرا ما يرتكبه الرجال كوسيلة للانتقام من المجتمع أو للتفتيس عن الغضب والإحباط.

٢- صعوبة الزواج في مصر: ملايين المصريين عاجزون عن تدبير تكاليف الزواج، وحيث إن التقاليد وأوامر الدين (الإسلامي والمسيحي) تحرم العلاقات خارج الزواج.. فإن معظم الشباب في مصر يعانون من كبت جنسي لا بد أن يدفعهم في لحظة ما إلى التحرش بالنساء.

٣- انتشار الأفلام الإباحية وسهولة الحصول عليها بسبب ثورة الاتصالات وانتشار الإنترنت.. والحق أن ضرر المواد الإباحية لا يقف فقط عند إثارة غرائز الشباب المكبوت أساسا، لكنه يتعدى ذلك إلى تسهيل فكرة الاعتداء الجنسي ونزع الطابع الإجرامي عنها ورفع الخصوصية والاحترام عن العلاقة الجنسية، وبالتالي يصبح التحرش الجنسي مجرد فعل متعة بدلا من كونه جريمة مشينة.

٤- السبب الأخير أن نظرنا إلى المرأة في مصر قد تغيرت.. فمنذ مطلع القرن الماضي خاضت المرأة المصرية نضالا طويلا حتى تحررت من وضع الحرمان وتساوت مع الرجل في التعليم والعمل واكتسبت مكانة محترمة في المجتمع.. ثم وقع المجتمع المصري تحت تأثير القراءة الوهابية المنغلقة للإسلام.. وهذه القراءة بالرغم من تشدها في تغطية جسد المرأة فإنها تختصر المرأة في كونها أداة متعة ومصدر غواية وماكينه إنتاج أطفال وخادمة بيت.. وكل ما عدا ذلك أقل أهمية.

بل إن بعض شيوخ الوهابيين أثناء دفاعهم عن الزي الإسلامي، يشبهون المرأة بقطعة حلوى يجب أن تكون ملفوفة جيدا حتى لا يقف عليها الذباب.. وبالرغم من حسن النية لدى القائلين بذلك فإن تشبيه المرأة بقطعة حلوى ينزع عنها الطابع الإنساني.. فقطعة الحلوى بلا أحاسيس ولا عقل ولا إرادة وفائدتها الوحيدة أن نأكلها لنستمتع بطعمها.. وبالتالي فإن من يتوق إلى الحلوى ولا يملك شراءها، إذا سنحت له فرصة لكي يأكل قطعة حلوى مملوكة لسواه ويفلت من العقاب لن يتردد أبدا.. وهذا بالضبط ما يفعله الرجل الذي يتحرش بالنساء في الشارع.

لن يتوقف التحرش بالنساء إلا عندما نستعيد قراءتنا المصرية المنفتحة الصحيحة للإسلام، التي تعتبر المرأة إنسانا كامل القدرة والأهلية وليست مجرد جسد أو قطعة

حلوى.. سوف يتوقف التحرش عندما يتوقف الفساد والاستبداد والظلم.. عندما يأتي نظام سياسي جديد، منتخب من الشعب، يمنح ملايين الشباب حقهم الطبيعي في الحياة والعمل والزواج.
الديمقراطية هي الحل.

من الخاسر في معركة اليونسكو؟!

على مدى عشر سنوات، تعودت كل خميس أن أعقد مع أصدقائي ندوة أدبية مفتوحة يحضرها هواة الثقافة من مختلف الأعمار والاتجاهات. هذا الأسبوع ذهبت إلى الندوة فوجدت الحاضرين نحو ثلاثين شخصا فاستأذنتهم وطرحت عليهم السؤال الآتي: ما شعورك عندما سمعت أن فاروق حسني قد خسر في انتخابات اليونسكو؟

أدهشتني النتيجة: شخص واحد قال إن فاروق حسني مظلوم لأنه يستحق المنصب عن جدارة.. شخصان قالوا إنهما أحسا بالأسف من أجل مصر التي خسرت منصبا دوليا رفيعا.. أما الباقون فقد أكدوا جميعا أنهم تقبلوا خسارة فاروق حسني بارتياح.. وفي نفس اليوم طالعت مداخلات المصريين على مواقع الإنترنت، فوجدت معظمهم قد أبدوا ارتياحهم لأن فاروق حسني قد خسر الانتخابات والمنصب.. بدالي ذلك غريبا فالمصريون لديهم انتماء قوي لبلادهم ويفتخرون بأي نجاح مصري عالمي.

ما زلت أتذكر الفرحة الغامرة التي عمت مصر من أقصاها إلى أقصاها عندما أعلن رسميا عن فوز نجيب محفوظ بجائزة نوبل في الأدب، أما الدكتور أحمد زويل، الحاصل على جائزة نوبل في العلوم، فقد صحبته ورأيت بنفسي مدى الحفاوة التي كان يتلقاها من المصريين في كل مكان يذهب إليه.. لماذا يفخر المصريون إذن بأحمد زويل ونجيب محفوظ، وفي نفس الوقت يحس كثيرون منهم بالارتياح عندما يخسر فاروق حسني انتخابات اليونسكو؟! ثم.. هل تعرض فاروق حسني لمؤامرة صهيونية دولية من أجل إسقاطه؟ وهل حدثت خيانة ما أدت إلى خسارته في الجولة الحاسمة؟! سألخص الإجابة في النقاط التالية:

١- لم يكن فاروق حسني قط وزيرا منتخبا من المصريين.. بل إنه لما تولى الوزارة كان مجهولا تماما فنيا وسياسيا، وقد ظل في منصبه ٢٢ عاما ليس بفضل تقدير المصريين لإنجازاته وإنما بسبب دعم الرئيس مبارك له.. وإذا تذكرنا أن الرئيس مبارك نفسه يحكم مصر منذ ثلاثين عاما بدون أن يخوض انتخابات حقيقية واحدة.. فالنتيجة أن يشعر المصريون بأن فاروق حسني جزء من النظام المفروض عليهم، الذي تسبب بفساده وفشله واستبداده في البؤس الذي يعيش فيه ملايين المصريين، أما في حالة أحمد زويل ونجيب محفوظ ومجدي يعقوب وغيرهم من النوابغ على المستوى الدولي فالمصريون يحبونهم لأنهم مستقلون اجتهدوا حتى حققوا إنجازاتهم بعيدا عن النظام وأحيانا رغما عنه.

٢- جاء ترشيح فاروق حسني لمنصب مدير اليونسكو مصحوبا بدعاية إعلامية جارية وكأنه سيخوض معركة حربية يتحدد فيها مصير الوطن.. وذلك لسببين: أولا أن الرئيس مبارك هو الذي رشحه للمنصب. وكانت الرغبة السامية للرئيس سببا في حشد كتبة الحكومة ومسئولها لتأييد فاروق حسني والتهليل له.. وهؤلاء تلتخص مهمتهم في الطبل والزمر لكل ما يريده الرئيس أو يقوله أو حتى يفكر فيه، السبب الثاني أن فاروق حسني قد نجح (كما قال بنفسه ذات مرة) في إدخال كثير من المثقفين المصريين إلى حظيرة النظام، بمعنى أنه ربط هؤلاء المثقفين بمصالح مباشرة مع وزارة الثقافة.. بدءا من المثقفين الشبان الذين يتعاقد معهم الوزير بعقود مؤقتة، إلى منح التفرغ والمشروعات الشكلية واللجان الوهمية التي يتم الإغداق على أعضائها لضمان ولائهم.. وحتى المثقفين المعروفين الذين يمنحهم الوزير مبالغ طائلة باعتبارهم مستشارين.. وقد نتج عن ذلك أن تشكلت للوزير فاروق حسني مجموعة من الميليشيات المسلحة في الوسط الثقافي المصري.. وهم مستعدون دائما للقتال دفاعا عنه ظالما أو مظلوما. وهؤلاء بطبيعة الحال تفانوا في إظهار حماسهم لترشيح الوزير بغض النظر عن مدى صلاحيته للمنصب.

٣- يعتبر فاروق حسني نموذجا حقيقيا للمسئول في نظام استبدادي، فكل ما يهيمه إرضاء الرئيس حتى يبقى في الوزارة وهو مستعد لتحقيق ذلك بأي طريقة وأي ثمن، ولديه قدرة مدهشة على الدفاع عن الفكرة ونقيضها بنفس الحماس.. والأمثلة هنا

بلا حصر، فهو قد دافع عن حرية التعبير في أزمة رواية وليمة لأعشاب البحر. ولم يلبث بعد ذلك أن صادر بنفسه ثلاث روايات طبعتها وزارة الثقافة وأعفى المسئول عن نشرها من عمله ثم أطلق تصريحات تهاجم الحجاب والمحجبات وسرعان ما تراجع عنها أمام مجلس الشعب.. وعندما قابل الوزير نوابا من الإخوان المسلمين قال لهم تصريحه الشهير الذي تعهد فيه بحرق الكتب الإسرائيلية.. ثم عاد بعد ذلك واعتذر عن التصريح في مقال نشره في جريدة لوموند.. بل إنه أراد أن يدلل على تسامحه مع إسرائيل فدعا الموسيقار الإسرائيلي دانيال بارنويم إلى الأوبرا المصرية مخالفا بذلك قواعد منع التطبيع مع إسرائيل التي كان يفخر في الماضي بأنه يطبقها بصرامة.. وهكذا لن يعرف أحد أبدا ما رأي فاروق حسني أو مبدؤه الحقيقي؟ لأنه لا يفعل ما يعتقدُه وإنما ما يساعده على تحقيق أهدافه.

٤ - يقدم السيد فاروق حسني الآن نفسه للرأي العام المصري باعتباره ضحية لمؤامرة صهيونية عنصرية غربية، استهدفت منع العرب والمسلمين من رئاسة اليونسكو.. وهذا الكلام غير صحيح.. فقد سبق لرجل إفريقي أسود مسلم، من السنغال، هو أحمد مختار أمبو، أن فاز في انتخابات اليونسكو لفترتين متتاليتين وظل مديرا لليونسكو لمدة ١٣ عاما متصلة (١٩٧٤-١٩٨٧)، كما أن الحديث عن عداء إسرائيل والدول الغربية لفاروق حسني غير صحيح أيضا.. فبعد اعتذار فاروق حسني في جريدة لوموند، أعلنت الخارجية الإسرائيلية رسميا قبول اعتذاره.

ثم أكد بنيامين نتيناهو للرئيس مبارك أن إسرائيل لن تقف ضد ترشيح فاروق حسني، بل أعلنت فرنسا رسميا أنها ستصوت لصالحه في كل الجولات، أما الموقف الأمريكي المعارض فقد كان مستقيما وواضحا.. إذ أخبرت الإدارة الأمريكية الحكومة المصرية من البداية أنها على استعداد لتأييد أي مرشح مصري غير فاروق حسني.. أين المؤامرة إذن؟!

الصحفيون التابعون لفاروق حسني يعتبرون الترتيبات التي حدثت في كواليس اليونسكو لصالح المرشحة البلغارية مؤامرة غادرة وهم ينسون أن فاروق حسني قد عقد نفس الترتيبات مع الذين صوتوا لصالحه، وأن هذه طبيعة الانتخابات الحرة في أي مكان.

٥ - لقد فازت المرشحة البلغارية إيرينا بوكوفا برئاسة اليونسكو، لأنها ببساطة تصلح للمنصب أكثر من فاروق حسني.. فهي أصغر سنا وما زال لديها الكثير لتقدمه، كما أنها متعلمة جيدا فقد تخرجت في جامعتي ميريلاند وهارفارد في أمريكا، ولديها خبرة في المناصب الدولية لا تتوافر للسيد حسني، والأهم من كل ذلك أن لها آراء محددة في كل شيء لا تحيد عنها ولا تنقلب عليها، كما أنها مدافعة عن الديمقراطية والحرية وليست وزيرة في نظام استبدادي احترف تزوير الانتخابات وقمع المعارضين.

أخيرا.. إن من خسر الانتخابات في اليونسكو هما فاروق حسني والنظام المصري، أما الشعب المصري فلم يخسر شيئا لأنه لم يختار فاروق حسني ولم ينتخب الرئيس مبارك الذي رشحه وسانده.. لقد كان فاروق حسني مرشح النظام ولم يكن مرشح مصر.. وفي مصر المئات من أصحاب الكفاءات الذين يصلحون لمنصب مدير اليونسكو أكثر من فاروق حسني، لكن الرئيس مبارك لم يرشحهم لأنه أراد منح هذا المنصب بالذات للسيد فاروق حسني، ولأن إرادة الرئيس فوق كل اعتبار فقد تم إهدار ملايين الدولارات من أموال المصريين الفقراء من أجل الدعاية لفاروق حسني في معركة خاسرة.. لكننا رأينا أيضا كيف أن إرادة الرئيس مبارك واجبة النفاذ داخل مصر فقط وليس خارجها.. لأنه في المؤسسات الديمقراطية، مثل اليونسكو، غالبا ما يفوز بالمناصب الذين يصلحون لها.

الديمقراطية هي الحل.

ماذا يريد المستشار الخضيري؟

هذه واقعة كبرى..

القاضي محمود الخضيري الذي يبلغ من العمر سبعين عاما، بعد أن قضى على منصة القضاء ٤٦ عاما، أعلن منذ أيام استقالته من منصبه احتجاجا على محاولات الحكومة التأثير على القضاة حتى يحكموا لصالحها؛ واحتجاجا على تزوير الانتخابات الذي تمارسه وزارة الداخلية بتعليمات من الرئيس مبارك.. استقالة المستشار الخضيري كانت أشبه بقنبلة أصابت كبار المسؤولين في مصر بالذهول وسرعان ما انتبهوا لبدأوا حملة شرسة لتجريح شخص المستشار الخضيري والتشويش عليه وتشويه صورته أمام الرأي العام. وهنا لا بد أن نتذكر بضع حقائق:

أولاً: إن محاولات الحكومة المستمرة لاستمالة القضاة والتأثير فيهم بالترغيب والترهيب، عن طريق إخضاع التفتيش القضائي لوزير العدل وانتداب القضاة للعمل مستشارين في الوزارات بمبالغ طائلة وتعيين القضاة وزراء ومحافظين واختيار قضاة معينين للنظر في قضايا معينة، بالإضافة إلى تزوير الانتخابات والاستعانة بالبلطجية الذين يعتدون بالضرب المبرح على كل من يعترض على التزوير (بما في ذلك بعض القضاة الذين تم ضربهم في الانتخابات الأخيرة)، وتحويل المواطنين المدنيين إلى المحاكمات العسكرية، واعتقال عشرات الآلاف من المواطنين لسنوات طويلة بالرغم من أحكام البراءة وقرارات الإفراج الصادرة لهم.

كل هذه جرائم يمارسها النظام المصري منذ فترة طويلة وقد أشار إليها شيخ القضاة المستشار يحيى الرفاعي في رسالته التي وجهها إلى الرأي العام من سنوات، بل إن

حركة استقلال القضاء قد قامت أساسا لإيقاف هذه الجرائم وحماية استقلال القضاء ومنع تزوير الانتخابات.. لم يأت المستشار الخضيرى إذن بشيء من عنده ولم يخترع شيئا، بل أكد الرجل أن اتهاماته للنظام بالتدخل في القضاء وتزوير الانتخابات، كلها موثقة بالأدلة.. لماذا لا يحقق المسئولون معه إذن بدلا من محاولة تجريحه والشوشرة على موقفه؟!

الإجابة أنهم لو حققوا معه فسيقدم أدلته وسيعلن أسماء المتواطئين والمزورين، وستكون فضيحة كبرى لا أظن النظام في مصر يتحملها.. لذلك فهم يكتفون بالصياح الفارغ وإثارة الغبار حول الخضيرى ويتجاهلون تماما القضية التي يدافع عنها.

ثانياً: يتهم النظام المصري المستشار الخضيرى وزملاءه من القضاة المطالبين باستقلال القضاء بأنهم يمارسون العمل السياسي المحظور على القضاة، وهذا اتهام باطل.. أولا لأن القاضي مواطن من حقه أن يدلي برأيه في القضايا العامة.. والإدلاء بالرأي لا يعني إطلافا الاشتغال بالسياسة.. وثانياً: لأن مطالبة القضاة باستقلال السلطة القضائية واجب مهني وليس عملا سياسيا.. إن القاضي الذي يطالب بالاستقلال يشبه الطبيب الجراح الذي ذهب لإجراء عملياته في المستشفى فوجد أجهزة التعقيم لا تعمل. ألا يكون من واجبه عندئذ أن يطالب بتوفير التعقيم السليم؟ ولو رفض هذا الجراح إجراء العمليات من دون تعقيم حرصا على حياة المرضى. أليكون بذلك مشغلا بالسياسة؟! لا معنى للقضاء إذا لم يكن مستقلا عن إرادة الحاكم والواجب على القاضي إذا كان جديرا بمهنته النبيلة، أن يرفض العمل عند حدوث أي تدخل في أحكامه أو أي اعتداء على حياده واستقلاله.

ثالثاً: يتهم بعض كتبة الحكومة المستشار الخضيرى بأنه يبحث عن فرقة إعلامية لأنه أعلن استقالته قبل إحالته إلى المعاش بشهور، وهذا الاتهام، فضلا عن بذاءته، غير صحيح.. فقد أراد المستشار الخضيرى أن يؤدي واجبه في التنديد بالاعتداء على استقلال القضاء، ومن البدهي أن يكون كلامه أكثر تأثيرا وهو في الخدمة. ولو كان الخضيرى قد كشف عن جرائم النظام بعد إحالته إلى المعاش، لقالوا عندئذ إنه سكت عن الحق وخاف من محاربة الفساد عندما كان مسئولا ولم يتكلم إلا بعد إحالته إلى

التقاعد. إن استقالة الخضيرى بهذه الطريقة جاءت مؤثرة ومقنعة وأعطته مصداقية كبيرة عند الرأي العام.

رابعًا: تكرر وسائل الإعلام الحكومى أن الخضيرى قد أساء إلى زملائه القضاة. ولا أعرف فعلا أين هذه الإساءة.. إن كشف الأخطاء بغرض علاجها لا يمكن أن يشكل إساءة، وإنما تنجم الإساءة عن حدوث الأخطاء والسكوت عنها.. إن استقلال القضاء ليس وصفا أدبيا يخضع للمزاج والأحاسيس، وإنما هو مصطلح قانوني له شروط محددة ومعروفة، ومعظمها غير متحقق في بلادنا.. طبقا للمعايير الدولية، فإن القضاء المصرى غير مستقل. ولا يعنى ذلك أبدا أن قضاة مصر جميعا متواطئون أو فاسدون، بل على العكس.. إن النضال الذى يخوضه آلاف القضاة من أجل تحقيق الاستقلال القضائى، يؤكد أن الغالبية العظمى من القضاة فى مصر يدافعون عن الحق ويقدمون واجبه المهنى والأخلاقي على مصالحهم الشخصية.. بل إن استقالة الخضيرى فى حد ذاتها وسام على صدر القضاء، ودليل على شرف القاضى المصرى ونبله وشجاعته وتجرده من الأهواء.

خامسًا: الغرب أن وسائل الإعلام الغربية، التى تهتم عادة بكل ما يحدث فى مصر.. قد تجاهلت تماما استقالة المستشار الخضيرى، فلم تشر إليها بكلمة واحدة.. وهذا دليل آخر على انحياز الإعلام الغربى وخضوعه للأجندة السياسية الصهيونية الأمريكية.. ولو كان الخضيرى قاضيا إيرانيا قدم استقالته احتجاجا على سياسات الرئيس أحمدى نجاد، لتصدرت صورته الصحف العالمية جميعا، ولتم فوراً تنظيم المظاهرات وتكوين الجمعيات لتأييده ومساندته فى العواصم الغربية.. والسبب هنا أن النظام الإيرانى قد صار العدو الأول لإسرائيل والغرب؛ وبالتالي فإن الإعلام الغربى يفتش عن سلبياته لتضخيمها بغرض تشويه صورته، وعلى العكس من ذلك، فإن النظام المصرى صديق عزيز لإسرائيل ومنفذ مخلص للتعليمات الأمريكية. ولذلك تميل وسائل الإعلام الغربية غالبا إلى تجاهل الجرائم التى يرتكبها فى حق المصريين.

يبقى سؤال مهم: لماذا يقاوم النظام بكل شراسة مطالب القضاة فى الاستقلال؟ لماذا لا يستجيب لمطالبهم ويرفع يديه عن التدخل فى أعمال القضاء؟ الإجابة أن

استقلال القضاء سيؤدي إلى نتائج لا يقدر النظام على تحملها، عندما يستقل القضاء سيصبح المصريون جميعا متساوين أمام القانون، وسوف يحاسب بشدة كل من نهب أموال المصريين وقمعهم وتسبب في إفقارهم.. في ظل قضاء مستقل؛ ستم مساءلة كبار المسؤولين عن مصادر ثروتهم، ولن يتمكن النظام من تزوير الانتخابات لصالح الرئيس مبارك وولده. وسوف يتكون مجلس شعب حقيقي يمثل مصالح المصريين فعلا ويحاسب الحكومة بجدية، ستنتهي حالة الطوارئ وسيتم الإفراج عن عشرات الآلاف من المعتقلين الأبرياء، ولن يحتجز شخص واحد من دون موجب قانوني ولن يجرؤ ضابط شرطة ولا مسئول في أمن الدولة على تعذيب المواطنين وهتك أعراضهم كما يحدث الآن. إذا تحقق استقلال القضاء؛ فإن مصر سوف تتحرر من الظلم والاستبداد وتبدأ النهضة.

إن ما فعله المستشار محمود الخضيرى قد حفر اسمه إلى الأبد في ذاكرة مصر ووجدانها.. مصريون كثيرون يخافون من مواجهة أصغر ضابط شرطة، ويفكرون مليا قبل أن يختصموا مديرهم في العمل.. ها هو شيخ جليل في السبعين بدلا من أن يخلد إلى الراحة ويستمتع بتقاعد مريح، يعلن الحرب على الفساد والاستبداد ويقف وحيدا في مواجهة نظام قمعي جبار يستطيع أن يؤذيه أو ينكل به في لحظة.. هذه أعلى درجات الجهاد.. كلمة حق عند سلطان جائر.

الديمقراطية هي الحل.

هل أصيب المصريون بمرض استوكهولم؟!؟

هذه الحكاية حدثت في السويد. في يوم ٢٣ أغسطس عام ١٩٧٣، هاجم بعض المسلحين أكبر بنك في مدينة استوكهولم واحتجزوا بعض الموظفين كرهائن، وعلى مدى أيام حاول رجال الشرطة السويديون التفاوض مع الخاطفين من أجل إطلاق سراح الرهائن. ولما وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، نفذت الشرطة هجوما مفاجئا ونجحت في تحرير الرهائن.. وهنا حدثت المفاجأة: فبدلا من مساعدة الشرطة في مهمتها، راح بعض المخطوفين يقاومون محاولة تحريرهم، بل إنهم أبدوا تعاطفهم مع الخاطفين وظلوا يدافعون عنهم وذهبوا ليشهدوا لصالحهم بعد ذلك أمام القضاء.

هذا التصرف الغريب من الرهائن تجاه خاطفيهم، استوقف عالم النفس السويدي «نيلز بييجيرو» فأجرى دراسة مطولة خرج منها بنظرية جديدة اشتهرت في علم النفس باسم «Stockholm Syndrome».. أو «مرض استوكهولم».. وكلمة «Syndrome».. تعني في الطب مجموعة أعراض مرضية تتلازم دائما وتصيب المريض.

في نفس الوقت، تؤكد هذه النظرية أن بعض الناس عندما يتعرضون للخطف أو القمع والاعتداء الجسدي أو حتى الاغتصاب بدلا من أن يدافعوا عن كرامتهم وحريتهم، فإنهم مع تكرار الاعتداء يتعاطفون مع المعتدي ويذعنون له تماما ويسعون إلى إرضائه.. وقد أثار مرض استوكهولم اهتمام علماء النفس فتوالت الدراسات حوله واكتشفوا أنه يصيب ٢٣٪ من ضحايا الخطف والاعتداءات الجسدية بأنواعها المختلفة، وقد توصل العلماء إلى تفسير مقنع لمرض استوكهولم.. هو أن الإنسان عندما يتعرض

للقمع والإذلال، عندما يحس بأنه فاقد الإرادة لا يملك من أمره شيئاً وأن الجلاد الذي يقمعه أو يضربه أو يغتصبه، يستطيع أن يفعل به ما يشاء. يكون عندئذ أمام اختيارين: إما أن يظل واعياً بعجزه ومهانتة وينتظر الفرصة حتى يشور على الجلاد ويتحرر من القمع، وإما أن يهرب من إحساسه المؤلم بالعجز وذلك بأن يتوحد نفسياً مع الجلاد ويتعاطف معه.. وكما يصيب مرض استوكهولم الأفراد فإنه قد يصيب الجماعات والشعوب.. فالشعب الذي يعاني من الاستبداد والقمع لفترة طويلة قد يُصاب بعض أفرادهم بمرض استوكهولم فيتوحدون نفسياً مع من يقمعهم ويذلهم، ويعتبرون الاستبداد شيئاً إيجابياً وضرورياً لحكم البلاد. السؤال هنا: هل أصيب المصريون بمرض استوكهولم؟! لا توجد إجابة قاطعة، لكن بعض الأفكار قد تساعدنا على الفهم:

١- الأوضاع في مصر وصلت الآن إلى الحضيض: ظلم وفساد وفقر وبطالة ومرض وقمع.. نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر، ٩ ملايين مصري يعيشون في العشوائيات بلا ماء نظيف ولا صرف صحي، متكدسين في حجرات ضيقة وأحياء قدرة تعافها الحيوانات. لأول مرة في تاريخ مصر تختلط مياه الشرب بمياه المجاري ويتم ري مئات الآلاف من الأفدنة بمياه الصرف الصحي. هذه الأوضاع المأساوية تكفي لاندلاع الثورة في عدة بلاد.. لكنها في مصر، حتى الآن، لم تؤد بالمصريين إلى التمرد ورفض الظلم.. بل إن مصر العظيمة يتم الآن توريثها من الرئيس مبارك إلى نجله جمال ببساطة وكأنها مزرعة دواجن، ولا يبدو على معظم المصريين الاهتمام بمن سوف يحكم بلادهم وكأنهم ينتظرون نتيجة مباراة في كرة القدم بين فريقين أجنبيين. هذه اللامبالاة التي تصل أحياناً إلى حد التبلد.. ألا تُعتبر عرضاً مرضياً؟!!

٢- كل من يقرأ تاريخ مصر قبل ثورة ١٩٥٢ سيكتشف مدى الحيوية السياسية العارمة التي كان المصريون يتمتعون بها آنذاك.. كان هناك رأي عام مؤثر وإرادة وطنية قوية، وكانت المظاهرات والاحتجاجات تؤدي إلى استقالة وزراء وسقوط حكومات. على مدى أجيال قدمت مصر آلاف الشهداء من أجل الاستقلال والديمقراطية.. كل ذلك تلاشى بعد الثورة.. لقد حققت ثورة ١٩٥٢ إنجازات كبرى بلا شك مثل مجانية التعليم وتكافؤ الفرص والتصنيع ورعاية الفقراء.. وكان عبد الناصر زعيماً

عظيما، نادرا في إخلاصه ونزاهته ووطنيته.. ولكن ثورة ٥٢، أيضا، قد أنشأت آلة قمع جبارة سحقت كل من يحمل فكرا سياسيا مختلفا، ثم توفي عبد الناصر عام ١٩٧٠ فانتهدت الثورة، لكن آلة القمع ظلت تعمل بضراوة وتسحق كل من يراه النظام خصما سياسيا أو بديلا له ولو محتملا في الحكم.. حتى انسحب المصريون تماما من المشاركة السياسية خوفا من العواقب وإثارا للسلامة.. ألا يعد هذا الانسحاب الكامل من العمل العام عرضا مرضيا؟!

٣- كثير من المصريين غاضبون وناقمون على الأوضاع في بلادهم. لكن هذا الغضب غالبا ما ينصرف إلى اتجاه خاطئ، فبدلا من أن يقاوم المصريون نظام الاستبداد الذي تسبب في إفقارهم وتعاستهم.. يوجهون طاقة الغضب إلى بعضهم البعض؛ ارتفعت جرائم العنف والبلطجة والتحرش والاعتصاب إلى درجة غير مسبوقة.. وتفشت الروح العدوانية والكراهية والمعاملة الفظة، في بلد طالما اشتهر أهله بالذوق وحسن التعامل... بل إن ما يحدث في طواير الخبز له دلالة: فالذين يضطرون إلى الوقوف يوميا لساعات طويلة أمام المخابز ليحصلوا على خبز لأولادهم، بدلا من أن يثوروا على النظام الذي تسبب في هذا البؤس، ينخرطون فيما بينهم في مشاجرات رهيبه تؤدي عادة إلى إصابات وقتلى. ألا يعد الغضب في اتجاه خاطئ سلوكا مرضيا؟

٤- شكّل الإسلام دائما المرجعية القوية لكفاح المصريين، مسلمين وأقباطا، من أجل العدل والحرية لكن القراءة الموجودة الآن في مصر مختلفة. فقد انتشرت الأفكار الوهابية في بلادنا، مدعومة بأموال النفط من جهة ومباركة النظام الحاكم من جهة أخرى.. إن الدولة البوليسية التي تقمع بشدة حركة الإخوان المسلمين وتنكل بأعضائها بلا ذنب ولا هوادة.. تفتح ذراعيها للوهابيين وتغض الطرف عن تجاوزاتهم وتتيح لهم نشر أفكارهم عن طريق القنوات الفضائية وفي المساجد.. والسبب في ذلك أن فكر الإخوان، على الرغم من أخطائه، يعكس وعيا سياسيا حقيقيا ويمكن المسلمين من معرفة حقوقهم المهذرة وبالتالي يدفعهم حتما إلى الثورة.. أما القراءة السلفية الوهابية للدين.. فهي تنزع عن الناس وعيهم السياسي تماما وتدريبهم على الإدعان للظلم.. طبقا للفكر الوهابي لا يجوز الخروج على

الحاكم المسلم أبدا، حتى ولو ظلم المسلمين وسرق مالهم، تظل طاعته واجبة..
أقصى ما يمكن فعله مع الحاكم الفاسد هو إسداء النصيحة.. وإذا لم ينتصح الحاكم
فإن الفكر الوهابي يدعونا إلى أن نتركه وشأنه ونلزم الطاعة حتى يغيره الله.

وبقدر تسامح الوهابيين مع الاستبداد فإنهم يتشددون للغاية في كل ما هو غير
سياسي وكثيرا ما يقدمون المظهر على الجوهر مما أدى إلى اختصار الإسلام في المظهر
والعبادات، بمعزل عن المبادئ الإنسانية التي نزل الإسلام أصلا للدفاع عنها: العدل
والمساواة والحرية.. لقد صار السؤال الأهم في مصر الآن: ماذا ترتدي المرأة؟ ماذا
تغطي وماذا تكشف من جسدها (الذي يحظى بأهمية كبرى في الفكر الوهابي)؟ وليس
السؤال أبدا: ماذا نفعل نحن المصريين حتى ننقذ بلادنا من المحنة التي تمر بها؟

إن اهتمام وسائل الإعلام بمعارك الحجاب والنقاب كثيرا ما يفوق اهتمامها بتزوير
الانتخابات وحركة استقلال القضاء والاعتقالات والتعذيب.. عندما يشرب المصريون
من مياه المجاري ولا يجدون الخبز لأولادهم ثم يتشاجرون بعد ذلك بشدة حول لبس
النقاب أو خلعه ويدعو بعضهم النساء إلى ارتداء النقاب بعين واحدة فقط.. ألا يعكس
هذا تشوشا في التفكير وخللا في ترتيب الأولويات؟

إن المجتمع المصري في رأيي يمر بحالة مرضية وليس في ذلك عيب أو عار،
فالجماعات البشرية تمرض وتصح مثل الأفراد. أول خطوة في علاج المرض التشخيص
الصحيح.. عندما يتخلص المصريون من اللامبالاة ويستردون وعيهم السياسي وقراءتهم
الصحيحة للدين.. عندئذ فقط، سينتزعون حقهم في العدل والحرية وستنال مصر
المكانة الكبرى التي تستحقها.

الديمقراطية هي الحل.

لماذا ينشغل المتطرفون بجسد المرأة؟!

تسيطر حركة الشباب الصومالية على أجزاء كبيرة من جنوب ووسط الصومال، ولأن المسؤولين في هذه الحركة يعتقدون الفكر الوهابي فقد قاموا بفرضه بالقوة على الصوماليين، فأصدروا قرارات مشددة بمنع الأفلام والمسرحيات والرقص في الأفراح ومباريات كرة القدم وكل أنواع الموسيقى حتى النغمات التي تنبعث من التليفون المحمول، منذ أيام قام هؤلاء المتطرفون بتصريف غريب: فقد ألقوا القبض على امرأة صومالية وجلدوها علنا.. لأنها كانت ترتدي مشدات للصدر (سوتيان).. وقد أعلنوا بوضوح أن ارتداء هذه المشدات ضد الدين لأنه يعتبر نوعا من الغش والتضليل!

ولنا هنا أن نسأل: ما علاقة الدين بارتداء مشدات الصدر؟! ولماذا يعتبرونه غشا وتضليلا؟! ثم كيف تمكنوا من ضبط المرأة التي ترتدي مشدات الصدر مع أن الصوماليات جميعا أجسادهن مغطاة بالكامل؟! هل قاموا بتعيين ضابطة متخصصة للكشف على صدور النساء العابرات في الشارع؟! لقد صرحت امرأة صومالية اسمها حليلة لوكالة رويتر قائلة:

«لقد أجبرنا «هؤلاء المتطرفون» على التحجب على طريقتهم والآن يجبروننا على هز صدورنا.. في البداية منعوا الشكل السابق من الحجاب وجاءوا بأقمشة خشنة تغطي صدور النساء والآن يقولون إن الصدور يجب أن تكون مشدودة بشكل طبيعي أو مسطحة... (!)».

الحق أن هذا الاهتمام البالغ بتغطية جسد المرأة لا يقتصر فقط على متطرفي الصومال.. ففي السودان يفتش رجال الشرطة بمنتهى اليقظة على ملابس النساء

ويقومون بالقبض على أي امرأة ترتدي البنطلون.. ثم يجبرونها على الاعتذار العلني عن فعلتها وبعد ذلك يجلدونها علنا لتكون عبرة لسواها من النساء.. منذ أسابيع أصرت الصحفية السودانية لبنى الحسيني على ارتداء البنطلون ورفضت الاعتذار العلني ورفضت عقوبة الجلد فأحيلت إلى محاكمة حقيقية، واكتملت المهزلة بأن استدعى القاضي ثلاثة شهود وسألهم إن كانوا قد لمحوا ظل الملابس الداخلية للمتهمة وهي ترتدي البنطلون.. وعندما تردد أحد الشهود في الإجابة سأله القاضي بصراحة:

- هل رأيت كرش لبنى وهي ترتدي البنطلون؟

فأجاب الشاهد الموقر قائلاً:

- إلى حد ما.

وقد أكدت لبنى أنها ارتدت بنطلونا محتشما وأن البنطلون الفاضح الذي يتهمونها بارتدائه، لا يصلح لها إطلاقاً لأنها ممتلئة وتحتاج إلى تخسيس نحو ٢٠ كيلوجراماً حتى تتمكن من ارتدائه.. على أن القاضي قضى بإدانتها وحكم عليها بغرامة ٥٠٠ جنيه أو الحبس لمدة شهر.. وفي مصر أيضاً، يستمر انشغال المتطرفين البالغ بجسد المرأة وحرصهم على تغطيتها تماماً.. فهم لا يدعون النساء فقط إلى ارتداء النقاب وإنما إلى لبس قفازات سميكة في أيديهن، وهذه كفيلة في رأيهم بمنع الشهوة بين الرجل والمرأة إذا تصافحا.. نحن فعلاً أمام ظاهرة تستحق التأمل:

لماذا ينشغل المتطرفون بجسم المرأة إلى هذا الحد؟! بعض الأفكار ربما تساعدنا على الإجابة:

١ - يختصر الفكر المتطرف المرأة في كونها جسداً وأداة للمتعة الشرعية أو الغواية، ومصنعاً لإنجاب الأطفال.. وهو بذلك ينزع عنها الطابع الإنساني.. إن اتهام المرأة الصومالية بالغش والتضليل لأنها ارتدت مشدات للصدر.. هو ذاته الاتهام بالغش التجاري الذي يوجهه القانون للتاجر الذي يخفي عيوب سلعته أو يضفي عليها مزايا زائفة ليبيعها بسعر أعلى.

الفكرة هنا أن المرأة التي تبرز صدرها باستعمال المشدات تقدم صورة زائفة للسلعة (جسدها) مما يعتبر غشاً وتضليلاً للمشتري (الرجل) الذي قد يشتريها

(يتزوجها) إعجابا بصدرها البارز ثم يكتشف بعد فوات الأوان أن هذا البروز جراء استعمال المشدات وليس طبيعيا.. من الإنصاف هنا أن نذكر أن التعامل مع جسد المرأة باعتباره سلعة، لا يقتصر فقط على فكر المتطرفين لكنه كثيرا ما يحدث في المجتمعات الغربية أيضا.. إن استعمال جسد المرأة العاري لتسويق المنتجات التجارية في الغرب ليس إلا تطبيقا آخر لفكرة أن المرأة سلعة.. وكل من يزور المنطقة الحمراء في أمستردام بهولندا سي شاهد بنفسه كيف يتم حشد العاهرات البائسات عرايا تماما وراء واجهات زجاجية حيث يقوم المارة بتفقد محاسنهن قبل الاتفاق على السعر.. أليس هذا سوقا عصرية للرقيق تباع فيه أجساد النساء لكل من يدفع؟!!

٢- يعتبر المتطرفون المرأة أصل الغواية والمسئول الأول عن الخطيئة، وهذه النظرة التي شاعت في المجتمعات البدائية جميعا، ظالمة وغير إنسانية.. فالخطيئة يقترفها الرجل والمرأة معا ومسئوليتها عنها مشتركة ومتساوية.. وإذا كانت المرأة الجميلة تثير الرجال وتغويهم فإن الرجل الوسيم أيضا قد يثير النساء ويغويهن. لكن الفكر المتطرف منحاز بطبيعته للرجل ومعاد للمرأة فهو يعتبرها وحدها المسؤولة الأولى عن الآثام جميعا.

٣- يعتبر التشدد في تغطية جسد المرأة نوعا سهلا ومريحا من النضال الديني. ونحن نرى في مصر، عشرات الشيوخ الوهابيين، الذين يدعون بحماس بالغ إلى تغطية جسم المرأة لكنهم لا يتفوهون بكلمة واحدة ضد الاستبداد أو الفساد أو التزوير أو التعذيب.. لأنهم يعلمون جيدا أن معارضتهم الجدية للنظام المستبد (التي هي في الحقيقة واجبه الأول) ستؤدي حتما إلى اعتقالهم وتعذيبهم وتدمير حياتهم.. وبالتالي فإن تشددهم فيما يخص جسد المرأة يمكنهم من ممارسة الدعوة الدينية دونما تكاليف حقيقية. وعلى مدى التاريخ الإنساني، كان التشدد ضد المرأة غالبا وسيلة لإخفاء الجرائم السياسية أو حتى الجنائية، فالصومال بلد بائس واقع بالكامل في براثن المجاعة والفوضى لكن المسئولين هناك مشغولون عن ذلك بالتفتيش عن مشدات الصدر.. والنظام السوداني متورط في جرائم قتل وتعذيب واغتصاب آلاف الأبرياء في دارفور لكن ذلك لم يمنعه من عقد محاكمة صارمة للسيدة التي

أصرت على ارتداء البنطلون.. إن المرأة، أكثر من الرجل، هي التي تدفع دائما ثمن الاستبداد والفساد والنفاق الديني.

٤ - يفترض الفكر المتطرف أن البشر مجموعة من البهائم السائبة العاجزة تماما عن التحكم في غرائزها.. فيكفي أن يرى الرجل جزءا عاريا من جسد المرأة حتى ينقض عليها ليوافقها.. وهذا الافتراض غير صحيح.. فالإنسان، على عكس الحيوان، بمقدوره دائما أن يتحكم في غرائزه بواسطة العقل والأخلاق.. والرجل العادي، إذا كان سويا، لا يمكن أن تثير غريزته أمه أو أخته أو ابنته أو حتى زوجة صديقه.. لأن إحساسه بالشرف والأخلاق يسمو به على الشهوة ويقضي على تأثيرها.

الفضيلة، إذن، لن تتحقق أبدا بالمنع والقمع ومطاردة النساء في الشوارع وإنما تتحقق فقط، بالتربية الجيدة وبت الأخلاق وتهذيب الشخصية.. إن المجتمعات التي تفصل بالقوة بين الرجال والنساء (مثل أفغانستان والسعودية).. طبقا للإحصائيات الرسمية.. لا تقل فيها الجرائم الجنسية عن المجتمعات الأخرى وربما تزيد.

نحن نوافق على احتشام المرأة وندعو إليه ولكننا ندعو قبل ذلك إلى النظرة الإنسانية للمرأة التي تحترم قدراتها وإرادتها وتفكيرها.. المحزن حقا أن التطرف الوهابي الذي ينتشر بأموال النفط في أنحاء العالم ويعطي صورة سيئة كريهة للمسلمين هو أبعد ما يكون عن تعاليم الإسلام الحقيقي.. إن القارئ المنصف لتاريخ الإسلام لا بد أن ينبهر بالمكانة الرفيعة التي منحها للمرأة.. فمنذ عهد الرسول ﷺ وحتى سقوط الأندلس.. كانت المرأة المسلمة تختلط بالرجال وتتعلم وتعمل وتناجر وتقاتل وتمتلك ذمة مالية منفصلة عن أبيها وزوجها وتملك الحق في اختيار الزوج الذي تحبه وحق التطلق إذا أرادت.. كل هذه الحقوق منحها الحضارة الغربية للمرأة بعد الإسلام بقرون طويلة.

وأخيرا فإن التطرف الديني هو الوجه الآخر للاستبداد السياسي.. لا يمكن أن نتخلص من التطرف قبل أن ننهي الاستبداد.

الديمقراطية هي الحل.

معركة المآذن في سويسرا

بمناسبة صدور كتابي «نيران صديقة» باللغة الألمانية، دعنتني دار النشر السويسرية «لينوس» إلى عقد عدة ندوات حول الكتاب في سويسرا وألمانيا.. ما إن وصلت إلى زيورخ حتى وجدت الرأي العام السويسري مشغولا بقضية مثيرة ومهمة.. يسمونها هنا معركة المآذن. الحكاية بدأها حزب الشعب السويسري، وهو حزب يميني قوي يقوده زعيم متطرف اسمه كريستوف بلوشير.. هذا الحزب قد دأب منذ سنوات على اقتراح قوانين معادية للأجانب والمهاجرين.. وقد قاد السيد بلوشير أكثر من حملة في السابق من أجل التضييق على المهاجرين إلى سويسرا وخصوصا العرب والمسلمين.. الحملة الجديدة التي تبناها بلوشير تطالب بمنع إقامة المآذن الإسلامية في سويسرا. يبلغ عدد السكان في سويسرا نحو ٧ ملايين نسمة يشكل المسلمون منهم نحو ٣٠٠ ألف مواطن.. الجالية المسلمة في سويسرا مسالمة وهادئة ولم يحدث منها أي حوادث عنف إطلاقا.. لكن السيد بلوشير جمع أكثر من مائة ألف توقيع، على عريضة تطالب الحكومة بمنع إقامة المآذن في سويسرا، وهذا المنع يشمل المآذن دون المساجد، فيظل من حق المسلمين أن يتخذوا ما شاءوا من المساجد ولكن بدون مآذن.

والسبب في ذلك أن الإسلام في رأي بلوشير، دين يدعو إلى القتل والعنف واضطهاد المرأة.. وأن المئذنة شعار حربي وليست رمزا دينيا.

وقد استند بلوشير إلى استعارة بلاغية لرئيس الوزراء التركي رجب أردوغان، في إحدى خطبه، قال فيها:

«المآذن حرابنا والقباب خوداتنا والجوامع ثكناتنا والمؤمنون جيشنا».. واستند بلوشير أيضا للأسف إلى دعاوى شيوخ التطرف، التي يبرزها الإعلام الغربي، التي تدعو إلى تغطية وجه المرأة بالكامل وعزلها في البيت. كما أعلن بلوشير أن كثيرا من الدول الإسلامية تحرم المسيحيين فيها من إقامة شعائرهم الدينية وبالتالي فإن على سويسرا أن تعامل المسلمين فيها بنفس الطريقة.

وقد اختار كريستوف بلوشير لحملته ملصقة بشعة تمثل علم سويسرا، تقف عليه امرأة منتقبة مغطاة بالكامل بينما يخترق العلم عدد كبير من المآذن التي بدت وكأنها قنابل أو صواريخ حربية.. وقد رفضت بعض المدن السويسرية السماح بتوزيع هذه الملصقة لأنها تحث على العنصرية وكرهية المسلمين بينما سمحت بها بعض المدن الأخرى من باب حرية التعبير.

إلى هنا والأمر مألوف ويتكرر كثيرا في الغرب: سياسي غربي عنصري يحض على كراهية الإسلام والمسلمين ويسعى إلى التضييق عليهم واضطهادهم.. لكن الجديد في هذه الحملة هو رد فعل السويسريين عليها. فقد قام المثقفون المستقلون وأحزاب اليسار والوسط والخضر والهيئات الدينية المسيحية واليهودية والإسلامية جميعا، بحملة كبيرة مضادة دافعوا فيها عن حق المسلمين في إقامة المآذن.

واعتبروا دعوة بلوشير انتهاكا واضحا لحق المسلمين السويسريين في العبادة وحرية العقيدة.. وقال توماس ويف، كبير الأساقفة في سويسرا: «إننا نقف بقوة من أجل تمكين المسلمين من ممارسة العبادة، بحرية وكرامة، وإذا كانت المآذن مطلوبة في دينهم فنحن ندعوهم إلى توضيح ذلك للرأي العام السويسري.. وحتى إذا كانت بعض الدول الإسلامية تحرم مواطنيها المسيحيين من حقوقهم الدينية فإن ذلك لا يبرر اضطهاد سويسرا لمواطنيها المسلمين لأننا لا يجب أبدا أن نرد على الظلم بظلم آخر ولو فعلنا ذلك نكون خائنين لمبادئنا وقيمنا».

أما السيدة إيفلين شلامف وزيرة العدل السويسرية، وهي عضوة سابقة في الحزب الذي يتزعمه بلوشير.. فقد أدانت بشدة حملة منع المآذن وأكدت أنها منافية للدستور السويسري الذي يكفل حرية العقيدة والعبادة لجميع المواطنين بدون استثناء.

واستجابة لهذه الحملة الكبيرة لمناصرة حقوق المسلمين، فقد رفض البرلمان السويسري إصدار قانون بمنع المآذن الإسلامية ورفض ذلك أيضا مجلس الشيوخ السويسري، ووقفت المنظمات الدولية جميعا (بما فيها الأمم المتحدة والعضو الدولية) ضد منع المآذن الإسلامية في سويسرا.. بل إن الحكومة السويسرية، تأكيدا لدعمها للمسلمين، قامت بإعطاء تصريح بمئذنة جديدة ليرتفع العدد إلى خمس مآذن في سويسرا.. لكن المعركة لم تنته بعد فطبقا للقانون السويسري، نظرا للعرضة التي وقع عليها مائة ألف مواطن.. سوف يتم استفتاء رسمي يوم ٢٩ نوفمبر المقبل، يصوت فيه المواطنون جميعا حول منع المآذن في سويسرا.

وقد أثبتت استطلاعات الرأي حتى الآن، أن ٥٣٪ من السويسريين يؤيدون حق المسلمين في إقامة مآذنهم مقابل ٣٤٪ يرفضون المآذن، بينما لم يقرر ١٣٪ من المواطنين رأيهم النهائي بعد.. المعركة على أشدها في سويسرا حول المآذن الإسلامية ولعله من المفيد أن نسجل بعض الملاحظات:

أولاً: توضح لنا هذه الأحداث حقيقة أن الغربيين ليسوا جميعا أعداء الإسلام كما يردد بعض شيوخ التطرف عندنا، بل إن قطاعا كبيرا منهم، بالرغم من الصورة السيئة الخاطئة للإسلام في الإعلام الغربي، ما زالوا يدافعون عن حقوق المسلمين في الغرب في نطاق دفاعهم عن حقوق الإنسان بشكل عام.

وقد قالت لي السيدة إنجيلا شادر، وهي من أبرز نقاد الأدب في سويسرا:

«أنا مسيحية بروتستانتية، عندما كنت طفلة تلقيت تعليمي الديني في كنيسة. وعلى الجانب الآخر من الشارع كان يوجد جامع صغير وبسيط وجميل، وكان يبدو لي عندئذ وكأنه الجنة. اليوم ما زلت أرى الجامع بنفس الجمال الذي رأيتُه وأنا صغيرة، وهو يمثل وجود جالية مسلمة في بلادي. وأنا أحس بألم عندما أفكر كيف تتأذى مشاعر المسلمين في سويسرا جراء هذه الحملة».

ثانياً: إن الفكر العنصري الغربي الكاره للعرب والمسلمين، ليس جديدا لكن الجديد أنه يكتسب المزيد من المؤيدين وذلك بسبب خوف الغربيين من الصورة الدموية المتخلفة التي يتطوع بعض المسلمين بتقديمها عن دينهم، فالذين وقّعوا العرضة من

أجل منع المآذن، ليسوا بالضرورة عنصريين كارهين للإسلام، لكنهم خائفون من دين لا يعرفونه يرتبط دائما في أذهانهم بالقتل والدماء واضطهاد المرأة.. ولنا أن نتخيل رد فعل المواطن الغربي عندما يشاهد في التلفزيون السيد أسامة بن لادن وهو يطالب بذبح أكبر عدد من النصارى والكفار، أو رد فعل المرأة الغربية عندما تستمع إلى أحد شيوخ التطرف وهو يؤكد أن المرأة المسلمة يجب أن ترتدي نقابا بعين واحدة.

ثالثًا: المعركة الدائرة في سويسرا الآن مهمة للغاية ونتيجتها ستتجاوز بكثير إقامة المآذن. لو فاز حزب بلوشير في الاستفتاء يوم ٢٩ نوفمبر فإن الإسلام يصبح، من الناحية الرسمية القانونية، ديانة تحرض على العنف والكراهية والقتل، الأمر الذي سيكون له آثار سلبية على الجالية المسلمة في البلاد الغربية جميعا. فلماذا لا نشترك في هذه المعركة؟!

لا أقصد هنا طبعًا حكامنا المستبدين فهؤلاء لا خير فيهم ولا أمل، ولكن أين الهيئات الإسلامية المستقلة ولماذا لا يسافر علماء الإسلام المستنيرون إلى سويسرا قبل إجراء الاستفتاء يوم ٢٩ نوفمبر لكي يبينوا للناس هناك أن المآذن لا علاقة لها بالقتل والدماء؟! أليس هذا هو الجهاد الحقيقي؟! أن نشرح حقيقة الدين لمن يجهلونه.

إن السجال الدائر الآن في المجتمع السويسري فرصة ذهبية لكي نقدم للغربيين حقيقة الإسلام الذي أقام حضارة عظيمة على مدى سبعة قرون علّمت العالم كله قيم التسامح والعدل والحرية.

أتمنى فعلا أن تأخذ جريدة «الشروق» المبادرة وتوفد إلى سويسرا مجموعة من كبار العلماء وأساتذة الحضارة الإسلامية، أنا واثق من أن الإعلام السويسري سيهتم بهم ويمنحهم فرصة مخاطبة الرأي العام.. لأن السويسريين جميعا، حتى الذين يؤيدون حق المسلمين في إقامة المآذن، لديهم أفكار مشوشة وأسئلة كثيرة عن الإسلام يبحثون عن إجابات لها.

أخيرا.. لا أستطيع أن أمنع نفسي من المقارنة بين ما يحدث في سويسرا وما يحدث في مصر المنكوبة بالاستبداد: في سويسرا لا يستطيع أحد أن ينفرد بقرار حتى لو تعلق

الأمر بإقامة المآذن.. الحاكم ينتخبه الناس بإرادتهم الحرة والسلطة كلها للشعب
والحكومة في خدمة المواطنين.

أما عندنا فإن زعيمنا الملهم ينفرد وحده بالقرارات جميعا بدءا من الاشتراك في
الحروب والسياسات الاقتصادية والدولية وحتى قرارات ذبح الخنازير والطيور..
النتيجة أن سويسرا الديمقراطية تتقدم وتزدهر بينما تدهورت مصر حتى وصلت إلى
الحضيض.

الديمقراطية هي الحل.

الحملة المصرية ضد التوريث

هذه لحظات يعرفها المشتغلون بالمرح.

ما إن ينتهي المشهد ويتم إضلام المسرح حتى ينطلق العمال بأقصى سرعة ليزيلوا ديكورات المشهد المنصرم، ثم يضعوا بدلا منها ديكورات المشهد المقبل.. هذا العمل يسمى تغيير مناظر، ويحتاج إلى تدريب ومهارة، ويستلزم قبل ذلك معرفة دقيقة بمتطلبات المشهد الجديد.

تابعت مثل المصريين جميعا مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي الأخير فأدهشتني قدرة كبار المسؤولين الفائقة على التلفيق والأكاذيب.

إنهم يتحدثون عن إنجازات لا توجد إلا في تقاريرهم وخيالهم، بينما ملايين المصريين يعيشون في بؤس كامل.. لكنني أيضا أحسست بأن مصر تمر الآن بلحظة تغيير مناظر، كان يفترض أن تتم بسرعة، لكنها طالت وتعثرت والأسباب في ذلك كثيرة:

أولاً: الرئيس مبارك يحكم مصر منذ ثلاثين عاما وهو الآن قد جاوز الثمانين، ومع احترامنا الكامل له، إلا أنه بحكم السن وقانون الحياة لا يمكن أن يستمر في منصبه إلى الأبد... منذ أيام خرج الأستاذ عماد أديب فجأة على الرأي العام ليدلي بتصريح فريد من نوعه: أكد فيه أنه يتمنى لو يستريح الرئيس من منصبه، وطالب بخروج الرؤساء من السلطة بطريقة آمنة، بمعنى عدم محاسبتهم سياسيا أو قانونيا عن أفعال قاموا بها أثناء توليهم للسلطة.

ولا يمكننا تصور أن إعلاميا مخضرمًا ومقربًا من الرئاسة مثل عماد أديب، بمقدوره أن يغامر بكلام دقيق وخطير مثل الذي قاله بغير أن يسمح له أو يتم تكليفه بذلك. هذه

الإشارات تزيد من تشوش المشهد السياسي في بلادنا.. فنحن لا نعرف هل يتنحى الرئيس أم يستمر في منصبه؟ وكثيرا ما يبدو الأمر وكأن هناك إرادتين في قمة السلطة؛ واحدة مع استمرار الرئيس، والأخرى مع تنحيه.

ثانياً: على مدى سنوات، بذل النظام المصري جهداً مضنياً من أجل إعداد السيد جمال مبارك لكي يرث حكم مصر عن والده. لم يقتصر هذا الجهد على الداخل، وإنما امتد أيضاً إلى الخارج فصار الهدف الأهم في سياسة مصر الخارجية، بكل أسف، يتلخص في كسب تأييد الدول الغربية للسيد جمال مبارك. هذا الرضا الغربي يتم دفع ثمنه من مصالح المصريين وأموالهم وكرامتهم. لقد أدرك النظام المصري أن مفتاح قلب الغرب في يد إسرائيل.

إذا رضيت إسرائيل فإن الدول الغربية ترضى جميعاً فوراً. من أجل التوريت؛ انطلق النظام المصري يسابق نفسه من أجل تقديم الخدمات لإسرائيل: ومنذ عام ٢٠٠٥ حتى اليوم، حصلت إسرائيل من مصر على ما لم تحصل عليه منذ اتفاقية كامب ديفيد: عودة السفير المصري واتفاقيات الغاز والبتروال والأسمت، وأهم من كل ذلك محاولة إقناع الفلسطينيين أو إرغامهم على تحقيق كل ما تطلبه إسرائيل. حتى وصل الأمر إلى إغلاق معبر رفح للمشاركة في حصار الفلسطينيين وتأديب حركة حماس؛ حتى تدعن لإرادة إسرائيل.

ومقابل هذه الخدمات، استطاع النظام المصري أن يحصل على تأييد دولي ضمني للتوريت. ولعلنا نذكر مؤتمر شرم الشيخ الذي أقيم بعد مجزرة غزة.. كيف احتفى الرؤساء الغربيون بالرئيس مبارك وشكروه رسمياً على ما سموه «جهوده من أجل السلام».. ونذكر كيف أن الرئيس أوباما الذي انتخبه الشعب الأمريكي ليدافع عن حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم كله، هو نفسه، الذي يكيل المديح للرئيس مبارك باعتباره قائداً حكيماً يخطو نحو الديمقراطية.. هذه الازدواجية في المعايير ميزت دائماً مواقف الحكومات الغربية.

فأي اتهام بتزوير الانتخابات في إيران (عدوة إسرائيل الأولى) يقابل فوراً بحملة غربية إعلامية ورسمية مكثفة متشددة دفاعاً عن الديمقراطية.. بينما تزوير الانتخابات

وقانون الطوارئ والاعتقال والتعذيب وتعديل الدستور بغرض التوريث وإلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات في مصر.. كل ذلك لا يثير انزعاج الغربيين إطلاقاً؛ لأن النظام المصري حليف مخلص مهم لإسرائيل والولايات المتحدة.

ثالثاً: بقدر ما نجحت حملة التوريث على المستوى الدولي، فإنها حققت داخل مصر فشلاً ذريعاً؛ ذلك أن المصريين لم يتقبلوا قط فكرة أن تتحول مصر إلى جمهورية ملكية يرث فيه الابن عرش أبيه.. أضف إلى ذلك أن جمال مبارك نفسه، مع احترامنا الكامل لشخصه، قد يكون خبيراً ناجحاً في البنوك وإدارة الأعمال، إلا أنه لا يتمتع بأي موهبة أو خبرة سياسية من أي نوع.

لقد تم تنظيم عشرات اللقاءات والندوات ألقى خلالها جمال مبارك بخطب هلّل لها المنافقون من أعضاء الحزب الوطني وكتبة الحكومة بالإضافة إلى زيارات عديدة قام بها السيد جمال للقري والأحياء الشعبية.. يتم خلالها اختيار بعض الأهالي البؤساء بمعرفة الأمن؛ لكي يتم تصويرهم وهم يصفقون ويهللون لجمال مبارك.. كل هذه الحملات لم تقنع المصريين بفكرة التوريث، بل على العكس أثارت رفضهم واستنكارهم وأحياناً تندرهم.

رابعاً: لقد وصلت الأوضاع في مصر إلى الحضيض بمعنى الكلمة؛ الفقر والمرض والظلم والفساد والبطالة وانعدام الرعاية الصحية وتدهور التعليم. هل كان أحد يتخيل أن يشرب المصريون من مياه المجاري؟! إن شهداء النظام المصري من ضحايا العبّارات الغارقة والقطارات المحترقة والعمارات المنهارة، يفوق عددهم شهداء مصر في كل الحروب التي خاضتها. من هنا انتشرت حركات الاحتجاج والإضرابات بشكل لم تعرفه مصر منذ قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢، يقول كتبة النظام إن هذه الاحتجاجات لا تعكس رغبة حقيقية في إصلاح جذري بقدر ما تستهدف مطالب مهنية ضيقة.

ويفوت هؤلاء أن معظم الثورات في التاريخ قد اندلعت من حركات احتجاج لم تهدف أساساً إلى الثورة؛ ذلك أن الثورة ليست شعاراً ولا هدفاً مسبقاً، وإنما هي حالة تصيب المجتمع في لحظة ما فيصبح كل شيء فيه قابلاً للاشتعال، ونحن بالقطع في

هذه الحالة، المصريون جميعا يدركون أن الوضع القديم لم يعد صالحا ولا مقبولا وأن التغيير قادم لا محالة.

إن واجبنا الوطني يفرض علينا أن نسعى إلى تغيير ديمقراطي سلمي وإلا فإن مصر تتهددها فوضى عارمة لا يريد لها أحد؛ لأنها لو حدثت فسوف تحرق كل شيء، ولعل هذا الإحساس بالخطر هو الذي دفع الأستاذ الكبير محمد حسنين هيكل إلى الإعلان عن مشروعه الانتقالي للتحويل الديمقراطي.

ومهما اختلفنا على تفاصيل مشروع الأستاذ هيكل، فإنه يظل نقطة بداية جيدة وموضوعية لإصلاح ديمقراطي حقيقي.. بالإضافة إلى ذلك، فقد بدأ المصريون في ترديد أسماء شخصيات كبيرة وعظيمة يتمنون لو أنها فازت برئاسة الجمهورية. مثل الدكتور محمد البرادعي والوزير عمرو موسى والدكتور أحمد زويل.. وكلهم أصلح بكثير من جمال مبارك لتولي رئاسة الجمهورية.

أخيرا.. منذ أيام، قامت في مصر الحملة المصرية ضد التوريث.. وما إن أعلن عنها حتى انضمت إليها فورا عشرات الشخصيات العامة والجمعيات والأحزاب.. لقد حضرت الاجتماع التأسيسي لهذه الحملة فأحسست بالتفاؤل من حماسة الموجودين وإخلاصهم.

وقد تم اختيار الدكتور حسن نافعة كمنسق عام للحملة، وهو شخصية محترمة أضاف وجودها مصداقية كبيرة إلى كل ما نفعله. إن الأعضاء في هذه الحملة يحملون توجهات سياسية مختلفة، بدءا من الإخوان المسلمين والاشتراكيين والناصرين مثل عبد الحليم قنديل وحتى الليبراليين مثل أيمن نور وأسامة الغزالي حرب.

بالرغم من اختلافاتنا السياسية والفكرية، فإننا اجتمعنا على أداء واجبنا الوطني.. أهدافنا واضحة ومشروعة: أن نمنع توريث مصر العظيمة من الأب إلى ابنه كأنها قطعة أرض أو مزرعة دواجن.. أن نعيد إلى المصريين حقهم الطبيعي في اختيار من يحكمهم. أن نحقق العدل والحرية للمصريين.. إن مصر لديها إمكانات دولة كبرى، لكنها جميعا معطلة بسبب الاستبداد.. لو تحققت الديمقراطية فإن مصر ستنهض بأيدي أبنائها في سنوات قليلة.

عزيمي القارئ.. أنا أدعوك إلى الانضمام إلى الحملة المصرية ضد التوريث.. إن كنت ترفض الظلم والاستبداد وتتطلع إلى حياة كريمة تستحقها أنت وأولادك.. تعال وانضم إلينا.. بإذن الله، فسوف نصنع نحن مستقبل مصر، ولن ننتظر حتى يصنعوه هم على هواهم ووفقا لمصالحهم. أن الأوان لكي نفارق مقاعد المتفرجين ونصنع بأيدينا المشهد القادم.

الديمقراطية هي الحل.

ثلاث مغالطات لدعم جمال مبارك

في الأسبوع الماضي كتبت عن تأسيس الحملة المصرية ضد التوريث، التي تستهدف منع توريث بلادنا من الرئيس مبارك إلى ابنه جمال؛ لأن مصر ليست عزبة ولا مزرعة دواجن مملوكة لأي شخص مهما يكن منصبه.

اشترك في تأسيس هذه الحملة مثقفون وطيون وأحزاب وهيئات من مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية، قرروا جميعاً أن يبذلوا كل جهدهم حتى ينتزع المصريون حقهم الطبيعي في انتخاب الرئيس القادم للجمهورية عن طريق انتخابات محترمة.. وما إن ظهر المقال حتى انهمرت عليّ عشرات الخطابات من القراء، من داخل مصر وخارجها، كلهم يعلنون تأييدهم للحملة ضد التوريث، ويسألون عن كيفية الاشتراك فيها.. وأنا أشكر القراء الأعزاء وأقدر حماسهم النبيلة، وأطمئنهم أنه خلال أيام قليلة، سوف يصدر البيان التأسيسي للحملة وسيتم الإعلان عن كيفية الانضمام إليها.. نحن نتوقع النجاح الكامل لهذه الحملة بإذن الله، لكننا أيضاً ندرك أن الطريق ليس سهلاً.. فقد قام النظام المصري بتشكيل تنظيم خاص من أجل التوريث، يضم صحفيين وسياسيين وإعلاميين وأساتذة قانون.. مهمتهم الوحيدة إعداد الشعب المصري لتقبل فكرة التوريث.. هؤلاء الداعون إلى التوريث لا يحترمونهم أحد لأنهم منافقون، خانوا أمانتهم المهنية والوطنية وفضلوا تحقيق مصالحهم الشخصية على مصلحة الوطن.. المروجون لجمال مبارك لا يملكون إلا مغالطات ثلاثاً، يعيدون فيها ويزيدون، تلخص فيما يلي:

أولاً: يقولون إن السيد جمال مبارك شاب مهذب متعلم جيداً ولا يوجد له بديل بوصفه مرشحاً للرئاسة في الوقت الحالي.. كما أنه سيكون أول رئيس مدني لمصر بعد الثورة، وهذه خطوة نحو الديمقراطية. لماذا لا نوافق عليه إذن بشرط أن يتعهد بأن يحكم لفترتين رئاسيتين فقط؟!

ونحن نقول معهم إن جمال مبارك شخص مهذب فعلاً وقد نال قسطاً جيداً من التعليم كما أنه يتحدث اللغة الإنجليزية بطلاقة.. لكننا لا نفهم ما علاقة ذلك برئاسة الجمهورية، هل يكفي أن يكون الإنسان مهذباً ومتعلماً ليصبح رئيس الجمهورية؟!

في مصر مئات الآلاف من الأشخاص المهذبين الحاصلين على شهادات عليا الذين يجيدون الإنجليزية والفرنسية، فهل يصلحون جميعاً للرئاسة؟! أما كون جمال مبارك البديل الوحيد المتاح فهذا غير صحيح.. مصر لديها من الكفاءات والعقول ما يكفي عشر دول مجتمعة.. مع تسارع إيقاع التورث؛ بدأ المصريون يفكرون في شخصيات كبيرة تصلح للرئاسة: أحمد زويل ومحمد البرادعي وعمرو موسى وهشام البسطويسى وزكريا عبدالعزيز وغيرهم كثيرون، كل هؤلاء أفضل بكثير من جمال مبارك لتولي الرئاسة: أما القول بأن جمال مبارك سيكون رئيساً مدنياً لمصر، فيحمل مغالطة أخرى.. لأن الذي يحدد طبيعة النظام ليس مهنة الرئيس، وإنما طريقة توليه للحكم.. هناك أنظمة عسكرية استبدادية تضع في منصب الرئاسة شخصاً مدنياً، كما حدث في سوريا مع بشار الأسد.. وبالمقابل هناك أنظمة ديمقراطية ترك فيها العسكريون الخدمة ثم رشحوا أنفسهم في انتخابات حرة وفازوا بمناصب الوزارة والرئاسة، مثل كولن باول في الولايات المتحدة، وشارل ديغول في فرنسا.. إذا استولى جمال مبارك على رئاسة مصر، فإن ذلك لن ينهي الحكم العسكري القائم، وإنما سيضيف إلينا مصيبة جديدة: سوف يقترن الاستبداد بالتورث، ما الذي سيمنع جمال مبارك بعد ذلك من أن يمنح رئاسة مصر لابنه أو ابن أخيه؟! الذين يقولون إن جمال مبارك سيكتفي بفترتين رئاسيتين إنما يخذعون الرأي العام ولا يحترمون عقول الناس.. ما الذي سيلزم جمال

مبارك بترك السلطة طائعا؟! لقد تعهد الرئيس حسني مبارك في بداية توليه الحكم، بأن يكتفي بفترتين رئاسيتين ثم تراجع عن هذا التعهد وظل في السلطة لمدة ثلاثين عاما متصلة.

ثانياً: يقولون إن المصريين لا تشغلهم قضية الديمقراطية، كما أنهم غير مؤهلين لممارسة الديمقراطية بسبب وجود الأمية. ويؤكدون أنه إذا حدثت انتخابات حرة فإن الإخوان المسلمين سيفوزون بالأغلبية ويتولون الحكم.

والحق أن مصر الآن تجتاحها الإضرابات والاحتجاجات بشكل لم يحدث منذ قيام الثورة عام ١٩٥٢.. هذا التذمر الاجتماعي الشامل ينبئ بتغيير قادم لا محالة، كما أنه ليس بعيداً أبداً عن الديمقراطية.. إن حركات الاحتجاج المتواصلة تعبر عن مطالبه المصريين بالعدالة التي لا يمكن أن تتحقق إلا بالإصلاح الديمقراطي.. أما القول بأن المصريين غير مؤهلين للديمقراطية، فهو، بالإضافة إلى وقاحته، يكشف عن جهل معيب بتاريخ مصر.. فقد بدأت التجربة الديمقراطية في مصر قبل دول أوربية عديدة، حدث ذلك في عام ١٨٦٦ عندما أنشأ الخديو إسماعيل أول مجلس لشورى النواب كان في البداية استشارياً وسرعان ما ناضل أعضاؤه حتى انتزعوا صلاحيات حقيقية.. ومنذ عام ١٨٨٢ وحتى عام ١٩٥٢، ناضل المصريون وقدموا آلاف الشهداء من أجل هدفين: الاستقلال والدستور.. أي أن تحرير مصر من الاحتلال البريطاني ارتبط دائماً في وجدان المصريين بإقامة الديمقراطية.. إن الديمقراطية معناها المساواة والعدل والحرية.. وكل هذه حقوق إنسانية أساسية لا يمكن أن يستحقها شعب دون آخر. أما التذرع بوجود الأمية لمنع الديمقراطية فمردود عليه بأن نسبة الأمية في الهند لم تمنع قيام ديمقراطية عظيمة صنعت دولة كبرى في سنوات قليلة. ونسبة الأمية قبل الثورة لم تمنع حزب الوفد من الفوز الساحق في أي انتخابات نزيهة.. وقد كان الفلاحون المصريون الأميون يصوتون دائماً لصالح الوفد ضد ملاك الأراضي من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين.. إن الإنسان لا يحتاج إلى دكتوراه في القانون ليعرف أن الحكم في بلاده ظالم وفساد، بل إن إحساس بسطاء الناس كثيراً ما يكون أقرب إلى الحقيقة

من نظريات المثقفين ومناقشاتهم المطولة. على كل حال، ففي مصر أكثر من أربعين مليون متعلم وهذا عدد كاف جدا لإنجاح التجربة الديمقراطية. أما الإخوان المسلمون فقد قام النظام المصري بتضخيم دورهم وتأثيرهم حتى يستعملهم كفضاعة يخيف بها الدول الغربية حتى توافق على الاستبداد والتوريث.. الإخوان المسلمون، بحساب العدد والتأثير، لا يمكن أن يفوزوا بالأغلبية في أي انتخابات نزيهة يقبل الناخبون عليها.. وحتى لو افترضنا فوزهم.. أليس هذا اختيار المصريين الحر ويجب علينا أن نحترمه إن كنا ديمقراطيين حقا؟! مهما تكن درجة اختلافنا مع الإخوان المسلمين، أليسوا في النهاية مواطنين مصريين من حقهم أن يفوزوا في الانتخابات ويشاركوا في الحكم ما داموا يحترمون قواعد الديمقراطية؟ إن الإصلاح الديمقراطي، وحده، هو الكفيل بالقضاء على التطرف الديني.. أما في دولة الاستبداد، حتى لو تم قمع الحركات المتطرفة وسحقها، فإن بواعث التطرف تظل كامنة تحت السطح تنتظر أول فرصة لتنتقل من جديد.

أخيرا يتساءلون: لماذا كل هذا الهجوم على جمال مبارك؟ أليس مواطننا مصريا من حقه أن يتقدم بالترشيح لرئاسة الجمهورية؟ والإجابة: من حق جمال مبارك أن يترشح للرئاسة فقط عندما يكون هناك نظام ديمقراطي يساوي بين جميع المرشحين في الفرص.. عندما يتم إلغاء قانون الطوارئ وإطلاق الحريات العامة وتعديل الدستور بحيث يسمح بتنافس شريف على الرئاسة، عندما تتم انتخابات نزيهة تحت إشراف قضائي كامل ومستقل ورقابة دولية محايدة، من دون تدخل من الشرطة ولا بلطجة ولا تزوير.. عندئذ فقط يكون من حق جمال مبارك أن يترشح للرئاسة.. أما ترشيحه في ظل آلة القمع والتزوير القائمة الآن، فسوف يكرر المسرحية البائسة السخيفة نفسها.. سيرشح جمال مبارك نفسه عن الحزب الوطني وتقوم السلطة بتحريك بعض الكومبارس من الأحزاب الوهمية المصنوعة في أمن الدولة ثم يتم تزوير الانتخابات.. إن فوز جمال مبارك بهذه الطريقة سيكون اغتصابا لرئاسة الجمهورية بطريقة غير شرعية أو قانونية.

إن مصر الآن في مفترق الطرق، بكل معنى الكلمة، وسوف ينتزع المصريون بإذن
الله حقهم في العدل والحرية.. حتى يعيشوا في بلدهم مواطنين محترمين. يختارون،
بإرادتهم الحرة المستقلة، الشخص الذي يصلح لرئاسة مصر.
الديمقراطية هي الحل.

حكاية نورا والمنتخب الوطني

أردت أن أكتب هذا الأسبوع عن سيدة مصرية اسمها نورا هاشم محمد، لكن النصر العظيم الذي حققه منتخبنا الوطني على منتخب الجزائر في كرة القدم، لا يمكن تجاهله.. من هنا قررت أن أكتب عن الموضوعين معا:

لا يوجد ما يميز نورا هاشم محمد لأنها مثل ملايين المصريات: سمراء ومتوسطة الجمال وفقيرة.. وقد تزوجت من عامل بسيط اسمه هاني زكريا مصطفى وأنجبت منه ولدين وخاضت معه كفاحا يوميا ضاريا من أجل لقمة العيش وتربية الولدين.. وذات يوم أحست نورا فجأة بإعياء شديد.

كانت مباراة منتخبنا الوطني مع منتخب الجزائر، معركة مصيرية ظهر خلالها معدن المصريين الأصيل فتناسوا خلافتهم ووقفوا جميعا صفا واحدا خلف منتخبهم الوطني. ولما كان الإعلام الجزائري قد تورط في السخرية من منتخبنا القومي بطريقة بذئية فقد قام الإعلاميون المصريون بالرد على ذلك بوابل من الإهانات الموجهة للجزائريين.

وعندما صرحت المطربة الجزائرية وردة بأنها ستشجع فريق الجزائر أحس مصريون كثيرون بالغضب وتساءلوا: كيف تجرؤ وردة على تشجيع الفريق الجزائري وهي التي تعيش في مصر وتنهل من خيرها منذ عقود؟! وطالب بعض المدونين على الإنترنت بمنع دخول وردة إلى مصر عقابا لها على تقاعسها عن تشجيع منتخبنا الوطني.

في البداية أرجعت السيدة نورا إحساسها بالإعياء إلى قلة النوم وكثرة عملها في البيت، وقد أخفت الأمر عن زوجها هاني حتى لا تزيد من متاعبه. لكن تعبها زاد حتى

رقدت في الفراش.. عندئذٍ أصر هاني على اصطحابها إلى عيادة خاصة ودفع الكشف للطبيب الذي فحصها ونصح بنقلها فوراً إلى المستشفى.

حرص سيادة الرئيس مبارك على حضور تدريب المنتخب الوطني وقضى وقتاً مع اللاعبين ليشد أزرهم قبل المباراة.

والحق أن رعاية الرئيس مبارك للرياضيين معروفة، ولعلنا نذكر عندما مات ألف وأربعمائة مصري غرقاً في حادثة العبارة الشهيرة.. فإن حزن الرئيس مبارك آنذاك على الضحايا لم يمنعه من حضور تدريب المنتخب الذي كان يستعد لمعركة مصيرية أخرى في نهائي كأس إفريقيا.

عندما وصل هاني زكريا وزوجته نورا إلى مستشفى صدر إمبابة، كانت الساعة الثانية صباحاً.. كشف الطبيب على نورا بسرعة وقال إن حالتها عادية ولا تحتاج إلى مستشفى ثم انصرف، حاول هاني أن يلحق به ليتناقش معه لكنه لم يسمح له بمقابلته.

رجع هاني إلى موظف الاستقبال ورجاه أن يساعده حتى يتمكن من علاج زوجته.. عندئذٍ قال له موظف الاستقبال بوضوح:

إذا أردت أن تعالج زوجتك. ادفع الآن مبلغ ٢٠٠٠ جنيه.

أثناء مباراتنا مع الجزائر، وبالرغم من الخشونة المتعمدة من الجزائريين فقد مارس لاعبونا أقصى درجات ضبط النفس. كما ظهر تدين المصريين العميق واضحاً أثناء المباراة وقبلها.. فارتفعت دعوات ملايين المصريين إلى الله لكي يسجل الفريق المصري هدفين على الأقل.

وظهر المطرب إيهاب توفيق في التلفزيون وطلب من المشاهدين جميعاً الدعاء للمنتخب، مؤكداً أن في مصر رجالاً صالحين كثيرين وهؤلاء قطعاً دعاؤهم مستجاب.

أصيب هاني بالذهول عندما استمع إلى المبلغ المطلوب منه، وسأل موظف الاستقبال بصوت خافت إن كان مستشفى صدر إمبابة ما زال يتبع الحكومة المصرية؟!!

أخبره الموظف، بفتور، أنه ما زال يتبع الحكومة لكنه يجب أن يدفع ألفي جنيه.. قال هاني إنه فقير ولا يملك هذا المبلغ.. لم يرد الموظف عليه وانصرف إلى قراءة أوراق أمامه.. بدأ هاني في التوسل للموظف حتى يسمح بعلاج زوجته.

صباح يوم المباراة، صرح الناقد الرياضي المعروف ياسر أيوب في التلفزيون، بأنه في حالة فوز المنتخب على الجزائر والتأهل للمونديال. فإن كل لاعب في المنتخب سوف يحصل على مكافأة مالية قدرها ٦ ملايين جنيه مصري من الدولة واتحاد الكرة.. ولما بدا على وجه المذيع بعض الاستغراب من ضخامة المبلغ.. قال ناقد رياضي آخر: اللاعبين في المنتخب يستحقون أكثر من ذلك، لأنهم يبذلون مجهودا خرافيا من أجل إدخال الفرحة على قلوب المصريين.

لما نيس هاني من إقناع موظف الاستقبال في مستشفى صدر إمبابه، أخذ زوجته التي بدأت تترنح من الإعياء والحمى وذهب بها إلى مستشفى صدر العمرانية، حيث كشف عليها الطبيب هناك وقال إنه يشبه في أنها مريضة بأنفلونزا الخنازير، وأخبره بأنه لا يستطيع علاجها في المستشفى لأنها غير مجهزة لمثل حالتها. ونصحه باصطحاب زوجته إلى مستشفى أم المصريين حيث توجد التجهيزات الطبية اللازمة.

لا يقتصر حب الرياضة على الرئيس مبارك لكنه يمتد أيضا إلى ولديه جمال وعلاء، وقد حرص الاثنان على الذهاب إلى الاستاد لتشجيع المنتخب وذهب معهما معظم الوزراء وكبار المسؤولين بمن فيهم وزير الصحة الذي جلس بجوار السيد جمال مبارك مباشرة.. وقد رأينا فرحة كل هؤلاء الغامرة عندما أحرز عمرو زكي الهدف الأول في مرمى الجزائر.

شكر هاني الطبيب وأخذ زوجته نورا وهرع إلى مستشفى أم المصريين، حيث توسل إلى المسؤولين هناك حتى ينقذوا زوجته التي بدأت تبصق دما، لكن الطبيب في أم المصريين طمأنه تماما وقال إن حالة زوجته عادية ولا تحتاج إلى الحجز في المستشفى.. ونصحه بالعودة بها إلى مستشفى صدر العمرانية لأنها الجهة المتخصصة في حالتها.

بعد الهدف الأول، وبالرغم من الجهد الكبير والروح القتالية، لم يستطع لاعبونا أن يسجلوا في مرمى الجزائر لمدة ٩٠ دقيقة كاملة.. وقد بان الغضب على وجوه كبار المسؤولين الجالسين في المقصورة.. حتى إن السيد علاء مبارك لم يتمالك نفسه وأشاح بيده اعتراضا على إضاعة منتخبنا عدة فرص لأهداف مؤكدة.

عاد هاني من جديد، وهو يكاد يحمل زوجته نورا، إلى مستشفى صدر العمرانية، ولأول مرة يرتفع صوته غاضبا في وجه الطبيب:

لماذا أرسلتني إلى مستشفى أم المصريين إذا كان علاج زوجتي هنا؟!

أكد له الطبيب أن تشخيصه صحيح وأنهم في مستشفى أم المصريين يتهبون من علاج المرضى.. وطلب منه شهادة رسمية من مستشفى أم المصريين بأن حالة نورا عادية وليست خطيرة.. عندئذ اعتذر هاني للطبيب عن حديثه في الكلام وأخذ زوجته من جديد إلى أم المصريين وطالبهم بإعطائه شهادة بحالة زوجته الصحية.

والحق أنهم هذه المرة عاملوه بلطف، وأكدوا له أنهم سيعملون التحاليل اللازمة لزوجته نورا لكن عليه أن يعود بها في الثامنة صباحا، لأن مسئولة التحاليل غير موجودة (تبين بعد ذلك أنها كانت موجودة لكنها أرهقت من العمل فطلبت من زملائها صرف المريضة نورا بأي طريقة).

كادت المباراة تنتهي وفي الوقت بدل الضائع، تمكن عماد متعب من إحراز الهدف الثاني في مرمى الجزائر، ورقصت مصر كلها طربا.. بل إن الدكتور حاتم الجبلي وزير الصحة، نسي وقار منصبه والكاميرات المسلطة عليه، وقفز من مكانه واحتضن جمال مبارك ليهنته بالنصر العظيم.

عاد هاني بزوجته نورا إلى مستشفى صدر العمرانية ليودعها حتى الصباح ثم يأخذها بعد ذلك لعمل التحاليل في أم المصريين، وكانت حالة نورا قد ساءت لدرجة أنهم وضعوها على جهاز التنفس الصناعي ولم تلبث أن لفظت أنفاسها الأخيرة قبل أن تتمكن من إجراء التحاليل اللازمة لتشخيص حالتها.. ماتت نورا هاشم محمد وهي لم تتجاوز الخامسة والعشرين، وتركت زوجها هاني وولدين صغيرين.

ولعلنا البلد الوحيد الذي يموت فيه الناس بهذه الطريقة.. على أن مأساة نورا هاشم
محمد لا يجوز أن تعكر صفو فرحتنا بالنصر على الجزائر.
لقد استجاب الله لدعائنا وجعلنا نحرز هدفين نظيفين.. وهكذا أذقنا الجزائريين
من كأس الهزيمة وسوف نسحقهم بإذن الله في مباراتنا المقبلة.
مبروك لمصر الوصول إلى المونديال.. ورحم الله السيدة نورا هاشم محمد.
الديمقراطية هي الحل.

دفاعاً عن علم مصر

في يوم ١٤ نوفمبر عام ١٩٣٥ كانت مصر كلها تغلي بالاحتجاجات ضد الاحتلال البريطاني، وخرجت مظاهرة حاشدة من جامعة القاهرة تضم آلاف الطلاب الذين راخوا يهتفون من أجل الاستقلال والديمقراطية.

وحمل الطلاب زميلاً لهم من كلية الزراعة اسمه محمد عبد المجيد مرسي وهو يرفع بيده علم مصر وسرعان ما أطلق الجنود الإنجليز عليه الرصاص فاستشهد وكاد علم مصر يسقط على الأرض فسارع بحمله طالب آخر هو محمد عبد الحكم الجراحي من كلية الآداب.. وهدد الضابط الإنجليزي عبد الحكم بالقتل لو أنه تقدم خطوة واحدة.

لكن عبد الحكم ظل يتقدم وهو يحمل العلم فأطلق الضابط عليه الرصاص وأصابه في صدره وتم نقله إلى المستشفى حيث لفظ أنفاسه الأخيرة.. وخرجت مصر كلها تودع ابنها الشهيد الذي فضل الموت على رؤية علم مصر وهو يسقط على الأرض.

وفي أول يوم من حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ استشهد عشرات الجنود المصريين حتى تمكن الجندي المصري «محمد أفندي» من رفع العلم على سيناء لأول مرة منذ احتلالها.

ليس العلم إذن مجرد قطعة قماش وإنما هو رمز للوطن والشرف والكرامة.. فكرت في ذلك وأنا أرى علم بلادي تدهسه أقدام البلطجية الجزائريين في السودان، ويتلذذ

بعضهم بإلقائه تحت السيارات والمرور عليه وتمزيقه وحرقه. إن الاعتداءات البشعة التي تعرض لها المصريون في الخرطوم قد كشفت عن عدة حقائق:

أولاً: من المألوف في مباريات الكرة أن تندلع أحداث شغب بين المشجعين، لكن ما حدث في الخرطوم تجاوز شغب الملاعب بكثير.. لقد حملت طائرات السلاح الجوي الجزائري إلى الخرطوم آلاف البلطجية الجزائريين المسلحين الذين أسندت إليهم مهمة محددة: الاعتداء على المصريين وإهانتهم..

وشهادات الضحايا جميعاً تدل على أن الغرض من الاعتداء كان إذلال المصريين.. فما معنى أن يخلع الجزائريون ملابسهم الداخلية أمام النساء المصريات ثم يكشفون عوراتهم ويرددون نفس الجملة «نحن ننكح مصر»؟! ما معنى أن يجبروا الرجال المصريين على الانبطاح على الأرض حتى بعد الاعتداء عليهم بالسكاكين والسيوف؟! ما معنى أن يحملوا لافتات كتبت عليها مصر أم الدعارة؟! هل لهذه السفالة أية علاقة بكرة القدم؟ إن هؤلاء الأوباش لا يمكن أن يمثلوا الشعب الجزائري العظيم الذي حارب معنا في حرب أكتوبر واختلطت دماء شهدائنا بدماء شهدائه.

لماذا الإصرار على إذلال المصريين بهذا الشكل وقد فاز الفريق الجزائري بالمباراة؟! أنا أفهم أن يحدث هذا الإذلال من جيش احتلال أجنبي.. لكن المحزن حقاً أن يتم بأيدي عربية.

هل يقبل أي جزائري أن تتعرض أخته أو أمه إلى الترويع وهتك العرض بهذه الطريقة؟ إن منظر الضحايا المصريين وهم يكون أمام شاشات التلفزيون من فرط القهر والمهانة لا يمكن أن ينمحي من الذاكرة المصرية قبل أن نحاسب كل من تسبب في هذا الاعتداء الإجرامي.

ثانياً: مصر هي البلد العربي الأكبر وهي المصدر الأكبر للمواهب البشرية في العالم العربي، لقد كان للمصريين شرف المساهمة في صنع النهضة في بلاد عربية كثيرة: الجامعات أنشأها الأساتذة المصريون.. والصحف أنشأها الصحفيون المصريون.. معاهد الفنون والسينما والمسرح أنشأها الفنانون المصريون.. المدن والبيوت أنشأها المهندسون المصريون.. والمستشفيات أقامها الأطباء المصريون.. حتى القوانين والديساتير هناك غالباً ما وضعها أساتذة قانون مصريون.

بل إن النشيد الوطني الجزائري ذاته قام بتلحينه الموسيقار المصري محمد فوزي.. هذا التميز المصري جعل العلاقة بين المصريين والشعوب العربية مركبة: فيها الحب والإعجاب غالبا وتحمل أحيانا بعض الحساسية والتوتر.. في فترة المد القومي الناصري، ساندت مصر الثورة الجزائرية وأمدتها بالمال والسلاح ودافعت عنها في المحافل الدولية وأرسلت جيشها لمساندة الثورة اليمنية بل وخاضت مصر الحرب دفاعا عن فلسطين وسوريا.

كانت مشاعر العرب نحو مصر آنذاك حبا خالصا.. ولكن ما إن توقفت مصر عن أداء مهمتها القومية وعقدت معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل، حتى ظهرت على السطح كل المشاعر السيئة ضد مصر.. ولا يتسع المجال لسرد عشرات الأمثلة على محاولات بعض العرب المستمرة لإهانة المصريين والتقليل من دورهم وشأنهم، بدءا من عبودية نظام الكفيل وإساءة معاملة المصريين ونهب حقوقهم في الخليج، مروراً بشركات إنتاج كبرى كثيرا ما تقام خصيصا من أجل استبعاد الفن المصري وتهميشه، وصولاً إلى مسابقات ومهرجانات ثقافية تقام سنويا بملايين الدولارات، فقط من أجل إثبات أن مصر لم تعد تملك الريادة في الثقافة والفن.

كل هذه بالطبع محاولات بائسة وخائبة وبلا تأثير، أو لا لأن مكانة مصر لا يمكن أن ينقص منها هذا الصغار، وثانياً لأن الشعب العربي المصري لا يمكن أن يتنكر لعروبتة أو يفصل عن أشقائه العرب مهما تكن الظروف.

ثالثاً: إن تعاون النظام المصري مع إسرائيل وإمداده لها بالغاز والأسمنت ومشاركته في حصار الفلسطينيين عن طريق إغلاق معبر رفح، كل هذه سياسات خاطئة مشينة يرفضها المصريون أنفسهم قبل سواهم ويتظاهرون كل يوم تضامنا مع إخوانهم في العراق وفلسطين ولبنان.

بل إن كثيرا من المصريين دفعوا ثمنا باهظا لمواقفهم القومية كان آخرهم الصحفي المعروف مجدي أحمد حسين الذي سافر إلى غزة تضامنا مع الفلسطينيين المحاصرين هناك فألقت السلطات المصرية القبض عليه وقدمته إلى محكمة عسكرية حكمت عليه بالسجن لمدة عامين.

إن موقف النظام المصري من إسرائيل لا يمثل إطلاقاً موقف الشعب المصري ولا يجوز أبداً أن يستعمل كذريعة من أجل الاعتداء على المصريين وإهانتهم.

رابعاً: لقد كان الاعتداء على المصريين في الخرطوم نوعاً من إرهاب الدولة تورط فيه النظام الجزائري وساعده في ذلك تقصير النظام المصري وفساده وعجزه عن حماية المصريين. لقد مر أسبوع كامل على ارتكاب الجريمة بغير أن يتخذ النظام المصري منها موقفاً جاداً حاسماً.

إن الذين يتوقعون من الرئيس مبارك أن يعيد للمصريين كرامتهم المهذرة، أخشى أن ينتظروا طويلاً.. ماذا فعل الرئيس مبارك لمئات المصريين المعتقلين في السعودية؟! ماذا فعل للطبيين المصريين اللذين حُكِمَ عليهما هناك بالجلد؟! ماذا فعل للمصريين الذين تم تعذيبهم في الكويت؟! ماذا فعل الرئيس مبارك للجنود المصريين الذين قتلتهم إسرائيل على الحدود وماذا فعل للأسرى المصريين الذين اعترفت إسرائيل بإبادتهم أثناء الحرب؟! الإجابة دائماً: لا شيء.. المصريون حقوقهم مضبوطة داخل الوطن وخارجه.

لماذا تركت السلطات المصرية اللاعب الجزائري الأخضر بلومي يهرب بعد أن ارتكب جريمة بشعة في القاهرة وفقاً عين الطبيب المصري بلا ذنب؟! وهل كان يسمح للسيد بلومي بالهرب لو أنه ارتكب جريمته في دولة ديمقراطية محترمة؟! وهل كان مسلسل الاعتداءات الجزائرية على المصريين ليستمر لو أن بلومي قبض عليه في مصر وقدم إلى المحاكمة؟! إن حقوق المواطنين لا تتحقق إلا في النظام الديمقراطي، أما الأنظمة المستبدة فإن همها الوحيد الحفاظ على السلطة بأيّة وسيلة وأي ثمن.. إن الحاكم الذي يغتصب السلطة ويقمع مواطنيه ويزور إرادتهم في الانتخابات لا يمكن أن يقنع أحداً عندما يتحدث عن كرامة المواطنين.

إن جريمة إهانة المصريين وإذلالهم بهذا الشكل البشع لن تمر بدون مساءلة أو عقاب وإذا كان النظام المصري عاجزاً عن محاسبة هؤلاء المجرمين فإن واجبنا جميعاً، كمصريين، أن نضغط بكل السبل المتاحة على النظام الجزائري حتى يقدم اعتذاراً رسمياً للشعب المصري ويقبض على المعتدين الجزائريين ويقدمهم للعدالة.

لا يجوز أبدا أن نقابل الإساءة بمثلها ولا يجب أن نخلط بين الشعب الجزائري العظيم والنظام الجزائري الاستبدادي المسئول عن هذه الجريمة.. ولكن أن الأوان أن يفهم الجميع أنه، منذ الآن، لن يكون الاعتداء على المصريين سهلا ولا مجانيا أبدا. إن إصرارنا على عقاب من اعتدوا على كرامتنا لا يتعارض أبدا مع انتمائنا القومي؛ فالحسابات الجيدة كما يقول المثل الفرنسي تصنع دائما أصدقاء جيدين.. والعلاقات الأخوية بين الشعبين الجزائري والمصري لا يمكن أن تتحقق إلا باحترام حقوق المصريين والجزائريين جميعا.

الديمقراطية هي الحل.

فن إرضاء الرئيس

لم أكن لأصدق هذه الواقعة لولا أن شاهدتها بنفسى على شريط تسجيل لقناة المحور:

أثناء مؤتمر الحزب الوطنى الأخير.. وصلت السيدة سوزان مبارك إلى القاعة، يحيط بها أفراد الحراسة، وهرع الوزراء والمسئولون لتحياتها ثم اقتربت منها عائشة عبد الهادي وزيرة القوى العاملة وأخذت تلاحقها، كانت الوزيرة عائشة تتحدث في موضوع بدا أنه لا يحظى باهتمام السيدة سوزان لكنها ظلت تنصت للوزيرة وعلى وجهها ابتسامة مهذبة.

ثم فجأة، أمام الحاضرين وعدسات المصورين وكاميرات التلفزيون، انحنت الوزيرة عائشة عبد الهادي على يد السيدة سوزان مبارك وأخذت تقبلها. بدا المشهد غريبا للغاية.

إن تقبيل الرجل ليد المرأة عادة فرنسية غير منتشرة في مصر.. المصريون قد يقبلون يد الأم أو الأب تعبيراً عن الاحترام العميق، وفيما عدا ذلك، فإن تقبيل الأيدي يعتبر في بلادنا أمراً منافياً للكرامة وعزة النفس.

في عام ١٩٥٠، كان حزب الوفد قد أنهكه وجوده خارج السلطة لعدة أعوام، وعندما تولى الوفد تشكيل الحكومة الجديدة التقى زعيم الوفد مصطفى النحاس بالملك فاروق وانحنى ليقبل يده، وكان ذلك تصرفاً شائناً ظل يلاحق مصطفى النحاس حتى وفاته. ما الذي يدفع وزيرة في الدولة إلى الانحناء وتقبيل الأيدي؟

الحق أن عائشة عبد الهادي لم تحلم يوماً بتولي الوزارة لسبب بسيط أنها لم تكمل

تعليمها الأساسي، أي أنها فشلت في الحصول على الشهادة الإعدادية ونجحت في أن تكون وزيرة.. في بلد يضم عشرات الآلاف من حملة الدكتوراه.

إن الوزيرة عائشة تدرك أن توليها للوزارة لا يعود إلى كفاءتها أو قدرتها على العمل، وإنما يرجع فقط إلى رضا الرئيس وأسرته عنها، ومن أجل الاحتفاظ بالرضا الرئاسي فإنها على أتم استعداد لأن تفعل أي شيء بما في ذلك تقبيل أيدي الرئيس وقرينته وولديه.. السؤال: هل يمكن أن نتوقع من الوزيرة عائشة أن تدافع عن كرامة المصريين وحقوقهم كما يقتضي منصبها بوصفها وزيرة للقوى العاملة؟ الإجابة بالنفي القاطع، إن آلاف المصريين الذين يعملون في دول الخليج يتعرضون لنهب مستحقاتهم على يد الكفيل، ويعانون من المعاملة السيئة المهينة وكثيرا ما يتم حبسهم وجلدهم ظلما.. وهم ينتظرون من حكومة بلادهم أن تدافع عن حقوقهم، لكن السيدة عائشة، التي تُقبل الأيدي، لا تفعل لهم شيئا.

بل على العكس، فقد أعلنت عائشة عبد الهادي منذ عامين أنها تعاقدت مع السلطات السعودية من أجل توريد آلاف الخاديات المصريات ليعملن في بيوت السعوديين.. وقد أصابت هذه الصفقة الشاذة المصريين بالصدمة.

أولاً: لأن في مصر مئات الآلاف من حملة المؤهلات العليا الذين هم أولى بالتعاقد على العمل في الخليج. ثانياً: لأن إرسال المصريات للعمل خاديات يتنافى مع أبسط قواعد الكرامة الوطنية ويعرضهن للمهانة والإذلال والاعتداءات الجنسية.

ثالثاً: لأن مصريات كثيرات من هؤلاء يحملن مؤهلات متوسطة وعالية لكنهن اضطرن تحت ضغط الفقر والبطالة إلى الموافقة على العمل خاديات. رابعاً: لأن السلطات السعودية التي تشدد في كل ما يخص الدين وتشتترط وجود رجل محرم مع السيدات في رحلات الحج والعمرة. فعلت العكس هذه المرة، وطلبت أن تذهب الخاديات المصريات إلى السعودية وحدهن من دون مرافق. وقد دافعت الوزيرة عائشة عن صفقة الخاديات التي عقدها وقالت: إن الخدمة في البيوت لا تعيب أحدا، ونصحت معارضيهما بأن يتخلصوا من الحساسيات التي لا معنى لها.

وأذكر أن مثقفا مصريا هو الدكتور إيمان يحيى قرر آنذاك أن يرد على الوزيرة بطريقة عملية ومبتكرة.. فقام بنشر الإعلان التالي في الصفحة الأولى من جريدة الكرامة: «مطلوب خادمة سعودية مقيمة لأسرة مصرية ميسورة.. مرتب مجز».

ثم ترك رقم تليفونه للاتصال.. وعلى مدى أسابيع، انهالت عليه اللعنات والشتائم من عشرات السعوديين الذين اعتبروا الإعلان مهينا لبلادهم.. وقد اضطرت عائشة إلى التراجع عن إرسال الخاديات إلى السعودية تحت ضغط الرأي العام.. لكنها عادت وأعلنت في الشهر الماضي أنها عقدت اتفاقا جديدا لإرسال الخاديات المصريات إلى الكويت هذه المرة.

ولا أفهم ما سر إصرار بعض المسؤولين في الخليج على استخدام الخاديات من مصر بدلا من الأطباء والمهندسين والمهنيين المصريين الأكفاء الذين يعود إليهم الفضل في النهضة التي يشهدها الخليج الآن؟

هل يحقق استعمال المصريين خدماً لذة معينة لدى بعض الخليجيين؟ ولا أفهم أيضا سر ولع هذه الوزيرة الغربية بتوريد الخاديات لبلاد الخليج! لكنني أفهم أن فاقد الشيء لا يعطيه، وأن من تسمح لنفسها بتقبيل أيدي الناس على الملأ لا يمكن أن تدافع عن كرامة أحد.

إن واقعة تقبيل الوزيرة عائشة ليد السيدة سوزان مبارك تعكس علاقة الوزراء وكبار المسؤولين بالرئيس مبارك وأسرته.. في التسجيل نفسه الذي شاهدته لقناة المحور، يظهر الدكتور علي الدين هلال، مسئول الإعلام في الحزب الوطني وأستاذ العلوم السياسية وقد وقع في ورطة طريفة.

فقد شاء حظه أن يجد نفسه واقفا في طريق السيدة سوزان مبارك، فارتبك بشدة ولم يدر ماذا يفعل: فهو يخشى أن يفسر إعطاء ظهره للسيدة الأولى وكأنه استهانة بمكانتها فتكون العاقبة وخيمة، كما أنه لا يستطيع أن يغامر بالتوجه إليها والحديث معها ما دامت لم تطلب منه ذلك.. ولو أنه قرر الابتعاد فجأة عن مسار السيدة سوزان فقد يبدو ذلك أيضا تصرفا لا يليق.

ماذا يفعل إذن؟ بدا المسئول الكبير مضطربا ومشتت الذهن، وظل يتأرجح في مكانه

حتى جاء إليه ضابط حراسة وأزاحه بعيدا حتى تتقدم السيدة سوزان مبارك في طريقها؛ هذا الخضوع التام للرئيس وأسرته سمة مشتركة للوزراء جميعا في مصر.

ولعلنا نذكر في العام الماضي كيف قام جمال مبارك بتوبيخ وزير التعليم العالي هاني هلال على الملأ في احتفال للجامعة الأمريكية ومنعه من الجلوس بجواره على المنصة، ثم أشار إليه بيده أن ينصرف فوراً. لم يغضب الوزير هاني هلال آنذاك لتوبيخه علنا، وإنما أصابه الجزع فقط لأن جمال مبارك غاضب عليه.

في الدول الديمقراطية، يصل الوزير إلى منصبه بواسطة انتخابات نزيهة، وهو يدين بالفضل للنخبين، ويبدل كل جهده لكي يحتفظ بثقتهم وأصواتهم.

وإذا اختلف الوزير هناك مع رئيس الدولة، فإنه يقدم استقالته فوراً لأنه يعلم أنه سيعود إلى منصبه إن فاز في الانتخابات المقبلة.. أما في النظام الاستبدادي فإن رأي الناس لا يهم الوزير إطلاقاً؛ لأنه يتولى الوزارة ليس بسبب كفاءته أو عمله؛ وإنما بفضل ولائه للرئيس.

وبالتالي فإن مستقبله السياسي كله معلق بكلمة واحدة من سيادة الرئيس. لن تجد في مصر أبداً وزيراً يناقش الرئيس مبارك فيما يقوله أو يختلف معه أو حتى يتحفظ على كلمة واحدة قالها. كلهم يمجدون الرئيس ويشيدون بعقريته وإنجازاته العظيمة التي لا نراها - نحن المصريين - ولا نشعر بها، (لأنها ببساطة غير موجودة).. رأيت من سنوات مسئولاً اقتصادياً بارزاً في الدولة يؤكد على شاشة التلفزيون أن الرئيس مبارك بالرغم من كونه لم يدرس الاقتصاد إلا أن سيادته يتميز بـ«الإلهام الاقتصادي» الذي يجعله يتوصل إلى أفكار اقتصادية جبارة ومبهرة تستعصي على أساتذة الاقتصاد أنفسهم (!)

إن طريقة تولي المناصب في مصر تستبعد تلقائياً أصحاب الكفاءات والشخصيات القيادية والذين يتمتعون بعزة النفس ويحرصون على كرامتهم.. بينما تمنح المناصب عادة للفاشلين والأتباع والمنافقين والمتعاونين مع أجهزة الأمن.. وقد أدى ذلك إلى تدهور الأحوال في مصر حتى وصلت إلى الحضيض في معظم المجالات.

إن اللحظة التي انحنت فيها عائشة عبد الهادي لتقبل يد السيدة سوزان مبارك، تحمل في معناها التفسير الكامل لضبياع حقوق المصريين داخل الوطن وخارجه. عندما يتم إصلاح ديمقراطي حقيقي، سوف تأتي الانتخابات بمسؤولين أكفاء ومحترمين لا يُقبلون الأيدي ولا ينافقون الرئيس وأسرته؛ عندئذ فقط سوف تنهض مصر.
الديمقراطية هي الحل.

قبل أن نلعن سويسرا

في يوم ٢٧ من أكتوبر الماضي، كنت في زيارة إلى سويسرا وكتبت في هذا المكان أول مقال عن معركة المآذن.. قلت: إن خطورة هذه المعركة تتجاوز منع المآذن؛ لأنها ستؤدي إلى إصدار قانون يرتبط فيه الإسلام بالإرهاب رسمياً.

وثانياً: لأنها ستفتح الباب للمزيد من المعارك القانونية التي سوف تشنها الأحزاب اليمينية العنصرية في الغرب للتضييق على المسلمين هناك. ودعوت في مقالي إلى تشكيل وفد من أساتذة الحضارة الإسلامية ورجال الدين المستنيرين، يسافرون إلى سويسرا ليشرحوا للرأي العام هناك أن المئذنة شكل معماري إسلامي وليست شعاراً حربياً كما يزعم حزب الشعب السويسري اليميني الذي أشعل هذه المعركة.

وقد استجابت جريدة «الشروق» إلى دعوتي واتصلت بكبار المسؤولين في مصر ويبدو أنهم لم يتحمسوا للفكرة، أو أنهم تحمسوا ولم يفعلوا شيئاً، باستثناء فضيلة مفتي الجمهورية الذي تصادف أن كان مستشاره الإعلامي مدعوا في مؤتمر هناك وعاد بعد أن انتهى التصويت على منع المآذن. والحق أن تقاعس المسؤولين المصريين عن أداء واجباتهم قد أصبح ظاهرة متكررة ومحزنة.

ولقد رأينا في أحداث مباراة كرة القدم بين مصر والجزائر التي أقيمت في السودان، كيف عجزت السلطات المصرية عن حماية مواطنيها من الاعتداءات الهمجية التي ارتكبتها عصابات جزائرية إجرامية أرسلتها حكومة الجزائر في طائرات حربية، ثم عجزت بعد ذلك عن محاسبة الذين اعتدوا على كرامة المصريين.

منذ أيام، ظهرت نتيجة الاستفتاء في غير صالحنا وأصبحت المآذن في سويسرا ممنوعة بقوة القانون.. أحس المصريون بالغضب وتساءلوا: كيف تزعم سويسرا أنها دولة ديمقراطية وفي الوقت نفسه تمنع المسلمين، دون سواهم من أصحاب الديانات الأخرى، من إقامة مآذنتهم؟!!

ما الضرر في إقامة المآذن، ولماذا لا يريد السويسريون أن يروها في بلدهم؟ وهل يمكن أن يتخذ الإجراء نفسه مثلا ضد المعابد اليهودية في سويسرا؟! إن غضب المصريين طبيعي ومفهوم وأسئلتهم مشروعة.. ولكن، قبل أن نلعن سويسرا، يجب أن نتذكر بعض الحقائق:

أولاً: إن منع المآذن في سويسرا لا يعني أبداً أن السويسريين جميعاً يقفون ضد الإسلام، إن ما يقرب من نصف الناخبين السويسريين، والمسؤولين في الحكومة السويسرية وممثلي الديانتين المسيحية واليهودية بكل طوائفهم؛ كل هؤلاء قد دافعوا بحرارة حتى اللحظة الأخيرة عن حق المسلمين في إقامة مآذنتهم.

بل إن نتيجة الاستفتاء قد أدت إلى اندلاع المظاهرات في مدن سويسرية عديدة دافعا عن حق المسلمين في ممارسة شعائرتهم، وقد تلقيت خطابات عديدة من أصدقاء مثقفين سويسريين يبدون فيها أسفهم العميق لمنع المآذن، من بينهم الناقدة الأدبية المرموقة إنجيلا شادر التي كتبت بالحرف: «إنني أحس بالصدمة والعار من أجل بلادي»، ووصفت منع المآذن بأنه «قرار أحمق وضيق الأفق وجبان».

ثانياً: بالرغم من أن الاستفتاء قانوني وملزم طبقاً للدستور السويسري، فإن قرار منع المآذن مخالف لمبادئ حقوق الإنسان، ومن الممكن متابعة القضية في المحافل الدولية بغرض إلغاء القرار.. هذه هي الطريقة الصحيحة للتعامل مع المشكلة، أما دعوات المقاطعة واتهام سويسرا بالعداء للإسلام.. فهو سلوك يعكس رؤية غير منصفة للشعب السويسري، وسوف يؤدي إلى عداوة متبادلة لن يستفيد منها إلا المتطرفون العنصريون هناك.

ثالثاً: حزب الشعب السويسري، الذي فجر هذه الأزمة واحد من أحزاب يمينية غربية كثيرة ترفع كلها دعاوى عنصرية معادية للأجانب والمهاجرين. وقد استغل

حزب الشعب خوف السويسريين من الإسلام وجهلهم بتعاليمه السمحة، وبدأ بهذا الاستفتاء خطوة سوف تتبعها خطوات أخرى؛ فقد صرح المسؤولون في حزب الشعب بأنهم يعدون لاستفتاءات جديدة ضد ارتداء الحجاب في أماكن العمل والدراسة، وضد ختان الإناث، وضد إقامة مقابر منفصلة للمسلمين.

وقد سارع الرئيس الفرنسي ساركوزي بتأييد منع المآذن، وأكد أنه يتفهم حاجة المجتمع الغربي للمحافظة على طابعه الثقافي، وسرعان ما تعالت أصوات في هولندا وألمانيا تنادي بتنظيم استفتاءات مماثلة للتضييق على المسلمين.. المعركة، إذن، لم تنته بمنع المآذن، بل هي قد بدأت وعلينا أن ندافع عن حقوق المسلمين بطريقة قانونية وفعالة ومحترمة.

رابعاً: من خلال معرفتي الطويلة بالمجتمع الغربي، أعتقد أننا - بوصفنا مسلمين - مسئولون إلى حد كبير عن هذه الموجة العنيفة من الخوف من الإسلام.. هذا الشعور لم يكن موجوداً، أو على الأقل لم يكن ظاهراً، قبل هجمات ١١ من سبتمبر.. لقد تطوع بعض المجرمين الإرهابيين مثل أسامة بن لادن وأيمن الظواهري بتشويه صورة الإسلام في أذهان ملايين الغربيين. وكفي أن نعلم أن لفظ «جهاد» صار يستعمل الآن في اللغات الغربية بمعنى عمليات القتل المسلحة وأن مصطلح «الإسلامية» صار يستعمل في اللغة الفرنسية، حتى في الأوساط الأكاديمية، بمعنى الإرهاب.

أضف إلى ذلك أن معظم المساجد في الغرب يتم الإنفاق عليها من أموال مشايخ النفط الوهابيين، وهؤلاء يقدمون قراءة سلفية متشددة للدين ساعدت كثيراً على تشويهه في الذهن الغربي. يكفي أن نعلم أن أداء البنات المسلمات لدروس التربية الرياضية في المدارس، مشكلة كبيرة في سويسرا؛ حيث يصر كثير من أولياء الأمور المسلمين هناك على منع بناتهم الصغيرات من دروس التربية الرياضية والسباحة لأنها حرام (بناء على فتاوى وهايبة خاطئة بالطبع).

الأمر الذي يدفع إدارات المدارس إلى الدفاع عن حق البنات في ممارسة الرياضة ويرسخ في الوقت نفسه صورة الإسلام بوصفه ديناً رجعيّاً لا يرى في المرأة إلا جسداً يثير الغواية ويستعمل للمتعة.. ولنا أن نتخيل رد فعل الغربيين عندما يسمعون أن الإسلام

يفرض ختان المرأة (الذي هو جريمة بشعة لا علاقة للإسلام بها) أو يشاهدون امرأة ترتدي النقاب، سواء كان هذا النقاب بعينين أو عين واحدة (كما يدعو إلى ذلك بعض المشايخ السعوديين).

إن الأفكار الوهابية، المدعومة بأموال النفط، تقدم أسوأ صورة للإسلام في الذهن الغربي.. إن الذين صوتوا ضد إقامة المآذن في سويسرا ليسوا جميعا عنصريين، لكنهم ببساطة خائفون من دين ارتبط لديهم بالعنف والقتل والتخلف واضطهاد المرأة.. واجبنا أن نقدم للغرب الصورة الحقيقية الصحيحة للإسلام، الذي أقام حضارة عظيمة على مدى سبعة قرون علمت العالم كله مبادئ العدل والحرية والتسامح.. وإذا تخاذلنا عن أداء هذا الواجب، فلا يحق لنا بعد ذلك أن نلوم الآخرين.

خامسًا: لا شك أن منع المآذن في سويسرا يشكل مخالفة صارخة لحرية العقيدة.. من حق المصريين والعرب والمسلمين أن يعترضوا على هذا المنع، وأن يحاولوا تعطيل القرار بجميع السبل القانونية.. على أن الحكومة المصرية لا يحق لها أخلاقيا الاعتراض على منع المآذن في سويسرا لأنها عجزت عن إتاحة حرية العقيدة للمصريين أنفسهم.

السلطات المصرية تقبض بانتظام على الشيعة والقرآنيين وتحاكمهم بتهمة ازدراء الأديان وتلقي بهم في السجون، بل إن دار الإفتاء التي تطالب الآن بحرية العقيدة في سويسرا، قد أصدرت فتوى رسمية بتكفير البهائيين مما يهدد دمهم ويعرضهم للقتل في أي لحظة.. وهؤلاء البهائيون مواطنون مصريون يخوضون صراعا مريرا من أجل الاعتراف بدينهم في الأوراق الرسمية.

أما الأقباط فهم يعانون الأمرين من أجل بناء كنائس جديدة أو حتى ترميم الكنائس القديمة. بل إن قانون دور العبادة الموحد الذي يساوي بين المسجد والكنيسة من الناحية القانونية، مدفون منذ أعوام طويلة في أدراج الحكومة المصرية التي ترفض حتى مناقشته.. إن حرية العقيدة معناها أن نكفل الاحترام وحرية العبادة للناس جميعا مهما تكن معتقداتهم وأديانهم.

وهذا بالضبط عكس ما تفعله الحكومة المصرية، التي لا يجوز لها أن تطالب بحرية العقيدة في سويسرا بينما هي تعطلها في مصر.

إن النظام المصري الذي يقبض على السلطة بواسطة القمع والتزوير، لا يمكن أن يكفل حرية العقيدة لمواطنيه؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه، ولأن حرية العقيدة لن تتحقق بمعزل عن الحريات العامة والحقوق السياسية.

الديمقراطية هي الحل.

الحرباء تهاجم البرادعي

بدأت الحكاية بطريقة عادية:

كلب في الشارع هاجم أحد المارة فعضه وجرح إصبعه.. صرخ الرجل من شدة الألم فتجمهر الناس حوله وتصادف مرور رجل الشرطة الذي حقق في الواقعة وقرر أن يقبض على صاحب الكلب ويقدمه إلى المحاكمة بتهمة إطلاق كلبه بدون كمامة وتعريض حياة المواطنين إلى الخطر، سأل الشرطي عن صاحب الكلب فأجابه أحد الواقفين:

إنه كلب مملوك للجنرال (حاكم المدينة).

هنا.. بدأ الارتباك على الشرطي وسرعان ما تغير موقفه من النقيض إلى النقيض، بدلا من القبض على صاحب الكلب توجه الشرطي إلى المجني عليه، المصاب، وراح يويخه بصوت عالٍ قائلا:

اسمع.. إن كلب صاحب السعادة الجنرال، مخلوق رقيق في غاية الذوق والأدب.. أنت الذي استفزته، أنت الذي نفخت دخان سيجارتك في وجهه الكريم مما اضطر الكلب المسكين إلى عض إصبعك دفاعا عن نفسه.. سوف أقبض عليك بتهمة استفزاز الكلب.

هذا ملخص قصة رائعة للكاتب الروسي الكبير أنطون تشيكوف (١٨٦٠ - ١٩٠٤) كتبها بعنوان «الحرباء».. والمعنى وراء القصة، أن بعض الناس من أجل مصالحهم الضيقة الصغيرة، يتلونون كالحرباء فيغيرون مواقفهم بلا خجل من النقيض إلى النقيض.

تذكرت هذه القصة وأنا أتابع الحملة الضارية التي يشنها كتبة النظام هذه الأيام على الدكتور محمد البرادعي، فقد ظل هذا الرجل لسنوات محل الحفاوة الرسمية حتى إن الدولة المصرية أنعمت عليه بقلادة النيل وهي أرفع وسام في مصر.. وكان كتبة النظام آنذاك يتنافسون في ذكر مزاياه وإنجازاته (وكلها حقيقية)، ولكن ما إن ارتفعت أصوات المصريين تطالب البرادعي بالترشح لرئاسة الجمهورية حتى انقلب كتبة النظام، مثل الشرطي في قصة تشيكوف، من النقيض إلى النقيض.. فأمطروا الدكتور البرادعي باللعنات وحاولوا أن يقللوا من شأنه وأن يلصقوا به كل ما يسيء إليه.. وبغض النظر عن سقوطهم المهني والأخلاقي، فإن ذعر كتبة النظام المصري من محمد البرادعي يرجع إلى الأسباب التالية:

أولاً: من الصعب أن يجد المصريون الآن مرشحاً لرئاسة مصر أفضل من الدكتور محمد البرادعي.. فهو حاصل على درجة رفيعة من التعليم (دكتوراه في القانون الدولي من جامعة نيويورك) ولديه من الخبرة الدولية والسياسية ما لم يكن متوفراً عند الرئيس مبارك نفسه عندما تولى الحكم. وهو يتمتع بعلاقات دولية واسعة واحترام في العالم كله.. وهو حاصل على جوائز دولية عديدة كبرى بالإضافة إلى جائزة نوبل للسلام.. الأهم من ذلك كله أن البرادعي لم يعتمد في نجاحه الكبير على وساطة أو قرابة، وإنما أثبت نفسه باجتهاده ونبوغه وإخلاصه في العمل. الأمر الذي يجعله قدوة حقيقية لملايين الشبان في مصر.

ثانياً: أثبت البرادعي في مواقفه جميعاً، أنه يقول ما يعتقد ويفعل ما يقوله.. وقد وقف وحده ضد الضغوط الأمريكية الهائلة وأصدر تقريراً عام ٢٠٠٣، أكد فيه أمام مجلس الأمن أن الوكالة الدولية للطاقة النووية التي يرأسها لم تجد في العراق أثراً لأسلحة الدمار الشامل مما نزع غطاء الشرعية عن العدوان الأمريكي على العراق، وقد أثار فضيحة أخرى للولايات المتحدة عندما تساءل عن مصير ٣٧٧ طناً من المتفجرات اختفت من العراق بعد الاحتلال الأمريكي، ثم اتخذ بعد ذلك نفس الموقف الأمين الشجاع ضد الحرب على إيران.. كل ذلك جعل الإدارة الأمريكية تعارض بشدة إعادة ترشيحه لمنصبه عام ٢٠٠٥، أما إسرائيل فهي تتهمه علانية بموالاته الدول العربية والإسلامية.

ثالثاً: بعد أن وصل البرادعي إلى قمة إنجازه المهني، كان بمقدوره أن يخلد إلى تقاعد مريح ويعيش معززا مكرما في مصر أو خارجها.. كان بمقدوره أن يجامل الرئيس مبارك ببضع كلمات كما يفعل كثيرون سواه.. عندئذ كان النظام سيحبه ويقربه وقد يمنحه منصبا رفيعا في الدولة.. لكن البرادعي أثبت أن حبه لبلاده وإخلاصه لمبادئه، أكبر من أية حسابات ومن أية مصالح.. وقد سمعت من شهود عيان كيف التقى البرادعي مسئولين كبارا في النظام المصري فلم يتردد في إخبارهم برأيه في أدائهم البائس واستيائه البالغ من الحضيض الذي انحدرت إليه الأوضاع في بلادنا. وقد أدى هذا الموقف إلى استبعاده بعد ذلك من لقاء كبار المسئولين.. هذه الأمانة الأخلاقية تضع اسم البرادعي قبل رجال كثيرين في مصر، لا يجرأون أبدا على معارضة الرئيس مبارك أو أحد من أسرته (حتى فيما يخص كرة القدم). إن ابتعاد البرادعي عن أي منصب رسمي في مصر لمدة عشرين عاما، يضيف الكثير إلى رصيده، فهو لم يشترك في الفساد ولم تتلوث يده بالمال الحرام ولم يشارك في تضليل المصريين وتزوير إرادتهم وقمعهم، ولم ينافق ولم يسكت عن الحق.. وهو بالرغم من حياته خارج مصر لم ينفصل عنها يوما، وهو يتابع ما يحدث للمصريين ويحس بمعاناتهم ومشاكلهم ويكفي أن نعلم أن نصيب البرادعي من جائزة نوبل وهو مبلغ كبير يزيد على خمسة ملايين جنيه مصري.. قد تبرع به بالكامل لصالح رعاية الأيتام في مصر.

رابعاً: شيء ما في شخصية الدكتور محمد البرادعي يجعله مقبولا عند المصريين.. مزيج من التواضع والهدوء والتفكير المنطقي والثقة بالنفس والاعتزاز بالكرامة.. إن البرادعي يحقق في أذهان المصريين صورة الأب التي كانت سببا في حبهم لزعمائهم الكبار: سعد زغلول ومصطفى النحاس وجمال عبدالناصر.

خامساً: ظهور البرادعي في المشهد السياسي قد دق المسمار الأخير في مشروع توريث الحكم من الرئيس مبارك إلى ولده جمال.. فقد اعتمد مشروع التوريث على فكرتين تم الترويج لهما بلا توقف على مدى أعوام.. الفكرة الأولى أنه لا بديل لجمال مبارك كرئيس لمصر.. وها هو البرادعي يثبت وجود بدائل أفضل بكثير، بل إن المقارنة بين جمال مبارك ومحمد البرادعي من حيث الخبرة والكفاءة لا تجوز أساسا. والفكرة الثانية التي دأب النظام على تقديمها للدول الغربية.. أن هناك في مصر اختارين لا

ثالث لهما: إما نظام مبارك أو الإخوان المسلمين.. وقد أثبت البرادعي أيضا تهافت هذه الفكرة.. فها هو رجل يحظى بحب وتقدير المصريين وهو أبعد ما يكون عن النظام وأبعد ما يكون أيضا عن الإخوان المسلمين.

سادسًا: لن يكون محمد البرادعي ضحية سهلة لمؤامرات النظام المصري المعتادة.. لن يستطيع النظام أن يلقى للبرادعي قضية تزوير أو فضيحة نسائية، ولن يستطيع أن يلقي به في السجن بتهمة تشويه سمعة مصر وإثارة البلبله.. كل هذه الأساليب المنحطة استعملها النظام المصري كثيرا من قبل للتخلص من معارضيه، لكنها لا تنفع مع البرادعي الذي تسبقه سمعته النظيفة ويحميه التقدير الدولي الواسع الذي يتمتع به.

أخيرا.. كما يشخص الطبيب الماهر أخطر الأمراض بكلمات قليلة.. استطاع الدكتور البرادعي أن يضع يده على مواطن الخلل في النظام الاستبدادي الجاثم على أنفاسنا.. إن الشروط التي طالب بها البرادعي من أجل انتخابات رئاسية نزيهة ومحترمة هي بالضبط الخطوات التي يجب أن تقطعها بلادنا من أجل ديمقراطية سليمة.. لقد أكد البرادعي أنه لا يقبل أن يكون «كومبارس» في مسرحية انتخابات مزورة وأعلن أنه سيشترك مع المصريين في نضالهم من أجل العدل والحرية. إن ظهور البرادعي فرصة كبرى للوطنيين المصريين جميعا يجب ألا تضيع. يجب أن ننضم إلى الدكتور محمد البرادعي في دفاعه عن حقوق المصريين المهذرة.. سوف يصل الدكتور البرادعي إلى مصر يوم ١٥ من يناير المقبل بإذن الله.. واجبنا جميعا أن نستقبل هذا الرجل العظيم بما يستحق من الحفاوة والتقدير.. نريد أن نثبت له أن رسالته النبيلة قد وصلتنا وأنا نحبه ونحترمه وسوف نبذل قصارى جهدنا معه حتى تنهض مصر وتصل إلى المكانة التي تستحقها.

الديمقراطية هي الحل.

متى نتعلم من الشعب؟!

هذه واقعة شهدتها بنفسى من سنوات:

كنت أمر بجوار سينما راديو في وسط البلد وتوقفت لشراء الجرائد من البائعة الموجودة هناك.. وجدت الجرائد والكتب مفروشة في مكانها على الرصيف لكن البائعة لم تكن موجودة. ظننت أنها ذهبت لقضاء أمر ما وسوف تعود فوقفت أنتظرها، وسرعان ما انتبهت إلى لافتة موضوعة على الجرائد مكتوبة بحروف كبيرة متعرجة. تقول فيها البائعة إن الشرطة قد قبضت عليها ظلما بإيعاز من صاحب معرض الأحذية المجاور لها وإنها تنفق من بيع الصحف على أولادها اليتامى ثم تطلب من الزبائن أن يختاروا ما يريدون من الصحف ويضعوا ثمنها في صندوق من الورق المقوى صنعت فيه فتحة من أعلى ووضعته فوق الجرائد.. أخذت الجريدة ووضعت ثمنها في فتحة الصندوق ثم خطر لي أن أرى ما سوف يفعله بقية الزبائن. ابتعدت عن المكان وأخذت أراقب ما يحدث لمدة نصف ساعة كاملة.. توافد على المكان عدة زبائن، تصرفوا جميعا بنفس الطريقة.. قرأ كل واحد فيهم اللافتة واستغرب وتردد قليلا ثم أخذ ما يريد من جرائد ووضع الثمن في فتحة الصندوق. شخص واحد تصرف بطريقة مختلفة: بعد أن أخذ الجريدة قام بفتح الصندوق وسحب منه بعض المال ثم وضع ورقة مالية كبيرة فيه وأغلقه.. أي أنه فك الورقة المالية من الصندوق!!

فكرت بعد ذلك فيما حدث.. هؤلاء مصريون عاديون وجدوا أنفسهم فجأة بلا رقيب، كان بإمكان أي واحد فيهم أن يأخذ ما يريد من جرائد ومجلات مجانا أو يستولي على النقود من الصندوق لكنهم جميعا تصرفوا بأمانة وحرصوا على إعطاء

البائعة الغائبة حقها كاملا.. فكرت أيضا أن هؤلاء المارة، بالرغم من تصرفهم الشريف مع البائعة، قد يتصرفون بطريقة مختلفة في مواقف أخرى.. فلو أنهم استطاعوا مثلا أن يتهربوا من دفع الضرائب لما ترددوا لحظة. ما الذي يجعل نفس الشخص يتصرف بأمانة مع بائعة متجولة ثم يتحايل للتهرب من دفع الضرائب!؟

السبب أنهم في الحالة الأولى وجدوا أنفسهم إزاء قضية حقيقية عادلة: سيدة مكافحة تربى أيتاما قبضت عليها الشرطة ظلما.. أما ضرائب الدولة فهي بالنسبة إليهم قضية كاذبة. لأنهم يدركون مدى فساد الحكومة ويعلمون أن الفقير في مصر هو الذي يدفع الضرائب كاملة، أما الأغنياء والكبراء فعادة ما يستعينون بمكاتب محاسبة كبيرة تعفيهم من الضرائب بطريقة قانونية. وهم يعلمون أن الضرائب نادرا ما تنفق من أجل خدمة المواطنين.. إن هؤلاء المارة البسطاء يشكلون نموذجا للكتلة الكبرى من الشعب المصري.. إن أعضاء الحزب الوطني الحاكم والمنتسبين إلى الإخوان المسلمين والناشطين السياسيين وأعضاء الأحزاب السياسية جميعا، كل هؤلاء لا يزيد عددهم في أفضل تقدير على خمسة ملايين مصري.. معنى ذلك أن هناك خمسة وسبعين مليون مصري يشكلون الأغلبية الصامتة في مصر وهم منسحبون تماما من الحياة السياسية.

وهذا الانسحاب يعود في رأيي إلى ثلاثة أسباب: أولا أن المصريين لا يثقون إطلاقا في كل ما يفعله النظام أو يقوله بل إنهم يستدلون من البيانات الرسمية على عكس ما تؤكد.. فإذا أعلنت وزارة الصحة مثلا عن خلو مصر من مرض ما تأكد لهم أن المرض موجود، وإذا نفت الحكومة نيتها في رفع الأسعار تأكد لهم أنها سترفعها.. هذا التراث من انعدام الثقة بين المصريين والحكومة يجعلهم دائما يفضلون عدم التعامل معها لأنهم لا يتوقعون منها إلا الكذب والشر.. السبب الثاني أن المصريين لا يرون في صفوف المعارضة شخصية مقنعة لها مصداقية وهم يعتبرون أن معظم أحزاب المعارضة لا تقل فسادا ولا نفاقا عن الحكومة.. والسبب الثالث لانسحاب المصريين أنهم يخوضون نضالا يوميا مريرا، يستنفد طاقتهم، من أجل توفير الطعام ونفقات التعليم لأولادهم.

على أن انسحاب معظم المصريين من العمل العام لا يعني إطلاقاً أنهم سليون أو جبناء أو غير مهتمين بما يحدث في بلادهم.. بالعكس فإن لديهم طريقتهم في تقدير الأحداث والتفاعل معها.. هؤلاء الصامتون هم الذين تظاهروا بالآلاف في محافظات مصر جميعاً وتحملوا الضرب والاعتقال والتعذيب، احتجاجاً على العدوان الأمريكي على العراق وتعاطفاً مع ضحايا مذبحه غزة، وهؤلاء الصامتون هم الذين نظموا مئات الإضرابات وخرجوا ليقطعوا الطرق السريعة احتجاجاً على الظروف غير الآدمية التي يعيشون فيها.. إن الإنسان المصري البسيط كثيراً ما يملك فطرة سياسية سليمة تمكنه من التقدير الصحيح أفضل من بعض الأكاديميين والمثقفين.. ففي عام ١٩٧٠ مات جمال عبد الناصر بعد ما لحقت به هزيمة مهينة أدت إلى احتلال مصر.. واشتبك المثقفون يوم ذاك في نقاش طويل، ما زال مستمراً حتى اليوم، عن إيجابيات عبد الناصر وسلبياته.. أما المصريون العاديون فقد خرجوا بالملايين يودعون جثمان الزعيم في مشهد أسطوري لم تعرفه مصر من قبل إلا مع الزعيم سعد زغلول.. لقد غفر المصريون لعبد الناصر هزيمته وغيوب نظامه لأنهم أدركوا بحسهم السليم كم كان مخلصاً وشريفاً ونبيلاً.. وبعد ذلك بسنوات عندما وقّع أنور السادات اتفاقية الصلح مع إسرائيل، لم يستطع المصريون معارضة الاتفاقية لكنهم أبطلوا مفعولها بطريقتهم فقاطعوا الإسرائيليين تماماً ولم يسامحوا أي مصري تعامل معهم.. إن الأغلبية الصامتة في مصر ليست في غيبوبة وليست منعزلة عن الحياة لكن لها طريقتها الخاصة في تقدير الأحداث والتفاعل معها.

خلال الأحداث المؤسفة التي جرت مؤخراً بين مصر والجزائر بسبب مباراة كرة القدم.. وبغض النظر عن الحرب الإعلامية المنحطة المتبادلة بين البلدين، أحس المصريون بأن ما حدث في «أم درمان» أكبر بكثير من شغب الملاعب، لقد تورط النظام الجزائري في جريمة منظمة استعملت فيها طائرات حربية لجلب البلطجية الذين اعتدوا على كرامة وأعراض المصريين.. أحس المصريون بالغضب لكن بعض الكُتاب والمثقفين، كعادتهم، لم يفهموا إحساس المصريين بالإهانة وتعالوا عليهم واتهموهم بالغوغائية. في الأسبوع الماضي أصدرت المناضلة الجزائرية الشهيرة جميلة بو حريد بياناً أعلنت فيه أنها تعاني من ضائقة مالية وتحتاج إلى نفقات لعلاجها

من أمراض الشيخوخة.. وتم فتح باب التبرع من أجل جميلة بو حريد فبلغت تبرعات المصريين كما نشرت جريدة اليوم السابع ٨٠ ألف جنيه في يومين اثنين.. وهكذا يثبت المصريون مرة أخرى حسهم الحضاري الرفيع.. فهم يطلبون اعتذارا رسميا من النظام الجزائري على الجرائم التي ارتكبتها في حق المصريين لكنهم في نفس الوقت يفهمون جيدا الفرق بين النظام الجزائري والشعب الجزائري، ويفهمون أيضا الفرق بين بلطجية الجزائر وأبطالها وشهداءها.. وبالرغم من إحساسهم بالإهانة مما فعله بلطجية الجزائر فإنهم يعتبرون أن من واجبهم المساهمة بقدر المستطاع في علاج مناضلة عظيمة طالما أحبوا واعتبروها نموذجا للشرف والشجاعة.

ليس المقصود بالطبع أن المصريين شعب بلا عيوب، بل إن النظام الفاسد الظالم الجاثم على أنفاس المصريين قد أصابهم بعيوب سلوكية عديدة من واجبنا أن ننتقدها ونعالجها لكن ليس من حقنا أبدا أن نتعالى على المصريين أو نسخر منهم أو نهينهم.

إن قيمة المثقف الحقيقية تتحدد وفقا لعلاقته بالناس، هكذا يعلمنا التاريخ.. إن المثقف الذي ينفصل عن الشعب ويحتقره، يفقد قيمته وتأثيره فورا، مهما تكن درجة موهبته أو ثقافته.

آخر الدروس التي نتعلمها من الشعب المصري رد فعله على محاولات التوريث.. على مدى سنوات تم إنفاق ملايين الجنيهات وعقدت عشرات الندوات وكتبت مئات المقالات من أجل تقديم الأستاذ جمال مبارك كرئيس مصر القادم.. لكن المصريين لم يقتنعوا بذلك قط وما إن ظهر الدكتور محمد البرادعي كمرشح محتمل للرئاسة وأحس المصريون بكفاءته وإخلاصه حتى اندفعوا يؤيدونه بحماس.. إن مصر مؤهلة الآن للتغيير أكثر من أي وقت مضى.. لكن التغيير لن يتم إلا إذا تعلمنا كيف نفهم الشعب المصري ونحترمه ونحبه.. عندئذ فقط سوف تنهض مصر.

الديمقراطية هي الحل.

هل تدفع غزة ثمن التوريت؟!

بعد أن نشرت الخبر جريدة «هاآرتس» الإسرائيلية وأكدت الإدارة الأمريكية، اعترفت الحكومة المصرية - أخيرا - بأنها تبني جدارا فولاذيا تحت الأرض على طول الحدود مع غزة من أجل إغلاق الأنفاق التي يستعملها الفلسطينيون لتهريب الطعام والأدوية.. في ظل حصار خانق قامت به إسرائيل منذ أكثر من عامين واشتركت فيه مصر بإغلاق معبر رفح أمام الفلسطينيين.. ولنا هنا بعض الملاحظات:

أولاً: الهدف من حصار غزة - كما أعلنت إسرائيل - هو القضاء على المقاومة الفلسطينية وتجويع أهل غزة حتى يركعوا أمام إسرائيل ويقبلوا بشروطها للتسوية النهائية التي سوف تُضيق حقوق الفلسطينيين إلى الأبد.. لكن الصمود الأسطوري للفلسطينيين دفع إسرائيل إلى ارتكاب مذبحه وحشية، استعملت فيها الأسلحة المحرمة دوليا وراح ضحيتها أكثر من ألف وأربعمائة إنسان نصفهم على الأقل من النساء والأطفال.. وبرغم المذبحة والحصار لم يستسلم الفلسطينيون وظلوا يقاومون بشجاعة مما دفع إسرائيل إلى التفكير في طريقة لخنقهم نهائيا.. والثابت أن الجدار الفولاذي تحت الأرض فكرة إسرائيلية أساسا ترددت الحكومة المصرية في تنفيذها ثم وافقت مؤخرا وشرعت في إقامة الجدار الذي تم تصنيعه بتمويل وإشراف الأمريكيين.. والغرض من هذا الجدار هو قتل الفلسطينيين بمعنى الكلمة، لأنه يقضي على آخر فرصة لهم في الحصول على الطعام.

ثانياً: إن إغلاق الحكومة المصرية لمعبر رفح ومنع قوافل الإغاثة العربية والدولية من دخول غزة ثم إقامة الجدار الفولاذي لتجويع الفلسطينيين.. كل هذه جرائم مشينة

من المحزن حقا أن يرتكبها النظام المصري ضد إخوتنا في العروبة والإنسانية. إن التضامن العربي والواجب المصري نحو المسلمين والمسيحيين في فلسطين، كل هذه اعتبارات لم تعد تعني شيئا للمسؤولين المصريين وهم يسخرون منها على الملأ. لكن النظام المصري، في خضم حماسه لإرضاء إسرائيل، لم يلتفت إلى أنه يشوه صورته أمام العالم أجمع.. إن مذبحه غزة الأخيرة قضت على ما تبقى من سمعة إسرائيل أمام العالم. لقد تزايدت أصوات الإدانة لإسرائيل في الدول الغربية بطريقة غير مسبوقة. في شهر أكتوبر الماضي ذهب رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت لإلقاء كلمة في جامعة شيكاغو، فوجد نفسه محاصرا بهتافات عداوية من الطلبة الذين أخذوا يصيحون في وجهه: «يا سفاح غزة.. يا قاتل الأطفال»، ولقد صدرت عدة أوامر قضائية غربية بملاحقة قادة إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب في غزة ولبنان. حدث ذلك في بلجيكا والنرويج وإسبانيا وأخيرا في بريطانيا حيث كادت الشرطة البريطانية أن تقبض على تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة لولا هروبها في اللحظة الأخيرة. صحيح أن معظم هذه الملاحقات القانونية تم إلغاؤها بفعل الضغوط الصهيونية الجبارة على الحكومات الغربية.. لكنها تدل بوضوح على حالة عالمية من إدانة إسرائيل لم تكن موجودة قط من قبل.. إن النظام المصري بينائه لهذا الجدار لا يغامر فقط بشعبه المصرية والعربية (التي هي في الحضيض) لكنه يلطخ سمعته الدولية تماما.

ثالثاً: كل الحجج التي يسوقها النظام لتبرير بناء الجدار لا يمكن أن تقنع طفلا صغيرا.. يقولون إن مصر حرة في إقامة الجدار ما دام داخل حدودها ويتجاهلون أن حرية أية دولة وفقا للعرف والمنطق والقانون الدولي ليست مطلقة لكنها مقيدة بحقوق الآخرين.. فلا يمكن أن تتسبب مصر في تجويع مليون ونصف مليون إنسان يعيشون بجوارها ثم تزعم أنها حرة فيما تفعله. يقولون إن الأنفاق تستعمل في تهريب أسلحة إرهابية إلى مصر. ونحن نقول إن الأسلحة قد يتم تهريبها عن طريق ليبيا أو السودان، فهل تعترم الحكومة المصرية إقامة جدران فولاذية على طول حدودها مع دول الجوار جميعا؟! وإذا كانت وزارة الداخلية المصرية، بأجهزتها الأمنية العملاقة، عاجزة عن حماية الحدود فماذا تفعل بمبلغ ٨ مليارات جنيه مصري تنفقها سنويا كميزانية من أموال الشعب المصري!؟

إن النظام يرفع الآن شعار «الأمن القومي المصري خط أحمر».. ونحن نؤمن بهذا الشعار ولا نختلف عليه لكن الأمن القومي، في رأينا، يبدأ بتحديد من عدو مصر.. هل هي إسرائيل أم أهل غزة؟! وإذا كانت إسرائيل عدوتنا وهذه هي الحقيقة ألا يكون من مصلحة مصر القومية دعم المقاومة الفلسطينية؟! ألم يفكر أحد لماذا اضطرت الفلسطينيين إلى حفر الأنفاق تحت الأرض؟! لقد كانت الوسيلة الوحيدة لإبقائهم على قيد الحياة.. هل كان الفلسطينيون يحفرون الأنفاق لو كانت مصر تفتح معبر رفح وتسمح بدخول الطعام والأدوية إليهم؟! وعندما تنشئ مصر هذا الجدار لتقتل الفلسطينيين جوعا هل نلومهم إذا منعوا إقامته بالقوة أو سعوا لتدميره؟! ألا يعد ذلك دفاعا شرعيا عن النفس؟! يتحدث المسؤولون كثيرا عن الضباط المصري الشهيد الذي قتله رصاص أطلق من غزة، ونحن نأسف بشدة من أجل هذا الشهيد لكننا نذكر أنه لا يوجد دليل واحد على أنه قتل برصاص حركة حماس، ونذكر أيضا أن إسرائيل قتلت باعترافها العديد من الضباط والجنود المصريين على الحدود.. فلماذا لم تغضب حكومتنا من أجل الأمن القومي آنذاك؟! وأين كان هذا الأمن القومي عندما اعترف الإسرائيليون بقتل مئات الأسرى المصريين ودفنهم في مقابر جماعية أثناء الحرب ولم يتخذ المسؤولون في مصر إجراء واحدا ضد مجرمي الحرب الإسرائيليين؟! يقول المسؤولون في مصر إنهم يغلغلون معبر رفح خوفا من هجرة جماعية فلسطينية إلى مصر.. وهذه حجة سخيفة وساذجة فالذي دفع الفلسطينيين إلى اجتياح المعبر هو احتياجهم الشديد إلى الطعام.. وقد اشتروا بأموالهم ما يحتاجونه من التجار المصريين ثم عادوا من حيث أتوا.. ثم ماذا نتوقع من الفلسطينيين بعد ما أغلقنا بالجدار الفولاذي آخر فرصة للحياة أمامهم؟! هل يلومهم أحد إذا اندفعوا بالألوف واجتاحوا معبر رفح بالقوة هربا من الموت جوعا؟! إن هذا الجدار، بالإضافة إلى كونه فعلا مشينا ووصمة عار على جبين الحكومة المصرية لن تزول أبدا، يشكل خطرا حقيقيا على الأمن القومي المصري.

أخيرا.. ما الذي يدفع النظام المصري إلى كل هذا الخضوع للسياسة الإسرائيلية؟!!

هناك سببان لذلك.. أولا أن النظام يعتبر أي انتصار لحركة حماس دعما للإخوان المسلمين مما يهدد الحكم في مصر.. وهذا خطأ كبير لأن انتصار المقاومة أكبر تدعيم

لمصر وليس خطرا عليها أبدا.. كما أن الإخوان المسلمين، بحكم حجمهم وتأثيرهم، لا يشكلون تهديدا حقيقيا للنظام المصري الذي يشيع ذلك دائما من أجل تبرير الاستبداد، أما السبب الثاني فهو أن النظام المصري قد تعلم أن تنفيذ رغبات إسرائيل هو الطريق المضمون إلى الرضا الأمريكي.. لقد حصلت إسرائيل من مصر في سنوات قليلة على ما لم تحصل عليه منذ توقيع اتفاقية كامب دافيد: الإفراج عن الجاسوس عزام عزام واتفاقيات لبيع الغاز والأسمنت وحصار الفلسطينيين وأخيرا هذا الجدار المشين.. من هنا نفهم الرضا الأمريكي على نظام مبارك.. منذ أيام صرحت السفارة الأمريكية في القاهرة مارجريت سكوبي قائلة: «أعتقد أن الديمقراطية في مصر على ما يرام»، هذا التصريح الغريب يوضح لنا إلى أي مدى يسيطر اللوبي الصهيوني على السياسة الأمريكية.. ستظل أمريكا راضية عن نظام الاستبداد في مصر ما دامت إسرائيل راضية عنه.. هل يمكن بعد ذلك للسيدة سكوبي أن تتساءل لماذا يكره المصريون السياسة الأمريكية ويتهمونها بالنفاق وازدواجية المعايير؟!

أخيرا.. إن جريمة بناء الجدار لتجويد الفلسطينيين ليست بمعزل عن قضية الإصلاح الديمقراطي في مصر؛ فقد وافق النظام على بناء الجدار لأنه يحتاج إلى الدعم الأمريكي لمشروع توريث الحكم من الرئيس مبارك إلى ولده جمال.. وهنا نرى نموذجا خطيرا لعواقب الحكم الاستبدادي.. إن مصلحة النظام في مصر صارت بالفعل مناقضة لمصلحة الشعب المصري.. لو كان نظام مبارك ديمقراطيا لما جرؤ أبدا على الاشتراك في حصار الفلسطينيين وتجويعهم. إن الأنظمة الديمقراطية، وحدها، هي التي تتوحد مصالحها مع مصلحة الشعب والوطن.

الديمقراطية هي الحل.

أهمية أن تكون إنساناً

عزيزي القارئ..

تخيل أنك مواطن غربي من السويد أو فرنسا أو الولايات المتحدة.. هل تفضل أن تقضي إجازة عيد الميلاد ورأس السنة في بلدك أم تحب أن تقضيها نائماً على الأسفلت في شوارع القاهرة؟ الاختيار الأول طبيعي لأن كل إنسان يحب أن يقضي الأعياد منعماً ومكرماً وسط أهله، أما الاختيار الثاني فهو ما فعله ١٤٠٠ ناشط أجنبي من محبي السلام ينتمون إلى ٤٢ دولة حول العالم، جاءوا إلى مصر ليعلموا تضامنهم الكامل مع الفلسطينيين المحاصرين في غزة، وقد حملوا إليهم كل ما أمكنهم من الأغذية والأدوية.. وافقت السلطات المصرية في البداية على استقبال هؤلاء الناشطين، لكنهم لما وصلوا إلى القاهرة قررت فجأة منعهم من دخول غزة، ولما اعتصموا واحتجوا حاولت الحكومة أن تصرفهم وقدمت لهم رحلات سياحية مجانية، لكنهم رفضوا وأصرروا على إيصال الطعام والدواء إلى الفلسطينيين.. عندئذ قامت الشرطة المصرية بالاعتداء عليهم وسحلهم على الأرض وضربهم بوحشية.. هذه الوقائع المؤسفة تحمل أكثر من معنى:

أولاً: هؤلاء الناشطون الأجانب مثقفون وكتاب وفنانون ومهنيون، أي أنهم يتمتعون بحياة كريمة في بلادهم وبعضهم بلغ مرحلة الشيخوخة، التي يحتاج فيها إلى الراحة.. لكنهم جميعاً يتمتعون بضمير إنساني يقظ جعلهم يرفضون أن يقفوا متفرجين على تجويع مليون ونصف مليون فلسطيني في غزة، بعد حصار إسرائيلي خانق استمر لأكثر من عامين ومجزرة استعملت فيها إسرائيل الأسلحة الممنوعة دولياً مما أدى إلى مقتل

ألف وأربعمائة شخص معظمهم من المدنيين. إن هؤلاء الشرفاء، الذين جاءوا من بلادهم ليدافعوا عن حقوق أهلنا في فلسطين، مجرد عينة من محبي السلام والعدالة في الغرب.. هؤلاء الذين يتظاهرون ضد العنصرية وتوحش الرأسمالية وسياسات العولمة وتدمير البيئة بواسطة الشركات الصناعية العملاقة.. الذين خرجوا في مظاهرات بالملايين لإدانة العدوان الأمريكي على العراق، وهم وإن كانوا لم ينجحوا حتى الآن في التأثير على صناع القرار في حكوماتهم إلا أنهم يتبنون حركة واسعة تزداد قوة وشعبية يوما بعد يوم.

ثانياً: الدرس الذي يقدمه هؤلاء الناشطون الأجانب أن واجبنا الأول الدفاع عن المضطهدين في أي مكان، وأن انتماءنا للإنسانية يجب أن يسبق أي انتماء آخر، السؤال هنا: هل يعتبر أي واحد منا نفسه في المقام الأول مسلماً أو قبطياً أو عربياً أم أنه يعتبر نفسه إنساناً قبل أي شيء؟ الإجابة الصحيحة ليس فيها تناقض. لأن الديانات جميعاً جاءت لتدافع عن القيم الإنسانية الكبرى: العدل والحق والحرية.. لكننا في اللحظة التي نعتبر فيها أنفسنا أفضل من سوانا في الدين أو العنصر سرعان ما ننحدر إلى الكراهية والتعصب.. في نفس الأسبوع الذي وصل فيه هؤلاء الأجانب حاملين المساعدات إلى أطفال غزة صدرت دعاوى متطرفة مؤسفة في مصر تحذر المسلمين المصريين من مشاركة إخوانهم الأقباط في الاحتفال بعيد الميلاد المجيد.. هنا تتمثل أمامنا رؤيتان متناقضتان للعالم.. واحدة متسامحة تدافع عن حقوق البشر جميعاً بلا تمييز والأخرى متطرفة تكره المختلفين عنها وتحتقرهم ولا تعترف بحقوقهم.. إن معظم هؤلاء الناشطين الأجانب ينتمون إلى الديانة المسيحية وبعضهم يهود، لكنهم معادون بشدة لسياسة إسرائيل الإجرامية. وقد جاءت معهم سيدة على كرسي متحرك عمرها ٨٥ عاماً اسمها هيدي أبستين، وهي إحدى الناجيات من المحرقة التي أقامها النازيون لليهود، وبالرغم من شيخوختها وصحتها المتدهورة.. أصرت هذه السيدة على أن تحمل بنفسها الطعام والهدايا لأطفال غزة، لعل في هذا التضامن الإنساني الرافي ما يجعلنا نترث قبل أن ننساق إلى الأفكار المتطرفة، التي ترى في المسيحيين واليهود، جميعاً بلا استثناء أعداء للإسلام والمسلمين.

ثالثاً: الاعتداء الهمجي العنيف الذي تعرض له هؤلاء الناشطون على أيدي أفراد الشرطة المصرية، تم تصويره بعشرات الكاميرات وهو يوثق الآن عبر الإنترنت في كل أنحاء العالم.. وقد رأيت بنفسى تسجيل فيديو يظهر فيه ضابط مصري، وهو يجذب متظاهرة أجنبية من شعرها ويسحلها على الأرض ثم يوسعها ضرباً وركلا بيديه وقدميه.. هكذا يثبت النظام المصري أنه لم يعد يتورع عن ارتكاب أي جريمة من أجل إرضاء إسرائيل حتى تضغط على الإدارة الأمريكية لتقبل بتوريث الحكم من الرئيس مبارك إلى ابنه جمال.. ما زالت وسائل الإعلام المصري مستمرة في ترديد الأكاذيب من أجل تبرير جريمة الجدار الفولاذي، الذي يقضي على آخر فرصة للفلسطينيين في الحصول على الطعام والدواء.

كل يوم يخرج علينا منافقون من أعضاء الحزب الحاكم ليؤكدوا أن الجدار الفولاذي ضروري، وأن الأنفاق بين مصر وغزة تستعمل في تهريب المخدرات وفتيات الليل الروسيات (!) هذا الكلام الخائب لم يعد يقنع أحدا.. إن سمعة النظام المصري، العربية والدولية، لم تكن في أي وقت أسوأ مما هي عليه الآن.. إن عبارة «تواطؤ الحكومة المصرية مع إسرائيل في حصار غزة» تتردد الآن بقوة في وسائل الإعلام العالمية، على أن الاعتداء على الناشطين الأجانب يكشف أيضاً أن الحكومات الغربية واقعة بالكامل في قبضة التأثير الصهيوني، فهؤلاء الأجانب الذين تم سحلهم وضربهم في القاهرة، لو تعرضوا لأقل اعتداء في ظروف عادية، لكانت سفاراتهم قد بعثت إليهم فوراً بمندوبين ومحامين وبذلت كل جهدها للحصول على حقوقهم. لكنهم هذه المرة يمارسون نشاطاً علنياً معادياً لإسرائيل، وبالتالي لاذت سفاراتهم في القاهرة بالصمت.. بل إن الحكومات الغربية، التي تشير ضجة كبرى عندما يجمع المتظاهرون في الصين أو إيران (أو في أي دولة تتبنى سياسات معادية للغرب).. لم تنطق بكلمة وهي تشاهد مواطنيها يسحلون في شوارع القاهرة.. والسبب أنهم يتظاهرون ضد إسرائيل، التي لا يستطيع سياسي غربي واحد أن يغضبها ويفلت من العقاب.

أخيراً.. يبقى سؤال محرج: إذا كان هؤلاء الأجانب قد قطعوا آلاف الأميال وتركوا حياتهم المريحة ليفكوا الحصار عن أطفال غزة.. فماذا فعلنا نحن المصريين؟! ألسنا أولى من الأجانب بنصرة أهلنا في غزة؟

صحيح أن المصريين جميعا متعاطفون تماما مع إخوانهم في غزة، لكن رد فعل الشارع المصري يظل أقل بكثير من الواجب.. لماذا لم يخرج ملايين المصريين إلى الشوارع ليضغطوا على النظام من أجل فك الحصار عن غزة؟ الأسباب عديدة وأولها القمع.. في البلاد الديمقراطية من حق الإنسان أن يتظاهر تعبيراً عن رأيه، المظاهرات هناك تخرج في حماية الشرطة.. أما في مصر، المنكوبة بالاستبداد، فإن كل من يتظاهر يتعرض إلى الاعتقال والضرب والتعذيب في مباحث أمن الدولة.. أضف إلى ذلك أن كثيرا من قادة الرأي العام في مصر إما متواطئون مع الحكومة أو خائفون من إغضابها.

وهكذا بينما كان الناشطون الأجانب يتلقون ضربات الأمن المركزي وهم يهتفون «الحرية لغزة».. لزمّت أحزاب المعارضة المصرية الصمت البليغ، بينما اكتفى الإخوان المسلمون بإدانة الجدار في مجلس الشعب ولم ينظموا مظاهرة واحدة في الشارع.. ويبدو أن تنظيم المظاهرات عند الإخوان المسلمين، مسألة صعبة للغاية تخضع لحسابات معقدة لم يعد بمقدور أحد أن يفهمها.. وقد فوجئ المصريون بفتاوى شرعية رسمية تؤكد أن إقامة الجدار الفولاذي لخنق الفلسطينيين حلال شرعا.. هكذا أكد أعضاء مجمع البحوث الإسلامية وشيخ الأزهر ومفتي الجمهورية ووزير الأوقاف.. أما مشايخ السلفيين فقد أبدوا تعاطفهم الكامل مع أهل غزة لكنهم في نفس الوقت نهوا أتباعهم بشدة عن التظاهر.. وهم يؤكدون أن المظاهرات غير مفيدة إطلاقاً لأنها لن تغير شيئا، كما أنها قد تضم نساء سافرات غير محجبات (!) هذا المنطق المتخاذل، الذي يخلط الأولويات يفسر سبب تسامح النظام المصري الدائم مع مشايخ السلفيين، الذين يتشددون دائما في العبادات والمظاهر، أما في السياسة فهم يعرفون الخطوط الحمراء جيدا ولا يتجاوزونها أبدا.

إن المصريين، مثل الفلسطينيين، محاصرون تماما بجدار فولاذي من الاستبداد والظلم والقمع يخنقهم ويحرمهم من أبسط حقوقهم الإنسانية.. الجدار واحد والهم واحد والخلاص أيضا بإذن الله واحد.

الديمقراطية هي الحل.

من قتل المصريين في يوم العيد؟!

في عام ١٩٢٣ تشكلت لجنة لوضع أول دستور مصري.. إلا أن الوفد (حزب الأغلبية آنذاك) أعلن مقاطعته لهذه اللجنة لأنها تشكلت بالتعيين وليس بالانتخاب الحر. وبالرغم من ذلك فقد ضمت اللجنة مجموعة من أفضل العقول المصرية وشهدت سجالاتا سياسية وفكريا رفيعا حول البنود المقترحة للدستور المصري.. وقد ارتفعت أصوات تنادي بالتمثيل النسبي للأقباط، بمعنى أن يكون للأقباط دائما نسبة معينة من المقاعد في المجالس النيابية والمحلية. تحول الاقتراح بسرعة إلى قضية رأي عام كبرى.. المؤيدون للتمثيل النسبي كانوا يريدون إنصاف الأقباط وتفويت الفرصة على التدخل البريطاني في مصر بحجة حماية الأقليات، أما المعارضون فكانوا يرفضون اعتبار الأقباط أقلية دينية بل يعتبرونهم مواطنين مصريين يجب أن يتم تقييمهم بمعايير الكفاءة وحدها.. المدهش أن معظم من عارضوا التمثيل النسبي كانوا أقباطا.. فبالإضافة إلى الدكتور طه حسين المسلم عارض الاقتراح المفكر سلامة موسى والأستاذ عزيز ميرهم، الذي جمع توقيع خمسة آلاف قبطي من المعارضين والقمص بطرس عبد الملك رئيس المجلس الملي العام ورئيس الكنيسة المرقسية الكبرى وأقباط آخرون كثيرون. وهكذا سقط الاقتراح ليسجل الأقباط واحدة من أعظم الوقائع في تاريخنا الحديث عندما رفضوا التمتع بامتيازات طائفية تحت أي مسمى.

تذكرت هذه الواقعة وأنا أقرأ عن مذبحه نجع حمادي البشعة، التي راح ضحيتها ستة أقباط تم قتلهم بالرصاص أثناء خروجهم من الكنيسة يوم العيد.. السؤال: لماذا رفض الأقباط منذ ٩٠ عاما أن يتمتعوا بأي امتياز طائفي، ولماذا

يذبحون اليوم في ليلة عيد الميلاد على أبواب الكنائس؟! هذه في رأي بعض أسباب الأزمة:

أولاً: يؤكد لنا تاريخ مصر أن الفتنة الطائفية تنتشر دائماً في أوقات الإحباط القومي. في بداية القرن العشرين انتابت المصريين حالة من اليأس بسبب الاحتلال البريطاني سرعان ما تحولت إلى فتنة طائفية قبيحة (لعبت فيها الأصابع البريطانية كالعادة)، ووصلت إلى ذروتها منذ ١٩٠٨ وحتى ١٩١١، ولكن ما إن جاءت ثورة ١٩١٩ حتى انصهر فيها الجميع، بل إن بعض الأقباط مثل القمص سرجيوس كانوا من دعاة الفتنة فتحولوا مع الثورة إلى أكبر المدافعين عن الوحدة الوطنية. في مصر الآن الكثير من الإحباط والكبت والفقر والظلم، كل هذه العوامل تؤدي بالمصريين إلى التناحر الطائفي.. تماماً كما تؤدي بهم إلى العنف والجريمة والتحرش الجنسي.

ثانياً: في عام ١٩٢٣ عندما رفض الأقباط الامتيازات الطائفية وبالرغم من الاحتلال البريطاني، كانت مصر تناضل لتؤسس دولة مدنية ديمقراطية يتساوى فيها المواطنون جميعاً أمام القانون.. كانت هناك قراءات مصرية متسامحة للإسلام أسس لها الإمام المصلح محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥). الذي استطاع أن يخلص العقل المصري من الخزعبلات والتعصب. فشهدت مصر نهضة حقيقية في كل المجالات مثل تعليم المرأة والمسرح والسينما والأدب، ولكن منذ نهاية السبعينيات، بدأت مصر تعرف فهماً آخر للإسلام؛ الفكر السلفي الوهابي المتشدد الذي اصطلح الفقهاء المصريون على تسميته بـ"فقه البداوة". وقد ساعد على انتشار الفكر الوهابي عدة عوامل، أهمها ارتفاع سعر النفط بعد حرب أكتوبر مما أعطى للجماعات السلفية قدرات مالية غير مسبوقة استعملتها في نشر أفكارها في مصر والعالم، كما هاجر ملايين المصريين للعمل في دول الخليج وعادوا بعد سنوات مشبعين بالأفكار الوهابية، وقد انتشر هذا الفكر برعاية مؤكدة من أجهزة الأمن السياسي في مصر، التي تعاملت دائماً مع مشايخ السلفيين بتسامح كامل بعكس القمع الشديد، الذي تمارسه ضد الإخوان المسلمين.. والسبب في ذلك أن السلفية الوهابية، تساعد على ترسيخ حكم الاستبداد لأنها تدعو المسلمين إلى طاعة الحاكم وتحرم الخروج عليه ما دام مسلماً.

المشكلة أن الأفكار الوهابية تحمل رؤية معادية للحضارة بمعنى الكلمة، ففي ظلها يكون الفن حراما والموسيقى والغناء حراما والسينما والمسرح حراما والأدب كذلك.. الفكر الوهابي يفرض على المرأة العزلة خلف النقاب أو البرقع التركي، الذي تحررت منه المرأة المصرية منذ مائة عام.. وهو يعلن بوضوح أن الديمقراطية حرام لأنها تعني حكم الشعب، بينما الوهابيون يريدون تطبيق حكم الله (وفقا لإرادتهم بالطبع).

الأخطر في الفكر السلفي الوهابي أنه ينسف فكرة المواطنة من أساسها.. فالأقباط في نظرهم ليسوا مواطنين وإنما أهل ذمة، أقلية مهزومة مستسلمة في بلاد فتحها المسلمون. كما أنهم كفار مشركون قرييون من كراهية الإسلام والتأمر عليه، لا يجوز الاحتفال بأعيادهم ولا مساعدتهم في بناء الكنائس لأنها ليست دور عبادة وإنما أماكن للشرك بالله. ولا يجوز للنصارى في نظر الوهابيين أن يتولوا الحكم أو قيادة الجيوش مما يعني انعدام الثقة في ولائهم للوطن.. وكل من يتابع صورة الأقباط في عشرات القنوات الفضائية ومواقع الإنترنت السلفية لا بد أن يحس بحزن. فهذه المنابر التي يتابعها ملايين المصريين يوميا تعلن بوضوح كراهيتها للأقباط واحتقارها لهم وكثيرا ما تدعو إلى مقاطعتهم وعدم التعامل معهم.

الأمثلة بلا حصر لكنني سأورد هنا ما قرأته في الموقع السلفي الشهير «حراس العقيدة»، الذي خصص موضوعا كاملا بعنوان: «لماذا المسلم أفضل من القبطي؟!»، فكتب ما يلي: «أن تكوني فتاة مسلمة قدوتك زوجات الرسول ﷺ اللائي فرض عليهن الحجاب أفضل من أن تكوني مسيحية قدوتك الزواني».. «أن تكون رجلا مسلما مجاهدا تدافع عن العرض والدين أفضل من أن تكون مسيحية سارقا مغتصبا قاتلا للأطفال». «أن تكون مسلما قدوتك محمد ﷺ وصحابته الكرام أفضل من أن تكون مسيحية قدوتك بولس الكذاب وأنبياء زناة».

مع انتشار كل هذا العداء للأقباط ألا يصير الاعتداء عليهم طبيعيا بل ومحتوما؟!
ثالثا: انتقلت عدوى التطرف من المسلمين إلى الأقباط فنشأت أجيال منهم منعزلة عن المجتمع وتورط بعض الأقباط في خطاب التعصب والكراهية ذاته، وليس هناك أشهر من القس زكريا بطرس الذي تفرغ للطعن في الإسلام وإهانة المسلمين (والذي لا أشك في قدرة الكنيسة على إسكاته فورا لو أرادت). لقد أسبغت الكنيسة حمايتها

الكاملة على الأقباط، لكنها زادت من عزلتهم وتحولت من سلطة روحية إلى حزب سياسي يتفاوض باسم الشعب القبطي (تأمل دلالة التعبير).. وخوفا من صعود الإخوان المسلمين أعلنت الكنيسة على لسان كبار مسئوليتها، قبولها التام لفكرة توريث الحكم من الرئيس مبارك إلى ابنه جمال.. هذا الموقف، فضلا عن كونه يتناقض مع التاريخ الوطني العظيم للكنيسة، فإنه يلحق بالأقباط أشد الضرر لأنه يقدمهم وكأنهم عملاء للنظام المصري ضد بقية المصريين.. كما أن بعض أقباط المهجر، فيما يبدو، لم يتعلموا شيئا من دروس التاريخ فقرروا الارتقاء بكل قوتهم في أحضان الدول الأجنبية التي لم ترد الخير لمصر قط، والتي رفعت دائما شعار حماية الأقليات كذريعة لأطماعها الاستعمارية.. أقباط المهجر لهم مطالب عادلة في معظمها لكنها للأسف طائفية تماما، بمعنى أنها تريد حل مشكلات الأقباط بمعزل عن مشكلات الوطن.. إن أقباط المهجر يفعلون اليوم عكس ما فعله أجدادهم العظام الذين رفضوا التمثيل النسبي عام ١٩٢٣. إنهم لا يطالبون بالعدل والحرية للمصريين جميعا، وإنما يلحون في تحقيق امتيازات طائفية لهم فقط، وكأنهم يقولون للنظام المصري: «أعطنا نحن الأقباط الامتيازات التي نطلبها ثم افعل بقية المصريين ما تشاء فإن الأمر لا يعنيننا».

إن مذبحه نجع حمادي البشعة لا يجوز أن نراها إلا بطريقة واحدة: «أن مواطنين مصريين قد قتلوا يوم العيد وهم خارجون من الصلاة».. إن الأبرياء الذين سقطوا قتلى وهم يتبادلون تهاني العيد.. مصريون مثلي ومثلك، عاشوا معنا وحاربوا معنا ودافعوا عن الوطن بدمائهم.. إنهم مصريون، يتكلمون ويفكرون ويحلمون مثلنا تماما.. إنهم نحن.. والذي قتلهم ليس من أطلق الرصاص عليهم.. وإنما قتلهم نظام فاسد مستبد جثم على صدور المصريين ونهب أموالهم وقمعهم ودفعهم إلى اليأس والتطرف والعنف.

الديمقراطية هي الحل.

لماذا نتأخر ويتقدم العالم؟!

منذ شهر، تم تعيين العالم الكبير الدكتور أحمد زويل في وظيفة مستشار علمي للرئيس الأمريكي باراك أوباما. وعندما ذهب الدكتور زويل للقاء الرئيس أوباما أعطاه المسئولون في البيت الأبيض تصريح دخول مسجلا فيه اسمه ووظيفته لكنه لاحظ أنهم كتبوا في أسفل التصريح كلمة «مؤقت».. اندهش الدكتور زويل من ذلك وذهب إلى مسئول كبير في البيت الأبيض وسأله:

لماذا كتبتم على التصريح الخاص بي كلمة مؤقت؟

فابتسم المسئول الأمريكي وقال:

- دكتور زويل. أنت تعمل مستشارا للرئيس أوباما.. أليس كذلك؟

- نعم.

- الرئيس أوباما نفسه مؤقت.

حكى لي الدكتور زويل هذه الواقعة فوجدتها تحمل معاني كثيرة: إن الرئيس الأمريكي، مثل أي رئيس في بلد ديمقراطي، يشغل منصبه لأربع سنوات قد تمتد إلى ثماني سنوات لو أعيد انتخابه، بعد ذلك لا يمكن أن يبقى في منصبه يوما واحدا. وقد حصل الرئيس على منصبه لأن الشعب اختاره بإرادته الحرة وهو يخضع لرقابة صارمة في كل ما يتعلق به وأسرته.. ولأن الرئيس مدين للشعب بمنصبه وخاضع لرقابته، فهو يبذل كل جهده لكي يفي بوعوده التي اختاره الناخبون على أساسها.. الأمر الذي سيدفعه بالضرورة إلى الاستعانة بأفضل كفاءات في البلد لكي يستفيد منها في خدمة

الناس.. هكذا يحدث في الدول الديمقراطية، أما عندنا في مصر.. فإن الرئيس يظل قابضاً على السلطة حتى يوافيه الأجل المحتوم، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى تداعيات خطيرة لا يمكن تفاديها بغض النظر عن شخصية الرئيس أو نواياه الطيبة:

أولاً: الرئيس في مصر لا يتولى السلطة بفضل اختيار الناخبين وإنما بفضل قوة أجهزة الأمن وقدرتها على قمع المعارضين، وبالتالي فهو لا يقيم وزناً كبيراً للرأي العام لأنه يعلم أن بقاءه في السلطة ليس رهيناً بمحبة الناس وإنما بقدرته الأمن على حمايته من أي تمرد أو انقلاب.. أجهزة الأمن في مصر هي صاحبة القول الفصل في كل مجال وكل شيء بدءاً من تعيين العمدة في أصغر قرية وتعيين عمداء الكليات ورؤساء الجامعات، وحتى السماح بإنشاء الأحزاب السياسية ومنح التراخيص للصحف والقنوات الفضائية وصولاً إلى تعيين الوزراء واستبعادهم. كم من شخص كفاء تم ترشيحه للوزارة ثم اعترضت عليه أجهزة الأمن فتم استبعاده فوراً، وكم من شخص عاطل عن الكفاءة تم تصعيده إلى المناصب العليا بفضل دعم أجهزة الأمن. مصر تنفرد بين بلاد العالم بوضع شاذ:

إذ تنفق الدولة على وزارة الداخلية ما يقرب من تسعة مليارات جنيه، وهذا المبلغ يساوي ضعف ميزانية وزارة الصحة (أقل من خمسة مليارات جنيه).. أي أن النظام المصري ينفق على إخضاع المصريين واعتقالهم وقمعهم ضعف ما ينفقه على علاجهم من الأمراض.

ثانياً: لا توجد وسيلة مشروعة لمنافسة الرئيس على منصبه، كما أن بقاء الرئيس في السلطة هو الهدف الأهم من أي هدف آخر. من هنا يضيق النظام بظهور أي شخصية عامة تتمتع بثقة الناس ويسعى إلى التخلص منها فوراً.. وقد أدى ذلك دائماً إلى حرمان مصر من كفاءات كبرى تم استبعادها بسبب تمتعها بصفات قد تؤهلها - ولو في الخيال - لتولي منصب الرئاسة، وما حدث مع الدكتور أحمد زويل نفسه خير مثال على ذلك: فهذا العالم الكبير بعد أن حصل على جائزة نوبل في الكيمياء، عاد إلى مصر ليقدّم مشروعاً لجامعة تكنولوجية كانت كفيلة بنقل بلادنا إلى عصر العلم.. لكن بعض الأفاويل والتقارير الأمنية حذرت من شعبيته الطاغية وسط الشباب الذين صرح كثير منهم بأنهم يتمنون أن يروا

أحمد زويل رئيساً لمصر.. هنا كانت الطامة الكبرى، فأغلق النظام كل الطرق في وجه الدكتور زويل وتم التضييق عليه وصرف النظر عن مشروع الجامعة التي أراد بها أن يفيد بلاده. بعد ذلك بشهور قليلة، سارع الرئيس الأمريكي بتعيينه مستشاراً علمياً له ليستفيد من علمه الغزير في تطوير الولايات المتحدة.. هذا نموذج واحد من آلاف النوابغ المصريين الذين يمنعنا الاستبداد من الاستفادة بقدراتهم.

ثالثاً: الرئيس في مصر يتمتع بسلطات مطلقة فلا توجد جهة واحدة تستطيع أن تحاسبه.. نحن لا نعرف أبداً ما مقدار ثروة الرئيس مبارك وأسرته؟ كم تبلغ ميزانية رئاسة الجمهورية وما هي بنود الإنفاق فيها؟ وهل يجوز أن تنفق الدولة ملايين الجنيهات من المال العام على استراحات الرئيس وقصوره، بينما يعيش ملايين المصريين في عشوائيات بائسة وهم محرومون من الاحتياجات الإنسانية الأساسية؟ إن تحصين الرئيس الكامل ضد المحاسبة يمتد أيضاً إلى كبار المسؤولين، فالأجهزة الرقابية في مصر تلاحق صغار الموظفين وتحاسبهم على أقل هفوة وكثيراً ما تؤدي بهم إلى العزل والسجن، لكنها أمام كبار المسؤولين تضعف سلطتها فتكتفي بتقديم مخالفاتهم إلى الرئيس والأمر له وحده، إذا شاء حاسبهم وإذا شاء غض الطرف عن تجاوزاتهم.. وهكذا يقتصر تطبيق القانون على الصغار الضعفاء والكبار المغضوب عليهم.. إن محاربة الفساد بطريقة انتقائية، فضلاً عن كونها بلا معنى أو تأثير، تشكل في حد ذاتها نوعاً من الفساد.

رابعاً: الرئيس في مصر وحده هو الذي يملك تعيين الوزراء وعزلهم.. وهو لا يعتبر نفسه مسئولاً عن تفسير قراراته أمام المصريين الذين لا يعرفون أبداً لماذا تم تعيين الوزراء ولماذا أقيروا.. كما أن الكفاءة ليست العامل الأول في اختيار الوزراء وإنما الأهم هو الولاء للرئيس.. وقد رأينا كيف تم تعيين أحمد زكي بدر وزيراً للتعليم بالرغم من أنه لم يسجل أي إنجاز، وليست لديه أية خبرة في تطوير التعليم.. لكن الإنجاز الفريد الذي قام به عندما كان رئيساً لجامعة عين شمس يتلخص في أنه، لأول مرة في تاريخ الجامعات المصرية، استدعى مجموعات من البلطجية مسلحين بالسنج والسكاكين وزجاجات المولوتوف وسمح لهم بالدخول إلى حرم الجامعة والاعتداء على الطلاب المتظاهرين.

هذا التصرف المشين الذي كان كفيلا بإبعاد رئيس الجامعة ومحاكمته فورا في أي بلد ديمقراطي.. كان هو ذاته الدافع فيما يبدو، لتعيين أحمد زكي بدر وزيراً للتعليم. أضف إلى ذلك أن اختيار الوزراء واستبدالهم يتم غالباً بطريقة غير موضوعية لا يفهمها أحد. فرئيس الوزراء، أكبر منصب سياسي بعد الرئيس، يشغله شخص لم يمارس السياسة في حياته قط، ووزير التضامن الاجتماعي كان مسئولاً أساساً عن هيئة البريد، ووزير الإعلام كان في الأساس متخصصاً في بيع الموسوعات العلمية، ووزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان صدر قرار جمهوري بتوليته لرئاسة شركة بترول.. وهكذا يبدو الأمر وكأن الرئيس يحب بعض المسئولين ويثق في ولائهم وبالتالي فهو يوزع عليهم المناصب الكبرى بدون التوقف كثيراً أمام صلاحيتهم أو خبراتهم.. إن النظام يستبعد كفاءات كبرى لأنه يشك في ولائها أو يخاف من شعبيتها، بينما يمنح المناصب إلى أتباع النظام حتى وإن كانوا بلا كفاءة. ولأن معظم أعضاء مجلس الشعب يتمون إلى الحزب الحاكم وقد حصلوا على مقاعدهم عن طريق تزوير الانتخابات، فإنهم ينفذون تعليمات الحكومة بدلاً من أن يمارسوا دورهم في محاسبتها.. إن الوزير في مصر لا يعتبر نفسه مسئولاً أمام الشعب وهو يعلم جيداً أن بقاءه في منصبه ليس رهيناً بإنجازه وإنما برضا الرئيس عنه.. من هنا نفهم لماذا يتسابق الوزراء في مديح الرئيس والإشادة بحكمته والتغني بقراراته التاريخية الرائعة.. حتى أن وزيرة القوى العاملة عائشة عبد الهادي لم تجد أدنى حرج في أن تنحني، على الملأ وأمام وسائل الإعلام، وتقبل يد السيدة سوزان مبارك..

لهذه الأسباب جميعاً نتخلف كل يوم بينما يتقدم العالم حولنا.. إن مصر غنية بملايين المتعلمين وآلاف الكفاءات النادرة المخلصة التي لو منحت فرصة، قادرة تماماً على إحداث نهضة كبرى في سنوات قليلة، لكن الاستبداد هو السبب الأصيل لتخلف مصر والمصريين.

الديمقراطية هي الحل.

هل يستطيع الرئيس أوباما حماية الأقباط؟!

تزرور القاهرة هذا الأسبوع، لجنة الحريات الدينية التابعة للكونجرس الأمريكي. تتكون هذه اللجنة من تسعة أعضاء، كلهم من الشخصيات البارزة في مجال الدفاع عن الحريات. يختار الرئيس الأمريكي ثلاثة أعضاء، وتقوم قيادات في الكونجرس باختيار عضوين من الحزب الحاكم، وأربعة أعضاء من خارجه.

مهمة هذه اللجنة مراقبة حرية الدين والفكر والاعتقاد المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي لا تصدر عقوبات ضد الدول التي تنتهك الحريات العامة، لكنها تصدر توصيات يفترض أنها تؤخذ في الاعتبار عند رسم السياسة الخارجية الأمريكية.

طبقاً لما نشرته الصحف، فإن زيارة لجنة الحريات إلى القاهرة كانت محددة سلفاً، لكنها تكتسب الآن أهمية خاصة، في أعقاب مذبحه نجع حمادي البشعة، التي راح ضحيتها ستة أقباط أبرياء (وجندي مسلم)، تم اغتيالهم بطريقة عشوائية أثناء خروجهم من الكنيسة ليلة عيد الميلاد.. والحق أن زيارة اللجنة إلى القاهرة في هذا التوقيت، تشير أكثر من موضوع:

أولاً: أن التحقيق أو البحث في موضوع ما، بواسطة لجنة برلمانية من دولة أخرى، يعتبر انتهاكاً صريحاً لسيادة الدولة التي يُجرى فيها التحقيق.

إن مصر من الناحية الرسمية على الأقل، ليست ولاية ولا مستعمرة أمريكية، وبالتالي لا يجوز للجنة تابعة للكونجرس أن تمنح نفسها صلاحيات البحث والتحقيق في مصر.. ونحن نتساءل: ماذا لو تشكلت لجنة من مجلس الشعب المصري من

أجل التحقيق في الجرائم التي يرتكبها الجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان وجوانتانامو؟!

هل تقبل الإدارة الأمريكية استقبال اللجنة المصرية وتسمح لها بالبحث والتحقيق؟! الإجابة للأسف معروفة.. المحزن أن النظام المصري يرفع شعار السيادة الوطنية بشكل انتقائي ومغرض، فعندما يطالب المصريون بمراقبين دوليين مستقلين للانتخابات المصرية، حتى لا يتم تزويرها كالعادة، ترفض الحكومة ذلك بشدة، بحجة السيادة الوطنية.

وعندما تشترك الحكومة المصرية مع إسرائيل، في حصار مليون ونصف مليون إنسان في غزة، ويسعى المحاصرون إلى دخول مصر هرباً من الموت لكي يشتروا احتياجاتهم الإنسانية، تمنعهم السلطات المصرية، بحجة السيادة الوطنية، وتأمّر بإطلاق الرصاص عليهم، ويصيح السيد أبو الغيط وزير الخارجية: «الفلستيني الذي سيغير الحدود سأكسر قدمه»، أما أعضاء لجنة الحريات الأمريكيون الذين يجوبون مصر الآن كما يريدون، من أقصاها إلى أقصاها، ويُجرون الأبحاث في شئون مصر.. هؤلاء لا يستطيع أبو الغيط أو سواه أن يعترض على وجودهم بكلمة واحدة.

ثانياً: الأهداف المعلنة لهذه اللجنة رائعة ونبيلة ولكن، كما يحدث دائماً في السياسة الخارجية الأمريكية، فإن المسافة شاسعة بين الشعار والتطبيق.. نذكر هنا أن رئيسة اللجنة السيدة فيليس جاير، من أكبر وأشهر مناصري إسرائيل في الولايات المتحدة، ولها تاريخ طويل في الدفاع عن الصهيونية، لدرجة أنها اتهمت المنظمات الدولية (بما فيها الأمم المتحدة) باتباع سياسات ظالمة ومجحفة ضد إسرائيل.. ولا أفهم فعلاً كيف توفق السيدة فيليس جاير بين دفاعها عن حقوق الإنسان ودفاعها عن السياسة الإسرائيلية!!

وما رأي سيادتها في حرق الأطفال باستعمال القنابل الفسفورية والعنقودية وقنابل النابالم؟! وهذه الجرائم ترتكبها إسرائيل باستمرار منذ مذبحه بحر البقر في مصر، مروراً بمذبحه قانا وحتى مذبحه غزة الأخيرة.. هل ترى السيدة فيليس أن شيّ جلود

الأطفال العرب بالقنابل الممنوعة دولياً يتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان التي تدافع عنها في ليجتها؟!!

ثالثاً: إذا كانت اللجنة مهمة باضطهاد الأقباط في مصر.. فنحن نسأل أعضاء اللجنة: هل تهتمون بالأقباط دفاعاً عن حقوق الإنسان أم بسبب أن الأقباط مسيحيون؟! إذا كان الدافع حقوق الإنسان، فنحن نذكركم بأن عشرات الألوف من الشباب الإسلاميين في مصر يعيشون في غياهب المعتقلات من سنوات طويلة بدون محاكمة أو تهمة، وكثير منهم صدرت لهم أحكام إفراج عديدة لم ولن تنفذها الحكومة المصرية أبداً.. لماذا لا تدافع اللجنة عن حق هؤلاء المعتقلين في العدل والحرية؟! أليسوا متساوين مع الأقباط في حقوق الإنسان؟!!

وما رأي اللجنة في جرائم الاغتصاب وقتل المدنيين والتعذيب المنسوبة إلى أفراد الجيش الأمريكي في العراق؟! هل اتسع وقتكم للتحقيق في هذه الجرائم؟! أنا أنصح لجنة الحريات بالسفر فوراً من القاهرة إلى نيجيريا، حيث تفيد التقارير حدوث مذابح طائفية راح ضحيتها عشرات الأبرياء (معظمهم مسلمون).. وسوف أورد هنا تقرير منظمة دولية محايدة محترمة هي «هيومان رايتس ووتش» التي قالت بالحرف:

«في يوم ١٩ يناير، هاجم مسلحون قرية كورو كاراما النيجيرية، وأكثريّة سكانها من المسلمين، وبعد أن حاصروا القرية بدءوا بملاحقة وقتل السكان المسلمين الذين التجأ بعضهم في منازل وفي مسجد القرية، لكن المسلحين راحوا يطاردونهم، فقتلوا الكثيرين، حتى إنهم أحرقوا البعض وهم أحياء».. ما رأي اللجنة الموقرة في هذه المذبحة؟! هل تتوافق مع حقوق الإنسان؟!!

رابعاً: هل يمكن الدفاع عن حقوق الإنسان بشكل جزئي؟! هل يمكن الدفاع عن حقوق الأقباط فقط في بلد يحكمه نظام استبدادي باستعمال قانون الطوارئ، وتزوير الانتخابات، والقمع والمعتقلات؟! الإجابة بديهية.. إن حقوق الإنسان لا تنجز أبداً، لكن السياسة الخارجية الأمريكية - كعادتها - تتميز بالتناقض والنفاق.. فالإدارة الأمريكية، من أجل حماية مصالحها ومصالح إسرائيل، تقدم الدعم الكامل لأسوأ الحكام المستبدين في العالم العربي، وتغمض عينيها عن الجرائم

التي يرتكبونها في حق شعوبهم، لكنها في نفس الوقت، تبعث بلجان للتحقيق في اضطهاد الأقباط.

خامسًا: أن ما حدث ليلة عيد الميلاد في نجع حمادي، مذبحة طائفية بشعة، زلزلت مصر كلها، ومن حق الأقباط أن يغيظوا ويطالبوا بكل ما يمنع تكرار المذبحة، لكن عليهم أن يتذكروا أمرين:

أولًا: أن النظام المصري الذي فرط في حماية الأقباط، هو ذاته النظام الذي تدعمه الكنيسة المصرية بكل قوتها، حتى إن البابا شنودة وكبار قادة الكنيسة، قد أعلنوا بوضوح أكثر من مرة، ترحيبهم بتوريث مصر من الرئيس مبارك إلى ابنه جمال (كأن مصر صارت مزرعة دواجن).

الأمر الثاني: أن تظاهر الأقباط داخل مصر وخارجها احتجاجا على المذبحة، أمر طبيعي ومشروع، أما الاستغاثة بالدول الغربية ومطالبتها بالتدخل في مصر، فهو سلوك مرفوض، يدفع بالغضب القبطي بعيدا عن حدوده المشروعة.. إنني لا أصدق أن وطنيا مصرية واحدا، مسلما كان أو قبطيا، يسمح له ضميره بأن يدعو القوى الأجنبية إلى التدخل في وطنه مهما بلغت المظالم التي يتعرض لها، ومهما بلغت معارضته للنظام الحاكم.

إن المصريين جميعا مضطهدون، ملايين الفقراء في مصر محرومون من الحرية والعدل والكرامة وحقوق العمل والسكن والعلاج.. صحيح أن الأقباط يتعرضون إلى ظلم مزدوج، مرة باعتبارهم مصريين، ومرة باعتبارهم أقباطا. لكن مطالب الأقباط المشروعة لا يمكن أن تتحقق خارج مطالب الوطن.. لا يمكن أن نطالب بالعدالة للأقباط وحدهم دون بقية المصريين.. إن بعض الأقباط الذين يحتمون بالقوى الغربية يرتكبون خطيئة وطنية، ستؤدي إلى تشويه صورة الأقباط جميعا، وإظهارهم كأنهم عملاء للقوى الغربية.

ومهما استغاث بعض الأقباط بالرئيس أوباما أو سواه من قادة الغرب، فإنهم لن ينالوا حقوقهم أبدا بفضل التدخل الأجنبي، لأن ما يحكم السياسة الغربية المصالح دون المبادئ، وتاريخ الدول الغربية حافل بالأمثلة على النذالة السياسية الكاملة، ولعلنا

نذكر شاه إيران، الذي قضى حياته كلها خادماً لمصالح الولايات المتحدة، لكنها تخلت عنه تماماً في يوم واحد، وتركته وحيداً يواجه مصيره أمام طوفان الثورة الإيرانية.

إن مطالب الأقباط يجب أن تكون وطنية لا طائفية.. إن مكان الأقباط الصحيح ليس أبداً في أروقة وزارات الخارجية الغربية.. مكانهم الصحيح هنا، في مصر، مع إخوانهم المصريين الذين يناضلون من أجل العدل والحرية.. عندما يزول نظام الاستبداد، وينتزع المصريون جميعاً حقهم الطبيعي في اختيار حكامهم بحرية.. عندما ينتهي قانون الطوارئ، وتزوير الانتخابات والقمع والتعذيب.. عندئذ فقط، سيحصل المصريون جميعاً - المسلمون والأقباط - على حقوقهم المهدرة.

الديمقراطية هي الحل.

من يقبض على السفير الإسرائيلي؟

حدث ذلك في الساعات الأولى من صباح يوم ١٧ من نوفمبر عام ٢٠٠٤.

كان العسكري المجند عامر أبو بكر عامر واقفا في نوبة حراسته الليلية في مدينة رفح المصرية. ومعه زميلان مجندان هما علي صبحي النجار ومحمد عبد الفتاح.. كان البرد شديدا والوقت يمر ببطء.. في أي موضوع كان المجندون الثلاثة يتحدثون؟! هل كانوا متعبين وجائعين يتوقون إلى نهاية نوبة الحراسة ليتناولوا طعاما ساخنا ويخلدوا إلى نوم عميق؟! لقد كانوا في بداية العشرينيات من أعمارهم، فهل كانوا يحلمون بنهاية فترة التجنيد ليبدءوا حياتهم فيلتحقون بعمل ويتزوجون ويكوّنون أسرهم؟! هل كان أحدهم يحكي بحماس لزميله عن خطيبته التي يحبها؟! كل ذلك لا نعرفه لكن الذي نعرفه أنهم في حوالي الساعة الثالثة صباحا لمحوا دبابة إسرائيلية من نوع «ميركافا» قادمة نحوهم، ظلت الدبابة الإسرائيلية تقترب حتى أصبحت على بعد عشرين مترا من الجنود المصريين ثم أطلقت فجأة دابة مدفع أتبعها بنيران كثيفة مزقت جسد علي صبحي النجار وجسد محمد عبد الفتاح فماتا على الفور، أما عامر أبو بكر فقد أصيب بجراح بالغة أدت بعد ذلك إلى وفاته في المستشفى.

وهكذا استشهد ثلاثة شبان مصريون يؤدون الخدمة العسكرية، لم يرتكبوا جرما ولا مخالفة ولم يؤذوا أحدا ولم يضايقوا الإسرائيليين في أي شيء. لكن الجيش الإسرائيلي قتلهم بدم بارد وبطريقة وحشية جعلت من الصعوبة التعرف على ملامح وجوههم أثناء دفنهم.. ماذا فعلت الحكومة المصرية عندما علمت بالمذبحة؟ قدمت

احتجاجا شديدا لإسرائيل واعتبرت مقتلهم تصرفا غير مسئول (لاحظ رقة التعبير).. وسارع أرييل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، بالاتصال بالرئيس مبارك وأبلغه اعتذاره عن الحادث.

كم تبدو كلمة الاعتذار هنا شاذة وضيئلة. الإنسان يعتذر عادة إذا وصل متأخرا عن الموعد أو دهس قدم جاره بدون قصد في زحام المترو، أما أن يقتل ثلاثة من البشر الأبرياء بهذه الطريقة البشعة، فإن الاكتفاء بالاعتذار يعد في حد ذاته إهانة ويعكس استهانة بالغة بكرامة الضحايا وقيمة الحياة الإنسانية.. لقد وعدت السلطات الإسرائيلية بإجراء تحقيق عاجل في الجريمة، وبعد مرور ستة أعوام كاملة لم تعلن إسرائيل نتيجة التحقيق ولعلها لم تقم بإجرائه أساسا.. وللأسف فقد نست الحكومة المصرية الشهداء الثلاثة تماما وحدثت بعد ذلك عشرات اللقاءات بين المسؤولين المصريين والإسرائيليين فلم يسأل مسئول مصري واحد عن نتيجة التحقيق مع قتلة الجنود المصريين.. على أن أهل الشهيد عامر أبو بكر عامر أقاموا دعوى قضائية ضد سفير إسرائيل في القاهرة باعتباره ممثلا لحكومة إسرائيل.. وظلت القضية متداولة في المحاكم المصرية حتى صدر مؤخرا الحكم النهائي في القضية... حيثيات الحكم قطعة من الأدب القانوني الرفيع، تتضح من خلالها كافة الأبعاد القانونية والدولية للجريمة، وفي النهاية يقضي الحكم بتعويض أسرة الشهيد عامر أبو بكر عامر بمبلغ ١٠ ملايين دولار تكون الحكومة الإسرائيلية ملزمة بدفعه عن طريق سفيرها في القاهرة.

هذا الحكم التاريخي يؤكد بضع حقائق مهمة:

أولاً: قدمت المحكمة الأدلة القاطعة على أن قتل الجنود المصريين بهذه الطريقة البشعة لم يكن من قبيل الخطأ أو الصدفة، وإنما هو جريمة قتل عمد مكتملة الأركان، واستندت المحكمة إلى تقارير المراقبة الدولية المحايدة لتثبت أن الجنود الإسرائيليين القتلة كانوا واقعين تحت تأثير هوس ديني يدفعهم إلى كراهية المصريين والسعي إلى قتلهم بدون تمييز.

ثانيًا: أكدت المحكمة أن أموال إسرائيل كلها لن تعوض والد الشهيد عامر ووالدته عن ابنهما الذي فقدها، لكنها حددت التعويض بمبلغ ١٠ ملايين دولار لأنه ذات المبلغ الذي قضت به المحاكم الأوربية كتعويض لضحايا لوكيربي الذين سقطت بهم الطائرة في أسكتلندا، وقد تم إجبار الحكومة الليبية على دفع هذا المبلغ لأسرة كل ضحية في لوكيربي.. إن إصرار القاضي المصري على أن يحصل أهل الشهيد المصري على نفس تعويض لوكيربي، يؤسس لمبدأ إنساني راق ونبيل، فالعدالة لا تتحقق إلا بالمساواة في الحقوق، كما أن قيمة النفس الإنسانية يجب أن تكون واحدة دائما. فالأم المصرية التي فقدت ابنها المجند تحس بذات الألم الذي تشعر به الأم الغربية التي فقدت ابنها في لوكيربي. وبالتالي فهي تستحق ذات التعويض.

ثالثًا: الحكم نهائي وواجب النفاذ، وقد مضت على صدوره أربعة شهور و لا يمكن للسفير الإسرائيلي أن يحتمي بحصانته الدبلوماسية في هذه القضية.. فقد أثبتت المحكمة في بحثها القانوني أن الحصانة القضائية التي يتمتع بها السفير الإسرائيلي لا تشمل هذه القضية.. إذ تستثني من الحصانة كل القضايا التي لا تتعارض مع وظيفته الدبلوماسية ولا تعوقه عن أداء عمله.. السفير الإسرائيلي، طبقا للقوانين المصرية والدولية، ملزم بتنفيذ الحكم وإذا امتنع عن التنفيذ فإنه يواجه عقوبات قانونية رادعة يجب تطبيقها عليه فوراً.

رابعًا: إن تجاهل هذا الحكم في وسائل الإعلام والدوائر الحكومية الغربية يبين مرة أخرى مدى ازدواجية المعايير والنفاق في السياسة الغربية تجاه إسرائيل... لقد اتخذت الدول الغربية كلها موقفا قويا موحدًا في قضية لوكيربي وضغطت بشدة على ليبيا حتى أجبرتها على دفع تعويضات للضحايا، وقال المسئولون الغربيون آنذاك كلاما كبيرا وجميلا عن الشرعية الدولية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.. لكن ضحايا لوكيربي كانوا غربيين، أما ضحايا هذه المجزرة فهم مصريون والذي نفذ المذبحة جنود من الجيش الإسرائيلي.. من هنا لاذ المسئولون الغربيون بالصمت التام.

خامسًا: يكشف هذا الحكم المواقف المتناقضة المتهافئة للنظام المصري. ففي الصراعات الصغيرة (ضد قطر أو قناة الجزيرة) وفي الصراعات التي توافق الهوى الأمريكي (ضد إيران وحزب الله وحماس).. يرتدي وزير الخارجية أبو الغيط ثوب الأسد الهصور ويهاجم الجميع ويهدد بكسر الأقدام والأعناق ويجلجل صوته متحدثًا عن السيادة الوطنية والقانون الدولي.. أما هذه المرة فلم نسمع صوت أبي الغيط ولا حتى همساته، لأن الحكم صدر ضد إسرائيل التي يفعل النظام المصري كل ما يستطيع لإرضائها؛ بدءًا من صفقات الغاز والأسمنت إلى إطلاق الجاسوس عزام وحتى إغلاق معبر رفح لتجويع مليون ونصف مليون فلسطيني.. والغرض من إرضاء إسرائيل أن يتحرك اللوبي الصهيوني فيضغط على الإدارة الأمريكية من أجل قبول توريث الحكم من الرئيس مبارك إلى ابنه السيد جمال (الذي ينتظر دوره الآن في حكم مصر وكأنها مزرعة دواجن أو عزبة سيرتها عن أبيه).

سادسًا: يبدأ هذا الحكم صفحة جديدة من الصراع العربي الإسرائيلي، إذ يؤسس لمعركة قضائية ممكنة ومشروعة ضد جرائم إسرائيل. استنادًا لهذا الحكم سيكون بمقدور أهالي الشهداء الأخرين الحصول على ذات التعويض، وكذلك أهالي كل المصريين الذين قتلهم إسرائيل على الحدود.. أما أهالي الضحايا الذين سقطوا في المذابح الإسرائيلية الكثيرة بدءًا من بحر البقر وحتى قانا وغزة، فسيكون بإمكانهم ملاحقة إسرائيل في المحافل القانونية الدولية.. إن واجبنا جميعًا أن نضغط من أجل تنفيذ هذا الحكم ضد السفير الإسرائيلي وإلا فإن عليه تحمل التبعات القانونية لامتناعه عن التنفيذ.

أخيرًا.. لا يجوز أبداً أن نشكر القاضي على حكم أصدره، لأن من يملك الشكر يملك اللوم واستقلال القاضي يربأ به عن المدح والذم معاً، لا سلطان على القاضي إلا من القانون وضميره. هذه التقاليد القضائية العريقة ترسخت دائماً في أذهان المصريين حتى إنهم إذا صدر الحكم لصالحهم لا يشكرون القاضي أبداً وإنما يرددون الهتاف الشهير «يحيا العدل». نحن، إذن، لا نشكر القضاة الذين أصدروا هذا الحكم وإنما

نجد من واجبنا أن نذكر أسماءهم التي ستظل مصر كلها ترددها إلى الأبد، جيلا بعد جيل، لأنهم سجلوا صفحة ناصعة في تاريخ القانون والإنسانية.

صدر هذا الحكم في الدائرة ٤ تعويضات من محكمة استئناف القاهرة. الدائرة برئاسة المستشار أحمد البرديسي وعضوية المستشارين حمدي غانم وأحمد سليمان وحضور أمين السر سعيد زهير.

أيها القضاة الشرفاء العظام.. يحيا العدل.

الديمقراطية هي الحل.

لماذا نذهب لاستقبال البرادعي؟

يوم الجمعة المقبل الموافق ١٩ من فبراير، في تمام الساعة الثالثة بعد الظهر، سوف تصل طائرة الخطوط الجوية النمساوية في الرحلة رقم ٨٦٣ القادمة من فيينا، لتبدأ عندئذ صفحة جديدة من نضال المصريين من أجل انتزاع حقهم في العدل والحرية. هذه الطائرة ستحمل إلى مصر واحدا من كبار أبنائها، الدكتور محمد البرادعي أستاذ القانون الدولي والمدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية.. الذي ظهر فجأة على المسرح السياسي في مصر مطالبا بالإصلاح الديمقراطي فانتزع إعجاب المصريين واحترامهم.

الظاهرة الفريدة حقا، هي ذلك الحماس البالغ لتأييد البرادعي بين أوساط الشباب، الذين شكلوا مجموعات عديدة لدعمه وبدأوا حملة في مختلف محافظات مصر لجمع توكيلات رسمية وشعبية للبرادعي من أجل تغيير الدستور وهذه سابقة لم تحدث في مصر منذ ثورة ١٩١٩.

وقد بذل هؤلاء الشبان جهدا كبيرا من أجل دعوة المصريين لاستقبال البرادعي في المطار يوم الجمعة المقبل. وأنا واثق من أن آلاف المصريين سوف يذهبون لاستقباله كما أثق أيضا في أن أجهزة الأمن ستسعى جاهدة إلى إجهاض هذا الاستقبال الشعبي.. في كل الأحوال، لم يعد هناك شك أن الدكتور محمد البرادعي قد أصبح الظاهرة السياسية الأهم في مصر الآن.. ولعله من المفيد أن نفهم الأسباب:

أولاً: يعيش ملايين المصريين في مستنقع الفقر والمرض والبطالة ويكافحون

لمجرد البقاء على قيد الحياة في ظروف غير إنسانية وفي نفس الوقت تتمتع النخبة الحاكمة بكل شيء: الثروة والنفوذ والامتيازات وحماية القانون. في ظل هذا الظلم الفاحش، تعود النظام المصري على أن يلقي باللائمة على المصريين في كل فشل يلحق بسياساته.

والأمثلة على ذلك بلا حصر.. فنحن المصريين في نظر حكامنا، شعب كسول جاهل يتناسل بلا سبب ولا يعمل ويسيء استعمال كل شيء بدءاً من صوته الانتخابي وصولاً إلى الدعم والكهرباء والمياه.. في ظل هذا التحقير المستمر، فإن ظهور شخصيات مصرية ناجحة حققت إنجازات دولية كبرى مثل محمد البرادعي وأحمد زويل ومجدي يعقوب. يؤكد للمصريين ثقتهم بأنفسهم وقدراتهم.

ويبين بوضوح أن أزمة مصر لا ترجع إلى عيوب في طبيعة المصريين أو سلوكهم وإنما إلى سياسات فاشلة وفسادة من النظام الجاثم على صدر مصر بالقمع والتزوير.

ثانياً: يتمتع الدكتور محمد البرادعي بمجموعة من الصفات المؤثرة التي صنعت شعبيته: فهو حاصل على درجة رفيعة من التعليم (دكتوراه في القانون الدولي من جامعة نيويورك عام ١٩٧٤) وقد حصل بمجهوده وتفوقه على مناصب دولية رفيعة وجوائز دولية عديدة وهو يمتلك خبرة قانونية وسياسية عظيمة.

كما أثبت البرادعي مدى حبه لبلاده عندما تبرع بقيمة جائزة نوبل كلها لصالح رعاية الأيتام في مصر، ثم انتقد علناً الفساد والظلم في مصر ففتح على نفسه أبواب جهنم.. وكان يستطيع ببعض المداراة أن يحتفظ بصداقة النظام وأن يحصل على منصب حكومي رفيع لو أراد، لكن حبه للحق تغلب على حرصه على مصلحته الشخصية.

أضف إلى ذلك أن النظام المصري ليس له فضل إطلاقاً على الدكتور البرادعي بل إن العكس صحيح، فقد رفض النظام ترشيح البرادعي لمنصب مدير وكالة الطاقة الذرية وبالرغم من ذلك فاز البرادعي بالمنصب بإجماع الأصوات في انتخابات نزيهة.

البرادعي إذن في نظر المصريين رجل وطني كفاء وشريف، لم تتلوث يده بالفساد ولم يشارك في تزوير الانتخابات، ولم يسكت على اعتقال وتعذيب الأبرياء، ولم يتلق

تعليمات من أمن الدولة ولم يوافق الرئيس مبارك ويتغنى بإنجازاته التاريخية الجبارة كما يفعل الوزراء المنافقون. كل ذلك جعل البرادعي يحظى بتقدير كل ألوان الطيف في السياسة المصرية بدءاً من الإخوان المسلمين واليساريين والليبراليين وحتى أقباط المهجر.

ثالثاً: أدى ظهور البرادعي المفاجئ وتزايد شعبيته يوماً بعد يوم إلى إصابة المسؤولين في النظام بصدمة جعلتهم يشنون عليه حرباً شرسة، بدأت بطوفان من الأكاذيب والافتراءات التي تقلل من قيمته وإنجازاته وتتهمه بالنقائص جميعاً.. بعد ذلك، تحركت ضده الخلايا النائمة للنظام.. في الصحافة والإعلام.

وهؤلاء مجموعة من الإعلاميين والكتبة يتظاهرون بالاستقلال والحيدة حتى يكتسبوا ثقة الرأي العام لكنهم ساعة الجد، يتلقون تعليمات مباشرة من الدولة فينفذونها بحذافيرها.. ثم جاءت المرحلة الثالثة من الحرب ضد البرادعي على شكل التجاهل التام.

فعلى مدى أسابيع لم ينشر الإعلام الرسمي حرفاً واحداً عن البرادعي وكأنه غير موجود.. بل اكتشف المسؤولون، بالصدفة، أن محافظ دمياط محمد فتحي البرادعي يشترك مع الدكتور البرادعي في الاسم. فانهمرت الموضوعات الصحفية على محافظ دمياط بمناسبة وغالباً بدون مناسبة، بشكل غير مسبوق لا شك أنه أدهش المحافظ نفسه.. والهدف من ذلك إظهار أن الدكتور البرادعي بلا أهمية تذكر بدليل أن هناك برادعياً آخر تهم أخباره الرأي العام أكثر منه.

وهذه الواقعة الطريفة تبين لنا مدى كراهية النظام للدكتور محمد البرادعي والمستوى الفكري الضحل الذي يتمتع به بعض المسؤولين عن الإعلام في مصر.

رابعاً: على مدى سنوات بذل النظام المصري مجهوداً جباراً من أجل إعداد المسرح، داخليا وخارجيا، لتوريث منصب الرئاسة من الرئيس مبارك إلى ولده جمال.

في الخارج اعتمد النظام على سياستين: أولاً إسداء الخدمات لإسرائيل وإرضائها تماماً حتى يضغط اللوبي الصهيوني على الإدارة الأمريكية من أجل القبول بالتوريث. وثانياً استعمال الإخوان المسلمين كفضاعة باعتبارهم سيفوزون بالتأكيد في أية انتخابات

صحيحة تقام في مصر، والغرض من ذلك دفع الحكومات الغربية إلى تأييد النظام المستبد وقبول التوريث.

أما في الداخل فقد تشكل تنظيم كامل للتوريث أعضاؤه من القانونيين والإعلاميين والشخصيات العامة، الذين خانوا أمانتهم الوطنية والمهنية وأخذوا يرددون أن جمال مبارك هو البديل الوحيد المتاح لأبيه، وحاولوا تقديمه للرأي العام في صورة جذابة ثم قاموا بالتعديلات الدستورية المشينة التي تحصر المنافسة بين الرئيس وولده. والحق أن ظهور محمد البرادعي قد أفسد كل هذه الترتيبات. فهو لا ينتمي للإخوان ولا للنظام وقدراته السياسية والمهنية الكبيرة لا يمكن مقارنتها بإمكانات جمال مبارك المتواضعة.

كما أن البرادعي في النهاية وجه معروف ومحترم على مستوى العالم مما يجعل ضربه أو اعتقاله أو تليفيق القضايا أو الفضائح من أجل القضاء عليه، مسألة بالغة الصعوبة.. ومن أجل إتمام التوريث يحتاج النظام إلى كومبارس، يتقدمون للترشيح ضد جمال مبارك ويخسرون الانتخابات لعلمهم يضيفون بعض المصادقية على هذه المسرحية الهزلية.

وعادة ما يبحث النظام عن هؤلاء الكومبارس بين الشخصيات العامة المتعاونة معه أو الطامعة في المناصب، أو بين أعضاء الأحزاب الكرتونية الصورية المصنوعة بالكامل في مباحث أمن الدولة، إلا أن الدكتور البرادعي انتبه مبكرا لهذا الفخ ورفض تماما أن يترشح للرئاسة في ظل هذا العوار الدستوري والقانوني، وطالب بخطوات محددة من أجل تعديل الدستور بشكل يسمح بتنافس حقيقي وشريف على منصب رئاسة الجمهورية، وقد تضاعف احترام المصريين له عندما أعلن أنه سيعود إلى مصر لا يسعى إلى رئاسة الجمهورية وإنما لينضم إلى القوى الوطنية التي تسعى إلى إقامة الديمقراطية في مصر.

أخيرا.. فإن مصر تمر بلحظة فارقة في تاريخها، لعلها تشبه المرحلة التي سبقت ثورة ١٩٥٢.. ثمة إجماع على أن الوضع القديم لم يعد يصلح وأن التغيير قادم لا محالة. ولعلها مفارقة ذات دلالة أن يصل محمد البرادعي إلى مصر في نفس الأسبوع الذي

يسقط فيه مواطنون مصريون شهداء، ليس في معركة حربية دفاعا عن الوطن، وإنما خلال صراع بائس للحصول على أنبوبة بوتاجاز ليتمكنوا من طهي الطعام لأولادهم. إلى هذا الحد بلغت المهانة بالإنسان المصري.

أيها القارئ العزيز

إذا كنت تريد لأولادك أن يعيشوا في بلد يحترم حقوقهم الإنسانية، يتساوى فيه الناس جميعا أمام القانون وينعمون بفرص متكافئة في التعليم والعمل.

إذا كنت تريد التغيير والإصلاح في مصر.

تعال معنا يوم الجمعة المقبل إلى المطار لنكون في استقبال الدكتور محمد البرادعي.

الديمقراطية هي الحل.

مصر التي استيقظت

بالرغم من تجاهل الحكومة المصرية رسميا لوصول محمد البرادعي إلى مصر.. فإنها، في نفس الوقت، بعثت برسالة واضحة إلى المصريين. فقد اعتقلت وزارة الداخلية عددا من الشباب لمجرد أنهم دعوا المصريين إلى الخروج لاستقبال البرادعي.

كما أكدت أجهزة الأمن أنها لن تسمح أبدا بتجمهر المصريين من أجل استقبال البرادعي في المطار، وأعلنت أنها أعدت ٨ آلاف جندي من الأمن المركزي للتعامل مع هؤلاء المتجمهرين.

تم تسريب هذه التصريحات غير الرسمية ونشرتها بعض الصحف (المستقلة) في الصفحة الأولى، بنفس الصيغة، صباح يوم وصول البرادعي إلى مصر. قرأت هذه الأخبار وأنا أستعد للذهاب إلى المطار فتأكد لي أنه في ظل هذه الحملة من الترويع، من الطبيعي أن يحجم المصريون عن استقبال البرادعي.

صحيح أن استقبال أي شخص في المطار لا يمكن أن يشكل جريمة، حتى بموجب قانون الطوارئ، الذي يحكم به الرئيس مبارك مصر منذ ثلاثين عاما.. ولكن منذ متى كانت الشرطة المصرية تحتاج إلى تهمة للقبض على من تريد؟! إن المواطن المصري يعرف جيدا مدى التنكيل الذي تمارسه أجهزة الأمن.

في مناسبات سابقة كثيرة، لم يتورع الأمن عن ارتكاب أبشع الجرائم من أجل قمع المتظاهرين: ضرب واعتقال وإيذاء جنسي للمتظاهرات وتأجير بلطجية

والاستعانة بمجرمين مسجلين ليسفكوا دم المعارضين، بينما رجال الأمن يتفرجون ولا يتدخلون.

كنت أعرف ذلك وقلت لنفسي صحيح أن المصريين يحبون البرادعي ويؤيدونه، لكن الصحيح أيضا أن الخوف طبيعة إنسانية يجب أن نتفهمها.. وطدت نفسي على ألا أحزن إذا رأيت عددا هزيلا من المستقبلين لكنى ما إن وصلت إلى المطار حتى فوجئت بما لم أتوقعه.

مئات من المصريين سرعان ما تحولوا إلى آلاف، جاءوا جميعا لاستقبال البرادعي.. لم يخافوا من إرهاب الحكومة ولا تهديدات الأمن. أرادوا أن يثبتوا للعالم كله، أنهم سيساندون محمد البرادعي وسيعملون معه من أجل انتزاع حقوقهم المهذرة.. إن الاستقبال الشعبي الحاشد الرائع الذي نظمه المصريون احتفالا بعودة محمد البرادعي إلى مصر.. يحمل أكثر من دلالة مهمة:

أولاً: منذ اليوم لا يحق لأحد أن يتهم المصريين بالسلبية والإذعان للظلم والانسحاب من الشأن العام.. إلى آخر هذه الصيغ المستهلكة التي لم تعد فعلا تُعبر عن الواقع المصري.

إن آلاف المصريين الذي قهروا الخوف واحتشدوا في المطار لاستقبال البرادعي.. ليسوا سياسيين محترفين، ومعظمهم لا ينتمون إلى الأحزاب.. إنهم مصريون عاديون تماما، مثل جيراننا في المنزل وزملائنا في العمل. وهم جاءوا من محافظات مختلفة ومن طبقات اجتماعية مختلفة، بعضهم جاء بسيارات فخمة وكثيرون جاءوا بالموصلات العامة.

بينهم أساتذة الجامعة ومهنيون وطلبة وفلاحون وكُتاب وفنانون وربات بيوت.. منهم المسلمون والأقباط.. بينهم نساء سافرات ومحجبات ومنتقبات. هؤلاء المصريون المختلفون في كل شيء اتفقوا جميعا على التغيير. على العمل الجاد من أجل استعادة الحق والحرية.. إن الرأي العام المصري تحول من مصطلح افتراضي إلى قوة شعبية حقيقية يتزايد تأثيرها كل يوم، تجلت في أقوى صورها يوم استقبال البرادعي.

ثانيًا: أهنيء الدكتور محمد البرادعي على ثقة المصريين، كما أدرك حجم المسئولية الملقاة على عاتقه.. إن آلاف المصريين الذين وقفوا طوال النهار لاستقباله، هم في واقع الأمر مندوبون عن ملايين المصريين الذين يحبونه ويثقون به.. كنت واقفا وسط الحشد عندما اقتربت سيدة مسنة وطلبت أن تكلمني على انفراد. انتحيت بها جانبا فسألنتي بصوت خافت:

«هل تعتقد أن الحكومة ممكن تعمل حاجة تؤذي الدكتور البرادعي؟!».

وعندما طمأنتها بأن هذا أمر مستبعد.. تهتدت وقالت: ربنا يحفظه.

لقد أصبح محمد البرادعي بالنسبة لملايين المصريين رمز الأمل في التغيير بكل معنى الكلمة.. ولعل الهتاف الذي ارتفع كالهدير: «آدي الجموع يا برادعي.. ما فيش رجوع يا برادعي» يعكس بوضوح كيف يثق هؤلاء المصريون في البرادعي وهم متأكدون، وأنا معهم، أنه لن يخذلهم أبدا.

ثالثًا: الظاهرة المبهجة حقا في هذا الاستقبال هو ذلك العمل العظيم، الذي قام به آلاف الشبان من الجنسين، معظمهم من طلبة الجامعات وشباب الخريجين.. هؤلاء يشكلون القوة الأساسية لدعم محمد البرادعي، وهم الجنود المجهولون في تنظيم هذا الاستقبال التاريخي.

لقد أنشأوا مجموعات على الفيس بوك لدعم البرادعي، وصل عدد أعضاء بعضها إلى سبعين ألف عضو، كما أعدوا جيدا للاستقبال مستعملين شبكة اتصال واسعة وفعالة على الإنترنت، حيث يتمتع هؤلاء المدونون بمعرفة تقنية تجعل لهم السيادة المطلقة.

قبل الاستقبال بأيام جهزوا كل ما يلزم، وقاموا بتوزيعه على الناس: خرائط للمطار وتعليمات محددة عن كيفية الوصول بالمواصلات أو السيارات بل وأعدوا خطة طوارئ إذا منعهم الأمن من الدخول، وخصصوا خطا ساخنا يتصل به أي شخص يتم اعتقاله.

أسماء المنظمين لهذا الاستقبال يجب أن تسجل في لائحة الشرف: الشاعر عبد الرحمن يوسف وهبة علوة وأحمد ماهر وعمرو علي وباسم فتحي وناصر

عبد الحميد وعبد المنعم إمام.. وعشرات من زملائهم الذين قدموا بحق نموذجاً ربيعاً في الشجاعة والعمل الوطني المنظم الفعال.

رباعاً: قررت أجهزة الأمن منذ البداية عدم التعرض للناس أولاً لأن وسائل الإعلام العالمية كلها كانت موجودة في المطار مما يجعل الاعتداء على مواطنين جاءوا لاستقبال شخصية محترمة ومعروفة دولياً مثل البرادعي، فضيحة كبرى لا يريد النظام لنفسه.

والسبب الثاني أن أجهزة الأمن كانت على ثقة من أن المصريين سيخافون من التهديدات والاعتقالات، وبالتالي سيكون عدد الحضور هزيباً.. لم تتعرض أجهزة الأمن للمستقبلين، لكنهم عندما تزايدوا حتى وصلوا إلى عدة آلاف، بدأ الضباط في مضايقة الداخلين إلى المطار فكانوا يمنعون كل من يحمل شعاراً مؤيداً للبرادعي، وكل من يشكون في أنه قادم لاستقباله.

وعندما هبطت طائرة البرادعي امتلأت الصالة عن آخرها بالمستقبلين الذين ظلوا يرددون التهتافات والأناشيد، لكن الأمن منع البرادعي من الخروج وأغلق الباب بحجة الحفاظ على سلامته.. والحق أن الأمن كان باستطاعته بسهولة حماية البرادعي، لكن منعه كان قراراً سياسياً بالأساس، لأن خروج البرادعي محوطاً بهتاف الآلاف من أنصاره أمام وسائل الإعلام الغربية، كان أكثر مما يطيقه النظام أو يحتمله.

قام مسئولو الأمن بإخراج البرادعي من باب آخر بعيداً عن مستقبله لكنه بعث إليهم برسالة عن طريق أخيه الدكتور علي أكد فيها أنه سيأتي من أجل تحيتهم.. وظل الآلاف منتظرين حتى ظهرت سيارة البرادعي، ولقد رأى بنفسه مدى الحماس الصادق الذي لقيه به الناس.

.. لقد كان يوم الجمعة الماضي يوماً رائعاً في حياتي، أحسست خلاله بأنني أنتمي حقاً إلى أمة عظيمة.. سأظل دائماً أتذكر أجواء الصدق والحماسة التي عشتها. لن أنسى مشهد آلاف المحتشدين، وهم يهتفون: «تحيا مصر» وينشدون: «بلادي بلادي» فلا يتمالك بعضهم مشاعره ويبكي.

لن أنسى الذين كانوا يتناقشون بحماس فيما يجب على البرادعي أن يفعله بعد وصوله إلى مصر، كانوا يتكلمون بود وألفة وكأنهم أصدقاء مع أنهم يلتقون لأول مرة.. لن أنسى ذلك الرجل الذي حضر مع زوجته وطفلته الصغيرة الجميلة ذات الضفيرتين، التي حملها على كتفيه، وهي تمسك بصورة البرادعي.

لن أنسى الذين كانوا يوزعون المياه المعدنية والمشروبات المثلجة على الحاضرين.. لن أنسى السيدة المحجبة الوقورة، تلك الأم المصرية الطيبة، التي أحضرت معها عدة علب من التمر الفاخر.. فتحتها واحدة بعد الأخرى وراحت توزعها على الواقفين الذين لا تعرفهم. وعندما كان أحدهم يرفض شاكرا.. كانت تتطلع إليه وكأنها غاضبة ثم تبتسم، وتقول:

لازم تأكل حاجة.. إنت واقف من الصبح وأكيد جعان.. والنبي تاخذ من يدي.

هذه مصر التي استيقظت.

مصر التي لن يستطيع أحد بعد اليوم أن يستعبدها أو يهينها أو يقمعها.

الديمقراطية هي الحل.

الطريقة الوحيدة لإخراج باتيستا

يعيش الدكتور جلال أمين مع زوجته الإنجليزية السيدة جان وأولاده في بيت أنيق تحيط به حديقة جميلة بضاحية المعادي.. وفي صيف ١٩٧١ قرر الدكتور جلال أن يسافر إلى بيروت مع أسرته في مهمة عمل لمدة عام واحد، عندئذ خطرت له فكرة أن يؤجر بيته وقد عثر بسهولة على مستأجر للبيت، رجل دبلوماسي من بنما يسمى السيد باتيستا.. وقع معه الدكتور جلال عقدا لمدة عام واحد فقط، يسكن خلاله باتيستا في البيت على أن يتركه في نهاية المدة.

سارت الأمور بطريقة طبيعية لكن الدكتور جلال عاد إلى مصر في نهاية العام فوجد مفاجأة تنتظره.. لقد رفض السيد باتيستا الخروج من البيت وتعلل بأن الدكتور جلال لم يخطره بخطاب مسجل كما ينص العقد.. حاول الدكتور جلال إقناع باتيستا بأنه اتفق معه من البداية على استئجار البيت لمدة عام واحد غير قابلة للتجديد وذكره بأنه اتصل به تليفونيا قبل انقضاء المدة مما يعتبر إخطارا وديا له بأن يترك البيت، لكن باتيستا طلب مهلة وراء أخرى وظل يماطل ويراوغ، وفي النهاية أعلن بوضوح أنه لن يخرج من البيت.. اضطر الدكتور جلال إلى استئجار شقة مفروشة عاش فيها مع أسرته لكن الإحساس بالظلم ظل يثقل عليه حتى أوصله إلى حالة من الغضب العنيف.

وعشية عيد الميلاد (الكريسماس) قال الدكتور جلال لزوجته: «غدا سوف نبيت في منزلنا» ظل الدكتور جلال طوال الليل يتصل بالمستأجر باتيستا ويغلق الخط بغير أن ينطق بكلمة واحدة.. وقد فعل ذلك عشرات المرات حتى حرم باتيستا من النوم وأرهق أعصابه تماما.. وفي ساعة مبكرة من الصباح، استأجر الدكتور جلال ثلاث

عربات كارو وضع عليها حقائبه ومتاعه ثم طرق باب البيت فخرج له باتيستا. طالبه الدكتور جلال بالجلء عن البيت فوراً، تظاهر باتيستا بالموافقة واستدرج الدكتور جلال إلى الشرفة ثم قام بإغلاق الأبواب كلها من الداخل. عندئذ توجه الدكتور جلال إلى سيارته وأحضر «الكوريك» الحديدي وبدون تردد، قام بتهشيم البوابات الزجاجية للمنزل وتناثر الزجاج فأصابه بجروح جعلته ينزف حتى غطى الدم وجهه وثيابه، لكنه مع ذلك اقتحم البيت وأدخل حقائبه بدون مقاومة من باتيستا الذي أصابه الذعر مما يحدث، وجاءت زوجة الدكتور جلال وحملته إلى المستشفى حيث تم تضييد جروحه لكنه عاد من جديد إلى البيت بالضمادات على وجهه. دخل ونام على سريره وأخبر باتيستا بأن عليه أن يرحل فوراً.

استدعى باتيستا شرطة النجدة وحاول ضابط الشرطة أن يحل الأمر ودياً، طلب باتيستا مهلة جديدة لكن الدكتور جلال رفض وأصر على أن يترك المنزل فوراً وأبدى استعداداً لأن يدفع ثمن إقامة باتيستا بالكامل في أي فندق حتى يجد سكناً آخر.. عندئذ احتج باتيستا بالعقد وأعطاه للضابط، وهنا طلب الدكتور جلال رؤية العقد وأخذه من الضابط ثم مزقه إرباً وألقى بقطع الورق على الأرض.. ثار الضابط على الدكتور جلال وانصرف مهدداً بتصعيد الأمر إلى أعلى مستوى.. لكن الدكتور جلال (الذي مهد للمعركة باتصالات مكثفة مع كل من يعرفهم من المسئولين) لم يأبه، وظل مستلقياً في السرير بالرغم من جروحه وإحساسه بالإعياء الشديد والضمادات التي تغطي وجهه.. عندئذ، أدرك باتيستا أنه لا مفر من الاستسلام وحمل متاعه ورحل عن البيت وتركه لأصحابه.

قرأت هذه الواقعة في كتاب «رحيق العمر» الذي صدر مؤخراً عن دار الشروق، وهو الجزء الثاني من السيرة الذاتية لجلال أمين التي أضاف بها إلى المكتبة العربية قطعة من الأدب الإنساني الرفيع.. اندهشت وأنا أقرأ ما فعله الدكتور جلال مع باتيستا. أولاً لأن جلال أمين واحد من أكبر وأهم المفكرين العرب، وثانياً لأنني أعرفه عن قرب، فهو صديقي وأستاذاً على مدى عشرين عاماً وهو بالتأكيد من أكثر من عرفت لطفاً ووداعة.. كيف يصل به الأمر إلى أن يتصرف على هذا النحو العنيف؟! السبب أن الدكتور جلال أدرك أن هذه الطريقة الوحيدة لاسترداد بيته المغتصب. لقد تكلم مع

باتيستا بالود مرارا وتكرارا وأعطاه المهلة تلو الأخرى لكن باتيستا رفض أن يخرج، كما أن اللجوء إلى إجراءات التقاضي البطيئة كان كفيلا بإضاعة سنوات قبل أن يحصل جلال أمين على حقه.

لا أستطيع أن أمنع نفسي هنا من المقارنة بين ما حدث في بيت جلال أمين وما يحدث في مصر كلها.. فالنظام الذي يحكم مصر، تماما مثل المستأجر باتيستا، قابض على السلطة بدون وجه حق لمدة ثلاثين عاما باستعمال القمع والتزوير.. ونحن نطالب النظام منذ أعوام بأن يمنح المصريين حقهم الطبيعي في اختيار من يحكمهم لكنه، أيضا مثل باتيستا، يطلب المهلة تلو الأخرى من أجل تنفيذ الإصلاح الديمقراطي ويماطل ويراوغ حتى يظل محتكرا للسلطة بل ويعمل على توريثها من الرئيس مبارك إلى ابنه جمال من بعده. بسبب الاستبداد والفساد، تدهورت الأحوال في مصر حتى وصلت إلى الحضيض في كل المجالات. ملايين المصريين يعانون من الفقر والبطالة ويعيشون في ظروف لا تليق بالآدميين.. الإضرابات والاعتصامات تتصاعد كل يوم حتى يبدو الأمر وكأن فئات المجتمع كلها تعلن احتجاجها على ما يحدث.

السؤال: في ظل هذا الغضب العام المتصاعد لماذا تأخر التغيير؟ الإجابة أن ما ينقص المصريين هو أن يدركوا، مثل جلال أمين، أن الحقوق لا توهب وإنما تنتزع وأنه في لحظة ما، يجب على المظلوم أن يعقد العزم على انتزاع حقه مهما بذل من تضحيات. أنا لا أدعو إلى العنف لكنني أدعو إلى الضغط بكل الطرق السلمية من أجل انتزاع حقوق المصريين المهذرة. إن مصر الآن في لحظة تحول حقيقية وهي مؤهلة للتغيير أكثر من أي وقت مضى.. ولقد أحس المصريون بأمل كبير عندما ظهر الدكتور محمد البرادعي وأعلن انضمامه إلى العمل الوطني من أجل تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

لقد التقيت الدكتور البرادعي شخصيا فازدت إعجابا به. لمست عن قرب تواضع البرادعي وإخلاصه وتفكيره المتزن وإحساسه العميق بمعاناة المصريين.. إن ما يهم الدكتور البرادعي ليس الترشح لرئاسة الجمهورية، فهو كشخص أبعد ما يكون عن حب السلطة وهو في وضع مهني واجتماعي يجعله في غنى عن ذلك.. كما أن ترشح

البرادعي أو سواه لرئاسة الجمهورية في ظل الدستور المعيب الحالي الذي يحصر المنصب بين الرئيس وأولاده، سيجعل من أي مرشح بمثابة كومبارس تافه في مسرحية التوريث البائسة.. وهو أمر مشين لا يمكن للدكتور البرادعي أو لأي شخص يحترم نفسه أن يقبل به. إن قضية البرادعي الوحيدة هي الإصلاح وأمله أن يرى بلاده في المكانة التي تستحقها.. ولقد أعلن منذ أيام عن إنشاء الجمعية الوطنية للتغيير ودعا المصريين جميعاً للانضمام إليها. أهداف هذه الجمعية: إلغاء قانون الطوارئ وإجراء انتخابات نظيفة محترمة تحت إشراف قضائي كامل ومراقبة دولية. تعديل الدستور بشكل يتيح فرصة متكافئة وعادلة للتنافس على منصب الرئاسة.

إن الفكر الذي يدعو إليه البرادعي يعتبر الإصلاح الديمقراطي هو الطريق الوحيد للإصلاح الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية. المفرح حقاً أن شعبية الدكتور البرادعي تتزايد يوماً ببطريقة غير مسبوقة. عشرات الآلاف من المصريين أعلنوا تأييدهم للبرادعي وثقتهم الكاملة فيه، وسوف تستمر حملة التوقيعات حتى تصل إلى مليون مصري. عندئذ يجب أن تنتقل إلى مرحلة المواجهة. لم تعد هناك فائدة ولا جدوى من توسل حقوقنا عن طريق مناشدة النظام لأنه لن يستجيب ولكن.. لو أن مليون مواطن مصري نزلوا متظاهرين في الشوارع أو أعلنوا الإضراب العام. لو حدث ذلك، ولو مرة واحدة، فإن النظام سينصاع فوراً لمطالب الشعب. إن التغيير بقدر ما هو ممكن وقريب إلا أن له ثمناً يجب أن ندفعه. لن نتصر في معركة التغيير إلا إذا عقدنا العزم على استرداد حقوقنا مهما تكن التضحيات.. هذه الطريقة الوحيدة لإخراج باتيستا. الديمقراطية هي الحل.

حادث مؤسف لضابط أمن دولة

في يوم السبت الماضي، انتهى عمرو بيه الضابط في أمن الدولة من عمله مبكرا على غير العادة فعاد بسرعة إلى بيته. كان سعيدا لأنه سيتمكن من رؤية نورهان، ابنته الوحيدة التي تبلغ من العمر عشرة أعوام والتي نادرا ما يراها أثناء الأسبوع.. يعود من عمله بعد أن تنام ويستيقظ فتكون في المدرسة. دخل عمرو بيه وحيا زوجته نادية التي كانت في المطبخ، ثم اتجه بسرعة إلى حجرة ابنته. فتح الباب فوجدها تستذكر دروسها. كانت ترتدي ملابس رياضية زرقاء وقد عقدت شعرها على هيئة ذيل حصان. قبلها عمرو بيه على جبينها وسألها إن كانت تعشت فقالت إنها ستتعشى بعد أن تنتهي من الواجب المدرسي. قال لها عمرو بيه إنه سيتعشى معها ثم مديده اليمنى وربت على خدها. فجأة بان الفزع على وجه نورهان وصاحت:

بابا.. فيه دم على إيدك.

تطلع عمرو بيه إلى كفه اليمنى فوجدها، يا للغرابة، مغطاة بالدم.. صرخت نورهان بفزع وهرعت أمها من المطبخ لتستطلع الأمر. تماسك عمرو بيه وحاول أن يهدئ من روع زوجته وابنته.. دخل إلى الحمام بسرعة وغسل يده عدة مرات بالماء الساخن والصابون حتى أزال آثار الدماء تماما ثم جففها بالفوطة وعندما خرج من الحمام وجد زوجته نادية تنتظره، قبلها على خدها وابتسم ليطمئنها. دخل الزوجان إلى حجرة النوم وبدأ عمرو بيه في خلع بدلته ليرتدي البيجاما وينام.. لكنه لم يلبث أن نظر إلى يده وصاح:

نادية.. الدم رجع تاني.

هنا، لم يعد ممكنا تجاهل ما يحدث.. ارتدت نادية ملابسها على عجل واصطحبته في سيارتها. جلس عمرو بيه بجوارها وشرع في الاتصال بمدير مستشفى السلام الذي يعرفه جيدا. كان يستعمل تليفونه المحمول بيده اليسرى لأن يده اليمنى كانت مغطاة تماما بالدم.. في الطريق إلى المستشفى أخذ عمرو بيه يتساءل: من أين أتى هذا الدم على كفه اليمنى؟! إنه لم يجرح نفسه ولا يذكر أن يده ارتطمت بشيء.. استرجع عمرو بيه كل ما فعله أثناء النهار.. لقد وصل إلى جهاز أمن الدولة في الساعة الواحدة بعد الظهر وقبل أن يدخل إلى مكتبه قرر أن يمر على زميله تامر بيه ليطمئن منه على أنه حجز مصيف مرسى مطروح في أول أغسطس حتى يقضيا فترة المصيف معا.. تامر بيه دفعته في الكلية ومن أقرب أصدقائه. دخل عمرو بيه إلى مكتب تامر بيه فوجده منهمكا في التحقيق مع بعض الإسلاميين من أعضاء تنظيم الوعد.. رأى رجلا ملتجيا معلقا من قدميه بالمقلوب في وضع الذبيحة وكان المخبرون يصعقونه ما بين ساقيه بشحنات متتالية من الكهرباء فيطلق صرخات مروعة بينما صوت تامر بيه يجلجل في الحجرة:

تعرف يا روح أمك لو ما اعترفتش.. حاجيب مراتك بثينة وأقلعها ملط وأخلي العساكر يعملوا فيها قدام عينيك.

ما إن لمح تامر بيه صديقه عمرو بيه حتى تهللت أساريره وأسرع يضافحه ثم انتحى به وطمأنه إلى حجز المصيف. خرج عمرو بيه من مكتب تامر بيه وفكر في أن يلقي تحية الصباح على زميله عبد الخالق بيه الذي كان يحقق مع عمال مصنع الأسمت المضربين.. دخل عمرو بيه فرأى رجلا عاريا تماما إلا من ملابسها الداخلية وهو مصلوب من يديه وقدميه على خشبة يسمونها العروسة. امتلأ جسد الرجل بالكدمات والجروح وقد وقف خلفه مخبر يضربه بالكرباج بينما مخبرون آخرون منهمكون في ضربه بعنف على رأسه ووجهه.. أخذ عبد الخالق بيه يصيح فيه:

مش أنت عامل مناضل وبطل؟ طيب يا روح أمك. وشرفي لأخليك تبوس جزم العساكر. أنا هاخليك تتمنى الموت وما تطولوش.

حيا عمرو وبيه صديقه عبد الخالق بيه من بعيد وانصرف مسرعا لثلا يعطله عن عمله.. بعد ذلك استقر عمرو بيه في مكتبه، حيث حقق بنفسه مع شايبين من حركة ٦ إبريل كانا يدعوان المواطنين في الشوارع إلى الخروج من أجل استقبال الدكتور محمد البرادعي في المطار.. كان التحقيق سهلا فقد جاء الشابان إلى مكتبه منهكين تماما بعد أن ضربهما المخبرون وجلدوهما طوال الليل، فلم يكن لدى عمرو وبيه في الواقع ما يفعله.. وجه إلى الشايبين وابلا من الشتائم المعتادة وكاد يصرفهما، لكنه لاحظ أن أحدهما ينظر إليه بنوع من التحدي فقام من خلف مكتبه وصفعه عدة مرات على وجهه. كانت هذه إشارة للمخبرين فأطلقوا عليه وابلا جديدا من الركلات والصفعات وهنا صاح فيه عمرو بيه:

وله.. قول «أنا مره» ياله.

ظل الضرب يشتد لكن الشاب رفض أن يقول «أنا مره».. هنا أمر عمرو وبيه المخبرين فسحلوا الشاب من قدميه وظلت رأسه ترتطم بالأرض، بينما هم يضربونه بأيديهم وأحذيتهم الغليظة حتى فقد الوعي.. كان هذا كل ما فعله عمرو وبيه أثناء النهار. استرجعه في ذهنه فلم يجد فيه شيئا غريبا أو غير مألوف. يوم عمل عادي تماما، فمن أين أتى هذا الدم الذي يلطخ يده؟! وصل عمرو وبيه فوجد مدير المستشفى في انتظاره بنفسه. كشف عليه بعناية فائقة ثم أخذ عينة دم تم تحليلها فورا.. جلس عمرو وبيه وزوجته نادية أمام مكتب مدير المستشفى الذي قرأ نتيجة التحليل أكثر من مرة ثم خلع نظارته الطبية وقال:

بص يا سعادة الباشا.. الإنسان ينزف من كفه في ثلاث حالات: إما بسبب جرح أو بسبب جرعة زائدة من أدوية السيولة أو لا قدر الله لو فيه مرض خبيث في الدم.. سيادتك لا مجروح ولا أخذت أدوية سيولة وصورة الدم سليمة.. الحقيقة إن حالة سيادتك غريبة. خلينا ننتظر ٢٤ ساعة ويأذن الله الدم يقف.

صرف له مدير المستشفى بعض الأدوية وأعطاه غيارات يضعها على يده لإيقاف الدم وطلب منه أن يمر عليه في الصباح ليتابع الحالة.

لم ينم عمرو وبيه طوال الليل وفي الصباح سمع صوت ابنته نورهان وهي تستعد للذهاب إلى المدرسة، لكنه قرر ألا يخرج لرؤيتها حتى لا تفرح من منظر يده المغطاة

بالدم.. ارتدى ملابسه بمساعدة زوجته التي اصططحته من جديد إلى مدير المستشفى الذي فحصه من جديد، وكرر بأسف أنه لا يوجد تفسير طبي لهذا النزيف وطلب منه الاستمرار في الأدوية والضمادات.

عاد عمرو بيه إلى بيته واتصل بالجهاز وأخبرهم أنه مريض ولن يعمل اليوم وقضى في حجرته يوما آخر لم يأكل خلاله شيئا بالرغم من إلحاح زوجته ولم ينم إلا دقائق قليلة يستيقظ بعدها ليتطلع إلى يده فيجدها دائما ملوثة بالدم.. في الصباح دخلت عليه زوجته فوجدته ممددا على الفراش وقد بدا عليه الإنهاك الشديد، لكنها رأت على وجهه تعبيراً جديداً وغريباً.. تحامل عمرو بيه على نفسه ونهض ثم ارتدى ملابسه بمساعدة زوجته وطلب منها أن تصحبه إلى عمله وهناك توجه إلى مكتب سيادة اللواء مدير مباحث أمن الدولة وطلب مقابلته فتم إدخاله فوراً.. رحب به سيادة اللواء وانزعج لما رأى الضمادات على يده اليمنى وقال:

سلامتك يا عمرو.. ما لك؟

حكى له عمرو بيه ما حدث فقطب اللواء جبينه وقال:

حكاية غريبة. عموما خذ أجازة لغاية ما تخف بإذن الله.

لكن عمرو بيه ابتسم وقدم بيده اليسرى ورقة وضعها على المكتب أمام سيادة اللواء الذي قرأها بسرعة وصاح باستنكار:

إيه ده.. أنت اتجننت يا عمرو؟! فيه حد يسبب أمن الدولة؟!!

أرجوك يا فندم.

يا بني أعط نفسك فرصة للتفكير.. أنت من أفضل الضباط في الجهاز وقدامك

مستقبل كبير.. تقدر تقول لي عاوز تسبب الجهاز ليه؟

عندئذ، بدون أن يتكلم.. رفع عمرو بيه يده اليمنى المغطاة بالدم أمام سيادة

اللواء.

الديمقراطية هي الحل.

ماذا يتوقع المصريون من البرادعي؟

يتعرض النظام السياسي في مصر الآن إلى أزمة حرجة، فالرئيس مبارك (الذي نتمنى له الشفاء) قد يضطر إلى التقاعد في أي لحظة.. وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها النظام لتسويق جمال مبارك فقد فشل تماما في إقناع المصريين بجدارته لمنصب الرئيس. أضف إلى ذلك أن معظم المصريين يرفضون فكرة توريث الحكم من أساسها، سواء لجمال مبارك أو أي شخص آخر ويتمسكون بحقهم الطبيعي في اختيار من يحكمهم.. في نفس الوقت نجح الدكتور محمد البرادعي في أن يطرح نفسه باعتباره قائدا حقيقيا للمصريين في معركة التغيير. إن التأييد الشعبي العريض الذي يحظى به البرادعي اليوم يشكل ظاهرة سياسية فريدة لم تحدث في تاريخنا إلا مرات قليلة، مع سعد زغلول وجمال عبد الناصر ومصطفى النحاس.. فقد اجتمع على تأييد البرادعي مصريون ينتمون إلى مختلف التيارات الفكرية والسياسية.. إسلاميون وأقباط واشتراكيون وليبراليون وناصريون ووفديون والأهم من ذلك ملايين المصريين العاديين، الذين رأوا في البرادعي قائدا يجسد أحلامهم في العدل والحرية. في ظل أزمة النظام والتأييد الواسع للبرادعي، قد يكون من المفيد أن نسأل: ماذا يتوقع المصريون من البرادعي؟! الإجابة تتلخص فيما يلي:

أولاً: الدكتور البرادعي شغل واحدا من أكبر المناصب الدولية كرئيس للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذين يتقاعدون من هذه المناصب الرفيعة لا تنتهي مشاغلهم، فبمجرد خروجهم من المنصب تنهال عليهم الدعوات لإلقاء المحاضرات والاشتراك في الأنشطة الدولية المختلفة.. المصريون يتوقعون من الدكتور البرادعي أن يستقر نهائيا في مصر، ويعطي الأولوية لقيادة العمل الوطني لأن القائد الذي يدافع عن حقوق

الأمة يجب أن يظل دائما في أرض المعركة.. وأنا أثق بأن الدكتور البرادعي يتذكر ما فعله الزعيم مصطفى النحاس عندما تولى زعامة الوفد عام ١٩٢٧، فقد كان آنذاك محاميا كبيرا شهيرا، لكنه ما إن تولى قيادة الوفد حتى اعتزل المحاماة وأغلق مكتبه وقال جملمته الشهيرة:

اليوم صرت محاميا عن الأمة كلها فلا يجوز بعد ذلك أن أدافع عن الأفراد في المحاكم.

ثانياً: قبل ظهور البرادعي نشأت حركات وطنية عديدة من أجل التغيير كانت أهمها حركة كفاية، التي كان لها الفضل الأكبر في كسر حاجز الخوف عند المصريين. إن أعضاء كفاية الذين تحدوا قانون الطوارئ وتلقوا على رءوسهم ضربات الأمن المركزي وتحملوا الاعتقال والتعذيب هم الذين انتزعوا للأمة كلها الحق في التظاهر والإضراب، وهم الآباء الحقيقيون لحركات الاحتجاج الكثيرة، التي تعم مصر الآن من أقصاها إلى أقصاها.. على أن حركات التغيير جميعا (بما فيها حركة كفاية) قد عانت دائما من ضعف اتصالها بال جماهير العريضة من المصريين.. أما في حالة البرادعي فقد حدث العكس.. لقد تكونت شعبية البرادعي في الشارع ثم انتقلت بعد ذلك إلى النخبة.. إن الذين صنعوا شعبية البرادعي ليسوا كبار المثقفين والسياسيين، وإنما هم عشرات الألوف من المواطنين العاديين الذين أحبوهم ووثقوا فيه.. هذا التأييد الشعبي الواسع للبرادعي يفرض عليه أن يظل دائما وسط الناس.. إن المحيطين بالدكتور البرادعي الآن مجموعة من أفضل الوطنيين المصريين وأكثرهم إخلاصا. لكن الباب يجب أن يكون مفتوحا للجميع، لقد أصبح الدكتور البرادعي قائدا للمصريين جميعا باختلاف اتجاهاتهم.. من هنا يكون من حق أي مصري أن يقابل الدكتور البرادعي، وينقل إليه أفكاره ومن واجب الدكتور البرادعي أن يستمع إليه.. إن نجاح الدكتور البرادعي في مهمته الكبرى سيظل دائما مرهونا باتصاله بالناس العاديين البسطاء.

ثالثاً: كان إعلان الدكتور البرادعي عن تأسيس الجمعية الوطنية للتغيير عملا سياسيا بارعا وأنا أتوقع أن ينضم إلى هذه الجمعية مئات الألوف وربما ملايين المصريين بمجرد الإعلان عن فتح باب العضوية لكن باب العضوية لم يفتح بعد.. الناس في مصر

وخارجها يريدون الانضمام إلى البرادعي، ولا يعرفون ماذا يصنعون. لا بد أن تناح لهم فرصة لمشاركة أكبر من كتابة التوكيلات التي يتم جمعها الآن. إن التأييد العريض، الذي يتمتع به البرادعي قد جمع حوله مجموعة من أفضل العقول والكفاءات المصرية، وكلهم يتوقون إلى اللحظة التي يكلفون فيها بأداء أي مهمة من أجل بلادهم.. نحن نتوقع من الدكتور البرادعي أن يسارع، بمجرد عودته من الخارج، إلى اختيار مقر للجمعية الوطنية وفتح باب العضوية فيها وإنشاء لجان مختلفة متخصصة تحقق الاستفادة من الكفاءات جميعا من أجل تحقيق الإصلاح الذي نتمناه.

رابعاً: نتوقع من الدكتور البرادعي أن يكون مستعداً للصدام العنيف مع النظام الحالي، لقد تجاوز البرادعي دور المصلح السياسي إلى دور القائد الوطني، ومن الطبيعي أن يدافع النظام الاستبدادي عن مكاسبه بمنتهى الشراسة. لا جدوى إذن من تفادي الصدام أو تأجيله لأنه حتمي، وقد بدأ بالفعل في الأسبوع الماضي عندما تم استدعاء أحد مؤيدي البرادعي، الطبيب طه عبد التواب، إلى مقر مباحث أمن الدولة في محافظة الفيوم، حيث تم تجريده من ثيابه وضربه وتعذيبه وإهانته بطريقة بشعة وغير آدمية.. هذه الجريمة التي تحدث يوماً في مقر أمن الدولة تكتسب هذه المرة معنى جديداً.. إنها رسالة من النظام إلى المطالبين بالإصلاح بأن أحداً منهم لن ينجو من تنكيل السلطات حتى لو كان يتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة.

وقد انتبه الدكتور البرادعي إلى ذلك فأصدر أثناء وجوده في كوريا، بيانا صحفياً أدان فيه بشدة الاعتداء على الدكتور طه عبد التواب وأعلن تضامنه الكامل معه. على أن هذا الحادث البشع مجرد بداية للحرب ضد البرادعي، التي سيستعمل فيها النظام كل الأسلحة المشروعة وغير المشروعة من أجل القضاء على أمل المصريين في الحرية. نحن نتوقع من الدكتور البرادعي أن يستعمل خبرته الواسعة بالقانون الدولي في ملاحقة الجلادين، الذين يعتقلون الأبرياء ويمارسون التعذيب من أجل محاكمتهم أمام المحاكم الدولية.

خامساً: منذ البداية رفض الدكتور البرادعي بإصرار أن يكون مرشحاً للرئاسة

بواسطة أحد الأحزاب المعترف بها ورفض أيضا أن يتقدم إلى لجنة الأحزاب بطلب تأسيس حزب جديد. وفي الأسبوع الماضي تسربت الأنباء عن صفقة سرية عقدها النظام مع حزبي التجمع والوفد وجماعة الإخوان المسلمين، يمتنع بموجبها هؤلاء عن تأييد البرادعي مقابل إعطائهم بعض مقاعد مجلس الشعب في الانتخابات المزورة المقبلة. هذه الصفقة المؤسفة بقدر ما تكشف عن المستوى الذي انحدر إليه بعض السياسيين في مصر، تثبت لنا كم كان الدكتور البرادعي حكيما وبعيد النظر عندما رفض أن يتعامل معهم، مما جعله يحتفظ بنقاء صورته عند الرأي العام بعيدا عن فساد النظام، وهؤلاء الذين يتظاهرون بمعارضته، بينما هم يتواطئون معه سرا ضد حقوق الشعب.. المصريون يتوقعون من الدكتور البرادعي أن يظل متمسكا بموقفه المبدئي، وأن يرفض أي نوع من التفاوض أو الحلول الوسط. إن ما يطلبه المصريون ليس تعديلا محدودا في السياسات وإنما إصلاح جذري شامل.. إن كل مواطن يوقع على توكيل للبرادعي من أجل تغيير الدستور إنما يوقع في نفس الوقت على سحب الثقة من النظام الحالي.. لا فائدة إذن من المناشدات وتدييع العرائض لأن الحقوق لا تهدى وإنما تنتزع. إن قدرتنا على تحقيق العدل مرتبطة دائما باستعدادنا للتضحية من أجله.. إن مائة عريضة بليغة ناشد فيها النظام لن تجعل المسؤولين يقتنعون بالديمقراطية ولكن لو نزل إلى الشوارع مليون متظاهر، عندئذ فقط سوف يجد النظام نفسه مجبرا على الاستجابة لمطالب الإصلاح.

أخيرا، بينما مصر كلها تنتظر عودة الدكتور البرادعي من رحلته.. وجدت من واجبي أن أنقل إليه ما يتردد في أذهان المصريين، الذين يحبونه ويعقدون عليه الآمال الكبار، والذين يثقون تماما وأنا معهم أن محمد البرادعي لن يخذلهم أبدا.

الديمقراطية هي الحل.

ملاحظات مصرية على تكريم فرنسي

لأن باريس عاصمة الفنون والآداب فإن معرض الكتاب في باريس يعد واحدا من أهم معارض الكتاب في العالم. هذا العام يبلغ معرض باريس للكتاب عامه الثلاثين، وبهذه المناسبة أقيم احتفال كبير اشتركت فيه وزارة الثقافة ووزارة الخارجية في فرنسا، وتم اختيار ثلاثين روائيا فرنسيا وثلاثين روائيا غير فرنسي من أجل تكريمهم في المعرض، وقد تم اختياري بين الروائيين المكرمين في المعرض.

بالرغم من حصولي على جوائز دولية أدبية عديدة والحمد لله إلا أنني هذه المرة أحس باعتزاز كبير، حيث يتم تكريمي وسط مجموعة من أهم الروائيين في العالم مثل الروائي الأمريكي بول أوستير والروائي الإيطالي أمبرتو إيكو والروائي إيمري كيرتس الحاصل على جائزة نوبل في عام ٢٠٠٢ والروائية دوريس ليسينج الحاصلة على جائزة نوبل في عام ٢٠٠٧، شرف كبير حقا أن يوضع اسمي المتواضع بين هؤلاء العمالقة.

لا أستطيع أن أصف سعادتي وأنا أرى اسم مصر العظيمة يوضع في كل مكان في معرض باريس. مصر تستحق أكثر من ذلك بكثير ولدينا في مصر الآلاف من النابهيين في كل المجالات، الذين يستحقون التكريم العالمي لكن النظام الفاسد المستبد الجاثم على أنفاس المصريين يمنعنا من الاستفادة بقدراتهم ومواهبهم.

ما يستحق التأمل فعلا هو الاحترام العميق الذي يتعامل به المسئولون الفرنسيون مع الروائيين المكرمين.. لقد أعطتنا إدارة المعرض بطاقات خاصة ما إن أبرزها في أي مكان حتى تفتح الأبواب فوراً ويهرع إليك المسئولون ليتأكدوا من أن كل شيء

على ما يرام وأنت لا تحتاج إلى شيء.. هذا الاحترام البالغ تحظى به في فرنسا ليس لأنك مسئول ذو نفوذ وليس لأنك ثري تعتمد على ثروتك ولكن لأنك كاتب أو فنان.. لا أظن الكاتب أو الفنان يحظى باحترام في أي مكان في العالم بقدر ما يحظى به في فرنسا.

ولا يقتصر احترام الأدباء على المسئولين وإنما يشمل أيضا القراء وزوار المعرض.. الندوات التي نعقدتها نحن الروائيين المكرمين يتزاحم عليها الناس لدرجة تجعل الكثيرين يتابعون الندوة وهم وقوف لعدم وجود مقاعد.. عندما نجلس لتوقيع مؤلفاتنا يصطف الفرنسيون في طوابير طويلة ليحظوا بتوقيع الكاتب على روايته.. هذا الصباح كنت أوقع النسخ الفرنسية من أعمالتي عندما وقفت سيدة فرنسية مسنة في الطابور وعندما جاء دورها.. ابتسمت وقالت:

أنا لم أحضر لتوقيع كتبك التي قرأتها جميعا.. لقد جئت فقط لكي أقول: شكرا لك..

قلت لها: أنا الذي أشكرك لأن تقديرك لي هو أكبر تكريم وأكبر جائزة.

بالأمس أقيم حفل كبير على شرف الروائيين المكرمين في وزارة الثقافة الفرنسية، وهي تقع في مبنى تاريخي فخم وجميل يذكرك بالقصور الملكية المصرية، استقبلنا وزير الثقافة الفرنسي فريدريك ميتران (وهو ابن أخ الرئيس الراحل فرنسوا ميتران). صافحنا الوزير ميتران باحترام وشكرنا على قبول دعوته للتكريم ثم ألقى كلمة جميلة عن أثر الأدب في تقدم الإنسانية.

لم أستطع أن أمنع نفسي من المقارنة بين ما يحدث في مجال الثقافة عندنا وعندهم.. فالوزير ميتران يقف أمام كاميرات العالم ليلقي كلمة يرحب بها بالروائيين المكرمين فيتحدث عن تأثير الأدب في تقدم الإنسانية.. لم يشر الوزير الفرنسي بكلمة واحدة إلى رئيس الجمهورية ساركوزي. لم يتحدث (كما يحدث في مصر) عن عظمة السيد الرئيس ولا حكمته ولا شجاعته ولا قوة بصيرته، لم يقل وزير الثقافة الفرنسي إنه تلميذ في مدرسة السيدة كارلا زوجة الرئيس ساركوزي، ولم يصفها بأنها أم الفرنسيين ولم

يشكرها بصوت متهدج على ما فعلته من أجل أطفال فرنسا ولم يخاطبها قائلاً شكراً يا ماما كارلا كما يحدث في مصر.

الأكثر من ذلك، أنني شخصياً قد انتقدت ساركوزي بشدة في وسائل الإعلام الفرنسية منذ أن كان وزيراً لداخلية فرنسا.. عندما قال ساركوزي مرة ما معناه: إن سكان الضواحي (ومعظمهم من العرب والإفريقيين الفقراء) قاذورات يجب تنظيفها، وعندما شن حملة على المهاجرين غير الشرعيين وصلت إلى حد القبض على أطفالهم في المدارس. قلت آنذاك في الإعلام الفرنسي إن القبض على الأطفال جريمة بشعة بغض النظر عن أسبابها، وعندما تم انتخاب ساركوزي رئيساً لفرنسا قلت رأبي في شخصيته بوضوح.

كنت ومازلت أعتقد أن نيكولا ساركوزي، بالرغم من ذكائه الميكيفيللي النفعي، فإنه شخص ضحل الثقافة يحمل أفكاراً يمينية متعصبة ضد الملونين والعرب والمسلمين، وهو غير جدير بأن يكون رئيساً لفرنسا، كما أن سياسته الخارجية تتسم بالنفاق المشين فهو يتحدث كثيراً عن الديمقراطية، وفي نفس الوقت يساند بقوة أسوأ الأنظمة المستبدة في العالم العربي وإفريقيا.. هذا النقد الشديد لرئيس الجمهورية الفرنسية أعلنته في التلفزيون الفرنسي في برنامج «هذا المساء أو لن يحدث أبدا» الشهير الذي يشاهده ملايين الفرنسيين، وكررته مراراً في الإذاعة الفرنسية، وفي أحاديثي العديدة للصحافة الفرنسية.. لكن ذلك لم يؤثر إطلاقاً على اختياري للتكريم في معرض كتاب باريس، وأنا واثق أن آرائي السلبية في شخصية ساركوزي وسياساته لم تخطر أصلاً على ذهن أي مسئول فرنسي في اللجنة المحايدة التي اختارت الروائيين المكرمين من مختلف أنحاء العالم.

هذا السلوك الموضوعي ليس عملاً بطولياً استثنائياً، لكنه أمر طبيعي في الدول الديمقراطية.. لأن المسؤولين الفرنسيين منتخبون من الشعب، وبالتالي هم لا يعتبرون الرئيس ساركوزي مقدساً ولا يرون فيه والداً للفرنسيين أو رمزاً لفرنسا الأكبر، لا أحد في فرنسا يعتبر ساركوزي منشئ فرنسا الحديثة ولا بطل الحرب والسلام ولا شيئاً من هذه

الأوصاف التي يغدقها الكتبة المنافقون عندنا على الرئيس مبارك.. نيكولا ساركوزي مجرد شخص انتخبه الفرنسيون لخدمة الشعب، وهم يستطيعون إزاحته من منصبه في أي لحظة إذا شاءوا عن طريق صناديق الانتخاب. من هنا فإن رأيك السلبي في رئيس الجمهورية لن يؤثر إطلاقاً على حصولك على تكريم تستحقه.

قارن ذلك يا عزيزي القارئ بما يحدث عندنا، حيث يعكف كتبة النظام على تأليف الكتب، التي تشيد بعظمة الرئيس مبارك فيحصلون على جوائز معرض القاهرة للكتاب، التي يسلمها لهم الرئيس مبارك بنفسه، قارن ذلك بجوائز الدولة في العلوم والآداب، التي يتحكم فيها الوزير فاروق حسني، وسيطر عليها عن طريق لائحة عجيبة تجعل غالبية من يصوتون في لجان الجوائز من الموظفين التابعين له مباشرة.. الأمر الذي جعل جوائز الدولة المصرية مهزلة كبرى فلا يكاد يمر عام واحد بدون فضيحة جديدة.. فمرة يتم منحها إلى الوزراء أنفسهم، ومرة يتشاجر وزيران من أجل الحصول على إحدى الجوائز، ومرة تتأخر تعليمات الوزير لأنه مسافر فيجتهد الموظفون ويختارون الفائز ثم تأتي تعليمات الوزير على عكس اختيارهم فلا يتحرجون إطلاقاً من إعادة التصويت ليفوز من يريده الوزير أن يفوز.. هذا هو الفرق بين نظام سياسي ديمقراطي محترم ونظام استبدادي لا تنتهي مهازله ومصائبه.

بقيت ملاحظة لا بد أن أكتبها. أثناء تكريمي في فرنسا وجدت الكثيرين من إخوتنا الجزائريين يأتون لتهنئتي بمحبة صادقة ويقولون ما معناه: «إن تكريم أديب مصري هو تكريم للجزائر وللغرب جميعاً».

تأثرت من هذا الشعور النبيل الرائع وشكرتهم بحرارة لكن بعضهم قالوا إنهم عاتبون على بعض المثقفين والفنانين المصريين الذين تورطوا، أثناء مشكلة مباراة كرة القدم، وقالوا أشياء اعتبرها الجزائريون إهانة لبلادهم التي يعتزون بها. حاولت أن أشرح لهم كيف شحن الإعلام في مصر والجزائر الشعبين من أجل أغراض سياسية وقلت إن تحقيقاً محايداً كان من الضروري إجراؤه في الأحداث المؤسفة، التي حدثت في القاهرة وفي أم درمان وفي الجزائر نفسها.

وأكدت لهم أن مكانة الجزائر في قلب كل مصري لا يمكن أن تتأثر بمثل هذا الصغار. واتفقنا، أنا وأصدقائي الجزائريون، أن المشكلة الأساسية ليست في الإعلام ولا في كرة القدم وإنما في الأنظمة المستبدة الجاثمة على أنفاس الشعوب العربية من الخليج إلى المحيط والتي أدت بنا إلى هذا الحضيض.
الديمقراطية هي الحل.

متى يدرك الرئيس مبارك هذه الحقيقة؟

تولى الشاه محمد رضا بهلوي حكم إيران منذ عام ١٩٤١ وحتى عام ١٩٧٩، وقد كان شاه إيران على علاقة وثيقة بالمخابرات الإنجليزية والأمريكية التي كان لها الفضل في إعادته للعرش عندما أجبره رئيس وزرائه الزعيم الوطني محمد مصدق على مغادرة إيران في بداية الخمسينيات، كما تميز حكم الشاه بالقمع الشديد للمعارضين وتسببت الشرطة السرية الإيرانية (السافاك) في قتل وتعذيب مئات الآلاف من الإيرانيين حتى قامت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩.

شاه إيران إذن، بنظرة محايدة وموضوعية، ديكتاتور سفاح يدها ملطختان بدماء الإيرانيين، وقد كان عميلاً، بالمعنى الحرفي للكلمة، للولايات المتحدة والغرب. منذ عامين التقيت في القاهرة السيدة فرح بهلوي أرملة شاه إيران الراحل في منزل أصدقاء مشتركين.

وقد أعجبت بشخصيتها المنفتحة اللطيفة المتواضعة ولفت نظري ذكاؤها الحاد وتعليمها الراقى.. تحدثنا طويلاً وأخبرتني أنها تكتب مذكراتها ووعدت بإهدائي نسخة منها عند صدورها. وفعلاً أرسلت إليّ أخيراً نسخة من كتاب مذكرات فرح بهلوي (الصادر عن دار الشروق) بدأت في قراءة المذكرات فاستوقفتني أن السيدة فرح تعتبر زوجها الراحل شاه إيران بطلاً قومياً وصاحب الفضل العظيم على إيران كما أنها تعتبر الثورة الإيرانية مجرد مؤامرة قام بها مجموعة من الرعاع والحاquدين.

وهي تصف اللحظات الأخيرة قبل أن ترغمهما الثورة، هي وزوجها، على مغادرة إيران فتكتب: «إننا نرحل رافعي الرؤوس واثقين من أننا عملنا دوماً لصالح البلاد وإذا

كنا أخطأنا فعلى الأقل لم نكن نفكر إلا في الصالح العام». اندهشت للغاية من هذا الكلام وتساءلت: كيف لهذه السيدة المثقفة الذكية أن تتجاهل أو تغفل عن الجرائم البشعة التي ارتكبها شاه إيران في حق بلاده؟

قد يقال إن حب الزوجة لزوجها يعميها دائما عن أخطائه لكننا لا نتحدث هنا عن عيوب شخصية وإنما جرائم بشعة ارتكبها الشاه في حق ملايين الإيرانيين.. الأغرب من ذلك أن المذكرات حافلة بما يدل على أن شاه إيران نفسه كان يعتقد أنه أدى خدمات جليلة إلى الشعب وأنه ضحى براحته وحياته من أجل الوطن.. يقودنا ذلك إلى السؤال: كيف يرى الحاكم المستبد نفسه؟! يعلمنا التاريخ أن الحكام المستبدين جميعا كانوا يعتبرون أنفسهم أبطالاً عظاما وكانوا في حالة دائمة من خداع النفس تجعلهم يبررون كل ما يفعلونه من تصرفات سيئة أو حتى ما يقترفونه من جرائم.

هذا الانفصال الدائم بين الحاكم المستبد وما يحدث في الواقع، ظاهرة وصفها الأدب العالمي بدقة وسماها «عزلة الديكتاتور».. فالديكتاتور يعيش في عزلة تامة عن حياة مواطنيه ولا يعرف حقيقة ما يحدث في بلاده.. بعد سنوات من حكم الديكتاتور تتكون حوله مجموعة من الأصدقاء والأقارب الأثرياء الذين تجعلهم حياتهم المترفة بعيدين تماما عن معيشة الناس العاديين وبالتالي يفقد الديكتاتور إحساسه بالفقراء وهو لا يعايش الحياة الحقيقية أبدا وإنما تنتقل إليه صورتها عن طريق تقارير ترفعها إليه أجهزة أمنية مختلفة.

وهذه الأجهزة ترى من مصلحتها دائما تخفيف الصورة القاتمة للأحداث تفاديا لغضب الديكتاتور وكثيرا ما تتصارع هذه الأجهزة فيما بينها على ثقة الديكتاتور فتكتب تقارير متضاربة وتخلق أحيانا مؤامرات وهمية تزعم أنها قضت عليها لتقنع الحاكم بأهميتها. أضف إلى ذلك أن الوزراء الذين يعملون مع الديكتاتور ليسوا منتخبين وبالتالي لا يهمهم إطلاقا رأي الناس فيهم وإنما ينحصر اهتمامهم في الحفاظ على رضا الحاكم الذي عينهم ويستطيع إقالتهم في أي لحظة، وهم لا يواجهون الحاكم بالحقيقة أبدا وإنما يقولون له دائما ما يعجبه.

نادرا ما يغامر الوزراء في حكم استبدادي بالتعبير عن آرائهم الحقيقية وإنما يظلون دائما في انتظار تعليمات الرئيس وتوجيهاته وهم يعتبرون كل ما يفعله الرئيس أو يقوله أو حتى يفكر فيه، قمة الحكمة والشجاعة والعظمة. وهكذا تكتمل عزلة الديكتاتور عن الحقيقة حتى يفيق في النهاية على كارثة تحقيق بالبلد أو ثورة تطيح به من الحكم.. إن عزلة الديكتاتور ظاهرة متكررة في التاريخ وهي من أسوأ عيوب النظام الاستبدادي. عندما اندلعت الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ وحاصرت الجماهير الغاضبة الجائعة قصر فرساي. سألت ملكة فرنسا ماري أنطوانيت عن السبب في هذه المظاهرات فقال أحد معاونيها:

- إنهم غاضبون لأنهم لا يجدون الخبز يا صاحبة الجلالة.

فأجابت الملكة بدهشة:

- ولماذا لا يأكلون الكعك؟

هذه الجملة الشهيرة المنسوبة إلى ماري أنطوانيت تدل على مدى العزلة التي قد يصل إليها الحاكم المستبد. لقد كانت ماري أنطوانيت امرأة قوية وذكية بل كانت المتحكمة الفعلية في قرارات زوجها الملك لويس السادس عشر.. لكنها بعد سنوات من الاستبداد صارت بالفعل تعيش في عالم آخر بعيد.

فكرت في ذلك وأنا أتابع ما يحدث في مصر. فقد ذهب الرئيس مبارك لإجراء جراحة في ألمانيا، أنا بالطبع أتمنى الشفاء لكل مريض لكنني لم أر في مرض الرئيس حدثا فريدا من نوعه. فكل إنسان يصيبه المرض، كما أن سن الرئيس المتقدمة تفرض عليه بعض المتاعب الصحية بين الحين والآخر، لكن كتبة النظام استقبلوا مرض الرئيس وكأنه نهاية الدنيا حتى كتب بعضهم أن مصر مرضت بمرض الرئيس وكأن مصر العظيمة قد تجسدت وتلخصت في حسني مبارك. نفاق رخيص ومشين استمر طوال فترة العلاج فلما نجحت الجراحة بحمد الله وعاد الرئيس مبارك إلى مصر، انطلقت مواكب النفاق والطبل والزمير.

وصدرت الأوامر إلى بعض المطربين والمطربات بإعداد أغنيات خصيصا من أجل الاحتفال بعودة الرئيس الميمونة ولا أعلم كيف يقبل فنان حقيقي على نفسه أن يتحول

إلى مداح بالأجر مثل أولئك المتسولين الذين يطوفون في الموالد. هل فكر هؤلاء المنافقون فيما سيفعلونه عندما يسافر الرئيس مرة أخرى إلى ألمانيا لمتابعة حالته؟ هل سيؤلفون أغاني جديدة عند عودته من الفحص الطبي؟ هل يصدق الرئيس مبارك هذا النفاق؟!

ألا يخطر بباله ولو للحظة أن هؤلاء الطبالين والزمارين لا يحبونه وإنما يدافعون عن الامتيازات التي حصلوا عليها في عهده؟ ألا يدرك الرئيس مبارك أن كثيرين من هؤلاء المنافقين ظلوا دائما ملتصقين بالسلطة وتلونت أفكارهم وآراؤهم بما يناسب كل عهد.. كانوا اشتراكيين مخلصين في الفترة الناصرية، فلما تغيرت الرياح واتجهت الدولة إلى الاقتصاد الحر صاروا من أكبر أنصار الخصخصة وحرية السوق.. ما التصور الذي يملكه الرئيس مبارك لما يحدث في مصر؟! هل يعرف أن أكثر من نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر؟! ألا يقلق الرئيس أن ملايين المصريين يعيشون في العشوائيات بلا ماء ولا كهرباء ولا صرف صحي؟! ألا يزعجه انتشار البطالة والفقر والمرض والإحباط؟ هل يعرف الرئيس مبارك أن مصر قد تدهورت إلى الحضيض في كل المجالات؟

هل سمع عن الفقراء الذين يموتون في الطوابير من أجل الحصول على الخبز وأنبوبة بوتاجاز؟ هل سمع عن مراكب الموت التي يحاول من خلالها آلاف الشبان المصريين الهروب من البؤس فيلقون حتفهم غرقا في البحر؟ هل قال أحد للرئيس مبارك إن آلاف الموظفين يفتشون الأرصفة منذ أشهر أمام مجلس الشعب مع أطفالهم لأن حياتهم أصبحت مستحيلة؟ هل فكر الرئيس مبارك في الموظف الذي يتقاضى مائة جنيه في الشهر لينفق على أسرة كاملة، بينما كيلو اللحم قد وصل إلى سبعين جنيها؟ لا أعرف طبعا كيف يفكر الرئيس مبارك، وإن كنت أعتقد، طبعا لظاهرة عزلة الديكتاتور، أن الرئيس مبارك لديه تصور منفصل تماما عن حقيقة ما يحدث في مصر.

إن الواقع في مصر مرشح للانفجار بقوة في أي لحظة ولو حدث هذا الانفجار، لا قدر الله، فسوف ندفع جميعا ثمنا باهظا.. أتمنى أن ينهي الرئيس مبارك سنوات حكمه

بإجراء إصلاح ديمقراطي حقيقي وتعديل الدستور بحيث يتيح التنافس الشريف بين المرشحين وإجراء انتخابات حرة نظيفة حتى يختار المصريون وجوها جديدة محترمة تتحمل المسؤولية لتنتهي محنة مصر ويبدأ مستقبلها.. متى يدرك الرئيس مبارك هذه الحقيقة؟!!

الديمقراطية هي الحل.

لماذا يصرخ سيادة اللواء؟!

الشبان والبنات الذين خرجوا يتظاهرون في شوارع القاهرة يوم ٦ إبريل لم يخالفوا القانون ولم يرتكبوا جريمة أو خطيئة. كانوا يريدون فقط أن يعبروا عن رأيهم.. كانوا يطالبون بالحرية، بالعدل، بالكرامة، بانتخابات نظيفة وإلغاء قانون الطوارئ وتعديل الدستور لإتاحة فرصة متكافئة للترشح بين المصريين جميعا. كل هذه مطالب عادلة ومشروعة. لماذا تم التنكيل بهؤلاء الشبان وضربهم وسحلهم واعتقالهم؟!

لا توجد دولة محترمة في العالم تعاقب مواطنيها بهذه البشاعة لمجرد أنهم عبروا عن رأيهم، ما حدث يوم ٦ إبريل سيظل وصمة عار تلطخ جبين النظام المصري إلى الأبد. لقد تم حصار الشبان والبنات بواسطة كردون من عساكر الأمن المركزي، ظلوا يضغطون على أجساد الشبان حتى كادوا يخنقونهم وسرعان ما انقض عليهم رجال فرق الكارتيه التابعة للشرطة. راحوا يضربون الشبان والبنات بالعصي الغليظة على رءوسهم وأجسادهم.. هذا القمع الوحشي لم أره من قبل قط إلا في تعامل الجيش الإسرائيلي مع المتظاهرين الفلسطينيين أثناء الانتفاضة.. لماذا يعتدي مصريون على مصريين مثلهم بهذه الوحشية؟!

ظل الشبان والبنات يصرخون وأصيبوا بجروح بالغة حتى سالت دماؤهم على الأسفلت لكن الضرب لم يتوقف لحظة. أخيرا ظهر رجل جاوز الخمسين، ضخم الجثة أسمر يرتدي الملابس المدنية وقد استقرت على جبينه علامة صلاة كبيرة. كان الجنود ينادونه «سيادة اللواء».. كان هذا اللواء يأمر بإخراج البنات من الكردون. واحدة وراء الأخرى. يصرخ بصوت كالرعد في المخبرين:

هاتوا لي البنت المومس اللي هناك دي.

فورا، يندفع المخبرون ليجذبوا البنت من وسط زملائها، كان الشبان يستميتون في الدفاع عن البنت، يحمونها بأجسادهم ويتلقون عنها الضربات، لكن الضرب كان يشتد ويزداد ضراوة ويحدث المزيد من الإصابات في أجساد الشبان حتى تخور مقاومتهم في النهاية ويتمكن المخبرون من إخراج البنت من وسطهم. يدفعون بها أمامهم وهم يضربونها حتى تقف في مواجهة اللواء الذي يتلقاها بوابل من الشتائم البذيئة ثم يرفع يده ويصفعها بقوة عدة مرات قبل أن يشد حجابها وينزعه، ثم يمسكها من شعرها ويسحلها على الأرض لمسافة طويلة وهو يركلها بقدميه بكل قوته حتى يلقي بها إلى الجنود الذين يكملون ضربها وصفعها وركلها ثم يقذفون بها أخيرا، بعد أن حطموها تماما، في سيارة الترحيلات.

ظهرت صورة اللواء وهو يعتدي بنفس الطريقة على البنات في كل تسجيلات الفيديو التي أفلتت من مصادرة الشرطة. غير أنني لاحظت أمرا غريبا، فبينما اللواء يهتك عرض البنت ويسحلها ويضربها كان وجهه يتقلص بشدة ويصرخ بلا توقف، كان وهو يعتدي عليها يطلق صرخات متحشجة مشروخة غريبة كأنه هو الذي يتألم. وجدتني أتساءل: لماذا يصرخ سيادة اللواء!؟

الطبيعي أن تصرخ البنت التي يتم انتهاك كرامتها وجسدها في الشارع على مرأى من المارة جميعا.. أما اللواء الذي يضربها فلماذا يصرخ!؟ إنه قوي، جبار، يسيطر على الموقف تماما. إنه يملك كل شيء بينما البنت ضعيفة لا تملك من أمرها شيئا.. إنه مطلق الإرادة، مشيئته نافذة، يستطيع أن يفعل بالبنت ما يشاء؛ يضربها، يصفعها، يسحلها، حتى لو قتلها لن يعاقبه أحد. لماذا يصرخ إذن!؟ في الحرب قد يطلق المقاتل صرخات قوية أثناء القتال لكي ييبث الرعب في قلوب أعدائه، لكن اللواء لم يكن يحارب ولم يكن ينازل عدوا مسلحا. كان يعتدي على بنت ضعيفة لا حول لها ولا قوة تكاد تموت من الرعب والألم والإحساس بالمهانة والعار.

هل كان اللواء يصرخ وهو يهتك عرض البنت لكي يقضي على تردد مرءوسيه من ضباط الشرطة الذين ربما يرفض بعضهم أن يعتدي على بنت مصرية بريئة لم ترتكب

جرما ولم تخالف القانون؟! هل كان يصرخ لكي ينسى أن واجبه الحقيقي أن يحمي هذه البنت من الاعتداء لا أن يعتدي بنفسه عليها؟! هل كان يصرخ لينسى أن هذه البنت التي ينزع حجابها ويسحلها على الأرض.. تشبه ابنته التي لا شك أنه يحبها ويحنو عليها ولا يسمح لأحد أبدا بأن يهينها أو يؤذيها، ابنته التي لو كان لديها امتحان صعب أو أصابها برد بسيط لما استطاع سيادة اللواء، أن ينام قبل أن يطمئن عليها.. هل كان يصرخ لأنه عندما تخرج في كلية الشرطة من ثلاثين عاما، كان يحلم بأن يكون رجل القانون والعدالة وأقسم على أن يحمي أعراض المصريين وحياتهم وممتلكاتهم فإذا به يتورط شيئا فشيئا في حماية نظام مبارك حتى صارت مهمته أن يهتك أعراض البنات.. ربما كان يصرخ لأنه متدين، أو هو على الأقل يعتبر نفسه متدينا: فهو يصلي ويصوم بانتظام، حتى صلاة الفجر يحرص على أدائها حاضرا ما استطاع، وقد أدى فريضة الحج واعتمر أكثر من مرة وهو من كثرة سجوده قد استقرت على جبينه علامة الصلاة من سنوات.. كان يصرخ، ربما، لأنه يعلم أنه جاوز الخمسين وقد يحين أجله في أي لحظة، قد يموت في حادث سيارة أو يكتشف فجأة إصابته بمرض خطير يودي بحياته أو حتى، كما يحدث لكثيرين، قد يدخل إلى فراشه في الليل لينام وهو في أوج صحته وفي الصباح تحاول زوجته إيقافه فتجده ميتا.

سيادة اللواء يعلم يقينا أنه سيموت وسوف يقف أمام ربنا سبحانه وتعالى ليحاسبه، يومئذ لن ينفعه الرئيس مبارك ولا حبيب العادلي وزير الداخلية ولا حتى النائب العام الذي يحفظ البلاغات المقدمة ضده لعدم كفاية الأدلة. في يوم العرض العظيم.. سوف يتخلى عنه الناس جميعا، الحرس والمخبرون والجنود والضباط، أصدقاؤه وزوجته وحتى أولاده. يومئذ لن تنفعه رتبة اللواء ولا علاقاته بكبار المسؤولين ولا ثروته.. سيقف يومئذ عاريا، كما ولدته أمه، ضعيفا بلا حول ولا قوة، يرتعد خوفا من الحساب أمام الخالق. يومئذ سوف يسأله الله.. لماذا اعتديت على بنت مصرية ضعيفة لا تملك أن تدافع عن نفسها؟ لماذا ضربتها وسحلتها وهتكت عرضها أمام الناس؟! هل ترضى أن يفعل أحد ذلك بابتك؟! ماذا سيقول سيادة اللواء حينئذ؟! لا يستطيع أن يقول لربنا سبحانه وتعالى إنه ينفذ التعليمات. لن تغنيه التعليمات شيئا ولن تنفعه ولن تمنع عنه عقاب الله على ما ارتكبه من جرائم.

بالرغم من سلطة السيد اللواء ونفوذه.. بالرغم من عشرات الألوف من عساكر الأمن المركزي والبلطجية ورجال فرق الكاراتيه الذين ينتظرون، كالكلاب المتوحشة المدربة، إشارة واحدة منه لكي يضربوا ويسحلوا ويهتكوا أعراض الأبرياء.. بالرغم من كل هذه القوة الطاغية، فإن سيادة اللواء كان يحس في أعماقه وهو يعتدي على البنت بأنه ضعيف وبائس وعاجز عن السيطرة على نفسه وأنه يتورط شيئاً فشيئاً في ارتكاب جرائم بشعة من أجل حماية الرئيس حسني مبارك وأسرتة.. كان سيادة اللواء يحس بأن البنت التي يسحلها ويضربها أقوى منه لأنها تدافع عن الحق والعدل ولأنها بريئة وشريفة ونقية وشجاعة، ولأنها تحب بلادها وتدافع عنها بكل ما تملك من قوة.

كانت البنت وهي مسحوولة على الأرض تتلقى الضربات وركلات الأحذية العسكرية فلا تتوسل ولا تستنجد ولا تستجدي الجلادين بل كانت تهتف: «الحرية.. الحرية.. تحيا مصر.. تحيا مصر».

عندئذ أحس سيادة اللواء بشعور غريب، تأكد له أنه يستطيع أن يقتل هذه البنت، يستطيع أن يمزق جسدها لو أراد لكنه لن يستطيع أبداً أن يهزمها أو يذلها أو يكسر إرادتها.. أحس بأنه بالرغم من كل قوته مهزوم وأن هذه البنت الضعيفة المنتهكة المسحوولة هي التي سوف تنتصر. عندئذ لم يكن أمام سيادة اللواء إلا أن يصرخ.
الديمقراطية هي الحل.

هل يعتبر تزوير الانتخابات من الكبائر؟!؟

خلال الأشهر المقبلة، سوف تشهد مصر انتخابات برلمانية وأخرى رئاسية، لقد حاول النظام المصري في السابق أن يستعمل القضاة في التغطية على تزوير الانتخابات لكن القضاة الشرفاء رفضوا أن يخونوا مبادئهم وكانت رسالتهم واضحة: إما أن يشرفوا على الانتخابات بطريقة جدية محترمة وإما أن ينسحبوا ويتركوا النظام لبيوء وحده بعار التزوير.

هذه المرة قرر النظام من البداية إلغاء الإشراف القضائي وأعلن رفضه لأية مراقبة دولية على الانتخابات.

كل ذلك يؤكد أن الانتخابات المقبلة ستكون مزورة. منذ الآن، يعرف المصريون جيدا أن أعضاء الحزب الحاكم سيفوزون بأغلبية مقاعد البرلمان وأن الانتخابات الرئاسية ستكون مهزلة يتمكن من خلالها الرئيس مبارك من الاحتفاظ بالسلطة أو توريثها لنجله جمال. السؤال هنا: من المسؤول عن تزوير الانتخابات؟!؟

وزارة الداخلية هي الجهة المشرفة على إجراء الانتخابات وهي بالتالي المسؤولة عن تزويرها، إلا أن وزير الداخلية في الحقيقة ليس أكثر من منفذ للتعليمات أما من يتخذ قرار التزوير فهو رئيس الجمهورية نفسه.

وهكذا ينتقل قرار التزوير من الرئيس إلى وزير الداخلية ثم يقوم بتنفيذه آلاف الضباط والجنود والموظفين في كل محافظات مصر. هؤلاء المزورون هم الذين يمنعون الناس من الإدلاء بأصواتهم ويستعينون بالبلطجية لضرب الناخبين الذين لا

ينتمون للحزب الحاكم وهم الذين يقومون بملء البطاقات الانتخابية وتقفيل صناديق الاقتراع ثم يعلنون بأنفسهم النتائج المزورة.

هؤلاء المزورون، مثل معظم المصريين الآن، يحرصون على أداء الصلاة وصيام رمضان وأداء الزكاة والحج والعمرة ويطلبون من زوجاتهم وبناتهم ارتداء الحجاب لكنهم مع حرصهم على تنفيذ أوامر الدين يشتركون في تزوير الانتخابات فلا يحسون أبدا بأنهم يرتكبون معصية دينية ولا يؤرقهم الإحساس بالذنب وهم غالبا ما يعتبرون أنفسهم في حالة تنفيذ لتعليمات الرؤساء لا أكثر ولا أقل، كما أنهم يعتبرون مسألة الانتخابات برمتها بعيدة عن الدين. لو تخيلنا أن رئيس الجمهورية، بدلا من أن يأمر بتزوير الانتخابات، قد أصدر تعليماته للضباط والموظفين بأن يشربوا الخمر أو يفتروا في رمضان لثاروا عليه قطعاً ورفضوا تنفيذ أوامره لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

لماذا يعتبر هؤلاء الموظفون تزوير الانتخابات مجرد تنفيذ للتعليمات بينما يعتبرون شرب الخمر أو الإفطار في رمضان من أكبر المعاصي؟! الإجابة سوف تقودنا إلى المسافة الشاسعة بين حقيقة الإسلام والطريقة التي نفهمه بها.

اختر ما شئت من كتب الفقه فلن تجد أبدا كلمة واحدة عن تزوير الانتخابات لأنها كلها كتب قديمة كتبت في عصور لم تعرف الانتخابات كما أن باب الاجتهاد مغلق منذ قرون وكل ما يفعله معظم الفقهاء الآن لا يتجاوز اجترار الآراء الفقهية التي قيلت منذ ألف عام، أضف إلى ذلك أن كثيرا من الفقهاء في التاريخ الإسلامي تحالفوا مع الحكام المستبدين فكانوا يشرحون للناس أحكام الدين في شتى مجالات الحياة لكنهم أغفلوا عمدا الحقوق السياسية للمسلمين بل إن بعضهم كان يلوي عنق الحقيقة ويفسر الدين بطريقة تستهدف تدعيم الحاكم المستبد وإعفاءه من المحاسبة.

في مصر عشرات الشيوخ المشهورين الذين ينتمون إلى مدارس دينية مختلفة، بدءا من شيوخ الأزهر إلى شيوخ السلفيين وحتى الدعاة الجدد، هؤلاء يلقون كل يوم بمواعظهم على المصريين في آلاف المساجد وعشرات القنوات الفضائية وهم يتطرقون إلى كل شيء في حياة المسلم بدءا من الزواج والطلاق وحتى لبس الذهب

والحرير وطريقة الاغتسال من الجنابة لكن أحدا منهم لا ينطق بحرف واحد عن تزوير الانتخابات. منذ أشهر تعرفت إلى داعية شاب شهير فوجدته شابا مهذبا واستأذني في حضور الندوة الأسبوعية التي أنظمتها، رحبت به ولما جاء إلى الندوة وجد الحاضرين يتكلمون عن الديمقراطية وقانون الطوارئ ويؤكدون على حق المصريين في اختيار من يحكمهم فلم يشترك في النقاش بكلمة وظل صامتا ثم ذهب ولم يعد فلم أراه بعد ذلك أبدا!!

إن الدين عند هذا الداعية لا علاقة له بالعمل العام إطلاقا، الدين عنده يبدأ وينتهي عند احتشام المرأة وأداء الفرائض ومكارم الأخلاق. وبالتالي فهو لا يتحمس كثيرا لمناقشة الحقوق السياسية أو الحريات العامة كما أنه يدرك أن مناقشة هذه الموضوعات في مصر لها ثمن باهظ وهو لا يحب أن يدفعه. عدت إلى كتب الدين لأفهم ما حكم الإسلام في تزوير الانتخابات فوجدت أن الذنوب في الدين تنقسم إلى كبائر وصغائر، الكبائر هي المعاصي الكبرى التي تستوجب عقاب الله في الدنيا وفي الآخرة. وبرغم اختلاف الفقهاء حول الكبائر إلا أنهم اتفقوا جميعا على أن شهادة الزور من أكبر الكبائر حتى إن القرآن الكريم قد حذر بشدة من شهادة الزور في أكثر من آية مثل ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ (سورة الفرقان من الآية ٧٢) و﴿فَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ (سورة الحج من الآية ٣٠).

شهادة الزور هي الكذب المتعمد في الشهادة لإبطال الحق. عندما يقف إنسان أمام القاضي ويشهد بغير الحق فإنه يرتكب إثما عظيما لأنه يؤدي بشهادته الكاذبة إلى ضياع الحق على أصحابه ومنحه بالباطل إلى من لا يستحقه. لقد وصل بعض الفقهاء في تحريم شهادة الزور لدرجة أنهم قرنوها بالشرك بالله بل إنهم أكدوا أن شهادة الزور لا تمحوها التوبة ولا يمحوها أداء الحج إلا بعد أن يعيد شاهد الزور إلى الناس حقوقهم التي ضيعها بشهادته الكاذبة أو على الأقل يعترف أمامهم بجريمته ويطلب عفوهم. شهادة الزور التي يعتبرها الإسلام من أعظم الذنوب وأبشع الجرائم، تساوي في حياتنا المعاصرة تزوير الانتخابات بلا زيادة ولا نقصان.

فالموظف الذي يشارك في تزوير الانتخابات يشهد زورا على نتائج كاذبة ويمنع المرشح صاحب الحق من الحصول على المنصب الذي يستحقه بينما يعطي المنصب إلى شخص لا يستحقه، بل إن تزوير الانتخابات في رأيي أسوأ بكثير من شهادة الزور، لأن شهادة الزور تؤدي إلى ضياع حق فرد أو أسرة، أما تزوير الانتخابات فإنه يؤدي إلى ضياع حقوق الأمة بأسرها. لو فهم المزورون في وزارة الداخلية أنهم في نظر الدين شهود زور لرفضوا قطعاً أن يشاركوا في التزوير لكنهم، مثل كثير من المصريين، يعتبرون الانتخابات والديمقراطية وتداول السلطة مسائل ثانوية لا علاقة لها بالدين. هذا الفهم القاصر للدين يجعلنا قابلين للاستبداد وأكثر إذعانا للظلم وهو ما يفسر انتشار الاستبداد في البلدان الإسلامية أكثر من غيرها.

إن الشعوب تتقدم في حالتين لا ثالث لهما: إما أن تفهم الدين بطريقة صحيحة باعتباره في المقام الأول دفاعاً عن القيم الإنسانية: الحق والعدل والحرية، وإما أن تنطلق من فكرة أخلاقية تجعل الضمير الإنساني هو الحكم الذي يفرض معايير الشرف والأمانة. أما الشعوب التي تفهم الدين بعيداً عن القيم الإنسانية فإن قدراتها تتعطل ولا بد أن تتخلف عن ركب الحضارة.

إن الفهم القاصر الذي يتجاهل روح الدين ويحيله إلى مجموعة من الإجراءات، يؤدي بالإنسان إلى تدين زائف شكلي ويعطل الإحساس بالضمير الطبيعي وقد يدفع المرء إلى ارتكاب أسوأ التصرفات وهو مطمئن إلى سلامة تدينه الذي يراه منحصرًا في أداء الفروض.

إن الوضع في مصر قد وصل إلى الحضيض ولم يعد ممكناً السكوت عنه. ملايين المصريين يعيشون في ظروف غير آدمية، فقر وبطالة ومرض وقمع وفساد غير مسبوق.

هؤلاء المظلومون من حقهم حياة إنسانية كريمة. إن التغيير الذي نطالب به سوف يأتي من قمة الهرم السياسي ومن قاعدته على السواء. واجبتنا أن نضغط على النظام حتى يسمح بانتخابات سليمة لكننا في نفس الوقت يجب أن نشرح للناس أن من يشترك في تزوير الانتخابات يرتكب ذنباً عظيماً وجريمة حقيرة في حق بلاده.

عندما يعطي الرئيس أوامره بتزوير الانتخابات فلا يجد ضابط شرطة أو موظفا
في الداخلية يقبل أن يلوث شرفه ودينه بالاشتراك في التزوير. عندئذ فقط سوف يبدأ
المستقبل في مصر.
الديمقراطية هي الحل.

هل نبدأ بإصلاح الأخلاق أم بإصلاح النظام؟!

هاتان الواقعتان شهدتهما بنفسني:

الواقعة الأولى في جامعة القاهرة حيث كنت طالبا في كلية طب الأسنان وكان علينا في نهاية العام أن نؤدي الاختبارات النظرية والعملية، وبعد ذلك الامتحان الشفهي الذي هو البوابة السحرية لكل الوساطات والمحسوبة، وأذكر أن زميلة في دفعتنا اسمها هالة كان والدها أستاذا للطب في جامعة إقليمية وبالتالي كان صديقا لمعظم الأساتذة الممتحنين.

وقد شاء حظي أن أدخل الاختبار الشفهي مع هالة وزميلة أخرى في مادة وظائف الأعضاء. أمطرنني الأستاذ الممتحن بالأسئلة الصعبة ووقفني الله في الإجابة ثم اعتصر الزميلة الأخرى بأسئلة عويصة فتعثرت وأخفقت، وعندما جاء دور هالة الجالسة بجواري تطلع إليها الأستاذ بحنان وقال:

إزيك يا هالة؟! سلمني لي على بابا كثير.

ثم أمرنا بالانصراف. خرجت من اللجنة وأنا أحس بالمهانة والظلم لأنني اجتزت امتحانا صعبا، بينما هالة لم يوجه إليها الأستاذ سؤال واحد. ظهرت النتيجة فحصلت أنا وهالة في علم وظائف الأعضاء على تقدير ممتاز، أنا لأنني أحسنت الإجابة في الامتحان، وهي لأنها نقلت تحيات الأستاذ الممتحن إلى والدها.

أما الواقعة الأخرى فقد حدثت بعد ذلك بأعوام في جامعة إلينوي، حيث كنت أدرس للحصول على درجة الماجستير. فقد كانت أستاذة الإحصاء سيدة أمريكية بيضاء عنصرية

تكره العرب والمسلمين وبالرغم من أنني أديت الامتحان النهائي بدون خطأ واحد، فإنني فوجئت بأنها أعطتني تقدير جيد جدا وليس تقدير ممتاز الذي أستحقه. شكوت ما حدث إلى زميلة أمريكية فنصحتني بقراءة لائحة الجامعة ومقابلة الأستاذة.

قرأت اللائحة فوجدت من حق الطالب إذا أحس بأنه مظلوم في اختبار ما أن يتقدم بشكوى ضد أستاذه وفي هذه الحالة فإن إدارة الجامعة تعين مجموعة من الأساتذة الخارجيين لإعادة تصحيح الامتحان، فإذا كان الطالب مخطئا في شكواه فإن الجامعة لا تتخذ ضده أي إجراء (والغرض من ذلك عدم تخويف الطلبة من تقديم الشكاوى)، أما إذا كان الطالب محقا في شكواه فإن النتيجة تتغير فورا ويتم توجيه إنذار رسمي إلى الأستاذ الظالم، مع العلم بأن ثلاثة إنذارات توجه إلى أي أستاذ تؤدي إلى فسخ عقده فورا.

ذهبت لمقابلة الأستاذة المتعصبة ولما ناقشتها تأكد لي أنها ظلمتني فقلت لها بهدوء:

طبقا للائحة الجامعة فأنا أستاذك في تصوير ورقة الإجابة لأنني سأقدم بشكوى ضدك. كان لهذه الجملة مفعول السحر، حيث صمتت الأستاذة لحظات ثم قالت إنها تحتاج إلى مراجعة الورقة مرة أخرى بعناية. ولما عدت إليها آخر النهار كما طلبت أخبرتني السكرتيرة بأن الأستاذة عدلت تقديري إلى ممتاز.

فكرت طويلا بعد ذلك في مغزى هاتين الواقعتين. فالأستاذة الأمريكية المتعصبة ظالمة تماما مثل الأستاذ المصري، لكنها فشلت في ممارسة الظلم لأن القانون في جامعة إلينوي يراقب حقوق الطلاب ويعاقب من يجور عليهم مهما يكن منصبه. أما القانون في جامعة القاهرة فهو يمنح للأستاذ سلطات نهائية على الطلاب تجعله يفعل فيهم ما يشاء بغير حساب.

إن الذي يحقق العدل في أي مجتمع هو القانون الذي يطبق على الكبير قبل الصغير. ما حدث معي في جامعة القاهرة يحدث في مصر كلها. كثير من الناس يأخذون ما لا يستحقونه نتيجة لعلاقاتهم أو قدرتهم على دفع الرشاوى أو تركيتهم من أجهزة الأمن أو الحزب الحاكم.

غالبية المصريين يعيشون في ظروف غير إنسانية. فقر ومرض وبطالة ويأس كامل من المستقبل. القانون في مصر يطبق غالبا فقط على الضعفاء الذين لا يستطيعون الإفلات منه وتعطيله. الموظف الصغير الذي يضبط وهو يتلقى رشوة بمئات الجنيهات يحاكم ويلقى به في السجن، أما الكبير الذي يقبض عمولات بالملايين فلا أحد يقترب منه. في ظل هذا الظلم العام لا يمكن أن نكتفي بدعوة الناس إلى مكارم الأخلاق بدون تغيير النظام الفاسد الذي يدفعهم إلى الانحراف. منذ أعوام استضافني برنامج تلفزيوني شهير في قناة حكومية لمناقشة ظاهرة الرشوة في مصر. فوجئت بالمذيع يقدم الرشوة باعتبارها انحرافا أخلاقيا بحثا سببه الوحيد ضعف الضمير وقلة الإيمان. قلت للمذيع إن ما يقوله صحيح لكنه لا يكفي لتفسير الرشوة التي لا يمكن دراستها بدون مناقشة مستوى الأجور والأسعار فاعترض بشدة وأنهى الحوار قبل الوقت المحدد.

والحق أن ما فعله المذيع يفعله المسؤولون في الدولة جميعا فهم يقدمون الأخلاق باعتبارها شيئا ثابتا منفصلا تماما عن الظروف الاجتماعية والسياسية وهم غالبا ما يرجعون المحنة التي تمر بها مصر إلى سوء أخلاق المصريين أنفسهم ولعلنا نفهم الآن لماذا يتهم الرئيس مبارك المصريين دائما بالكسل وقلة الإنتاج.. هذا المنطق يتجاهل أن الإنتاج في أي دولة يستلزم أولا توفير تعليم جيد وفرص عمل متكافئة ورواتب تحقق الحياة الكريمة للناس.

وكل هذه مهام فشل نظام الرئيس مبارك تماما في تحقيقها للمصريين. في نفس السياق نستطيع أن نفهم ما فعله وزير التعليم أحمد زكي بدر (وهو صاحب سجل أسود عندما كان رئيسا لجامعة عين شمس فاستعان بالبلطجية ليضربوا بالأسلحة البيضاء الطلبة المتظاهرين داخل حرم الجامعة)، لقد ذهب الوزير بدر في صحبة الصحفيين وكاميرات التلفزيون في زيارات مفاجئة للمدارس وراح ينكل بالمدرسين الذين تغيبوا أو تأخروا عن الحضور ثم ظهر في وسائل الإعلام يدعو المدرسين إلى فضيلة الانضباط.

كأنما هناك مدرسون طيبون خلقهم الله منضبطين ومدرسون آخرون أشرار ومنفلتون بطبيعتهم لا بد من عقابهم بشدة حتى يتعلموا الانضباط.. هذا المنطق المغلوط يتجاهل

حقيقة أن مدارس الحكومة بلا أدوات ولا أجهزة تعليم ولا معامل وأن المدرسين يقبضون رواتب هزيلة تجعلهم متسولين مما يدفعهم إلى إعطاء الدروس الخصوصية أو البحث عن عمل إضافي حتى يتمكنوا من إعالة أولادهم. كل هذا لا يريد الوزير أن يراه أو يسمعه لأنه سيرتب عليه واجب الإصلاح الحقيقي وهو عاجز عنه.

إنه فقط يدعونا إلى مكارم الأخلاق بمعزل عن أي اعتبار آخر. نفس المنطق يتبناه وزير الصحة حاتم الجبلي، الذي بالإضافة لكونه واحدا من عمالقة الاستثمار الطبي في مصر، المسئول الأول عن تدهور المستشفيات العامة لدرجة تحولت معها وظيفتها بدلا من علاج الفقراء ورعايتهم إلى الإجهاز عليهم وإرسالهم إلى العالم الآخر.

في وسط هذا الحضيض يقوم وزير الصحة، بصحبة الصحفيين والكاميرات دائما، بزيارات مفاجئة للمستشفيات العامة لتصدر صورته الصفحات الأولى للصحف وهو يعاقب الأطباء المتأخرين عن موعدهم ويلقي عليهم محاضرة عن رسالة الطبيب الإنسانية.

وهو بالطبع يتجاهل أن هذه المستشفيات تفتقر في عهده السعيد إلى أسط إمكانات العلاج وأن الفئران والحشرات المختلفة تمرح في أرجائها وأن هؤلاء الأطباء البؤساء لا يجدون ما ينفقون به على أولادهم وأنهم يعملون ليل نهار في عيادات خاصة ليكسبوا في شهر كامل ما تدره على سيادة الوزير مستشفياته الخاصة في دقائق.

إن الدعوة إلى إصلاح الأخلاق بمعزل عن الإصلاح السياسي، بالإضافة إلى سذاجتها وعدم جدواها، تؤدي إلى تشويش الوعي وشغل الذهن عن الأسباب الحقيقية للتدهور. لا يمكن أن نطالب المواطنين بأداء واجباتهم وهم محرومون من أبسط الحقوق. لا يجوز أن نحاسب الناس قبل أن نوفر لهم الحد الأدنى من العدالة. أنا لا أبرر الانحراف وأعلم أن هناك دائما فئة ممتازة من الناس تظل عصية على الانحراف مهما ساءت الظروف لكن معظم الناس تتأثر أخلاقهم بالنظام الذي يحكمهم.

إن إحساس الإنسان بالعدالة يخرج أفضل ما فيه من صفات إنسانية، وبالمقابل فإن إحساسه بالظلم واليأس غالبا ما يدفعانه إلى الانحراف والعدوان على الآخرين. مهما تكن بلاغة المواعظ التي نلقيها فإننا لن نقضي أبدا على الدعارة إلا إذا قضينا

على الفقر، ولن نتخلص أبدا من النفاق والرشوة والفساد قبل أن نقيم نظاما عادلا يعطي لكل إنسان حقه ويعاقب المسيء مهما يكن موقعه ونفوذه. الإصلاح السياسي هو الخطوة الأولى للتقدم وكل ما عدا هذا مضيعة للوقت والجهد.
الديمقراطية هي الحل.

هل نحتاج إلى المستبد العادل؟

كان الأربعاء الماضي يوماً سيئاً في حياة جوردون براون، زعيم حزب العمال ورئيس وزراء بريطانيا. كان مستر براون يقوم بجولة انتخابية في مدينة روكدال في مقاطعة مانشستر، وأثناء حديثه مع الناس في الشارع ظهرت أمامه مواطنة بريطانية اسمها جيليان دوفي وهي موظفة متقاعدة في السادسة والستين من عمرها. اشتبكت جيليان مع براون في مناقشة ساخنة أمام كاميرات التلفزيون اشتكت خلالها من المهاجرين الذين يأتون من أوروبا الشرقية إلى بريطانيا فيأخذون فرص العمل من البريطانيين.

حاول رئيس الوزراء أن يقنعها بصحة سياسة حكومته في التعامل مع المهاجرين لكن جيليان ظلت متمسكة برأيها فما كان من براون إلا أنه أنهى الحوار بلباقة وسأل جيليان عن أولادها وأحفادها ثم صافحها بود وعاد مسرعاً إلى سيارته ليلحق بموعد آخر.

لكن جوردون براون، لسوء حظه، نسي أن يغلق الميكروفون الصغير المعلق في سترته وبالتالي استمر الميكروفون ينقل إلى شبكات التلفزيون حديث رئيس الوزراء إلى مساعديه في السيارة. كان براون غاضباً من حوار مع السيدة جيليان وما إن دخل إلى السيارة حتى قال لمساعديه:

«هذه مصيبة، من الذي اقترح لقائي بهذه السيدة؟! إنها امرأة متعصبة».

تم نقل كلمات براون في وسائل الإعلام جميعاً وبعد ساعة واحدة كانت الفضيحة

تتردد في كل أنحاء بريطانيا: رئيس الوزراء أهان مواطنة بريطانية واتهمها بالتعصب لمجرد أنها تخالفه في الرأي. وزاد الحريق اشتعالاً أن وسائل الإعلام أخبرت السيدة جيليان برأي رئيس الوزراء فيها فغضبت غضباً شديداً.

وهكذا وجد جوردون براون نفسه في ورطة حقيقية قبل أيام قليلة من إجراء الانتخابات العامة (يوم ٦ مايو المقبل). اتصل رئيس الوزراء هاتفياً بجيليان ليلغها باعتذاره لكن ذلك لم يكن كافياً، ظهر براون على شاشة التلفزيون البريطاني وكان المذيع قاسياً معه فأسمعه أولاً تسجيلاً لما قاله عن جيليان ثم سأله: «هل تلوم نفسك على هذا الذي قلته؟» فأجاب رئيس الوزراء بأنه يلوم نفسه وأنه لن يكرر ذلك أبداً في المستقبل ثم أعلن اعتذاره لجيليان أمام الشعب البريطاني.

لكن ذلك أيضاً لم يكن كافياً لمحو فعلة رئيس الوزراء الشنعاء فما كان منه إلا أن عاد إلى مدينة روكداال وذهب إلى المواطنة جيليان في بيتها وقضى هناك أربعين دقيقة يكرر اعتذاره لها.. أخيراً قبلت جيليان اعتذار رئيس الوزراء لكنها رفضت أن تخرج معه لتعلن عفوها عنه أمام وسائل الإعلام فخرج جوردون براون وحده وأعلن مرة أخرى أنه أخطأ وأنه نادم لكنه يحس بالراحة لأن السيدة جيليان تفضلت بقبول اعتذاره. في نفس الوقت الذي كان فيه رئيس وزراء بريطانيا يلح في الاعتذار لمواطنة بريطانية بسيطة لمجرد أنه وصفها بالتعصب في حديث خاص تم تسجيله عن طريق الخطأ.. كان مئات المواطنين في مصر ينامون منذ شهور، مع زوجاتهم وأطفالهم في الشارع أمام مجلس الوزراء ومجلس الشعب. هؤلاء النائمون في العراء مندوبون عن ملايين المصريين الفقراء الذين تدهورت أحوالهم لدرجة أنهم لا يجدون ما ينفقون به على أولادهم. على أن رئيس الوزراء المصري أحمد نظيف لم يكلف نفسه مشقة الخروج إلى هؤلاء البؤساء والاستماع إليهم أو محاولة مساعدتهم بأي طريقة بل إنه تركهم وسافر مع عروسه الجديدة في رحلة استجمام إلى الغردقة.

أما الشبان الذين تظاهروا من أجل تعديل الدستور وطالبوا بالحرية وإلغاء قانون

الطوارئ فقد تم ضربهم وسحلهم واعتقالهم بواسطة قوات الأمن المركزي (جيش الاحتلال المصري) بل إن بعض نواب الحزب الحاكم طالبوا بإطلاق الرصاص عليهم.. هذه المفارقة الغريبة بين سلوك رئيسي الوزراء في مصر وبريطانيا لا بد أن تدفعنا إلى التساؤل: لماذا تتعامل السلطات في بريطانيا مع المواطنين بكل هذا الاحترام بينما تتعامل السلطات في مصر مع مواطنيها باعتبارهم مجرمين أو حيوانات؟ الفرق هنا ليس أخلاقيا وإنما هو سياسي.

لا يوجد دليل على أن جوردون براون أفضل أخلاقيا من أحمد نظيف لكن براون رئيس وزراء منتخب في نظام ديمقراطي وبالتالي فهو يعلم أنه خادم للشعب الذي هو مصدر السلطات جميعا ويعلم أيضا أنه لو خسر ثقة الناخبين فإن ذلك يعني نهاية مستقبله السياسي. أما أحمد نظيف فهو ليس منتخبا من الأساس وإنما هو معين من الرئيس مبارك وبالتالي فإن ما يهمله ليس ثقة الناس وإنما رضا الرئيس، كما أن الرئيس مبارك نفسه لم ينتخبه أحد وإنما هو يقبض على السلطة منذ ثلاثين عاما بواسطة القمع والانتخابات المزورة.

وبالتالي فإن ثقة المصريين لا تهمة كثيرا ما دام قادرا على إخضاعهم عن طريق أجهزة الأمن. ولو كان جوردون براون يحكم بريطانيا بالتزوير وقانون الطوارئ لما اعتذر للسيدة جيليان بل كان غالبا سيأمر بالقبض عليها وإرسالها إلى أقرب مقر لأمن الدولة حيث يتم ضربها وتعليقها من قدميها كالذبيحة وصعقها بالكهرباء في مناطقها الحساسة، وربما كانت السيدة جيليان ستحاكم أمام محكمة أمن الدولة (طوارئ) بتهمة إثارة البلبلة وإهانة رموز الدولة وتهديد السلم الاجتماعي في بريطانيا. إن طريقة تولي الحاكم للسلطة هي التي تحدد سلوكه أثناء الحكم. هذه الحقيقة التي صارت راسخة في العالم المتقدم ما زالت غائبة عن بعض المصريين الذين يحاسبون الحاكم على سياساته في السلطة ولا يتوقفون كثيرا عند طريقة توليه للحكم.

بعض المصريين ما زالوا يحلمون بالمستبد العادل، الذي تكون إرادته فوق القوانين

جميعا لكنه يستعمل قوته الباطشة في تحقيق العدل. إن فكرة المستبد العادل، تماما مثل اللص الشريف والمومس الفاضلة.. ليست سوى تعبيرات وهمية فارغة من المعنى إذ كيف يكون المستبد عادلا إذا كان الاستبداد ذاته ظلما فاحشا؟! إن مفهوم المستبد العادل قد تسرب إلى العقل العربي عبر عصور طويلة من الاستبداد. من الإنصاف أن نذكر هنا أن الإسلام الحقيقي قد قدم نموذجا ديمقراطيا عظيما قبل أوروبا بقرون طويلة. يكفي أن رسول الله ﷺ لم يختار خليفة له ليرك للمسلمين حرية اختيار من يحكمهم بل إن ثلاثة من الخلفاء الراشدين الأربعة كانوا منتخبين من الناس وخاضعين تماما للرقابة الشعبية كما يحدث اليوم في أفضل بلد ديمقراطي. إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه، أول حاكم في الإسلام، ما إن تولى السلطة حتى خطب قائلا: «أيها الناس لقد وليت عليكم ولست بخيركم. فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم».

هذه الخطبة العظيمة قد سبقت الدساتير الحديثة بقرون في تحديد العلاقة الديمقراطية بين الحاكم والمواطنين. على أن ديمقراطية الإسلام الأول قد انتهت سريعا لتبدأ عصور طويلة من الاستبداد، وضع خلالها فقهاء السلطان الدين في خدمة الحاكم فنزعوا عن المسلمين حقوقهم السياسية وأسسوا لفكرتين في منتهى السوء والخطورة. الفكرة الأولى: «إن الحكم لمن غلب» وهي تمنح الشرعية لكل من يغتصب السلطة ما دام يستطيع الحفاظ عليها بالقوة، والفكرة الثانية: «إن طاعة المسلمين للحاكم واجبة حتى وإن كان ظالما وفسادا».. هاتان الفكرتان أحدثتا فجوة في وعي المسلمين بالديمقراطية مما جعلهم أميل للإذعان وأكثر قابلية للاستبداد من الشعوب الأخرى.

إن الأوضاع في مصر قد وصلت إلى الحضيض فصار معظم المصريين يطالبون بالتغيير الذي يحقق لهم العدل والكرامة والحرية. يجب أن ندرك أن التغيير لن يتحقق أبدا بواسطة شخص مهما تكن نواياه حسنة وأخلاقه فاضلة.. التغيير سوف يتحقق بنظام جديد عادل يتعامل مع المصريين باعتبارهم مواطنين كاملي الأهلية والحقوق وليسوا رعايا وعبدا لإحسان الحاكم... عندما يتمكن المصريون، بإرادتهم الحرة، من انتخاب

من يحكمهم ومن يمثلهم في مجلس الشعب، عندما يتساوى المصريون جميعاً أمام القانون.. عندئذ فقط سيبدأ المستقبل وسيكون رئيس الجمهورية في مصر حريصاً على كرامة كل مواطن تماماً كما حدث في بريطانيا الأسبوع الماضي.
الديمقراطية هي الحل.

حكاية ممدوح حمزة

الدكتور ممدوح حمزة واحد من أكبر أساتذة الهندسة في مصر، أشرف على تنفيذ عشرات المشروعات الكبرى في مصر ودول العالم المختلفة بما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان. ويضيق المجال عن ذكر الجوائز الدولية الرفيعة الكثيرة التي حصل عليها ممدوح حمزة مما يجعل إنجازاته مفخرة حقيقية للمصريين والعرب جميعا.

على أنه، بالإضافة إلى نبوغه المهني، يتمتع بإحساس عميق بالواجب العام، فهو يعتقد أن المعرفة ترتب مسؤولية نحو الإنسانية ويكرر دائما أنه تعلم في جامعة القاهرة على حساب فقراء المصريين، فمن واجبه أن يكرس علمه لمساعدتهم بقدر الإمكان. عندما حدثت السيول الأخيرة التي اجتاحت محافظة أسوان وشردت آلاف المواطنين الفقراء.. أحس الدكتور حمزة بضرورة أن يفعل شيئا لمنكوبي السيول فظهر في التلفزيون على قناة أوربت مع الأستاذ عمرو أديب وأبدى استعدادة، متطوعا، لإنشاء مساكن بديلة للفقراء الذين شردهم السيول وسرعان ما تدفقت التبرعات على البرنامج حتى وصلت إلى ٢٨ مليون جنيه تم إيداعها في حساب جمعية الموااة الخيرية للإنفاق على مشروع بناء مساكن لمنكوبي السيول.

تحمس الدكتور حمزة وترك أعمال مكتبه الخاص في القاهرة وسافر إلى أسوان ليشرف مجانا على بناء المساكن للفقراء وتلقاه محافظ أسوان اللواء مصطفى السيد، كما هو متوقع، بترحاب بالغ وشكره بحرارة على تبرعه بمجهوده ووقته من أجل فقراء مصر ثم أمر فوراً بتخصيص قطعة أرض لينفذ عليها المشروع ثم عاد واستبدل

بها قطعة أرض أخرى ذات طبيعة صخرية يصعب البناء عليها، لكن الدكتور حمزة (أستاذ ميكانيكا التربة وهندسة الأساسات) قبل التحدي واستطاع أن يعالج صعوبة الأرض، ويتغلب على وعورتها وقام ببناء ٢٩ وحدة في ثلاثة أسابيع وهو زمن قياسي واستطاع بخبرته الكبيرة أن يقلل تكلفة الوحدة السكنية حتى وصلت إلى مبلغ غير مسبق هو ٣٥ ألف جنيه وكان أمل المهندس الكبير أن يتمكن من تعميم مشروعه في كل محافظات مصر، من أجل إيواء ملايين المصريين الذين يعيشون في العشوائيات في ظروف غير إنسانية بدون مرافق ولا كهرباء ولا صرف صحي.

استمر العمل قائما على قدم وساق وكان كل شيء يبشر بنجاح مشروع ممدوح حمزة لإسكان الفقراء لكن الرياح تغيرت فجأة وبدلا من كلمات التقدير والثناء، انقلبت محافظة أسوان على ممدوح حمزة تماما فرفضت تزويد المشروع بالمياه ورفضت إعطائه تراخيص البناء ورفضت دفع مستحقات عمال البناء التي اتفقت عليها بل إنها قامت بتجميد أموال تبرعات الأهالي، وهددت جمعية المواساة الخيرية بعقاب شديد إذا صرفت جنيها واحدا للدكتور ممدوح حمزة من التبرعات التي دفعها المصريون أساسا لأنهم يثقون في إخلاصه وكفاءته. بل وصل الأمر إلى إبلاغ الشرطة التي قبضت على المهندسين والعمال في أثناء عملهم في المشروع واحتلت الموقع ومنعت العمل فيه ورفضت تحرير محاضر إثبات حالة لصالح ممدوح حمزة.

وهكذا تحول الدكتور حمزة إلى العدو الأول لمحافظ أسوان الذي استدعى بعض المهندسين (وجميعهم كانوا تلاميذ الدكتور حمزة في كلية الهندسة) ليكتبوا تقارير تؤكد أن المساكن التي شيدها بها عيوب هندسية، وقد رفض معظم المهندسين مخالفة ضمائرهم وكتبوا تقارير يشيدون بالإنجاز الهندسي لأستاذهم الدكتور حمزة وكانت النتيجة أن أحفى المحافظ هذه التقارير لأنها جاءت على غير هواه.

وفي النهاية أحال محافظ أسوان الموضوع إلى النيابة، وهذا تصرف غريب فالدكتور ممدوح حمزة ليس قاتلا ولصا حتى تحقق معه النيابة وإنما هو عالم مصري كبير أراد أن يخدم بلاده متبرعا بماله ووقته وجهده. للأسف ليس بمقدورنا أن نتفاعل بتحقيقات النيابة لأن النائب العام ليس مستقلا عن السلطة السياسية في مصر. على أن السؤال هنا:

لماذا انقلب النظام على ممدوح حمزة وحاربه بضراوة بعد أن رحب به في البداية؟
الأسباب تتلخص فيما يلي:

أولاً: إن الوحدات السكنية التي نفذها ممدوح حمزة زهيدة الثمن جداً، تتكلف الواحدة منها ٣٥ ألف جنيه بينما مساكن الفقراء التي تنفذها المحافظة تتكلف الواحدة الواحدة ٨٠ ألف جنيه.

الفرق بين الرقمين يذهب إلى جيوب كبار المقاولين الذين يتمتعون بعلاقات واسعة مؤثرة في أجهزة الدولة المختلفة. هؤلاء المقاولون يعتبرون نجاح ممدوح حمزة في مشروعه تأسيساً لنموذج جديد من إسكان الفقراء قابل للانتشار مما يعد تهديداً خطيراً لمصالحهم لأنه سيؤدي إلى خسارتهم لأرباح الملايين؛ ولذلك فهم سيفعلون كل ما بوسعهم للقضاء على مشروع الدكتور حمزة وتحطيمه.

ثانياً: إن المشروعات التي تنفذها المحافظة سيتم افتتاحها بواسطة السيدة سوزان مبارك حرم رئيس الجمهورية ولا يليق أبداً، في أذهان المسؤولين، أن تفتتح السيدة سوزان مشروعات إسكان للفقراء باهظة الثمن بينما ينجح ممدوح حمزة في بناء مساكن أفضل منها بنصف التكلفة.. ولعل الكابوس الذي يؤرق كبار المسؤولين ويمنعهم من النوم: أن تسمع السيدة سوزان مبارك عن مشروع ممدوح حمزة الناجح فتوجه إليهم هذا السؤال المنطقي:

كيف استطاع الدكتور ممدوح حمزة أن ينفذ مساكن الفقراء بنصف التكلفة التي تقبضونها؟

ثالثاً: إن نجاح مشروع ممدوح حمزة سوف يثبت مهاراته الإدارية بالإضافة إلى نبوغه المشهود في مجال الهندسة، الأمر الذي قد يطرح اسمه بقوة كمرشح للوزارة في أي تعديل وزارى قريب. هذا الأمر بالذات يثير فزع بعض الوزراء المرتعدين خوفاً على مناصبهم وهم يعتبرون ممدوح حمزة وكل من كان في كفاءته، منافساً خطيراً قد يؤدي إلى إزاحتهم من مناصبهم.

رابعاً: إن مشروع ممدوح حمزة الذي اعتمد بالكامل على تبرعات الأهالي لا يتبع

أي جهة حكومية أو شبه حكومية.. وهو نموذج ناجح قابل للتنفيذ في محافظات مصر جميعا.. مما سيؤدي إلى تكوين إرادة شعبية تتحدى الحكومة وتنشئ مشروعات أفضل من مشروعاتها. والنظام في مصر، مثل كل الأنظمة الاستبدادية، لا يستريح إطلاقا لفكرة استقلال الإرادة الشعبية حتى لو تعلق الأمر ببناء مساكن للفقراء لأن الذين يجتمعون اليوم لبناء مساكنهم بأموالهم ومجهودهم سيجتمعون غدا، حتما، للمطالبة بحقوقهم السياسية المهذرة.

إن حكاية ممدوح حمزة بقدر ما هي محبطة فإنها مفيدة، وأنا أهدئها إلى كل من لا يزال يعتقد أنه بالإمكان إحداث النهضة في بلادنا بعيدا عن الإصلاح السياسي.. لا يزال بعض الناس الطيبين يتصورون أنه لو اجتهد كل مصري في عمله فإن مصر ستقدم بدون الحاجة إلى تغيير ديمقراطي.. هذا التصور حسن النية لكنه مفرط في السذاجة لأنه يفترض أن الاستبداد يقتصر تأثيره على البرلمان والحكومة. والحق أن الاستبداد، مثل مرض السرطان، يبدأ في السلطة السياسية ثم ينتشر بسرعة في كل أجهزة الدولة فيصيبها بالعطب والعجز.

الاستبداد يؤدي حتما إلى فساد الدولة وهذا الفساد سرعان ما يؤدي إلى نشوء عصابات جهنمية داخل النظام تكون ثروات طائلة من الفساد وهي مستعدة للقتال بضاوة وتحطيم أي شخص أو فكرة أو مشروع للحفاظ على مكاسبها.

أضف إلى ذلك أن نظام الاستبداد يقدم الولاء على الكفاءة؛ وبالتالي فهو يمنح المناصب إلى أتباعه المخلصين الذين لا يصلحون غالبا من الناحية الموضوعية لتولي المسؤولية، الأمر الذي يجعلهم يتوجسون خيفة من ظهور أي كفاءة حقيقية قد تنتزع منهم المنصب... وهكذا يتحول نظام الاستبداد إلى ما كينة رهيبة تستبعد بانتظام النوابع والموهوبين وتحاربهم وتضطهدهم وفي نفس الوقت تجتذب الفاشلين ومعدومي الكفاءة ما داموا يطلبون ويزمرون للرئيس ويتغنون بعبقريته وإنجازاته العظيمة... كل ذلك يؤدي في النهاية إلى تدهور أداء الدولة في كل المجالات حتى تصل البلاد إلى الحضيض كما حدث في مصر.

إن ما حدث للدكتور ممدوح حمزة، هو بالضبط ما حدث من قبل مع الدكتور أحمد

زويل ومع كل المصريين النابغين الذين حاولوا أن يفعلوا شيئاً لمساعدة بلادهم. كل ذلك يؤكد مرة أخرى أن خلاص مصر من الكابوس الجاثم عليها لن يأتي أبداً بالمبادرات الفردية مهما بلغ إخلاص وحماسة القائمين بها.. إن أي محاولة للإصلاح بعيداً عن التغيير الديمقراطي ليست سوى مضيعة للجهد والوقت.

الديمقراطية هي الحل.

هل الحريات تتجزأ؟

هذه قضية مهمة..

مجموعة من المحامين في مصر رفعوا دعوى قضائية من أجل مصادرة كتاب ألف ليلة وليلة لأنه يحتوي على بعض الألفاظ الخادشة للحياء.. الواضح أن هؤلاء المحامين لم يقرأوا كتب التراث لأن معظمها يحتوي على ألفاظ مكشوفة في وصف العلاقة بين الرجل والمرأة: كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني وكتاب الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي وغيرهما.

بل إن الجاحظ (١٥٩- ٢٥٥ هجرية) وهو أمير الشر العربي بلا منازع، له رسالة شهيرة بعنوان «مفاخرة بين أصحاب الغلمان وأصحاب الجواري». يتحاور فيها رجل يحب الغلمان مع رجل يحب النساء، الرسالة تحتوي على ألفاظ مكشوفة لكنها تظل مع ذلك نصاً أدبياً جميلاً ورفيعاً.

إن ممارسة الرقابة على تراثنا الأدبي العربي تفتح باباً جهنمياً لتدميره وتشويهه، الواجب أن نحافظ على تراثنا العظيم كما هو، على أن نطبع نسخات منقحة يمكن تدريسها للنشء والصغار، مع الحفاظ على النصوص الأصلية بدون أي تغيير أو حذف.. كان هذا رأيي؛ ولذلك فقد تحمست وانضمت للمدافعين عن حرية التعبير الأدبي ضد الرقابة والأفكار الرجعية، على أن المفارقة قد حدثت بعد ذلك.

ففي وسط معركة المثقفين دفاعاً عن كتاب ألف ليلة وليلة أعلنت الحكومة المصرية تمديد قانون الطوارئ مما يعني تعطيل القانون الطبيعي الذي يحمي حرية المصريين وكرامتهم.. هنا كنت أتوقع من فرسان الحرية المدافعين عن ألف ليلة وليلة، أن يستميتوا

في الدفاع عن الحريات العامة.. لكن ذلك لم يحدث للأسف.. كثير من المثقفين الذين يدافعون اليوم عن ألف ليلة وليلة لا يفتحون أفواههم أبدا احتجاجا على تزوير الانتخابات أو الاعتقال أو التعذيب، وكلها جرائم بشعة يرتكبها نظام مبارك في حق ملايين المصريين.

من هنا وجدتني أتساءل: هل الحريات تتجزأ؟ هل يمكن الدفاع عن حرية الإبداع بعيدا عن الحريات العامة؟ هل يمكن أن ينحصر دور المثقف في الدفاع عن كل ما يخص الكتابة بينما يسكت تماما عما يخص الوطن والناس؟ من المؤسف أن نظطر إلى طرح هذه الأسئلة، في الدنيا كلها وفي بلادنا في زمن سابق، كان المثقف يتخذ دائما موقفا متماسكا في الدفاع الشامل عن الحق والعدل والحرية.. الأمثلة بلا حصر.

عباس العقاد وطه حسين والفريد فرج وعبد الرحمن الشرقاوي من الأدباء العرب. وفي الغرب: ألبيير كامو وجون بول سارتر وبرتtrand راسل وجابرييل جارسيا ماركيث وجوزيه ساراماجو وبابلو نيرودا وغيرهم كثيرون من كبار المبدعين الذين وقفوا بصلافة ضد الظلم والاستبداد وكثيرا ما دفعوا ثمنا باهظا لمواقفهم.

بل إن أهم روائي في تاريخ الأدب، الكاتب الروسي العظيم فيودور ديستوفيسكي (١٨٢١-١٨٨١) انخرط في العمل العام وانضم إلى تنظيم سري من أجل إنهاء النظام الملكي في روسيا مما أدى إلى القبض عليه والحكم بإعدامه ثم خفف الحكم في آخر لحظة إلى السجن أربع سنوات في سيبيريا. إن الإبداع الأدبي في جوهره دفاع عن القيم الإنسانية النبيلة، فكيف يدافع الأديب في كتبه عن الحرية ثم يسكت على انتهاكها في حياته اليومية؟! إن المثقف الذي يضع موهبته في خدمة الطغاة ولا يعترض أبدا على الظلم والفساد ونهب المال العام وقمع الأبرياء وفي نفس الوقت يثور بشدة دفاعا عن قصيدة ممنوعة من النشر أو كتاب تمت مصادرته، لا بد أن يفقد مصداقيته تماما.

والدليل على ذلك ما حدث أخيرا في ليبيا حيث أدرك المسئولون أن سمعة نظام القذافي سيئة للغاية حيث تم اعتقال وتعذيب وتشريد وقتل عشرات الألوف من الليبيين الأبرياء لمجرد أنهم يحملون أفكارا معارضة لسياسات العقيد القذافي (الذي قرر أخيرا أن يمنح نفسه لقب ملك ملوك إفريقيا).. أراد المسئولون الليبيون أن يفعلوا

شيئا لتبييض وجه نظامهم أمام العالم ولأن ليبيا بلد نفطي ثري ولأن أموال الشعب الليبي تحت يد العقيد القذافي ينفق منها كما يشاء بلا حسيب ولا رقيب، فقد تم عمل جائزة أدبية كبرى اسمها جائزة القذافي للآداب العالمية قيمتها ١٥٠ ألف يورو، تمنح كل عام إلى أديب عالمي كبير من أجل تحسين صورة النظام الليبي.

وفي أول دورة للجائزة تم اختيار الروائي الإسباني الكبير خوان جوي تيسولو (٧٩ عاما) الذي يعتبره النقاد أهم روائي إسباني على قيد الحياة.. وقد عانى جوي تيسولو نفسه من القمع حيث قتل نظام الديكتاتور فرانكو أمه وهو طفل وأجبره على أن يعيش معظم حياته في المنفى. كما أن جوي تيسولو من أكبر المدافعين عن الديمقراطية والحرية ومن أكبر المناصرين للحقوق العربية وهو محب للثقافة العربية إلى درجة أنه يقيم في مراكش بصفة دائمة منذ سنوات.

اتصل المسئولون الليبيون بالروائي جوي تيسولو فهنتوه وأبلغوه بأنه قد فاز بجائزة القذافي للآداب العالمية، فما كان منه إلا أن كتب خطابا إلى لجنة التحكيم، شكر فيه أعضاء اللجنة الذين منحوه الجائزة ثم قال ما معناه: «لقد قضيت عمري أدافع عن حق الشعوب العربية في العدالة والحرية ووقفت بكل قوة ضد الأنظمة المستبدة التي أدت إلى فسادها وظلمها إلى إبقاء ملايين العرب في براثن الجهل والفقر.. أنا لا أستطيع أبدا أن أقبل جائزة ممنوحة من العقيد القذافي الذي اغتصب السلطة بالقوة وأقام نظاما استبداديا مارس الاعتقال والتعذيب والقتل ضد الليبيين الأبرياء.. أنا أرفض هذه الجائزة لأنها ببساطة تتناقض مع كل ما أؤمن به من مبادئ».

كان هذا الرفض صفة مدوية للنظام الليبي سمع صداها في العالم كله، وخصصت جريدة الإندبندنت الإنجليزية موضوعا طويلا كتبه بويد تونكين من أجل تحية الموقف العظيم للروائي جوي تيسولو الذي وصفته بأنه «يمارس دور الكاتب الحقيقي باعتباره الضمير الحى للإنسانية الذي يقف دائما ضد القوى الظالمة». بل إن عشرات المثقفين الليبيين في المنفى وجهوا رسالة شكر إلى جوي تيسولو كتبوا فيها: «إنك برفضك المعلن لجائزة القذافي العالمية للآداب في أول إصداراتها، وبرغم عرضها المالي

المغربي، قد وجهت صفة ضميرية للديكتاتور القذافي الذي اعتقد أنه بأموال الليبيين المنهوبة يستطيع أن يشتري ضمائر المثقفين الحية».

هكذا وقع المسئولون عن جائزة القذافي في ورطة كبيرة: فلو أنهم ألغوا الجائزة ستكون فضيحة، ولو أنهم عرضوها على كاتب عالمي آخر فمن الوارد جدا أن يرفضها كما فعل جوي تيسولو، عندئذ ستكون الفضيحة مضاعفة. وبالرغم من أن الجائزة مخصصة أساسا لأديب عالمي كبير فإن المنظمين تغاضوا عن هذا الشرط وبحثوا عن شخصية عربية توافق على قبول الجائزة، وقد وجدوا ضالتهم في الناقد المصري جابر عصفور فأعلنوا فوزه بالجائزة.

وقد تغاضى السيد عصفور، للأسف، عن كل هذا السياق وذهب إلى ليبيا وتسلم الجائزة في احتفال كبير أثنى فيه عصفور بالطبع على قائد الثورة الليبية (ملك ملوك إفريقيا)، وأشاد بالحرية العظيمة التي ينعم بها الليبيون. لم يستشعر جابر عصفور أدنى خجل وهو يتسلم جائزة رفضها قبله كاتب عالمي كبير تضامنا مع الشعب الليبي ضد نظام القذافي الاستبدادي لكن مبلغ مائة وخمسين ألف يورو، كان فيما يبدو أكبر من قدرة عصفور على المقاومة.

العجيب أن الأخ عصفور بعد أن قبض الشيك من القذافي عاد إلى مصر بسرعة لكي يعقد ندوات حماسية موسعة من أجل الدفاع عن كتاب ألف ليلة وليلة! هل يمكن أن نصدق جابر عصفور بعد ذلك في دفاعه عن حرية الإبداع؟! إن الحريات لا تتجزأ. لا يمكن أن ندافع عن حرية الإبداع بمعزل عن بقية الحريات العامة.. إن حرية الإبداع على أهميتها الكبرى لا تكتسب قيمتها إلا في سياق الدفاع عن حقوق الناس وحريتهم وكرامتهم.. إن الفرق بين موقف جابر عصفور وموقف الروائي جوي تيسولو، هو بالضبط الفرق بين المصالح والمبادئ، بين الباطل والحق.. عندما يفعل مثقفونا جميعا مثل جوي تيسولو. عندئذ فقط سوف ينتهي الاستبداد ويبدأ المستقبل.

الديمقراطية هي الحل.

حكاية للصغار.. والكبار

تحت الشجرة الضخمة على شاطئ النهر، وقف الفيل الكبير، حيث تعود أن يلتقي بمعاونيه، لكنه لم يستطع هذه المرة الوقوف على أقدامه الأربع، برك على الأرض وتدلى خرطومه إلى جواره وبدأ منهكا للغاية، لدرجة أنه كان يبذل مجهودا كبيرا لكي يُبقي عينيه مفتوحتين ويتابع ما يحدث حوله.. وأمامه وقف معاونوه الأربعة: الحمار والخنزير والذئب ثم الثعلب الذي بدأ متوترا وبدأ الحديث قائلا:

- أيها الإخوان إن غابتنا العظيمة تمر بظروف دقيقة وصعبة، سيدنا الفيل الكبير ما زال مرهقا من آثار المرض الأخير، وقد علمت أن حيوانات الغابة كلها قادمة إلينا في مسيرة احتجاجية بقيادة الزرافة.

هنا نهق الحمار بقوة وقال:

- لماذا تصر هذه الزرافة على إثارة البلبلة؟!

أصدر الخنزير صوتا رفيعا علامة الاعتراض بينما الرائحة النتنة التي تنبعث من جسده تفوح بقوة ثم قال:

- أقترح أن نقتل هذه الزرافة لنستريح منها.

نظر الثعلب إلى الحمار والخنزير باحتقار وقال:

- الحق أنني لم أر لغبائكما مثيلا.. المشكلة ليست في الزرافة.. الحيوانات كلها في حالة تدمير ويجب أن نتفاوض معهم لنصل إلى حلول مرضية.

زمجر الذئب وقال:

- آسف أيها الثعلب.. نحن لن نتفاوض مع أحد.. إن سيد الغابة الفيل الكبير ما زال موجودا متعه الله بالصحة وسوف يخلفه على العرش ابنه الفيل الصغير دغفل.
ابتسم الثعلب وقال:

- دعنا نتحدث بصراحة. إن الفيل دغفل لا يصلح للحكم.. إنه يلهو طوال الوقت ولا يتحمل المسؤولية.. انظروا ماذا يفعل الآن؟!

تطلعوا جميعا إلى حيث يقف الفيل الصغير دغفل فوجدوه يتمرغ بسعادة على العشب، يحرك أذنيه العريضتين ويشفط الماء بخرطومه ثم يرشه على جسده والحق أنه بدا في حالة من المرح وخلو البال لا تتفق أبدا مع اللحظات الصعبة التي تمر بها الغابة.

استطرد الثعلب قائلا:

- كل ما أطلبه منكم أن تلتزموا الصمت وتتركوني أتفاهم مع الحيوانات الغاضبة.
هنا زام الذئب وقال:

- منذ متى نعمل حسابا لهذه الحيوانات الحقيرة؟! إننا نقرر ما نريده وليس عليهم إلا إطاعة أوامرنا.

ابتسم الثعلب وقال:

- أيها الذئب من الحكمة أن تفهم أن الوضع في الغابة قد تغير.. إن الحيوانات اليوم ليست كما كانت بالأمس. الوضع الآن لن تجدي معه الشدة.

- بل إننا نحتاج إلى الشدة اليوم أكثر من أي وقت مضى.. نحن نملك كل شيء.. إن لدينا جيشا مدربا من الكلاب الشرسة يكفي لإخضاع أي حيوان يرفع رأسه في مواجهتنا.

همَّ الثعلب بالكلام ولكن فجأة.. دوت في أنحاء الغابة أصوات الحيوانات، كانوا خليطا من كل الأنواع: أرانب ودجاج وبقر وجاموس وخراف وقطط.. حتى القروود والنسانيس انضموا إلى المسيرة.. زحفوا من كل مكان في الغابة وفي المقدمة كانت

الزرافة الرشيقة تتهاذى.. ظلوا يقتربون من حيث يرقد الفيل الكبير.. فجأة.. صاح الذئب بصوت مخيف:

- من أنتم وماذا تريدون؟!

ردت الزرافة بصوت عالٍ:

- نحن سكان هذه الغابة.. لدينا مظالم نريد أن نرفعها للملك الفيل.

- ليس هذا وقت المظالم.. الملك متعب ومشغول. انصرفوا.

حركت الزرافة رقبتها الطويلة يمينا ويسارا وقالت:

- لن ننصرف قبل أن نرفع المظالم.

- هل تجرءون على هذا التحدي؟!

تدخل الثعلب قائلاً:

- حسناً أيتها الزرافة.. اهدئي قليلاً.. ما هي المظالم؟

قالت الزرافة:

- إن هذه الغابة ملكنا جميعاً لكننا محرومون من خيراتها.. أنتم تحكمون الغابة لمصلحتكم فقط ولا تعبثون ببقية الحيوانات.. خيرات الغابة الكثيرة تذهب كلها إلى الحمير والخنازير والذئاب والثعالب.. أما بقية الحيوانات فهي تعمل طوال النهار بشرف ومع ذلك لا تجد طعاماً لأولادها.

همّ الذئب بالحديث لكن الزرافة استطردت بحماس:

- إن وضع الغابة قد تدهور إلى الحضيض في كل المجالات.. أنتم تعانون التخمة ونحن نموت من الجوع.. لا يمكن أن نقبل هذا الوضع بعد اليوم.

أطلقت الحيوانات الثائرة صيحات طويلة تؤيد الزرافة القائدة.. مد الذئب رأسه إلى الأمام وصاح:

- انصرفوا.. لا أريد أن أسمع هذا الكلام.. هيا.. انصرفوا.

- لن ننصرف.

هكذا قالت الزرافة وقد بدا واضحا أنها لن تتراجع.. عندئذ رفع الذئب رأسه وأطلق عواء طويلا فظهرت على الفور عشرات الكلاب المدربة وأخذت تزوم وهي تنظر إلى الحيوانات بتحدٍ.. كان منظر هذه الكلاب في السابق كافيا لبث الرعب في قلوب سكان الغابة لكنهم هذه المرة ظلوا ثابتين في مواجهة الكلاب، مما دفع الحمار لأن يتساءل مندهشا:

- إنهم لا يخافون من كلاب الحراسة الشرسة.. يا الله.. ماذا حدث في غابتنا!؟

قالت الزرافة:

- أيها الذئب.. يجب أن تفهم أنت وزملاؤك أننا لم نعد نخاف منكم.. لم نعد نخشى شيئا حتى الموت.. إما أن تمنحونا حقوقنا أو سنضطر إلى قتالكم.

تقدمت كلاب الحراسة المدربة وقد اتخذت تشكيلا قتاليا على هيئة نصف دائرة استعدادا للهجوم.. فتحت أفواهها وبانت أنيابها الحادة وأخذت تزوم.. كان منظرها مخيفا فعلا لكن الزرافة لم تهتز وقالت: أنتم - يا كلاب الحراسة - أمرمكم غريب.. أنتم تقاتلوننا من أجل حماية الفيل وأعوانه.. بالرغم من أنكم تنتمون إلينا وليس إليهم، أنتم مثلنا تعانون الظلم والفقر.. إن حقوقنا المضیعة واحدة فلماذا تؤازرون الفيل الظالم ضدنا؟! إنه يستعملكم وما إن يقضي حاجته منكم سيلقي بكم في عرض الطريق.

بان التردد على بعض الكلاب.. بادرت الزرافة بالهجوم وهجمت خلفها الحيوانات جميعا.. اشتبكت معهم الكلاب بضراوة.. سالت دماء غزيرة وسقط قتلى من الجانبين.. الغريب أن عددا كبيرا من الكلاب تأثروا من حديث الزرافة ولم يشتركوا في القتال، مما جعل الحيوانات الثائرة تنتصر على بقية كلاب الحراسة.. لما أدرك الثعلب أن الهزيمة محققة زاغ وهرب فلم يعد له أثر، أما الذئب فقد جثم على الأرض ثم قفز مرة واحدة منقضا على الزرافة وعضها بأسنانه القوية في صدرها، لكنها برغم الألم الشديد والدم الذي نرف منها بغزارة، تحاملت على نفسها وركزت تفكيرها ثم صوبت بقدمها رفسة محكمة إلى رأس الذئب فسحقت جمجمته في الحال.. أما الحمار والخنزير فظلا

لغبائهما عاجزَيْن عن التصرف حتى تكاثرت عليهما الحيوانات وقضت عليهما.. هكذا وجدت الحيوانات الثائرة نفسها وجها لوجه أمام الملك الفيل وابنه الفيل الصغير دغفل. اقتربت الزرافة وقالت:

- أيها الفيل العجوز.. لقد انتهى اليوم حكمك.. ما زلت أذكر كيف استبشرت الحيوانات خيرا في بداية عهدك.. لكنك قربت إليك أسوأ الحيوانات وأقذرها وها أنت ترى النتيجة بنفسك.

قال الفيل العجوز بصوت متعب:

- لقد فعلت دائما ما كنت أعتقد أنه صواب.. فإذا كنت أخطأت سامحوني.

قالت الزرافة:

- سنتعامل معك باحترام، لأنك كنت يوما ما فيلا طيبا. ستترك تمضي بسلام مع ابنك الفيل الصغير دغفل. اذهب الآن ولا تعد أبدا إلى هذه الغابة.. يكفي ما أصابنا من جراء حكمك الفاسد الظالم.

هز الفيل العجوز رأسه ورفع خرطوميه ببطء وصعوبة وبان عليه ما يشبه الامتنان.

التفتت الزرافة إلى الحيوانات وصاحت:

- أيتها الحيوانات.. لقد انتهى عهد الظلم إلى غير رجعة.

ارتفعت أصوات الحيوانات الصاخبة تعلن بحماس عن فرحتها بالحرية.

الديمقراطية هي الحل.

من يقتل الفقراء في مصر؟

الأستاذ محمد فتحي صحفي لامع وأديب موهوب.. ذهب مؤخرا إلى الإسكندرية في إجازة مع طفليه وزوجته وأختها الأنسة نشوى.. وقد قضوا جميعا وقتا رائعا ثم فجأة حدثت واقعة مؤسفة: فقد صدمت سيارة مسرعة الأنسة نشوى وهي تعبر الطريق فأصيبت بجروح وكسور شديدة وتمزقت ملابسها وفقدت وعيها، ولأنها أثناء الحادثة كانت وحدها فقد نقلها بعض المارة إلى المستشفى الأميري بمحطة الرمل.. إلى هنا تبدو الحكاية طبيعية: حادث سيارة أدى إلى إصابة إنسانة فتم نقلها إلى المستشفى بغرض إسعافها. لكن ما حدث بعد ذلك أغرب من الخيال.

فقد تم إلقاء المصابة مع عشرات المصابين في مكان يحمل اسم «وحدة عواطف النجار للطوارئ» ولمدة ساعتين ظلت نشوى بلا علاج ولا إسعاف ولم يفحصها أي طبيب. وصل محمد فتحي إلى المستشفى ووجد نشوى تكاد تحتضر فطلب طبيبا للكشف عليها لكن أحدا لم يهتم، مع مرور الوقت ولا مبالاة العاملين في المستشفى فقد فتحى أعصابه وراح يصرخ في وجه كل من يقابلهم:

عاوزين دكتور.. أرجوكم.. المريضة بتموت.

لم يأت طبيب للكشف على المصابة وإنما جاء أمين شرطة ليخبر محمد فتحي بأن وقوفه بجوار نشوى ممنوع لأن هذا عنبر حريم غير مسموح للرجال بدخوله. أخذ فتحي يهددهم بأنه صحفي وسوف ينشر كل شيء عن الجرائم التي يرتكبونها في حق المرضى البؤساء.. هنا فقط ظهر طبيب شاب ليكشف على المريضة، بعد ثلاث ساعات كاملة من وصولها محطة إلى المستشفى، ثم أعلن أنها تحتاج إلى أشعة واكتفى بذلك

وتركها من جديد ملقاة في مكانها. بعد اتصالات مكثفة أفلح محمد فتحي في الاتصال بمدير المستشفى الدكتور محمد المرادني الذي بدا منزعجا للغاية من فكرة أن يتصل به أحد بشأن المرضى فبادر بسؤال فتحي متهكما:

ما المطلوب مني.. سعادتك!؟

أخبره فتحي بأن أخت زوجته تموت وأنها ملقاة في المستشفى التابع له بدون رعاية ولا أشعة منذ أكثر من ثلاث ساعات.. عندئذ قال الدكتور المرادني:

تأخير الأشعة مسألة عادية جدا.. حتى لو كنت في مستشفى خاص ودفعت أتعاب الأطباء ممكن الأشعة تتأخر.

أراد المدير أن يُذكر فتحي بأن نشوى مريضة مجانية وبالتالي لا يحق لأهلها الشكوى من أي شيء.. قال فتحي للمدير كلاما كثيرا عن الإنسانية وواجب الطبيب في رعاية المرضى، وبعد حوار طويل بين فتحي والمدير (الذي يبدو أنه يدير المستشفى عن بُعد بواسطة التليفون) أمر سيادته بإجراء الأشعة لنشوى وهنا حدثت مشكلة جديدة.. فقد اقترب عامل نظافة من نشوى التي ساءت حالتها تماما، وهمّ بنقلها على ذراعيه إلى قسم الأشعة.

اعترض محمد فتحي لأن نقل المريض المصاب بكسور يحتاج إلى مسعف مدرب، وإلا فإن تحريك جسم المصاب بطريقة عشوائية قد يؤدي إلى قتله. سخر العاملون في المستشفى من فكرة فتحي وبدت لهم غريبة جدا وقالوا له:

مسعفين إيه؟! ما عندناش الكلام ده.. يا إما العامل ده ينقلها يا إما نسيبها في مطرحها.

وصاح عامل النظافة وهو يقترب من المصابة المسكينة:

يا عم خليها على الله.. شيل.. شيل.

وجذبها بطريقة عنيفة فدوت صرخاتها في جنبات المستشفى. أخيرا، عملت نشوى الأشعة المقطعية وخرجت لتعمل الأشعة السينية وهنا جاء دور عامل الأشعة، وهذا الرجل (بإجماع العاملين في المستشفى) عابس ومتجهم دائما، يعامل المرضى بطريقة

فظة ويتكبر عليهم وإذا لم يعجبه المريض فإنه يعلن أن الجهاز عطلان ويمتنع عن عمل الأشعة مهما كانت حالة المريض خطيرة، بالإضافة إلى ذلك فهو ملتج يتبنى الفكر السلفي.. ظل عامل الأشعة يتلصقاً في حجرته وذهب إليه فتحي أكثر من مرة يرحوه أن يحضر لإجراء الأشعة للمريضة.. وأخيراً جاء وصاح في الموجودين:

الحريم تخرج بره.. مش عاوز حريم هنا.

حاولت زوجة فتحي أن تفهمه أنها أخت المريضة لكنه أصر على خروجها وسمح ببقاء فتحي باعتباره «محرم» ثم أمسك بذراع المريضة بعنف ولما صرخت صاح فيها غاضباً:

وطي صوتك خالص.. مش عاوز صوت.

وجد محمد فتحي نفسه في موقف صعب لأنه لو تشاجر مع العامل الملتحي فسوف تضيق على نشوى فرصة الأشعة مما يعني قتلها فلجأ إلى حيلة ليكسب رضا العامل فبدأ يوجه الحديث إلى المريضة مستعملاً تعبيرات السلفيين: «ما تنسيش تبقي تحطي الطرحة اللي نسيناها بره على شعرك.. معلش يا أختي.. جزاك الله خيراً يا أستاذ.. اقري قرآن يا ماما.. الله المستعان يا فندم.. جزاك الله خيراً.. جزاك الله خيراً».

حققت الخطة هدفها فلان العامل الملتحي ورضي عن المريضة وأجرى لها الأشعة.. بعد هذا الإهمال الذي يصل إلى حد الإجرام كان من الطبيعي أن تموت نشوى في المستشفى الأميري لكن الله أراد أن يمنحها عمراً جديداً فاستطاع محمد فتحي بما يشبه المعجزة أن ينقلها إلى مستشفى خاص حيث أجريت لها عملية عاجلة أنقذت حياتها. هذه الواقعة، التي أرسلها الأستاذ محمد فتحي إليّ بكل تفاصيلها، تحمل في ثناياها الإجابة عن السؤال: من يقتل الفقراء في مصر؟!!

إن مسؤولية قتل المرضى الفقراء في مستشفيات الدولة تتعدى وزير الصحة إلى رئيس الجمهورية نفسه. إن مأساة مصر تبدأ من الرئيس مبارك الذي هو، بالرغم من احترامنا لشخصه ومنصبه، لم ينتخبه أحد ولا يستطيع أحد محاسبته وبالتالي فهو لا يشعر باحتياج حقيقي إلى إرضاء المصريين ولا يعبأ كثيراً برأيهم فيما يفعله لأنه

يعلم أنه قابض على السلطة بالقوة ولديه أجهزة قمع جبارة كقيلة بالتنكيل بأي شخص يسعى إلى زحزحته من منصبه.

هذا الرئيس الذي يعلو على المحاسبة، المُحصن ضد التغيير، يختار وزراءه ويقيلمهم لأسباب لا يجد نفسه مضطرا لشرحها للرأي العام وبالتالي يصبح هؤلاء الوزراء مسئولين أمامه فقط وليس أمام المصريين فيصير كل مهمم إرضاء الرئيس ولا يعثون إطلاقا بما يحدث للناس نتيجة سياساتهم.. ولعلنا نذكر ما فعله وزير الصحة حاتم الجبلي، المسئول عن قتل مئات المرضى في مستشفياته البائسة، عندما ترك كل شيء وظل على مدى أسابيع جالسا بجوار الرئيس أثناء علاجه في ألمانيا.

إن صحة سيادة الرئيس عند وزير الصحة أهم ألف مرة من حياة المرضى الفقراء لأن الرئيس وحده هو الذي يملك إقالته في أية لحظة.. في ظل هذا الانفصال الكامل بين السلطة والناس، يظهر نموذج يتكرر في الحكومة المصرية: مدير المستشفى الذي توصل إلى إرضاء رؤسائه بطريقة ما، مما جعله مُحصنا بدوره ضد المحاسبة وهو لا يكلف نفسه حتى بالذهاب إلى المستشفى وإنما يديره تليفونيا كما أنه يتعامل مع المرضى الفقراء باعتبارهم كائنات مزعجة يشكلون عبئا عليه وعلى المجتمع ثم يأتي التشوه الأخير في سلوك عامل الأشعة، الذي هو فقير وبائس ومحبط تماما مثل المرضى لكن إحساسه بالتعاسة يتحول إلى سلوك عدواني ضد المرضى فيستمتع بالتحكم فيهم وإذلالهم وهو إلى ذلك يفهم الدين باعتباره مظاهر وملابس وعبادات بعيدا عن القيم الإنسانية مثل الأمانة والرحمة التي هي أهم ما في الدين.

هذه الدائرة الجهنمية التي تبدأ بالاستبداد وتؤدي إلى الإهمال والفساد تتكرر كل يوم في مصر وتنتهي بقتل المزيد من الفقراء.. الذي حدث في المستشفى الأميري هو ذاته ما حدث في عشرات العمارات التي انهارت على رؤوس سكانها والعبّارات الغارقة والقطارات المحترقة.. من المحزن أن عدد ضحايا الفساد والإهمال في مصر يفوق عدد شهداء مصر في حروبها جميعا.. أي أن النظام المصري قد قتل من المصريين أكثر من الذين قتلهم إسرائيل.. إن إيقاف هذه الجرائم البشعة التي تُرتكب كل يوم

ضد الفقراء لن يتحقق أبدا بنقل مدير أو عقاب عامل .. عندما يكون الرئيس ووزراؤه
منتخبين وقابلين للمحاسبة والعزل بواسطة الشعب، عندئذ فقط سيحرصون على حياة
المصريين وصحتهم وكرامتهم.
الديمقراطية هي الحل.

مَنْ يَقْدِرُ عَلَى ثَمَنِ الْحَقِيقَةِ؟

كنت في زيارة لأحد أصدقائي عندما دخلت علينا ابنته التلميذة في المرحلة الابتدائية وسألته ببراءة:

بابا.. ما هي الإنجازات العظيمة العملاقة للرئيس مبارك؟!

رد صديقي ساخرا:

الرئيس مبارك ليست لديه إنجازات عملاقة.

هزت البنت رأسها وخرجت واستأنف صديقي حديثه معي وسرعان ما بان القلق على وجهه فنهض ونادى ابنته وسألها:

لماذا سألتيني عن إنجازات الرئيس مبارك؟!

قالت الطفلة:

هذا موضوع التعبير الذي أكتبه الآن وسأقدمه غدا في المدرسة.

ماذا كتبت في الموضوع؟

كتبت ما قلته حضرتك.. الرئيس مبارك ليست لديه إنجازات عملاقة.

بان الهلع على صديقي وراح يقنع ابنته بأنها يجب أن تكتب ما قاله لهم المدرس في الفصل وليس رأي أبيها ولم يتركها حتى تأكد بنفسه أنها كتبت المديح المطلوب في الرئيس مبارك. انصرفت من بيت صديقي وأنا أفكر في أننا نتعلم الكذب في سن مبكرة.. نتعلم منذ طفولتنا أن الحقيقة شيء وما يجب أن يقال شيء آخر. ستكبر هذه

البنات وتتزوج وتنجب أطفالا وسوف تعلمهم، كما تعلمت، أن الحقيقة لا يجب بالضرورة أن تقال.

سُتعلّم أطفالها أنه ليس من المفيد دائما أن يقولوا ما يعتقدون وإنما الأفضل أن يقولوا ما ينجيهم من العقاب أو يجلب عليهم المنفعة حتى لو كان مخالفا للحقيقة.. هذا الشرخ الذي يحدث مبكرا في وعي المصريين بين الحقيقة والصورة، بين ما يحدث في السر وما يظهر في العلن، لا يفارقهم بعد ذلك أبدا.

هذا الأسبوع تذكرت حكاية ابنة صديقي ثلاث مرات:

رأيت في التلفزيون تلاميذ صغارا، أولادا وبنات تم جمعهم ووضعهم أمام الكاميرات ليرقصوا ويغنون مرددين أناشيد سخيفة مليئة بالنفاق للرئيس مبارك قام بتأليفها وتلحينها مدرسون أخذوا على عاتقهم تعليم تلاميذهم النفاق بدلا من تعليمهم الاستقامة والصراحة.

بعد ذلك تابعت ما يسمى بانتخابات مجلس الشورى ورأيت كيف حشدت وسائل الإعلام الحكومي عشرات المثقفين، من صحفيين وإعلاميين وأساتذة جامعيين، مختلفين في كل شيء إلا في قدرتهم الفائقة على الكذب.. ظل هؤلاء يؤكدون أن الانتخابات تمت بمتتهى النزاهة والشرف بينما هم يعلمون، مثلنا جميعا، أن الانتخابات تم تزويرها بالكامل لصالح الحزب الحاكم.. بل إن التزوير هذه المرة كان شاملا بعد استبعاد الإشراف القضائي الحقيقي، فقد تم منع الناخبين بالقوة من الإدلاء بأصواتهم وتم تفجيل الصناديق لصالح مرشحي الحكومة.

ظللت أراقب وجوه المثقفين الكذابين في التلفزيون ووجدتني أتساءل: كيف يجروء رجل يحترم نفسه على هذا الكذب الفاحش؟! ألا يخجل من زوجته وأولاده عندما يرونه وهو يكذب على الملا؟! لا شك أن هؤلاء المنافقين قد تعلموا مبكرا، مثل ابنة صديقي، أن الحقيقة لا يجب إعلانها دائما وأنه من المفيد والمقبول أن نكذب لنحصل على مكافآت وامتيازات.

في نفس الأسبوع ارتكبت إسرائيل مجزرة بشعة أضيفت إلى سجلها الأسود الحافل بالمذابح عندما هاجم الجنود الإسرائيليون سفينة الحرية في المياه الدولية وأطلقوا النار فقتلوا وأصابوا العشرات من دعاة السلام العزل الأبرياء الذين جاءوا من دول مختلفة لفك الحصار عن مليون ونصف المليون إنسان في غزة.

هذا الحصار المشين تشترك فيه الحكومة المصرية بإغلاق معبر رفح، والغرض من ذلك إرضاء إسرائيل حتى يضغط اللوبي الصهيوني على الإدارة الأمريكية حتى تقبل توريت الحكم في مصر من الرئيس مبارك لنجمله جمال.. الغريب أن الحكومة المصرية بعد أن أدانت المذبحة باعتبارها استعمالا مسرفا للقوة.. (لاحظ ليونة التعبير) دعت دول العالم إلى العمل على فك الحصار عن غزة.. يا لها من أكذوبة كبرى.. كيف يدعو النظام المصري إلى فك الحصار عن غزة بينما هو طرف أصيل في هذا الحصار؟! بدلا من هذه الدعوة البلاغية الفارغة لماذا لا يبدأ النظام المصري بنفسه ويفتح معبر رفح بشكل دائم حتى تتدفق الأغذية والأدوية والمساعدات على إخواننا المحاصرين في غزة!؟

إن الأكاذيب قد انتشرت في حياتنا اليومية لدرجة أن معظم ما نراه يبدو كأنه حقيقي وهو كاذب.. كبار المسئولين عندنا يفاخرون بالإصلاحات الديمقراطية التي حققوها. أول مبادئ الديمقراطية تداول السلطة بينما الرئيس مبارك يحكم مصر منذ ثلاثين عاما فأين الإصلاح الديمقراطي!؟

في مجلس الشعب تدور مناقشات ساخنة تصل إلى حد المشادات العنيفة بين النواب مما قد يعطي انطباعا بأن في مصر برلمانا حقيقيا والواقع أن كل ما يحدث في البرلمان قد قرره سلفا الرئيس مبارك الذي تكفي إشارة واحدة منه لكي يغير نواب الحكومة رأيهم فورا من النقيض إلى النقيض.

إن معنى الاستبداد أكبر بكثير من الاستحواذ على السلطة. الاستبداد يعني، في جوهره، اغتصاب حق الناس في الاختيار وكسر إرادتهم وإخضاعهم بالقوة لرغبات شخص واحد.. الأمر الذي يقضي على احترامهم لأنفسهم ويجعلهم أكثر قابلية للإذلال. الأسوأ من ذلك أن الاستبداد يعطل مبدأ الانتخاب الطبيعي ويقدم الولاء على

الكفاءة فلا تُمنح المناصب غالباً لمن هم أهل لها، إنما يكافأ بها الأتباع والمريدون على إخلاصهم للحاكم؛ الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى غياب العدالة مما يجعل الأسباب لا تؤدي إلى النتائج.. فالاجتهاد والذكاء لا يؤديان بالضرورة إلى النجاح، والانحراف لا يؤدي بالضرورة إلى العقاب. هنا يتحول الكذب من نقيصة إلى مهارة تجلب المنافع، ويتحول النفاق إلى نوع من الكياسة واللباقة يؤدي بالمنافق إلى الحصول على مغنم كان بالتأكيد سيفقدتها إذا قال الحقيقة، وهكذا يتلف شيئاً فشيئاً إحساسنا الفطري بالشرف ونقع في ازدواجية بين ما نقوله وما نفعله.. إن الانحراف الأخلاقي الناجم عن الاستبداد سرعان ما ينتقل من المؤسسات السياسية إلى كل مجالات الحياة.. ففي مصر (وفي الدول العربية الواقعة جميعاً، للأسف، في برائن الاستبداد).. كثيراً ما يعيش الناس انفصلاً كاملاً بين القول والفعل، بين المظهر والجوهر، بين الصورة البراقة والحقيقة المؤلمة.. يكفي أن تطالع صفحات الحوادث في الصحف لتجد معظم المتهمات بالجرائم محجبات، يكفي أن تمشي على ضفاف النيل لتجد عشرات الشبان الذين يختلسون اللمسات والقبلات مع فتيات محجبات، بل إن فتيات كثيرات يرتدين مع الحجاب ملابس ضيقة تثير الغرائز أكثر من ملابس السافرات المحتشمتات.. أنا أحترم المحجبات وأحترم الحجاب كاختيار شخصي لا يمنع المرأة من التعليم والعمل لكنني ببساطة ضد الانفصال بين المظهر والسلوك كما أنني أعتقد أن ما نفعله في هذه الحياة أهم بكثير مما نرتديه من ملابس.

المسؤولون في الدولة المصرية الذين يقمعون المصريين ويزورون إرادتهم في الانتخابات ويتسببون في نهب أموالهم وإفقارهم وتجويعهم. معظم هؤلاء المسؤولين يؤدون الصلاة في أوقاتها ويصومون ويحجون إلى بيت الله الحرام ويؤدون العمرة أكثر من مرة وهم لا يرون أي تناقض بين ورعهم الديني والجرائم التي يرتكبونها في حق الناس.. إن الازدواجية التي يبدوها الاستبداد في قمة السلطة، سرعان ما تنتشر مثل السرطان في جسد المجتمع كله لتدمر خلاياه الأخلاقية وتعلم الناس الكذب والخداع والنفاق.

هذا بالضبط ما يحدث الآن في المجتمعين المصري والعربي، لا يعني ذلك بالطبع أن المصريين والعرب جميعاً كذابون، بل إن قلة ممتازة من الناس سوف تظل قابضة

على الجمر، متمسكة دائما بالقيم الأخلاقية الصحيحة مهما تكن الظروف غير مواتية..
لكن كثيرا من البشر لديهم من الضعف الإنساني ما يجعلهم غير قادرين على التمسك
بالاستقامة في مجتمع معوج ودولة استبدادية ظالمة.

إن اتساق القول مع الفعل والاستقامة والصراحة وكل مفردات الشرف لا يمكن
أن تتحقق من قاعدة المجتمع فقط دون قمته فالسمكة تفسد دائما من رأسها كما يقول
الصينيون.. ستظل الدعوة الفردية لإصلاح الأخلاق قليلة التأثير ما لم يصاحبها إصلاح
سياسي يعيد إلى الناس حقهم الطبيعي الأصيل في اختيار حكاهم ويجعلهم سواسية
أمام قانون عادل وقاض محايد مستقل لا سلطة عليه إلا من ضميره.. عندئذ فقط سوف
يبرأ المجتمع من الكذب والنفاق وسيقول الناس ما يعتقدونه ويفعلون ما يقولونه.
الديمقراطية هي الحل.

هل يحمينا الإذعان من الظلم؟!

يُحكى أن فلاحاً أجيراً أصاب ثروة طائلة فاشترى قارباً كبيراً (من النوع الذي يسمونه في الريف «ذهبية») ثم ارتدى ثياباً أنيقة غالية الثمن وجلس في الذهبية وهي تنساب على سطح النيل، عندئذ رآه صاحب الأرض التي يعمل فيها؛ وكان رجلاً متغطرساً قاسي القلب، فأمر عماله الذين هجموا على الذهبية وقبضوا على الفلاح وأحضره أمام صاحب الأرض ودار بينهما الحوار التالي:

صاحب الأرض: منذ متى كان الفلاح يركب ذهبية جديدة؟!

الفلاح: هذه النعمة من رحمتك وعدلك وإحسانك يا سيدي. وهذا شيء يسركم يا سيدي لأنه من فضلك ومن خيرك.

صاحب الأرض: كيف يجوز للفلاحين أن يتشبهوا بأسيادهم ويركبوا ذهبيات؟!
الفلاح: معاذ الله أن أتشبه بأسيادي فمن أكون؟! أنا عبد من عبيدكم وكل ما أكسبه هو في النهاية ملك لكم.

صاحب الأرض: إذا كنت لا تريد أن تتشبه بنا فلماذا اشتريت ذهبية وركبتها في النيل كأنك من أسياد البلد؟! أتريد أن يراك الفلاحون فيعتقدون أنك صاحب شأن ومقام؟!
الفلاح: أستغفر الله يا سيدي.. إن كنتم ترون فيما فعلته عيباً فأنا أشهد الله ورسوله ألا أعود أبداً إلى ركوب هذه الذهبية. تبت على يديك يا سيدي. أرجوك اقبل توبتي.
صاحب الأرض: توبتك مقبولة لكنني سأفعل بك ما يجعلك لا تكرر خطأك بعد ذلك أبداً.

ثم أمر صاحب الأرض الخدم فقيدوا الفلاح وسحلوه على الأرض حتى لطحوا ثيابه الجديدة بالوحل ومزقوها ثم أخذوا يضربونه حتى سال الدم من ركبتيه ورجليه وظهره.. بينما صاحب الأرض يضحك ويردد: هكذا لن تنسى أبدا مقامك الوضيع يا فلاح.

هذه الواقعة حدثت بالفعل في واحدة من قرى مصر في مطلع القرن العشرين، وقد حكاها الكاتب الكبير أحمد أمين في كتابه الرائع «قاموس العادات والتقاليد المصرية» (الصادر عن دار الشروق).. وهي تعكس في رأيي نمطا شائعا من العلاقة بين المستبد وضحاياه.. فهذا الفلاح كان يدرك بلا شك أن من حقه أن يركب الذهبية لأنه اشتراها من حر ماله ومن حقه أيضا أن يرتدي ما شاء من ثياب.

كان الفلاح يدرك أنه لم يرتكب أي خطأ لكنه رأى من الحكمة أن يعتذر لصاحب الأرض ويعلن توبته عن ذنب لم يقترفه. لقد بالغ الفلاح في إذلال نفسه حتى فلت من الظلم ولكنه بعدما أهدر كرامته تماما تلقى نصيبه من الضرب والسحل والمهانة.. وهكذا نرى أن الإذعان لم يمنع عنه الظلم ولو أنه وقف بشجاعة أمام صاحب الأرض ليدافع عن حقه في أن يعامل كإنسان لكان على الأقل احتفظ بكرامته ولما أصابه من شجاعته أسوأ مما أصابه بإذعانه.

هذا المعنى أتذكره وأنا أتابع ما يحدث في مصر هذه الأيام. فقد نشأت أجيال من المصريين على اعتقاد راسخ بأن الإذعان للظلم هو قمة الحكمة وأن الانحناء والتذلل لصاحب السلطة خير وسيلة لاتقاء شروره.. اعتقد المصريون طويلا أن الاعتراض على نظام الاستبداد ليس إلا حماقة لن تغير الأوضاع إلى الأحسن أبدا، كما أنها كفيلة بإضاعة مستقبل كل من يقاوم الظلم واعتقاله وتعذيبه وربما قتله.

اعتقد المصريون أن التعايش مع الحاكم الظالم سينجيهم من شره واطمأنوا إلى أن آلة القمع الجبارة التي يملكها النظام لا تتحرك أبدا إلا لتسحق من يعترض عليها.. أما من ينحني ويدعن وينصرف إلى أكل عيشه وتربية أولاده فلن يصيبه النظام بضرر أبدا بل إنه سيحميه ويرعاه. لكنهم ينتبهون الآن، ربما لأول مرة خلال عقود، إلى حقيقة أن الإذعان والسكوت عن الحق والتذلل للظالمين، كل ذلك لا يمنع الظلم أبدا.. بل كثيرا ما يضاعفه.

إن الشاب خالد محمد سعيد من مدينة الإسكندرية لم يكن له أي نشاط عام، لم يكن عضواً في أي جبهة أو حركة تستهدف تغيير النظام.. بل لعله لم يشترك في مظاهرة في حياته. كان خالد شاباً مصرياً مسالماً تماماً، يحلم مثل ملايين المصريين بأن يهرب بأي طريقة من وطنه الظالم إلى أي بلد يعيش فيه بحرية وكرامة.

كان ينتظر حصوله على جواز سفر أمريكي مثل إخوته ليترك مصر إلى الأبد. وفي ذلك المساء توجه إلى مقهى للإنترنت ليقضي بعض الوقت كما يفعل ملايين الناس. لم يرتكب جريمة ولم يخالف القانون لكنه ما إن دخل إلى المقهى حتى انقضت عليه اثنان من المخبرين وبدون كلمة واحدة، راحا يضربانه ببشاعة ويخبطان رأسه في حافة المائدة الرخامية بكل ما يملكانه من قوة ثم سحلاه إلى خارج المقهى ودخلا به إلى عمارة مجاورة وظلا يضربانه ويخبطان رأسه في بوابة العمارة الحديدية حتى تحقق لهما ما أرادا.

فقد تهشمت جمجمة خالد ومات بين أيديهما وبغض النظر عن السبب الحقيقي وراء هذه المجزرة البشعة وبغض النظر أيضاً عن البيانات المتلاحقة من وزارة الداخلية لتفسير الجريمة، التي تبين أنها كلها غير صحيحة.. فإن المغزى الواضح لهذه المجزرة أن الإذعان لم يعد كافياً لحماية المصريين من القمع.

لقد تم ضرب خالد سعيد بنفس الطريقة التي يتم بها ضرب الشبان المتظاهرين من أجل الحرية. لا فرق. لم يعد القمع في مصر يفرق بين المتظاهرين والمعتصمين وبين الجالسين على المقاهي والنائمين في بيوتهم.

إن قتل خالد سعيد بهذه البشاعة وإفلات القتلة من العقاب يدل ببساطة على أن أي ضابط شرطة أو حتى أي مخبر يستطيع أن يقتل من يشاء من المواطنين ولسوف تتحرك أجهزة الاستبداد فوراً لتبرئة القاتل بوسائل كثيرة وفعالة في ظل قانون الطوارئ وعدم استقلال القضاء عن رئاسة الدولة.

إن ملايين المصريين الذين بكوا عندما رأوا صورة خالد سعيد وقد تهشمت جمجمته وتناثرت أسنانه وتمزق وجهه من أثر المذبحة، كانوا سيكونون ليس فقط تعاطفاً

مع الشهيد وأمه المسكينة وإنما لأنهم تخيلوا أن وجوه أولادهم قد تكون غدا مكان صورة خالد سعيد. ولعل صورة شهادة الخدمة العسكرية لخالد سعيد المنشورة في الصحف بجوار صورة جثته المشوهة تعكس الحقيقة المحزنة: إن مصر صارت تفعل بأبنائها ما لم يفعله الأعداء.

إن مصير خالد سعيد قد يحدث لأي مصري بل إنه حدث بالفعل لمئات الآلاف من المصريين: فالذين غرقوا في عبّارات الموت، والذين انهارت على رؤسهم العمارات بسبب التراخيص الفاسدة ومواد البناء المغشوشة، والذين ماتوا من أمراض أصابتهم من الأغذية الفاسدة التي استوردها الكبار، والمنتحرون بأسا من المستقبل، والشبان الجامعيون الذين حاولوا الهروب لينظفوا المراحيض في أوروبا فسقطت بهم قوارب الموت وغرقوا...

كل هؤلاء كانوا مواطنين مسالمين تماما ولم يَدْر بأذهانهم قط أن يقاوموا الاستبداد لكنهم اعتقدوا، تماما مثل الفلاح في الحكاية، أن باستطاعتهم أن يتعايشوا مع الظلم وينحنوا أمام الظالم ثم ينشئوا عالمهم الصغير الآمن لهم وأولادهم، لكنهم جميعا فقدوا حياتهم بسبب النظام الذي خافوا من مواجهته. أي أن ما حدث لهم جراء الإذعان والخضوع هو بالضبط ما كانوا يخشون وقوعه إذا احتجوا وثاروا.

إن حالة الاحتجاجات الشاملة التي تجتاح مصر الآن من أقصاها إلى أقصاها، تعود بالأساس إلى أن حياة ملايين الفقراء التي كانت صعبة أصبحت مستحيلة، لكن السبب الأهم لهذا الاحتجاج العنيف إدراك المصريين أن السكوت عن الحق لن يحميهم من الظلم.. لقد جرب المصريون طريقة الحل الفردي على مدى ثلاثين عاما؛ فكان المصري يهرب من جحيم بلاده إلى دول الخليج حيث كثيرا ما يتحمل نوعا جديدا من الإذلال والقهر ويعود بعد سنوات ببعض المال يمكنه من الحياة المريحة بعيدا عن السياق العام لمعاناة المصريين. هذه الحلول الفردية لم تعد تجدي.. وأصبح المصريون محاصرين في بلادهم.

وقد أدركوا أخيرا الدرس الذي لم يفهمه الفلاح في الحكاية؛ أن عواقب الشجاعة
ليست أبدا أسوأ من عواقب الخوف وأن الوسيلة الوحيدة للنجاة من الحاكم الظالم
هي مواجهته بكل ما نملك من قوة.
الديمقراطية هي الحل.

محاولة لفهم أسباب القسوة

في يوم الأربعاء ١٣ يونيو عام ١٩٠٦ كانت مصر واقعة تحت الاحتلال البريطاني، وخرج خمسة ضباط بريطانيين لاصطياد الحمام بينادقهم في أنحاء الريف. وقد أخطأ أحدهم فأطلق أعيرة طائشة أدت إلى إشعال النار وإصابة امرأة فلاحه فتجمع الأهالي وطاردوا الضباط البريطانيين مما أدى إلى موت أحدهم بتأثير ضربة شمس.

وقد اعتبر اللورد كرومر، الحاكم البريطاني لمصر آنذاك، ما حدث نوعاً من التمرد فقرر أن يعاقب المصريين بقسوة لحماية لهيبة الإمبراطورية البريطانية وجنودها فأصدر أوامره بالقبض على ٥٢ فلاحاً قدموا لمحاكمة سريعة لم تتوافر فيها أي ضمانات قانونية.

أدانت المحكمة ٣٢ فلاحاً وحكمت بإعدام أربعة منهم شنفاً بينما تراوحت الأحكام على بقية الفلاحين بين الحبس مع الأشغال الشاقة والجلد. تم تنفيذ الأحكام في الفلاحين أمام زوجاتهم وأولادهم.

وعرفت هذه المذبحة باسم القرية التي جرت فيها: قرية دنشواي في محافظة المنوفية. ثار الرأي العام في مصر ضد الجريمة البشعة التي ارتكبها الاحتلال البريطاني ويضيق المجال عن أسماء الكتاب والشعراء الذين كتبوا المقالات ونظموا القصائد لإدانة مذبحة دنشواي، بدءاً من الزعيم مصطفى كامل الذي شن حملة ضد الاحتلال البريطاني في الصحافة الغربية إلى أمير الشعراء أحمد شوقي وحافظ إبراهيم وقاسم أمين وغيرهم كثيرون.. وفي بريطانيا ذاتها أدان مثقفون وسياسيون بريطانيون مذبحة

دنشواي كان أبرزهم الكاتب الكبير جورج برنارد شو الذي كتب مقالا شهيرا بعنوان «يوم العار على بريطانيا العظمى».

وقد أدت هذه الحملة الواسعة إلى إقالة اللورد كرومر من منصبه وصدور العفو الشامل عن المتهمين المحبوسين في دنشواي.

درست مثل المصريين جميعا مذبحه دنشواي في المدرسة الابتدائية ونسيتها زمنا ثم عدت إلى تذكرها هذه الأيام وأنا أتابع الجريمة البشعة التي ارتكبتها النظام المصري في الإسكندرية فقد ظل اثنان من المخبرين يضربان شابا مسالما أعزل اسمه خالد سعيد حتى تهشمت جمجمته وأسلم الروح بين أيديهما.

عندما رأيت صورة خالد سعيد وقد تشوه وجهه تماما من التعذيب، وجدتني أعقد مقارنة مؤسفة: في حادثة دنشواي تم إعدام أربعة فلاحين مصريين بالإضافة إلى فلاح آخر قتله البريطانيون بالرصاص؛ أي أن ضحايا مذبحه دنشواي خمسة مصريين، فكم يبلغ عدد ضحايا التعذيب في ظل النظام الحالي؟ طبقا لبيانات المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، على مدى ثمانية أعوام فقط (منذ عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٨).. توفي من أثر التعذيب في أقسام الشرطة ومقار أمن الدولة ١١٣ إنسانا مصرية.

في مذبحه دنشواي أمرت سلطة الاحتلال البريطاني بجلد ٢٨ فلاحا مصرية فكم يبلغ عدد ضحايا التعذيب بواسطة الشرطة المصرية؟! (في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨) بلغ عددهم ٢٧٥ مصرية، كلها حالات تعذيب موثقة بالإضافة - بالطبع - إلى عشرات الحالات التي امتنع فيها الضحايا عن الإبلاغ عن تعذيبهم خوفا من انتقام الجلادين.. هنا نصل إلى حقيقة غريبة: أن ضحايا القمع بواسطة النظام المصري قد فاق عددهم ضحايا دنشواي عشرات المرات.. الأمر الذي يطرح السؤال: لماذا يقسو النظام إلى هذا الحد علينا نحن المصريين؟! لماذا يفعل مواطنون مصريون بمصريين مثلهم أسوأ مما فعله جنود الاحتلال البريطاني بهم؟! الإجابة تستدعي المقارنة بين الاحتلال والاستبداد وهما يتشابهان في نواح كثيرة. فالحكم المستبد، تماما مثل جيش الاحتلال، يستولي على السلطة ويحافظ عليها بالقوة المسلحة.

الاستبداد مثل الاحتلال لا يحترم المواطنين الذين يجمعهم. الاحتلال يرى فيهم جنسا أقل من جنسه والاستبداد يراهم جهلاء وكسالى وعاجزين عن ممارسة الديمقراطية، وفي الحالتين فإن المواطنين في نظر الاحتلال والاستبداد، مخلوقات قليلة الإدراك والكفاءة وبالتالي فإن حقوقهم الإنسانية أقل من سواهم بل إن قمعهم واجب وإذلالهم هو الطريقة المثلى للسيطرة عليهم.. أما احترام إرادتهم وإنسانيتهم فسوف يؤدي إلى إفسادهم وتمردهم. إن الاستبداد في جوهره احتلال داخلي لا يتم بواسطة جيش أجنبي وإنما بواسطة مواطنين من أبناء البلد.

بقي فرق مهم: إن الضابط البريطاني الذي كان يعذب المصريين ويقتلهم كان بمقدوره أن يزعم لنفسه كذبا أنه في حالة حرب قد تبيح فعل ما هو محظور في حالة السلم. أما الضابط الذي يعذب أبناء بلده ويقتلهم فهو يشكل حالة فريدة من نوعها.

الشاب المصري الذي اجتهد حتى التحق بكلية الشرطة ليتخرج ويحافظ على القانون ويحمي حياة الناس وأعراضهم وممتلكاتهم، كيف يتحول أحيانا إلى جلاذ يعذب المواطنين ويقتلهم؟! تؤكد دراسات علم النفس أن الجلاذ ليس بالضرورة شريرا أو عدوانيا بطبعه، بل قد يكون خارج عمله شخصا عاديا تماما لكنه يحتاج إلى اجتياز عدة خطوات نفسية حتى يصير مؤهلا لممارسة التعذيب: أولا أن يعمل داخل نظام سياسي يبيح التعذيب كوسيلة مقبولة لانتزاع الاعترافات من المعتقلين أو عقابهم.

وثانيا أن يجد زملاءه في العمل يمارسون التعذيب حتى يتمكن من إقناع نفسه بأنه يمارس التعذيب انصياعا لأوامر الرؤساء التي ليس بمقدوره أن يخالفها.. الخطوة الثالثة في التكوين النفسي للجلاذ هي التبرير.. يجب أن يبرر الجلاذ لنفسه جريمة التعذيب بأنه يفعل ذلك من أجل حماية الوطن أو الدين أو المجتمع وحرصا على أمن المواطنين وسلامتهم. يجب أن يصور الجلاذ ضحاياه باعتبارهم أعداء أو عملاء مأجورين أو مجرمين حتى يتحمل ضميره ارتكابه لجريمة التعذيب في حقهم.

على أن هذه الخطوات لإعداد الجلاذ كما أثبتها علم النفس لا تكفي في رأيي لتفسير ما حدث لخالد سعيد. لماذا تم تعذيب هذا الشاب البريء بكل هذه البشاعة؟!

إذا كان رجال الشرطة قرروا قتله فلماذا لم يطلقوا عليه الرصاص؟ رصاصاً واحدة كانت تكفي لقتله؟ ألم يكن قتله بسرعة أرحم له ولأمه التي عاشت ثمانية وعشرين عاماً ترعى ابنها وتربيته وتحنو عليه وترقبه بفرح وهو يكبر ويتم تعليمه ويؤدي الخدمة العسكرية وفجأة، استدعوها لتسلمه فرأته جثة مشوهة وقد تمزق لحم وجهه وتناثرت أسنانه من شدة التعذيب.

إن التفسير الوحيد لهذه القسوة الرهيبة أن الجلاد المصري، بعد أن يمر بكل الخطوات اللازمة لإعداده لممارسة التعذيب، لا يفلح تماماً في قتل ضميمه. يظل مدركاً في أعماقه بالرغم من كل شيء، أنه يرتكب جريمة بشعة وأنه لا يحمي الوطن والمواطنين كما يزعم وإنما يحمي شخصاً واحداً هو الحاكم.

إن الجلاد يعرف أن ما يفعله في الناس ضد القانون والعرف والدين وهو بالتأكيد لا يحب لزوجته أو أولاده أن يعرفوا أبداً أنه يعذب الأبرياء حتى الموت.. هذا الإحساس بالذنب هو الذي يجعل الجلاد المصري أكثر شراسة حتى من جندي الاحتلال الأجنبي.. كأنما هو لا يطيق أن يظل في منطقة التردد ومحاسبة النفس.. كأنما يريد إسكات صوت الضمير تماماً وهو يسعى إلى ذلك بارتكاب المزيد من التعذيب والقمع، هكذا يذهب بعيداً في ارتكاب جرائمه حتى يموت ضميمه تماماً فيستريح من تأنيبه إلى الأبد.. إن الطريقة الوحشية التي تم قتل خالد سعيد بها قد استقرت في تاريخ مصر وذاكرة المصريين إلى الأبد.. إن المسئول الحقيقي عن قتل خالد سعيد ليسوا المخبرين الذين ضربوه حتى الموت ولا هو مأمور القسم الذي أرسلهم ولا مدير الأمن ولا حتى وزير الداخلية.

المسئول سياسياً عن مقتل خالد سعيد وشهداء التعذيب جميعاً هو رئيس الدولة نفسه الذي لو أراد أن يمنع التعذيب عن المصريين لفعل ذلك بكلمة واحدة بل بإشارة واحدة من يده، ولو كان خالد سعيد أوربياً أو أميركياً لتدخل بنفسه للقبض على قاتليه وعقابهم بشدة.

لكن حظ خالد سعيد التعس جعله يولد مصرياً في زمن يتم فيه قتل المصريين كأنهم كلاب ضالة، بلا محاسبة ولا تحقيق عادل ولا حتى كلمة اعتذار. إن مقتل

خالد سعيد نقطة فارقة أدرك عندها المصريون مدى الإذلال والمهانة الذي انحدروا
إليه وتأكد لهم عندئذ أن حياتهم بحرية وكرامة لن تتحقق إلا بعد أن تتخلص مصر
من الاستبداد.
الديمقراطية هي الحل.

الشاب الذي عاش إلى الأبد

بعد أن أغلق خالد باب الشقة ونزل عدة درجات على السلم، توقف فجأة وكأنه تذكر شيئاً ثم صعد مرة أخرى وفتح الباب ودخل. كانت أمه جالسة في الصلاة تشاهد التلفزيون، سألتها خالد إن كانت تحتاج إلى شيء يحضره معه عندما يرجع بالليل، ابتسمت وقالت إنها لا تحتاج إلى شيء والحمد لله. تطلع إليها خالد. اقترب منها وقبّل جبينها فاحتضنته وهي تدعو له بحرارة. فكر وهو يخرج إلى الشارع أن الله قد أنعم عليه بأمر رائع وأنه يجب أن يفعل كل ما يستطيع لإسعادها.. عزم خالد على أن يمر على مقهى الإنترنت ليقابل بعض أصدقائه ثم يذهب بعد ذلك إلى محطة الرمل ليشتري بعض اللوازم لجهاز اللاب توب الخاص به.. بدأ كل شيء عادياً في الشارع، الزحام والضجيج وأصوات السيارات وصياح الباعة. دفع خالد بيده باب المقهى ودخل لكنه ما إن قطع بضع خطوات حتى أحس بحركة خلفه.

التفت فوجد شخصين يتوجهان نحوه وهما ينظران إليه بغضب. توقف ليسألتهما ماذا يريدان لكنهما، بلا كلمة واحدة، انقضا عليه. أمسك أحدهما به من القميص وبدأ الآخر يضربه بيديه وقدميه بكل قوته. صاح خالد معترضاً لكن الرجل الممسك بقميصه راح يضرب رأسه بقوة في حافة المائدة الرخامية. حاول الزبائن الموجودون في المقهى إنقاذ خالد لكن أحد الرجلين صاح:

- إحنا بوليس.

عندئذ خاف الناس وابتعدوا. تدفق دم خالد بغزارة ولطخ ثيابه وبدأ يسيل على الأرض. استمر الرجل يضرب رأسه في المائدة فأحس خالد بالألم رهيب وصرخ:

- كفاية.. حرام عليكم.

قام الرجلان بسحله على الأرض وهما يكيلان له الضربات ثم دخلا به باب العمارة المجاورة وراحا يخبطان رأسه في البوابة الحديدية للعمارة بكل قوة. هنا صاح خالد:

- كفاية. أنا هاموت.

فصاح أحد الرجلين بصوت أجش:

- أنت ميت ميت يابن الكلب.

ظل خالد يصرخ لكن الرجلين استمرا في مهمتهما: واحد يضرب بيديه وقدميه والآخر يخبط رأس خالد بكل قوته في البوابة الحديدية. صارت آلام خالد فوق الاحتمال وفجأة حدث شيء غريب. تلاشى الألم تماما. أحس خالد براحة مدهشة كأنما كان ينوء بحمل ثقيل ثم تخلص منه فجأة فأصبح خفيفا وحرا. اختفى المشهد من أمام نظره وساد ظلام حالك. لم يعد خالد يرى شيئا، أحس كأنه نائم ثم فجأة بزغ نور قوي ووجد خالد نفسه في مكان كأنه حديقة جميلة. أحس خالد بدهشة بالغة ثم نظر إلى جسده وتحسس وجهه فلم يجد أي أثر للدماء والجروح. ظهر أمامه رجل عجوز تبدو عليه علامات الطيبة وابتسم وقال:

- أهلا وسهلا يا خالد.

هز خالد رأسه وهو ما زال مأخوذا. قال العجوز بود:

- لقد صعدت إلينا هنا لأنك فقدت حياتك من الظلم. من الآن فصاعدا لن يعكر صفوك شيء أو مخلوق.

- أشكرك.

هكذا قال خالد وهو يلتفت حوله. كانت الحديقة مليئة بأشجار وزهور بديعة لم ير مثلها في حياته. ابتسم العجوز وقال:

- ستعيش هنا مع أفضل مخلوقات الله في راحة تامة وبهجة خالصة. بعيدا عن العالم الظالم الذي جئت منه. الناس هنا سعيدون جدا بمجيئك وقد أرسلوا إليك وفدا ليستقبلك. انظر.

نظر خالد خلفه فوجد ثلاثة أشخاص: وجد رجلاً في الخمسين من عمره يرتدي الملابس العسكرية وطفلاً في العاشرة وامرأة محجبة في نحو الثلاثين من عمرها.. كان الثلاثة يضحكون وقد ظهرت عليهم السعادة. قال العجوز:

- أقدم إليك الفريق عبد المنعم رياض والطفل الفلسطيني محمد الدرة وهذه الدكتورة مروة الشربيني.

صافحهم خالد بمحبة واحترام وأراد أن يتحدث معهم قليلا لكن العجوز سحبه من يده قائلاً:

- سيكون لديك وقت طويل للكلام معهم. أريد الآن أن أريك المكان الذي ستعيش فيه إلى الأبد.

- إنه مكان رائع لم أر مثله من قبل.

- هل تريد شيئاً يا خالد؟ كل طلباتك مجابة.

- أريد أن أطمئن على أمي.

ابتسم العجوز وأخرج من جيبه بللورة براقعة ومستديرة تماماً، في حجم البرتقالة وناولها إلى خالد وقال:

- إذا أردت أن ترى أي شخص من العالم الذي جئت منه. يكفي أن تفكر فيه وسوف تراه بوضوح في البللورة.

أمسك خالد بالبللورة وفكر في المخبرين اللذين ضرباه حتى الموت فظهر فوراً على سطح البللورة.. كانا يجلسان في مكان يشبه غرفة المباحث في القسم وأمامهما طعام يأكلان منه بشهية ويتبادلان الحديث والضحكات مع العسكري الواقف بجوارهما..

ثم فكر خالد في ضابط الشرطة الذي أعطى الأمر للمخبرين بقتله فظهر فوراً. يبدو أنه كان في يوم الراحة لأنه كان يرتدي ترينج سوت في غاية الأناقة وقد تمدد على أريكة وراح يتابع مباراة كرة القدم في التلفزيون. ثم فكر في الصحفي الذي اتهمه ظلماً بإدمان المخدرات فظهر على البللورة في وضع مخجل جعل خالد يصرف نظره بسرعة ثم قال للعجوز:

لا أفهم كيف يستطيع الذين ظلموني أن يستمتعوا بحياتهم.

ابتسم العجوز وقال:

- كل هذا باطل. لن يهنأ الظالمون بحياتهم أبداً.. لقد كتب الله عليهم المعيشة الضنك حتى تحين ساعة الحساب.

فكر خالد في أمه فظهرت وقد جلست على فراشه في حجرته. راحت تقرأ القرآن وتبكي. أحس خالد بالحزن من أجلها فقال للعجوز:

- من فضلك. هل يمكن أن تخبر أمي أنني بخير؟!

- لا أستطيع.

- قلت لي إن طلباتي مجابة.

- إلا الاتصال بالعالم الذي جئت منه. ممنوع. عموماً اطمئن يا خالد. أمك سيدة صالحة ومؤمنة وسوف تصعد إلينا يوماً. عندئذ ستسعد بصحبتها إلى الأبد.

ساد الصمت بينهما لكن العجوز بدا عليه الغضب فجأة وقال:

- ماذا يحدث في مصر يا خالد؟! أنا حزين من أجل المصريين.

- لماذا؟!

- في الماضي، كان معظم المصريين الذين يصعدون إلينا من العسكريين.. جنوداً وضباطاً قتلهم أعداء مصر وهم يدافعون عنها. الآن ومنذ سنوات يصعد إلينا كل يوم مصريون قتلهم مصريون مثلهم.

هز خالد رأسه وقال بأسف:

- حياة المصري لم تعد تساوي شيئا.

قال العجوز:

- تصور يا خالد أننا أنشأنا قسما خاصا للمصريين . إن عدد الذين يصعدون إلينا من مصر أكثر من الذين يصعدون من أي بلد آخر. تعال معي .

تبعه خالد وسط الأشجار والورد حتى وصلا إلى ساحة كبرى احتشد فيها آلاف الناس ملامحهم جميعا مصرية. كانوا يبتسمون في بهجة. أشار إليهم العجوز وقال:

- هؤلاء جميعا مصريون قتلهم ظلما مصريون مثلهم .. هنا ستجد الذين ماتوا غرقا في عبارات الموت والذين احترقوا في القطارات والذين أصابهم السرطان من الأغذية الفاسدة والذين ماتوا من الإهمال في مستشفيات الحكومة بالإضافة طبعا إلى الذين ماتوا من الضرب والتعذيب مثلك.

- شيء مؤسف.

- أنا لا أتخيل كيف يتحمل إنسان ذنب هؤلاء جميعا أمام الله.

- وهل المسئول عن موت هؤلاء جميعا .. شخص واحد.

- طبعا .. انظر.

نظر خالد إلى البللورة فرأى وجها مألوفا لديه. سأله العجوز:

- هل عرفت الشخص الذي أقصده.

- نعم.

- هذا الرجل لديه فرصة أخيرة.

- فرصة أخيرة؟

- لقد أمد الله في عمره ليمنحه فرصة أخيرة حتى يقيم العدل ويرفع الظلم. أتمنى

أن ينتبه ويسعى إلى الإصلاح وإلا فإن موقفه سيكون صعبا للغاية.

- فعلا.. عندما يصعد إلى هنا كيف سيقابل كل هؤلاء الضحايا وماذا سيقول لهم؟

- إذا استمر الظلم فإن هذا الرجل لن يصعد إلى هنا أبدا.. سوف يذهب إلى الضفة الأخرى..

وماذا يوجد في الضفة الأخرى؟!
نظر العجوز إلى خالد ولاذ بالصمت.

عشاء مفاجئ مع شخصية مهمة

دعاني أحد الأصدقاء إلى العشاء في مطعم شهير يقع في مركب على نيل الزمالك.
جلست مع صديقي إلى المائدة المحجوزة لنا.

سارع الجرسون إلينا مرحبا وسألنا إذا كنا نود أن نشرب شيئا قبل الأكل.. طلب
صديقي عصير ليمون بينما طلبت أنا زجاجة بيرة مثلجة بدون كحول، تبادلنا بضع
كلمات ثم بانث الدهشة على وجه صديقي. اقترب مني وهمس:

يا نهار أبيض.. عارف من هنا؟

من؟

جمال مبارك.

أدرت رأسي ببطء لأراه. لاحظ صديقي انفعالي بهذه المصادفة فقال:

تحب تقعد مطرحي عشان تشوف أحسن؟

كان العرض مغريا. جلست مكانه فرأيت جمال مبارك جالسا مع زوجته السيدة
خديجة، كان يرتدي جاكيت كحليا (بليزر) وقميصا أبيض بدون رابطة عنق بينما ارتدت
زوجته ثوبا أزرق أنيقا، اندهشت لأنني لم أر حراسة حولهما... لم أستطع أن أرى الطبق
الذي تأكل منه السيدة خديجة أما الأستاذ جمال فكان يأكل بشهية بيتزا نابوليتانا.

رحت أراقبهما بضع دقائق ثم حدثت المفاجأة. نظر إليّ جمال مبارك وابتسم،
هزرت رأسي محييا فأشار إليّ بيده أن اقترب... استأذنت من صديقي وتوجهت إلى
مائدة السيد جمال لكنني فوجئت برجل تبدو عليه علامات الشراسة يعترض طريقي

بجسده الضخم. لمحت طبنجة كبيرة معلقة تحت سترته، قال له السيد جمال شيئاً لم أتبينه فتراجع مفسحاً الطريق... ابتسم جمال مبارك وقال:

فرصة سعيدة.

أنا أسعد.

على فكرة أنا وخديجة من قرائك.

شيء يشرفني.

جاء الجرسون فطلبت نصف دجاجة مشوية وبطاطس (بوم فريت) مع زجاجة بيرة أخرى مثلجة بدون كحول. سألت السيد جمال عن صحة الرئيس مبارك فقال بصوت خافت:

الحمد لله.

تكلمنا بعد ذلك عن المطعم، أبدينا نحن الثلاثة إعجابنا بمهارة صاحبه اللبناني. كنت أغالب إحساساً داخلياً ملحاً، غلبني في النهاية فقلت فجأة:

يا أستاذ جمال. أشكرك على حفاوتك وكرمك. لديّ كلام لا بد أن أقوله لك وأخشى أن أفسد هذا اللقاء اللطيف.

تكلم براحتك.

الحالة في مصر سيئة للغاية. لقد وصلنا إلى الحضيض.

تطلع إليّ بانتباه وقال:

صحيح لدينا مشكلات كبيرة. لكن هذا الثمن الذي يجب أن ندفعه من أجل التنمية.

أين هي هذه التنمية؟

لقد حققت الحكومة في السنوات الأخيرة معدلات تنمية غير مسبوق.

مع احترامي لك.. أين التنمية التي نتحدث عنها إذا كان نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر؟ ألم تسمع عن الشبان الذين يتتخرون من الفقر والبطالة؟!

كل هذه المشكلات لدينا دراسات مفصلة عنها في لجنة السياسات.
يا أستاذ جمال. معظم ما يردده المحيطون بك في لجنة السياسات غير حقيقي.
إنهم انتهازيون وهم يدفعون بك إلى التوريث من أجل مصالحهم.
صمت جمال مبارك وبن عليه التفكير وقال:

ماذا تقصد بالتوريث!؟

أن ترث الحكم من الرئيس مبارك.

أليس من حقي أن أمارس السياسة مثل أي مواطن.. إذا رشحت نفسي للرئاسة ثم
فزت في الانتخابات هل يكون ذلك توريثا!؟

أنت تعلم جيدا أن الانتخابات في مصر صورية ومزورة.. هل ستكون فخورا إذا
وصلت إلى رئاسة مصر بالقمع والتزوير!؟

الانتخابات في الدنيا كلها لا تخلو من تجاوزات.. كما أعتقد أنك تبالغ في مسألة
القمع هذه.

يا أستاذ جمال.. هل تعيش معنا في نفس البلد!؟ هناك فرق بين التجاوزات والتزوير
المنظم الذي يحدث في مصر.. أما القمع فيكفي أن تدخل على الإنترنت لترى قصصا
محزنة عن الاعتقال والتعذيب والقمع الذي يتعرض له المصريون.. هل سمعت عن
خالد سعيد الذي قتلته الشرطة في الإسكندرية..

قالت السيدة خديجة:

لقد حزنت جدا من أجل هذا الشاب.

قال السيد جمال:

لقد أصدرت تصريحا طالبت فيه بأن تأخذ العدالة مجراها.

ما فائدة هذا التصريح؟ المطلوب إلغاء قانون الطوارئ الذي يتم في ظله تعذيب
آلاف المصريين.

وضع جمال مبارك الشوكة والسكين بجوار الطبق وشرب جرعة من عصير البرتقال
الموضوع أمامه.. ثم قال فجأة بصوت مرتفع:

الكلام سهل والفعل صعب.. أنت وظيفتك أن تكتب قصصا ومقالات. أما أنا
فأعمل ١٢ ساعة في اليوم من سنوات من أجل إصلاح البلد.

انزعجت من تغير لهجته لكنني قررت أن أمضي إلى النهاية. قلت:

أولا الكتابة مهنة صعبة جدا. ثانيًا حتى لو كنت تبذل مجهودا كبيرا، المهم نتيجة
هذا المجهود.. اسمع يا أستاذ جمال.. ما صفتك التي تعمل بها؟

أنا أمين لجنة السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي.

وهل كنت ستحصل على هذا المنصب إذا لم تكن ابنا لرئيس الدولة؟

تطلع إليّ بغضب واضح وأحسست لأول مرة أنه ندم على دعوتي إلى مائدته،
ابتسمت السيدة خديجة ونظرت إلى زوجها لتخفف من توتره لكنه قال بصوت
مرتفع:

من حقك طبعا أن ترى أننا لم ننجز شيئا في لجنة السياسات.. لكن الحمد لله أن
ما فعلناه يقدره الكثيرون.. داخل مصر وخارجها.

أين هذا التقدير الذي تتحدث عنه؟!!

إن رؤساء تحرير صحف الحكومة يمدحونك لأنك ولي نعمتهم. الفقراء الذين
يحتشدون لاستقبالك في جولتك يتم جمعهم بواسطة الحزب الوطني وأجهزة الأمن.
أما الصحافة العالمية فهناك انتقادات جادة لفكرة التوريث.. هل قرأت ما كتبه جوزيف
مايتون في جريدة الجارديان العام الماضي؟

قرأته.

قالت السيدة خديجة:

ماذا كتب؟!!

التفت جمال مبارك إليها وقال:

لقد كتب جوزيف مايتون أننى لا أصلح إطلاقاً كرئيس وأننى أمثل كل ما هو خطأ في مصر.. حسناً.. هذا رأيه.. هناك صحف عالمية كثيرة تكتب عنى أشياء منصفة. للأسف فإن أكثر الصحف احتفاء بك هي الصحف الإسرائيلية.. ألم تفكر في سبب ذلك؟! أن المديح المطول الذي كتبه عنك جريدة معارف الإسرائيلية هذا الأسبوع يستحق التأمل.

ماذا تقصد؟

هل تعتقد أن إسرائيل تريد الخير لمصر؟!؟

بادرت السيدة خديجة قائلة:

لا طبعاً.

فكر جمال مبارك قليلاً وقال:

لو افترضنا أن نية إسرائيل دائماً سيئة.. ماذا تريد أن تقول؟! هذا الإلحاح الإسرائيلي من أجل توريتك للحكم إنما يعكس فزع الإسرائيليين من تطبيق الديمقراطية في مصر.

إنهم يدركون جيداً أن مصر تملك إمكانات دولة كبرى ولو حققت الديمقراطية فسوف تنهض وينهض معها العالم العربي.. ولذلك فهم يدافعون عن التوريت حتى تظل مصر في أسوأ أحوالها.

تنهد جمال مبارك وقال وهو يستعد للنهوض:

عموماً فرصة سعيدة.

قبل أن تنصرف لديّ سؤال أخير.

بسرعة من فضلك.

هل تحب مصر يا أستاذ جمال؟!؟

طبعاً.

إن حب مصر يحتم عليك أن تُغلب مصلحتها على مصلحتك.. أريدك أن تعدني
الآن بأن تتخلى نهائياً عن فكرة التوريث وتعمل مع المصريين من أجل الإصلاح
الديمقراطي.

نظر إليّ جمال مبارك وراحت شفتاه تتحركان لكن صوته انقطع فجأة وسمعت طنيناً
مستمراً ثم أضاء المكان بضوء مبهر، فتحت عيني بصعوبة فوجدت أمامي زوجتي وهي
تحمل برطمان عسل النحل كعادتها عندما توقظني في الصباح.. ابتسمت وقالت:
صباح الخير.

صباح النور.

مين الأستاذ جمال ده اللي كنت بتكلمه وأنت نائم.

جمال مبارك. أصلي اتفقت معاه على تأييد الديمقراطية.

ضحكت زوجتي وقالت:

جمال مبارك يؤيد الديمقراطية مرة واحدة؟ طيب.. اصحى وافتح بقلك.

فتحت فمي وتناولت ملعقة كبيرة من عسل النحل.

الديمقراطية هي الحل.

في مديح العدالة

هذه مقارنة تستحق التأمل:

الضباط الذين يتورطون في تعذيب المعتقلين يعيشون في خوف دائم، يستعمل بعضهم أسماء مستعارة ويتنقل بعضهم بين أكثر من مسكن وفي كل الأحوال يحيطون أنفسهم بحراسة مكثفة لأنهم يدركون أنه في أية لحظة قد يبرز أحد ضحاياهم لينتقم لشرفه وكرامته.. بالمقابل، فإن القاضي في محكمة الجنايات كثيرا ما يحكم بإعدام أحد المتهمين ثم ينصرف بعد ذلك إلى بيته آمنا بغير حراسة.. بل إن أهل المتهم المحكوم عليه بالإعدام يستقبلون الحكم بالصراخ والعيويل لكن فجيعتهم في قريبتهم الذي سيموت لا تتحول أبدا إلى غضب على القاضي الذي حكم بموته.. السؤال هنا: لماذا يخاف الضابط الذي مارس التعذيب من انتقام الضحايا بينما القاضي الذي حكم بالإعدام لا يتطرق إلى ذهنه أبدا أن أهل المتهم سينتقمون منه؟ الإجابة: أن العدل الذي يحققه القاضي هو الذي يوفر له الحماية أفضل من فرقة كاملة من الحراس.

لا يقتصر تأثير العدل على الفضاة والمتقاضين وإنما يمتد إلى الناس جميعا.. الإحساس بالعدالة هو الذي يطلق طاقات الإنسان ويحثه على الاجتهاد ويجعله يحلم بالمستقبل وهو واثق من تحقيق هدفه. العدل معناه وجود مجموعة من القيم الإنسانية المتفق عليها تنعكس كلها في قانون يتساوى أمامه الناس جميعا.. هذا المفهوم لم يعد موجودا في مصر. لا توجد قاعدة واحدة في مصر تسري فعلا على الجميع.. بدءا من مخالفات المرور وحتى قروض البنوك وبيع أراضي الدولة وشركاتها وأملاتها.

من أنت ومن أبوك وما حجم ثروتك وما قوة علاقتك بالنظام الحاكم؟ كلها عوامل حاسمة في تحديد القاعدة التي ستحاسب على أساسها. كل شيء في مصر أصبح وفقا للظروف وكل حالة لها قواعدها الخاصة.. الأسباب لم تعد بالضرورة تؤدي إلى النتائج. الاجتهاد لا يؤدي بالضرورة إلى النجاح والخطأ لا يؤدي بالضرورة إلى العقاب، ملايين الفقراء يدفعون ضرائب عن مرتباتهم الهزيلة بينما أبناء الأكاير يصنعون الثروات الضخمة ولا يجروؤ أحد حتى على سؤالهم من أين لكم هذا الشراء!؟

الأجهزة الرقابية في مصر إذا ضبطت موظفا صغيرا منحرفا تسارع بتقديمه للمحاكمة. أما إذا كان المنحرف وزيرا فإن الأجهزة الرقابية تكتفي بأن تقدم تقريرا بانحرافه إلى رئيس الدولة الذي يفعل عندئذ ما يشاء، إذا أراد حاسبه وإذا أراد وضع تقرير انحرافه في الدرج.

إذا أساء ضابط شرطة معاملة ابن أحد الكبراء تتم محاسبته فوراً. أما وقائع تعذيب الفقراء حتى الموت في أقسام الشرطة فإن النظام لا يتوقف كثيرا عندها ويعتبرها بعض التجاوزات.. السائح الغربي أثناء زيارته إلى مصر إذا تعرض إلى خدش، تحتشد أجهزة الدولة جميعا للقبض على المجرم الذي خدشه، أما أن يعذب رجال الشرطة شابا بريئا مثل خالد سعيد في الإسكندرية حتى يتهشم رأسه ويموت، فإن أجهزة الدولة - على العكس - تتكاتف لحماية القتلة وتشويه سمعة الشهيد.. الذين عاشوا في مصر خلال الستينيات لا شك يذكرون ظاهرة فريدة من نوعها: مئات من الطلاب في الثانوية والجامعة كانوا يستذكرون دروسهم في الشارع تحت المصابيح العامة.. كان هؤلاء فقراء إلى درجة لا تسمح لهم بالاستذكار في بيوتهم لكنهم كانوا يجتهدون وهم واثقون من أن تحقيقهم للنجاح مسألة وقت لأن تقدمهم في الحياة مرهون باجتهدهم.. هذه الفرص المتكافئة في التعليم والترقي انتهت تماما.

أبناء الأغنياء يلتحقون بالشهادات الأجنبية التي توفر لهم فرص الالتحاق بأفضل الجامعات وهم أنفسهم الذين سوف يحظون بأفضل الوظائف عن طريق الوساطة، أما ملايين الطلبة الفقراء فليس أمامهم إلا شهادة الثانوية العامة التي تعتمد الدولة وضع

امتحاناتها بطريقة صعبة للغاية بغرض تعجيز الفقراء عن الالتحاق بالجامعات.. إذا مرض المصري وكان غنيا فهو يحظى بأفضل رعاية طبية داخل بلاده أو خارجها، أما ملايين المرضى الفقراء فإن الإهمال يقتلهم في مستشفيات الحكومة فلا يستوقف ذلك أحدا من المسؤولين.

أينما وليت وجهك في مصر ستجد ظلما فاحشا، ستجد من يأخذ شيئا لا يستحقه وآخرين محرومين من أبسط حقوقهم. أينما نظرت ستجد محسوبة ووساطة واستثناءات.. الاستثناء صار هو القاعدة.. في كليات الطب اعتاد كثير من الأساتذة تمييز أبنائهم عن بقية الطلاب حتى صاروا يعتبرون تعيينهم كمعيدين (بغض النظر عن مستواهم العلمي) حقا أصيلا لهم.

عندما ثار الجدل حول قواعد تعيين خريجي كليات الحقوق في النيابة العامة صرح أحد المسؤولين قائلا: «إن خريج الحقوق الحاصل على تقدير مقبول إذا كان قادما من بيئة قضائية فهو يساوي في الصلاحية الحاصلين على تقدير جيد جيدا من خارج البيئة القضائية».. هذا التصريح الغريب، الفريد من نوعه في تاريخ القضاء، يشير بوضوح إلى أن أبناء السادة المستشارين لهم أولوية في التعيين حتى لو كان تحصيلهم العلمي أضعف من سواهم. لم يفكر قائل هذا التصريح في أن البيئة القضائية يفترض أن تدفع صاحبها إلى التفوق وليس إلى الفشل ولم يفكر في أن هذا المنطق العجيب يقضي على مبدأ تكافؤ الفرص من أساسه ويؤسس للظلم فيمن ستكون وظيفتهم تحقيق العدل، والأخطر أنه يقضي على روح الاجتهاد فلماذا يتعب طالب الحقوق نفسه في التحصيل إذا كان يعلم أن زميله القادم من بيئة قضائية ستكون له الأولوية في التعيين؟ المعركة الدائرة الآن بين المحامين والقضاة في مصر لها دلالة مهمة.. فقد بدأ الأمر بمشادة بين رئيس نيابة طنطا وأحد المحامين.. (وبناء على رواية المحامي فقد اتهم السيد رئيس النيابة أنه استدعى الحرس واشترك بنفسه معهم في الاعتداء عليه بالضرب.. تجمهر المحامون اعتراضا على ضرب زميلهم وقام المحامي بالاعتداء على رئيس النيابة.. المدعش أن كل الإجراءات التي اتخذت بعد ذلك تجاهلت تماما اتهام المحامي للسيد

رئيس النيابة والحرس الخاص به بالاعتداء عليه)، تمت إحالة المحامي مع زميل له إلى محاكمة كانت النيابة خلالها هي الخصم والحكم.. واختصت المحكمة نفسها بسرعة ناجزة لا تتوافر عادة لسائر المتقاضين في مصر.

فصدر الحكم خلال أيام بحبس المحامين لمدة خمسة أعوام.. الذين يدافعون عن هذه المحاكمة يؤكدون أنها كانت ضرورية لحفظ هيئة القضاء. الحقيقة أن هيئة القضاء لا تتحقق أبدا إلا بالعدل. كما أن هيئة القضاء المصري تأثرت بشدة قبل ذلك أكثر من مرة فلم يغضب لها الغاضبون الآن. عندما يكون القضاة تابعين ماليا وإداريا بالكامل لوزير العدل الذي يعينه رئيس الجمهورية.. ألا يعد ذلك انتقاصا من استقلال القضاء وهيبته؟! عندما خاض آلاف القضاة العظام معركتهم النبيلة من أجل تحقيق استقلال القضاء، قام ضابط شرطة بضرب سيادة المستشار محمود حمزة وسحله على الأرض أمام نادي القضاة على مرأى من الناس جميعا. أين كانت هيئة القضاء آنذاك؟

وعندما رفض القضاة الشرفاء التغاضي عن تزوير الانتخابات أثناء إشرافهم عليها، تعرض كثيرون منهم لاعتداءات من ضباط الشرطة. أين كان الغاضبون لهيبة القضاء آنذاك ولماذا لم تجر محاكمات سريعة للضباط المعتدين على القضاة أسوة بما حدث مع المحامين؟! مع المحامين؟!

كل هذه مجرد أمثلة على أن القواعد في مصر مطاطة تتسع وتضيق وفقا للظروف والأحوال.. إن غياب العدالة السبب الأصلي لتدهور كل شيء في مصر.. ليس المصريون شعبا مترفا مدللا بل إنهم خلال تاريخهم الطويل أثبتوا دائما قدرة فائقة على تحمل الصعاب والأزمات.

لم تهزم مصر قط في تاريخها إلا وأعقت هزيمتها بانتصار. عندما نشبت حرب ١٩٧٣ كنت تلميذا في المرحلة الثانوية وذهبت مع زملائي نجمع التبرعات من أجل المجهود الحربي، لن أنسى ما حييت كيف كان الناس يتدافعون لإعطائنا المال ولا كيف خلعت نساء كثيرات حليهن الذهبية وأعطينا إياها عن طيب خاطر.. مشكلة مصر ليست في الفقر ولا قلة الموارد ولا كثرة السكان.. مشكلتها تتلخص في كلمتين: غياب العدالة.

إن الظلم أصبح ببساطة أكثر من طاقتنا على الاحتمال. لن يستعيد المصريون
إحساسهم بالانتماء وطاقاتهم على العمل إلا إذا استعادوا إحساسهم بالعدالة ولا يمكن
للعدالة أن تتحقق في ظل الاستبداد.
الديمقراطية هي الحل.

خواطر عن صحة السيد الرئيس

في الثمانينيات كنت أدرس في الولايات المتحدة للحصول على درجة الماجستير في طب الأسنان، وأتدرب في الوقت نفسه بوصفي طبيباً في مستشفى جامعة إلينوي بمدينة شيكاغو.. كان المرضى الذين يترددون على المستشفى أمريكيين فقراء، معظمهم من السود والملونين. كان لكل مريض ملف طبي دقيق، يحمل تاريخه الطبي، وحالته الصحية، ونتائج التحاليل التي قام بها. وكان أول ما نتعلمه بوصفنا أطباء، أن الملف الطبي له حصانة، فلا يجوز لأي شخص الاطلاع عليه من دون إذن صاحبه.

إذ تعتبر الحالة الصحية لأي شخص من أسرار الشخصية التي يحميها القانون في الولايات المتحدة. ثم حدث في تلك الفترة أن تعرض رئيس الولايات المتحدة رونالد ريجان (آنذاك) لأزمة صحية مفاجئة، نقل على إثرها إلى المستشفى؛ حيث خضع لجراحة سريعة لاستئصال ورم صغير في الأمعاء. منذ اليوم الأول تم الإعلان رسمياً عن كل تفاصيل المرض، ونوع الجراحة التي خضع لها الرئيس، وآثارها الجانبية المحتملة.

بل إن التلفزيون الأمريكي استضاف مجموعة أطباء وسألهم جميعاً عن تأثير الأدوية التي يتناولها الرئيس (ريجان) على تركيزه الذهني وحالته النفسية. الغريب أن الأطباء أكدوا أن هذه الأدوية ستجعله غير صالح لاتخاذ القرارات لمدة ثلاثة أسابيع، يعود بعدها الرئيس إلى حالته الطبيعية. الحق أنني وجدت في ذلك مفارقة كبرى.. المواطن الأمريكي الفقير البسيط الذي يتردد على مستشفى الجامعة لا يجوز لمخلوق الاطلاع على حالته الصحية إلا بإذن منه، وفي الوقت نفسه عندما يمرض رئيس الدولة يصبح

من حق الشعب الأمريكي أن يعرف كل شيء عن مرضه، والأدوية التي يتناولها..
الفكرة هنا من المبادئ الأساسية للنظام الديمقراطي.

المواطن العادي لا يتولى منصبا عاما، وبالتالي فإن صحته أو مرضه شأن لا يخص أحدا سواه، وحياته الخاصة لها حصانة قانونية، أما رئيس الدولة فهو موظف عام ينتخبه المواطنون لأداء مهمة معينة لفترة محددة، وهم يستطيعون في أي وقت أن يسحبوا ثقتهم منه فيفقد منصبه فورا. الرئيس في النظام الديمقراطي خادم الشعب بمعنى الكلمة، وهو ما إن يتولى منصبه حتى يفقد خصوصيته، وتصبح حياته كلها مكشوفة أمام الناس.

من حق الرأي العام أن يعرف أدق تفاصيل حياته، بدءا من مصدر ثروته وحجمها وعلاقاته العاطفية وحتى حالته الصحية والأمراض التي يعاني منها؛ لأن القرارات التي يتخذها الرئيس تؤثر في مصير ملايين البشر وأي خلل في تفكيره أو اضطراب في حالته النفسية، قد يؤدي إلى كارثة يدفع ثمنها الوطن والمواطنون جميعا.

..تذكرت كل ذلك وأنا أتابع الضجة المثارة الآن في مصر حول صحة الرئيس مبارك.. فقد نشرت صحف عالمية عديدة تقارير زعمت فيها أن حالة الرئيس مبارك الصحية متدهورة، ومن أجل الرد على هذه التقارير، ظهر الرئيس مبارك في أكثر من مناسبة عامة، وشتت الحكومة المصرية حملة مضادة نفى المسئولون خلالها تماما أن يكون الرئيس مريضا، وأعلنوا أن صحته في أحسن أحوالها، بل أكدوا أن الموظفين الذين يعملون مع الرئيس مبارك (البالغ من العمر ٨٢ عاما) يلهثون خلفه، ويعجزون غالبا عن مجاراته في تحركاته الكثيرة نتيجة لنشاطه الزائد وحيويته الفائقة. على أن تقارير الصحافة الغربية عن مرض الرئيس مبارك لم تتوقف، بل زادت، عندئذ صدرت التعليمات لرؤساء تحرير الصحف الحكومية فبدأوا حملة صحفية شاملة أكدوا فيها أن حالة الرئيس الصحية ممتازة، وأدانوا بشدة تقارير الصحافة الغربية واعتبروها دليلا قاطعا على مؤامرة صهيونية استعمارية كبرى خبيثة، هدفها تشكيك المصريين في صحة رئيسهم.

نحن نتمنى طبعاً للرئيس مبارك الصحة الجيدة وطول العمر (كما نتمنى ذلك لأي إنسان). لكن السؤال هنا: بدلا من هذه الحملات الصحفية واتهام الصحف العالمية

بالمؤامرة.. لماذا لم تلجأ الحكومة المصرية إلى وسائل موضوعية للإعلان عن حالة الرئيس مبارك الصحية بطريقة مقنعة؟! الفرق بين ما حدث في مرض الرئيس الأمريكي وما حدث في مرض الرئيس المصري هو ذاته الفرق بين النظام الديمقراطي وحكم الاستبداد.. في النظام الديمقراطي يعتبر رئيس الدولة شخصا عاديا من الوارد جدا أن يصيبه المرض مثل بقية خلق الله، فلا يعيبه ذلك ولا ينقص من قدره إطلاقا.

أما رئيس الدولة في أنظمة الاستبداد، فلا يقدم إلى الناس باعتباره إنسانا عاديا ولكن باعتباره زعيما ملهما وقائدا فذا لا مثيل لحكمته وشجاعته، بل أسطورة نادرا ما تتكرر في تاريخ الوطن.. من هنا فإن المرض بكل ما يستدعيه في الذهن من ألم وتوجع وضعف إنساني لا يتفق مع صورة الرئيس الأسطورية التي تجعله فوق البشر العاديين.. مرض الرئيس في نظام ديمقراطي قد يثير القلق على مستقبل الرئيس وليس على مستقبل الوطن.. إذا تقاعد الرئيس فإن النظام الديمقراطي يتيح للمواطنين اختيار من يخلفه بسهولة وبساطة. أما في نظام الاستبداد فإن مستقبل الوطن والمواطنين في يد الرئيس وحده، وبالتالي فإن مرضه يشكل خطرا حقيقيا على تماسك الوطن وسلامته. لأن الرئيس الفرد إذا أبعد المرض عن الحكم فإن البلاد كلها تبدأ رحلة مع المجهول لا يعرف أحد مداها ولا نتيجتها.. فرق آخر مهم، الرئيس الديمقراطي يحس دائما بأنه مدين بمنصبه للشعب الذي اختاره عن طريق الانتخاب الحر، وبالتالي من حق الذين أتوا به إلى منصبه أن يعرفوا حالته الصحية ليتأكدوا من قدرته على أداء مهامه بكفاءة.

أما الرئيس في مصر فيتولى الحكم عن طريق استفتاءات وانتخابات صورية وهو يحافظ على السلطة بالقوة، وبالتالي لا يحس بأنه مدين للشعب بمنصبه بل على العكس، كثيرا ما يؤكد الكتبة والمسؤولون المنافقون أن الرئيس هو صاحب الفضل الأكبر على المصريين، لأنه يضحى براحته من أجلهم، وبالتالي فإن المصريين مطالبون ببذل كل الجهد ليثبتوا أنهم جديرون برئيسهم العظيم. في ظل هذا الوضع المقلوب لا يحق للمصريين أن يعرفوا عن الرئيس إلا ما يريد هو أن يكشف عنه، وبالطريقة التي يراها سيادته ملائمة للشعب. يكفي أن يؤكد لنا الرئيس أنه بخير حتى نحمد الله ونسكت. ولا كلمة واحدة بعد ذلك. الإلحاح في السؤال عن صحة الرئيس يعتبره المسؤولون

سلوكا منفلتا ينم عن وقاحة وقلة تربية، وقد يكشف عن خيانة وعمالة لجهات أجنبية معادية.

منذ عامين، في ظروف مشابهة كتب الصحفي الكبير إبراهيم عيسى عدة مقالات تساءل فيها عن صحة الشائعات التي تزعم أن الرئيس مريض، تم اعتبار هذه المقالات جريمة في حق الوطن، ومثل إبراهيم عيسى أمام المحكمة التي حكمت عليه بالحبس، ولم ينقذه من هذا المصير إلا صدور العفو الرئاسي عنه.. كانت الرسالة واضحة: إياك أن تتحدث أكثر مما يجب عن مرض الرئيس؛ لأن الرئيس قد يغضب، وإذا غضب الرئيس عليك فإن مصيرا أسود ينتظرك. لن ينقذك من غضب الرئيس إلا عفو الرئيس. لأن إرادة الرئيس في مصر فوق القانون، بل إنها في الواقع هي القانون.

إن تعامل النظام مع ما نشرته الصحافة العالمية عن صحة الرئيس مبارك، يكشف عن أزمة حقيقية في مفهوم الحكم في مصر.. إذ يثبت النظام مرة أخرى أنه لا يعتبر المصريين مواطنين بل رعايا، لم يحق لهم يوما اختيار من يحكمهم بإرادتهم الحرة، وبالتالي لا يحق لهم أبدا أن يعرفوا إذا كان الرئيس مريضا ولا أن يعرفوا إذا كان ينوي الاستمرار في منصبه أم التقاعد، ولا حتى ماذا سيحدث إذا ترك الرئيس منصبه لأي سبب.. الشعب المصري في نظر نظام الاستبداد أقل من أن يختار وأقل من أن يسأل وأقل من أن يعرف.. هذا التشوه في مفهوم السلطة لا يرجع إلى طبيعة الحاكم بقدر ما يعود إلى طبيعة نظام الحكم. إن طريقة تولي الحكم تفرض على الحاكم رؤيته وسلوكه أثناء ممارسته للسلطة. عندما ينتزع المصريون حقهم الطبيعي في اختيار من يحكمهم. عندئذ فقط، سيتحول الحاكم من أسطورة لا تتكرر إلى مجرد موظف عام في خدمة الشعب، وسيكون من حق المصريين أن يعرفوا حالته الصحية بدقة ووضوح.. يومئذ سوف تنهض مصر ويبدأ المستقبل.

الديمقراطية هي الحل.

هل يُعتبر الظلم من مبطلات الصيام؟

منذ سنوات كنت أركب المترو يومياً من السيدة زينب، أمام المحطة كان هناك بائعون افترشوا الأرض ليعرضوا بضاعتهم المتنوعة. بينهم كان رجل هادئ ومهذب جاوز الستين يرتدي دائماً جلباباً وجاكيت قديماً ويفرش بضاعته أمامه على الأرض:

أقفال ومفكات ومفارش من البلاستيك وأكواب وغير ذلك من الأشياء البسيطة. ذات صباح، في رمضان، رأيت حملة من شرطة المرافق تنقُضُ على البائعين، معظم الباعة حملوا بضاعتهم وركضوا بأقصى سرعة فنجوا لكن البائع العجوز لم يتمكن من الهرب، صادر المخبرون بضاعته ولما راح يصيح ويستغيث انهار عليه الضابط بثتائم قبيحة مقذعة، ولما استمر في الصياح ضربه المخبرون ضرباً مبرحاً وقبضوا عليه واصطحبوه معهم. العجيب أن المخبرين الذين ضربوه كانت وجوههم شاحبة من أثر الصيام.

فكرت في أن هؤلاء الذين ظلموا البائع العجوز لا يتطرق إليهم الشك أبداً في أن صيامهم صحيح من الناحية الشرعية.

وجدتني أتساءل: كيف نصوم رمضان ونؤذي الناس؟! ألا يعتبر ظلم الناس من مبطلات الصيام؟! عدت إلى كتب الفقه فوجدت مبطلات الصيام سبعة أشياء:

أولاً: الأكل والشرب، ثانياً: ما كان مثل الأكل والشرب، ثالثاً: الجماع، رابعاً: الاستمناء، خامساً: القيء عمدًا، سادساً: نزول الدم من الحجامة، سابعاً: نزول دم الحيض أو النفاس من المرأة.. مبطلات الصيام إذن كلها تخص الجسد. مع أن الرسول ﷺ قال: «من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه»..

بناء على هذا الحديث العظيم قال بعض الفقهاء إن هناك مبطلات معنوية للصيام مثل الكذب والظلم والنميمة، لكن جمهور الفقهاء حصروا مبطلات الصيام في الأشياء الحسية، أما السلوك المنحرف فهو في رأيهم يضيع ثواب الصيام لكنه لا يبطله.. بالتالي فإن الصائم إذا تقياً عمداً أفطر في الحال أما إذا كذب ونافق وظلم الناس وأكل حقوقهم فإن ذلك لا يبطل صيامه.

بهذا المفهوم الغريب للصيام، نجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام القراءة المغلوطة للدين. لقد تحولت العبادات في أحيان كثيرة إلى هدف في حد ذاتها بدلاً من أن تكون وسيلة للترقي وتطهير النفس.

صارت للتدين خطوات ثابتة محددة كأننا بصدد إعلان شركة تجارية أو إصدار جواز سفر. تحول الإسلام عند كثيرين إلى مجموعة من الإجراءات على المسلم أن يستوفيها بحذافيرها بغير أن يؤثر ذلك بالضرورة في سلوكه في الحياة. هذا الانفصال بين العقيدة والسلوك صاحب عصور الانحطاط في العالم الإسلامي، بل هو في الحقيقة السبب الأول في الانحطاط.

إذا أردت أن تتأكد بنفسك - يا عزيزي القارئ - ما عليك إلا أن تتوجه إلى أقرب قسم للشرطة فستجد المواطنين يُضربون ويُهانون والذين يفعلون بهم ذلك كلهم صائمون لا يتطرق إليهم أدنى شك في صحة صيامهم.

في مصر عشرات الألوف من المعتقلين الإسلاميين الذين قضوا وراء القضبان سنوات طويلة بلا محاكمة، بل إن كثيرين منهم حصلوا على أحكام عديدة بالإفراج ظلت حبراً على ورق ولم تنفذ قط. المسئولون عن تدمير حياة هؤلاء البؤساء وأسرتهم، مسلمون نادراً ما تغيب عن وجوههم علامة الصلاة ولا يحسون أبداً بأن ما يفعلونه ينتقص من دينهم. الأعجب من ذلك ما يحدث في المقار الأمنية والمعسكرات التي يتم فيها تعذيب المقبوض عليهم ببشاعة لانتزاع الاعترافات المطلوبة منهم.

في هذه السلخانات البشرية التي تنتمي إلى ظلام العصور الوسطى، توجد دائماً زاوية يؤدي فيها الجلادون الصلاة في مواقيتها.. هل يوجد من هو أحرص على شعائر

الدين من قادة الحزب الوطني الذين نهبوا الشعب المصري وزوروا إرادته وأفقروه وأذلوه!؟

هذا الفهم الخاطئ للدين هو الذي حوّل شهر رمضان من مناسبة إلهية لتقويم سلوك الإنسان إلى حفلة زار كبيرة ندخلها جميعا فنصخب ونصيح ونصلي ونصوم ولا ينعكس ذلك غالبا على تعاملنا مع الناس.. عندما أرى آلاف المسلمين يزحفون كل ليلة لأداء صلاة التراويح أحس بمزيج من البهجة والحزن. أبتهج لأن المسلمين متمسكون بدينهم فلا شيء يثنيهم عن أداء فرائضه، وأحس بالحزن لأن هذه الألوف المؤلفة من الناس قد فاتتهم رسالة الإسلام الحقيقية: «إن غاية الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر». كثير من المسلمين لا يرون في الإسلام إلا الحجاب والنقاب والصلاة والعمرة والحج.

هؤلاء يثرون بشدة احتجاجا على مشهد تظهر فيه ممثلة عارية ويقودون حملات عنيفة لمنع مسابقات ملكة الجمال، لكنهم أمام الاستبداد والقمع لا ينطقون بكلمة واحدة، بل إنهم مدعون مستسلمون لظلم الحاكم لا يفكرون أبدا في الثورة عليه.

هؤلاء المسلمون، في فهمهم القاصر للدين، ضحايا لنوعين من المشايخ. مشايخ الحكومة ومشايخ الوهابية. أما مشايخ الحكومة فهم موظفون عندها يتقاضون رواتبهم وحوافزهم منها، وبالتالي يستخلصون من الدين كل ما يؤيد رغبات الحاكم مهما تكن فاسدة أو ظالمة، أما مشايخ الوهابية فهم يؤكدون أن الخروج على الحاكم المسلم حرام حتى لو كان فاسدا، بل إن طاعته واجبة حتى لو سرق مال المسلمين وجلد ظهورهم ظلما.

الوهابيون يشغلون العقل المسلم بكل ما هو ثانوي في الدين. في مصر عشرات القنوات التلفزيونية الوهابية، الممولة بأموال النفط، يظهر فيها يوميا مشايخ يتقاضون سنويا ملايين الجنيهات مقابل إلقاء المواعظ على المصريين الذين يعيش نصفهم في الفقر المدقع. يظهر الشيخ من هؤلاء على الشاشة ويجواره إعلانات عن غسالات وثلاجات وكريمات لإزالة البقع الجلدية ومستحضرات لإزالة الشعر نهائيا من جسد المرأة.

وهم يعظون المسلمين في كل شيء إلا فيما يحتاجون إليه حقا. لن تجد شيئا واحدا

منهم يتكلم عن التعذيب ولا تزوير الانتخابات ولا البطالة. لن تجد شيخا واحدا يحذر المصريين من أن يتم توريثهم من الحاكم إلى ابنه كأنهم مجموعة من البهائم. بعض هؤلاء المشايخ لم يتخرجوا من إعلان تعاونهم الكامل مع أجهزة الأمن، وبعضهم أفتى بأن التظاهر والإضراب حرام على المسلمين.

أي أنهم لم يكتفوا بالسكوت عن الحق بل أعانوا الحاكم على الظلم عندما منعوا الناس من المطالبة بحقوقهم المضيعة. هذا التدين الشكلي، السبب الأصيل في تخلفنا، وصفه منذ مائة عام المصلح العظيم الإمام محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) في أعماله الكاملة (الصادرة عن دار الشروق).

فكتب يقول:

«المسلمون ضيعوا دينهم، واشتغلوا بالألفاظ وخدمتها. وتركوا كل ما فيه من المحاسن والفضائل. ولم يبق عندهم شيء، هذه الصلاة التي يصلونها لا ينظر الله إليها ولا يقبل منها ركعة واحدة؛ حركات وألفاظ لا يعقلون لها معنى، لا يخطر ببال أحد منهم أنه يخاطب الله تعالى ويناجيه بكلامه ويسبح بحمده ويعترف بربوبيته ويطلب منه الهداية والمعونة دون غيره.

من العجيب أن فقهاء المذاهب الأربعة (وربما غيرهم أيضا) قالوا إن الصلاة بلا حضور ولا خشوع، يحصل بها أداء الفرض» ما هذا الكلام.. إنه باطل.

هذه الكلمات على الرغم من قسوتها تؤكد من جديد الحقيقة الغائبة:

إن جوهر الإسلام الدعوة إلى الحق والعدل والحرية، وكل ما عدا ذلك أقل أهمية. إن الشعور الديني الجياش في مصر حقيقي وصادق لكنه نادرا ما يتخذ مساره الصحيح.. القضية الرئيسية في بلادنا واضحة كالشمس: حالة مروعة من الفساد والقمع والظلم استمرت ثلاثين عاما حتى دفعت بمصريين كثيرين إلى الانتحار أو الجريمة أو الهروب من الوطن بأي ثمن.

بعد أن ظل الرئيس في الحكم ثلاثين عاما بغير انتخابات حقيقية واحدة، فإن

المسرح يعد الآن لكي يرث ابنه الحكم من بعده. كأن مصر الكبيرة العظيمة قد تحولت إلى مزرعة دواجن يكتبها الأب باسم أولاده. أليس في هذا قمة الظلم؟! عندما نفتنع أن الظلم من مبطلات الصيام وندرك أن انتزاع حقوقنا المغتصبة أهم من ألف ركعة تؤديها في صلاة التراويح.. عندئذ فقط نكون قد توصلنا إلى الفهم الصحيح للإسلام.. الإسلام الحقيقي هو الديمقراطية.

الديمقراطية هي الحل.

ملاحظات على مشروع جمال مبارك

منذ أسبوع واحد، لو كان أحد الصحفيين قد سأل الوزير فاروق حسني عن حالة المتاحف في مصر لكان سيادته قد أكد أن إجراءات صيانة متاحفنا وتأمينها لا تقل عن مثيلاتها في المتاحف العالمية. ولو كان الرئيس مبارك قد قام بزيارة لمتحف محمود خليل، لكان وزير الثقافة، كعادته، ارتدى أبهى حلله ووقف يستقبل الرئيس أمام الكاميرات ليؤكد له أن كل شيء على ما يرام.

لكن ما حدث، أن واحدة من أهم اللوحات في تاريخ الفن قد تمت سرقتها من متحف محمود خليل في وضوح النهار، وسرعان ما كشفت التحقيقات أن تأمين المتحف كان منعزلاً؛ لأن معظم كاميرات المراقبة لا تعمل من سنوات، كما أن المتحف نفسه لم تجر فيه أي صيانة منذ عام ١٩٩٥. إن اللوحة المسروقة من التراث الإنساني الذي يصعب تمييزه بأي مبلغ من المال. إن ما حدث كارثة حقيقية وخسارة كبرى لمصر، كما أنه فضيحة مدوية كانت كفيلة بإقالة وزارة بأكملها لو كنا في بلد ديمقراطي، لكننا في مصر، وبالتالي لن تؤثر هذه الفضيحة على مركز فاروق حسني، ولن تزعجه أبداً من منصبه؛ لأنه يتمتع بثقة الرئيس التي تحميه مهما ارتكب من أخطاء أو تسبب في كوارث.

ما حدث مع فاروق حسني يتكرر مع معظم الوزراء في مصر؛ فقد ظل وزير الكهرباء حسن يونس يؤكد أن شبكات الكهرباء في أحسن أحوالها، بل إنه قبيل شهر رمضان أطلق تصريحاً فريداً من نوعه قال فيه:

«لن تنقطع الكهرباء أبدا عن الصائمين»، وبعيدا عن الطابع «الجهادي» لهذا التصريح الذي يحصر خدمة الكهرباء في نطاق المسلمين الصائمين (وماذا عن المواطنين الأقباط أو المسلمين الذين يفطرون بأعذار شرعية؟!) فقد تبين أن كلام الوزير غير صحيح؛ إذ ما إن بدأ شهر الصيام حتى سبحت مصر في الظلام، وأخذت الكهرباء تنقطع لساعات طويلة عن أحياء وقرى بأكملها. ولما سأل الرئيس مبارك وزير الكهرباء عن السر في انقطاع التيار، ألقى بلومه على المصريين؛ لأنهم يسرفون في استعمال أجهزة التكييف، وكأن هؤلاء المواطنين لم يشتروا أجهزة التكييف من حر أموالهم، أو كأنهم لا يدفون ثمن الكهرباء التي يستعملونها. بعد قليل اكتشفنا أن أعطال الكهرباء تعود أساسا إلى تصدير الغاز إلى إسرائيل؛ الأمر الذي أدى إلى نقص الغاز الذي يغذي محطات توليد الكهرباء. هذا الفشل الذريع لوزير الكهرباء كان كفيلا بإقصائه عن منصبه فوراً لو كنا في بلد ديمقراطي، لكننا في مصر؛ حيث لا يعتبر الفشل سببا حاسما في إقالة الوزراء. السؤال هنا: لماذا يبدو المسئولون المصريون على هذه الدرجة من الفشل والتخبط والاستهانة بحقوق المصريين؟!

المشكلة لا تكمن في شخصيات الوزراء، وإنما تعود بالأساس إلى طريقة توليهم لمناصبهم. في البلاد الديمقراطية يحصل الوزير على منصبه بعد أن يفوز في انتخابات حقيقية، وبالتالي يكون همه دائما إرضاء الناخبين الذين أتوا به إلى منصبه، والذين يستطيعون إقالته إذا أرادوا، أما في بلادنا المنكوبة بالاستبداد، فإن الرئيس يعين الوزير ويقيه لأسباب لا نعرفها أبدا، وبالتالي ينحصر همُّ الوزير المصري في الاحتفاظ برضا الرئيس، وهو لا يهتم أبدا بالرأي العام؛ لأنه يعلم أن أحدا في البلد لا يستطيع أن يحاسبه ما دام الرئيس راضيا عنه.. المشكلة في مصر ليست في الأشخاص، وإنما في طبيعة النظام السياسي الذي يقدم الولاء على الكفاءة، والذي يضع السلطات كلها في يد الرئيس، ويعطل مبدأ تكافؤ الفرص، ويقضي على الانتخاب الطبيعي، فيستبعد أصحاب الكفاءات والمواهب، ويمنح المناصب غالبا لكتبة التقارير الأمنية والمبايعات والطبالين والزمارين. إن حالة الانهيار الرهيبة التي تشهدها مصر في كل المجالات تؤكد حاجتنا الفورية إلى الإصلاح الديمقراطي، الغريب أنه في الوقت الذي ترتفع فيه أصواتنا لتطالب بحق المصريين في اختيار من يحكمهم، تجري المحاولات على قدم

وساق حتى يرث السيد جمال مبارك حكم مصر عن والده. هنا يصبح من الضروري أن نناقش مشروع جمال مبارك حتى نفهم مغزاه وهدفه:

أولاً: يقول أنصار السيد جمال إنه مواطن مصري له حقوق سياسية مثل سائر المصريين، وبالتالي من حقه أن يترشح لرئاسة الجمهورية. الحق أن هذا منطوق مضلل، فنحن جميعاً نعرف أن الانتخابات في مصر كلها مزورة، بل إن تزوير الانتخابات أصبح مهمة رسمية تشترك فيها عدة وزارات بكفاءة. كما أن مصر محكومة بقانون الطوارئ الذي يطلق يد وزارة الداخلية في اعتقال المعارضين والناخبين جميعاً، وإذا أضفنا إلى ذلك التعديلات الدستورية التي فصلت شروط الترشح للرئاسة على مقاس جمال مبارك، واستبعاد القضاة من الإشراف على الانتخابات، وحقيقة أن القضاء المصري ليس مستقلاً؛ حيث يخضع القضاة إدارياً لسلطة وزير العدل الذي يعينه رئيس الدولة.. في مثل هذه الأجواء القمعية، لا يمكن أن نتحدث عن جمال مبارك باعتباره مجرد مرشح للرئاسة؛ لأن ترشيحه سيؤدي قطعاً إلى حصوله على منصب الرئاسة. ولا يمكن أن نصدق أن ماكينة التزوير الجبارة التي تعمل دائماً من أجل مرشحي الحزب الحاكم سوف تتردد في تزوير الانتخابات عندما يتعلق الأمر بنجل السيد الرئيس.

ثانياً: يؤكد أنصار السيد جمال مبارك أنه يتمتع بصفات حميدة عديدة: فهو قد تلقى تعليماً جيداً، بالإضافة إلى إتقانه للغة الإنجليزية، وخبرته الكبيرة في مجال الاقتصاد. ويؤكدون أن توليه الحكم سوف يمثل خطوة نحو الديمقراطية؛ لأنه سيكون أول رئيس مدني لمصر منذ ثورة ١٩٥٢.. وهذا المنطق أيضاً مغلوط تماماً، فما قيمة أن يكون الرئيس مدنياً في نظام عسكري ودولة بوليسية؟! في مصر عشرات الألوف من الشباب الذين تلقوا تعليماً جيداً، ويتقنون أكثر من لغة أجنبية، ولديهم خبرة عظيمة في الاقتصاد. لكن ذلك لا يعني أبداً أنهم يصلحون لرئاسة الجمهورية. كما أننا هنا لا نناقش شخصية جمال مبارك أو مهاراته أو نواياه، وإنما نعترض على مبدأ التوريث نفسه. عندما يتم الإصلاح الديمقراطي كاملاً، وفي ظل انتخابات نظيفة وحقيقية، عندئذ فقط سيكون من حق جمال مبارك أن يتنافس مع آخرين على منصب الرئاسة.

ثالثاً: بالرغم من الجهود المضنية، والمبالغ الطائلة التي أنفقتها أنصار جمال مبارك على مدى أعوام، فقد فشلوا تماماً في إقناع المصريين بمشروع التوريث. والدليل على ذلك، الحملات الهزيلة الهزلية التي تجرى الآن لدعم جمال مبارك، والتي تعكس بوضوح طبيعة أنصار التوريث الذين ينقسمون إلى نوعين من الناس: مسئولون في الحزب والحكومة يريدون أن يحجزوا مقاعدهم منذ الآن في عربة الحكم الجديد، وحيثان المال والأعمال الذين يدركون جيداً أن الإصلاح الديمقراطي سيؤدي إلى محاسبتهم، وبالتالي فهم يقاتلون من أجل استمرار نظام الرئيس مبارك في شخص ولده.

إن مشروع جمال مبارك يحمل في جوهره معنى واحداً: توريث مصر كأنها مزرعة أو عقار، هذا المعنى، بالإضافة إلى ما يحمله من إهانة بالغة للشعب المصري، يسير في عكس اتجاه المستقبل، ويقضي على كل أمل للمصريين في العدل والحرية، ويغلق الباب أمام أي إصلاح ديمقراطي لسنوات مقبلة.. إن اللحظة التي تمر بها مصر الآن فارقة: لا تترك فرصة لموقف متوسط أو متذبذب. لم يعد ممكناً لأي مصري أن يمسك بمنتصف العصا أو يسعى لإرضاء الأطراف جميعاً. إنها لحظة الحقيقة والاختيار. إما أن ننتزع حقوقنا بوصفنا مواطنين محترمين، وإما أن نقبل معاملتنا كعبيد يرثنا الابن عن أبيه. من هنا تتحول معارضة مشروع جمال مبارك من موقف سياسي يحتمل الخطأ والصواب إلى واجب وطني بمثابة فرض عين على كل مصري يحب أن يرى بلاده دولة كبرى عصرية ومتطورة، يتساوى فيها الناس جميعاً في الحقوق والواجبات.

وبالمقابل، فإن تأييد التوريث ليس مجرد موقف شخصي أو سياسي، وإنما يعكس انتهازية شائنة. كل من يؤيد التوريث يقدم مصلحته الشخصية على واجبه الوطني، ويتنكر لآمال المصريين وحقوقهم، ويستتهين بدماء آلاف الشهداء الذين وهبوا حياتهم من أجل أن تحقق بلادنا استقلالها وتقدمها.

الديمقراطية هي الحل.

لماذا لا يذهب المصريون إلى الانتخابات؟

عندما ثار المصريون في عام ١٩١٩ ضد الاحتلال الإنجليزي وسافر الزعيم سعد زغلول إلى باريس ليعرض مطالب الأمة المصرية على مؤتمر الصلح الذي أعقب الحرب العالمية الأولى، قامت الحكومة الإنجليزية بمناورة بارعة فأرسلت إلى مصر لجنة لتقصي الحقائق برئاسة وزير المستعمرات البريطاني آنذاك اللورد ملنر، وسرعان ما فهم المصريون هذه الخدعة وأدركوا أن أي تعامل مع لجنة ملنر سيقوض مصداقية سعد زغلول باعتباره الزعيم المفوض من الشعب المصري.

وصلت لجنة ملنر إلى القاهرة لتجد في انتظارها مقاطعة شاملة، لم يقبل سياسي مصري واحد التعامل مع اللجنة، حتى إن رئيس الوزراء آنذاك محمد سعيد باشا استقال من منصبه حتى لا يضطر للتعامل مع اللورد ملنر، ويُحكى أن اللورد ملنر ضل طريقه ذات مرة في شوارع القاهرة فلما سأل سائقه أحد المارة عن العنوان أجابه الرجل: «قل للخواجة بتاعك يسأل سعد باشا في باريس».

كانت نتيجة هذا الإجماع الوطني أن فشلت لجنة ملنر في مهمتها واضطرت الحكومة البريطانية إلى الإذعان لإرادة المصريين والتفاوض مع سعد زغلول مباشرة.

هذا الوعي السياسي الحاد للشعب المصري ستجده بلا استثناء في كل صفحة من تاريخ مصر. المثقفون والساسة يحللون كل شيء بناء على نظريات وأفكار مسبقة وهم يتكلمون كثيرا ويخوضون مناقشات معقدة يختلفون فيها دائما، أما الناس العاديون، حتى لو كانوا أقل تعليما، فهم كثيرا ما يتمتعون بفطرة سياسية سليمة تمنحهم رؤية ثابتة لكل ما يحدث فيتخذون ببساطة مذهلة الموقف الصحيح.

ما زلنا بعد أربعين عاما من وفاة الزعيم جمال عبد الناصر نتناقش حول أخطائه وإنجازاته، أما الشعب المصري فقد قال كلمته عندما مات عبد الناصر فخرج ملايين المصريين ليودعوه إلى مثواه الأخير.

هؤلاء البسطاء الذين أجهشوا بالبكاء كالأطفال حزنا على عبد الناصر كانوا يدركون جيدا كل أخطائه ويعلمون أنه تسبب في هزيمة قاسية لمصر والأمة العربية لكنهم أيضا أدركوا أنه كان زعيما عظيما نادرا في إخلاصه لمبادئه، وأنه بذل جهده وحياته من أجل أمته. عندما تختلط علينا الاختيارات - نحن المثقفين - يجب أن ننصت دائما لرأي الشعب.

إن أفراد الشعب ليسوا أبدا، كما يقول المسئولون المصريون، دهماء ولا غوغاء لا يعرفون مصالحهم، بل هم على العكس يتمتعون عادة بيوصلة لا تخطئ يحددون على أساسها الموقف الصحيح. إذا كنا نعاني انحراف مثقفين كثيرين عن الخط الوطني وتحولهم إلى أعوان وأبواق لنظام الاستبداد فيجب أن ندرك أن سقوط المثقف يبدأ دائما باحتقاره للشعب.

لا يمكن أن نفهم بلادنا إلا إذا فهمنا الشعب ولا يمكن أن نفهم الشعب إلا إذا احترمتنا قدراته وتفكيره واستمعنا إلى آراء الناس واختياراتهم وتعاملنا معهم ليس باعتبارهم كائنات ناقصة الإدراك والأهلية تحتاج إلى وصايتنا، وإنما باعتبارهم أشخاصا يتمتعون بخبرة في الحياة يجب أن نتعلم منها.. بعد أسابيع قليلة سوف تبدأ انتخابات مجلس الشعب، وقد رفض النظام إعطاء أي ضمانات لنزاهة الانتخابات: رفض إلغاء قانون الطوارئ ورفض تنقية جداول الناخبين من أسماء الموتى (الذين يصوتون دائما لصالح الحزب الحاكم) ورفض الإشراف القضائي أو حتى المراقبة الدولية، كل المؤشرات إذن تقطع بأن الانتخابات القادمة ستكون مزورة مثل كل الانتخابات السابقة.

في مثل هذه الظروف يقرر الشعب المصري مقاطعة الانتخابات، وبالرغم من محاولات النظام المستميتة فإن نسبة الحضور لا تتعدى أبدا ١٠ في المائة من الناخبين.

السؤال هنا: لماذا لا يذهب المصريون إلى الانتخابات؟!

الحقيقة أن مقاطعة المصريين للانتخابات ليست تصرفا سلبيا كما يردد كتبة النظام المنافقون، وإنما هو موقف واع وفعال وصحيح. إذا كانت الانتخابات مزورة، وإذا كان منع التزوير مستحيلا، فإن المقاطعة تصبح الاختيار الصحيح لأنها تمنع النظام من الادعاء بأنه يمثل الشعب الذي يحكمه.

من هنا نفهم إلحاح النظام الشديد على المصريين حتى يشاركوا في الانتخابات القادمة؛ فالمسرحية قد تم تأليفها وإخراجها وتوزيع أدوارها بالكامل، إنهم فقط يحتاجون إلى مجموعة من الكومبارس حتى يبدأوا العرض. الشعب المصري ليس سلبيا أبدا لكنه حكيم تكونت خبرته على مدى قرون طويلة. والدليل على ذلك حرص المصريين على الاشتراك في أي انتخابات محترمة.

في العام الماضي ذهبت لأدلي بصوتي في انتخابات النادي الرياضي الذي أشترك فيه فوجدت زحاما شديدا من أعضاء النادي الذين جاءوا في يوم عطلتهم ووقفوا في صفوف طويلة من أجل اختيار أعضاء مجلس الإدارة الجديد. خطرت لي فكرة فبدأت أسأل من أعرفهم من الأعضاء إذا كانوا يدلون بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية.

معظم الذين سألتهم تطلعوا إليّ بسخرية وأكدوا أنهم لا يشتركون أبدا في انتخابات الحكومة لأنها مزورة، وبعضهم قالوا إنهم لا يملكون بطاقات انتخابية من الأساس.. الحقيقة في مصر واضحة كالشمس.. نظام مستبد ظالم وفاشل احتكر السلطة ثلاثين عاما بواسطة القمع والتزوير حتى تدهورت مصر إلى الحضيض في كل المجالات وهو يدعو المواطنين إلى الاشتراك في الانتخابات المزورة ليضفي عليها مصداقية زائفة شكلية.

من هنا تكون مقاطعة الانتخابات القادمة الموقف الصحيح. المصريون البسطاء سيقاطعون الانتخابات؛ لأنهم لا يريدون مناصب ولا يحلمون بعضوية البرلمان وليست لديهم استثمارات يخافون على ضياعها وليس لهم أي علاقات ودية بأجهزة الأمن.

منذ أسابيع نقرأ في الصحف عن مناقشات تدور في الأحزاب حول مقاطعة الانتخابات أو الاشتراك فيها.. السؤال هنا: هل توجد ضمانات واحدة لإجراء انتخابات حقيقية؟ هل

تعهد النظام بعدم التزوير، وحتى إذا تعهد بذلك فهل وفى النظام مرة واحدة بتعهداته؟! ما قيمة أن يدخل حزب ما انتخابات يعلم سلفاً أنها مزورة؟ يقولون إنهم سيشترون في الانتخابات ليفضحوا النظام، وهل يحتاج النظام إلى المزيد من الفضائح؟!

ثم ما هذه الأحزاب، وماذا فعلت على مدى عقود من أجل ملايين الفقراء؟ ماذا فعلت الأحزاب لمنع التعذيب والقمع والفساد؟ الإجابة صفر.. لا شيء.. معظم هذه الأحزاب عرائس ورقية تتحرك بخيوط في أيدي النظام؛ بعض القياديين فيها يعملون بتنسيق كامل مع أجهزة الأمن، وبعضهم محبوبون من النظام (الذي يزعمون أنهم يعارضونه) لدرجة أنهم أعضاء معينون في مجلس الشورى.

لا قيمة إذن لموقفهم إذا اشتركوا في انتخابات مزورة مقابل مقعد أو مقعدين في مجلس فاقد الشرعية.. المؤسف حقاً أن تتورط جماعة الإخوان المسلمين في المشاركة في الانتخابات المزورة. يبدو أنه كتب على الإخوان ألا يتعلموا أبداً من أخطائهم. كل من يقرأ تاريخ الإخوان المسلمين سيندهش من الفارق الشاسع بين مواقفهم الوطنية ضد الاحتلال الأجنبي ومواقفهم إزاء الاستبداد.

فقد لعب الإخوان دوراً مشرفاً عظيماً في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وقادوا المقاومة المصرية ضد الإنجليز في مدن القناة عام ١٩٥١ فضربوا مثلاً عظيماً في التضحية والشجاعة، لكن الإخوان بكل أسف في معظم مواقفهم الداخلية، غلبوا مصلحة الجماعة على مصلحة الأمة، ووقفوا في صف الاستبداد بلا استثناء، واحد فقد أيدوا الملك فاروق وإسماعيل صدقي جلاد الشعب وساندوا عبد الناصر عندما ألغى الحياة النيابية، وأيدوا أنور السادات وتغاضوا عن إجراءاته القمعية، أما عن توريث الحكم من الرئيس مبارك إلى ولده جمال، فقد أطلق بعض الإخوان تصريحات مطاوعة مائة تقرأ من اليمين واليسار.

إذا اشترك الإخوان في الانتخابات القادمة فإنهم يمنحون هذا النظام الظالم شرعية زائفة هو في أمس الحاجة إليها ويلعبون دور الكومبارس البائس في مسرحية سيدفع ثمنها المصريون جميعاً.

إن من يدعو إلى الاشتراك في انتخابات مزورة واحد من ثلاثة: إما أنه ساذج لا

يفهم ما يحدث حوله وإما أنه طالب منصب يتمنى الحصول عليه بأي ثمن وإما أنه عميل للنظام يتلقى منه تعليمات لا بد أن ينفذها. مقاطعة الانتخابات المزورة القادمة هو الموقف الصحيح الذي اتخذه الشعب المصري، وبالتالي فإن كل من يشترك فيها يكون خارجا على إرادة الأمة.

عندما تحدث في مصر انتخابات حقيقية سنشارك فيها جميعا، أما الآن فلنتركهم يلعبون مسرحيتهم السخيفة المملة وحدهم.. من دون كومبارس.
الديمقراطية هي الحل.

في مخاطر التمييز الإيجابي

سافرت في إجازة قصيرة وفوجئت عند عودتي بأن السيدة نجلاء الإمام اتصلت بمكتبي أكثر من مرة. كانت معلوماتي عن نجلاء الإمام أنها مسلمة تنصرت وقلت لنفسى من الجائز أنها بسبب تحولها إلى المسيحية تعاني من التضيق والاضطهاد فعزمت على الكتابة دفاعا عن حقها في اختيار دينها.

إن حرية العقيدة حق أساسي من حقوق الإنسان وقد كتبت وسأكتب دائما دفاعا عن حقوق الأقباط والبهاثيين والمسلمين والبشر جميعا في اعتناق أديانهم وممارسة عباداتهم بحرية وكرامة.. كما أن الرأي الفقهي الأقوى في الإسلام يؤكد أنه لا عقوبة على المرتد. من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر.. من حق نجلاء الإمام إذن أن تنصير ولا يقلل ذلك أبدا من حقوقها كمواطنة مصرية.

غير أنني شاهدت لقاءات نجلاء الإمام التلفزيونية المسجلة على الإنترنت فوجدتها تتناول على الإسلام وعلى الرسول ﷺ بألفاظ فاحشة، بعد ذلك اتصلت بالسيدة نجلاء الإمام وقلت لها بوضوح إن من حقها أن تعتنق المسيحية ولكن ليس من حقها أبدا أن توجه الإساءة إلى الإسلام ورسوله ﷺ وأكدت لها أن هذا الكلام الفاحش لو أنها قالت في بريطانيا، الديمقراطية الأعرق في العالم، لكان كفيلا بمحاكمتها جنائيا بتهمة احتقار عقيدة المسلمين والحض على كراهيتهم.

بعد أيام وقعت حادثة طائفية أخرى، فقد اختفت السيدة كاميليا شحاتة زوجة كاهن دير مواس بالمنيا، وضغطت الكنيسة على النظام المصري بمظاهرات حاشدة انتقلت من المنيا إلى القاهرة، لم يمنع رجال الأمن المتظاهرين الأقباط ولم يضربوهم أو

يعتقلوهم كما يفعلون عادة مع المتظاهرين المطالبين بالديمقراطية، وقد لوح قداسة البابا شنودة بتدويل قضية كاميليا إذا لم تحضرها أجهزة الأمن فورا.

هنا حدث شيء غريب فقد تبين أن السيدة كاميليا اعتنقت الإسلام وذهبت إلى الجامع الأزهر من أجل إشهار إسلامها، فإذا بالموظفين في الأزهر حصن الإسلام الراسخ يخضعون لتعليمات الأمن ويمتنعون عن إشهار إسلام كاميليا. بل إن أجهزة الأمن بدلا من أن تحميها قامت باختطافها وتسليمها إلى الكنيسة التي قامت باعتقالها في مكان مجهول.

وعندما تظاهر المسلمون دفاعا عن حق كاميليا في اعتناق الإسلام قام رجال الأمن بضربهم واحتجازهم وتفريقهم. هكذا أصبح الوضع في غاية الشذوذ: مواطنة مصرية تمنعها الدولة من تسجيل عقيدتها التي اختارتها بمحض إرادتها، ثم يتم اختطافها واحتجازها رغما عنها، كل هذه جرائم يعاقب القانون المصري إذا ارتكبها أفراد لكنه يقف الآن مكتوف اليدين أمام الكنيسة القبطية بكل ما لها من تاريخ واحترام.

الأغرب من هذا أن السيد نجيب جبرائيل، محامي الكنيسة القبطية بعد أن شكر رجال الأمن الذين اختطفوا كاميليا قام بمناشدة البابا شنودة من أجل مضاعفة رواتب الكهنة ومنع زوجاتهم من العمل، لأن عمل زوجات الكهنة في رأيه من شأنه تعريضهن لزعزعة عقيدتهن المسيحية. انزعجت من هذا التصريح أولا لأنه يصدر عن محام طالما رفع لواء حقوق الإنسان التي يبدو أنها في رأيه تشمل الأقباط فقط دون المسلمين، وثانيا لأن السيد جبرائيل يعتبر زوجات الكهنة بمثابة كائنات فاقدة التمييز ضعيفة الإرادة تحتاج دائما إلى وصاية الكنيسة وحماتها حتى لو أدى ذلك إلى منعهن من حقهن الطبيعي في العمل.

وهذه النظرة المهينة للمرأة تتطابق للأسف مع رؤية بعض المتطرفين المسلمين.. الحقيقة الآن: أن مواطنة مصرية اسمها كاميليا شحاتة يتم التنكيل بها ببشاعة، لم ترتكب كاميليا أي جريمة ولم تخالف القانون ولم تؤذ أحدا لكنها اختارت الإسلام بمحض إرادتها وبدلا من أن تكفل لها الدولة حرية العقيدة قامت بالتواطؤ مع الكنيسة ضدها

إلى درجة أن حضرة المفتي علي جمعة قال: «مسموح شرعا تسليم المسيحيين الذين يعتنقون الإسلام إلى كنيستهم». وهذا كلام غير صحيح ولا يستحق حتى مناقشته.

ما يحدث الآن مع كاميليا شحاتة قد حدث من قبل من سنوات مع وفاء قسطنطين المسيحية التي أسلمت فتم تسليمها للكنيسة ولا يعرف أحد حتى الآن مصيرها وسط شائعات عن موتها أو قتلها.. إن مأساة كاميليا شحاتة، تدل على خلل جسيم في وظيفة الدولة ووظيفة الكنيسة. المصريون جميعا مضطهدون من النظام الاستبدادي الذي جثم على مصر ثلاثين عاما فأوصلها إلى الحضيض في كل المجالات.

صحيح أن الأقباط كثيرا ما يعانون من التمييز ضدهم، لكن مشاكل الأقباط لا يمكن أن تحل بمعزل عن مشكلات المصريين جميعا.. إن الكنيسة المصرية، بقيادة قداسة البابا شنودة الثالث، بدلا من أن تحشد الأقباط مع المسلمين في نضالهم من أجل العدل والحرية، تحولت إلى حزب سياسي طائفي. لقد أصبحت الكنيسة في مصر هي دولة الأقباط الحقيقية التي يتمون إليها ويدعون لأوامرها الدينية والدينية جميعا.

الكنيسة تتحدث سياسيا باسم الأقباط وتحثهم على مواقف سياسية بعينها وتقدم لهم مرشحين محددين وتحضر لهم أتوبيسات تنقلهم ليدلوا بأصواتهم لصالحهم وقد اتبعت الكنيسة المصرية سياسة مزدوجة لإخضاع النظام المصري لمطالبها: فهي في الخارج تستغل تعاطف الدوائر الغربية مع الأقباط وتتحرك بعنف من أجل إحراج النظام، إن مظاهرات أقباط المهجر وشكاواهم للمؤسسات الدولية والحكومات الغربية، كلها تتم بموافقة الكنيسة حتى لو تظاهرت بغير ذلك.

أما السياسة الداخلية للكنيسة فتتلخص في إعلان الولاء الكامل للنظام المصري ومباركة توريث مصر من الرئيس مبارك إلى ولده جمال. ولا يتسع المجال هنا لذكر التصريحات والمواقف المعلنة من البابا شنودة ومساعديه في التغني بحكمة الرئيس مبارك وإنجازاته التاريخية مع تأييد جمال مبارك والتعامل معه باعتباره الرئيس القادم لمصر.

وإزاء سياسة العصا والجزرة التي أتقنتها الكنيسة المصرية، ترنحت الدولة المصرية واهتزت خطواتها وتحول التمييز ضد الأقباط إلى تمييز إيجابي في صالحهم على طول

الخط حتى ولو خالف ذلك العرف والمنطق والقانون، الأسوأ من ذلك أن مطالب الكنيسة المصرية كلها طائفية وليست وطنية.

لم يحدث أبدا أن أدانت الكنيسة تزوير الانتخابات أو التعذيب أو قانون الطوارئ، كل ما تطلبه الكنيسة امتيازات للأقباط بدون الالتفات إلى مطالب المصريين المشروعة. كأنما تبعث الكنيسة إلى النظام المصري بالرسالة التالية:

«حقوق لنا - نحن الأقباط - مطالبنا ثم افعل بعد ذلك ما شئت في المسلمين، فذلك أمر لا يهمنا».

إن الكنيسة في المسيحية سلطة روحية وليست سياسية أبدا، ولقد قال السيد المسيح بوضوح قاطع: «أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله». (إنجيل متى، الإصحاح ٢٢).

الغريب أن الكنيسة تعيب على الإخوان المسلمين خلطهم للدين بالسياسة بينما تفعل هي نفس الشيء. لقد أنجزت الكنيسة المصرية تاريخا وطنيا عظيما في مقاومة الاحتلال والاستبداد، لكنها الآن تخالف تاريخها وتلعب دورا سياسيا طائفيا سيؤدي إلى إخراج الأقباط من الإجماع الوطني وسوف يحيلهم من مواطنين مصريين إلى أقلية طائفية متواطئة مع نظام الاستبداد، تحقق مصالحها الضيقة بعيدا عن مصلحة الشعب والوطن.

إذا استمر هذا التمييز الطائفي ستكون نتيجته الطبيعية إذكاء روح الكراهية ضد الأقباط، الأمر الذي سيشعل فتنة طائفية قد تحرق مصر كلها لا قدر الله.. إن قضية كاميليا شحاتة هي قضية مصر.

قضية العدل والحرية. قضية حق الإنسان في الاختيار. لو أن كاميليا شحاتة كانت مسلمة وتنصرت لكتبت أيضا مدافعا عن حقها في اختيار الدين الذي تريده. إن الموقف من مأساة كاميليا شحاتة يكشف الحقيقي من الزائف في مجال الدفاع عن الحريات. لماذا لا نسمع الآن أصوات منظمات حقوق الإنسان ومنظمات تحرير المرأة الممولة من الغرب؟ لماذا لم تصدر الخارجية الأمريكية والهيئات الغربية بيانات شديدة اللهجة تضامنا مع كاميليا كتلك التي تصدرها دائما دفاعا عن الأقباط والبهائيين؟!

إن كاميليا قبل أن تكون مسلمة أو مسيحية إنسانة. لا يجوز قمعها واعتقالها وإجبارها على تغيير معتقداتها الدينية مها كانت الحجج والمبررات.. إن الأديان جميعا جاءت من أجل حفظ كرامة الإنسان وحرية، وكل ما يعتدي على حقوق الإنسان ليس من الدين في شيء.

الديمقراطية هي الحل.

هل أصبح أساتذة الجامعة كلهم منافقين؟

في التسعينيات كنت أكتب في مجلة صباح الخير، وكان رئيس القسم الأدبي فيها أستاذاً وصديقي الكاتب الكبير علاء الديب، الذي أعطاني ذات يوم رواية «سيدهاراتا» للروائي الألماني هرمان هسه فتحمست لها وكتبت عنها مقالا نقديا نشرته المجلة على أربع صفحات، على أنني كتبت في نهاية المقال «أشكر الأستاذ علاء الديب لأنه أعطاني هذه الرواية ودلني على هذا النبع الفني الجميل». فوجئت وأنا أطالع المقال المنشور بأن جملة الشكر قد حذفت وكنت أعرف أن الأستاذ علاء الديب لا يمس حرفاً واحداً مما أكتب، فذهبت إليه معاتباً فإذا به يقول بهدوء:

- لقد حذفت جملة الشكر لأنني رئيس القسم الأدبي ولا يجوز أن أسمح بنشر أي مديح لشخصي في الصفحات التي أشرف عليها مهما كانت الأسباب.

هذه واقعة، والواقعة الأخرى بطلها أحمد بك غنيم الذي شغل منصب المحامي العام في مصر خلال السبعينيات وكان صديقاً مقرباً لأبي عباس الأسواني (رحمة الله عليهما).. حكى لي أحمد بك غنيم أنه عندما كان رئيساً لنيابة قصر النيل كان يسكن مع أسرته في منطقة وسط البلد التابعة للنيابة التي يرأسها، فقرر آنذاك ألا يشتري احتياجاته من دائرة قصر النيل إطلاقاً، بل كان يبعث بمن يشتريها من محلات في أحياء بعيدة ولما سألته عن السبب قال ببساطة:

كنت أحس بحرج عندما أشتري من التجار الذين يعرفون أنني رئيس النيابة التابعين لها. أنا مثلاً كنت أدخن نوعاً من السجائر لا يتوافر دائماً ولو أنني اشتريته من أي محل

في دائرة قصر النيل سيكون صاحب المحل قد جاملني، وهو قد يقف يوما أمامي شاكيا أو مشكوا في حقه وهذا بالتأكيد يجرح حياد القاضي.

هاتان الواقعتان أتذكرهما دائما كنموذج لنبل صاحب السلطة وتعففه عن أن يزوج نفسه في أي شبهة للمحابة أو التمييز لصالحه. في البلاد الديمقراطية قوانين صارمة تمنع استفادة صاحب السلطة من منصبه، بل إن العرف هناك أقوى من القانون: فإذا كنت مثلا رئيسا للجنة التحكيم في مسابقة ووجدت ابنك أو زوجتك بين المتسابقين يجب عليك أن تتنحى فورا. وإذا كنت أستاذا جامعيا لا يجوز أبدا أن تقوم باختبار أولادك أو زوجتك في الامتحان. فكرت في كل ذلك وأنا أتابع على شاشة التلفزيون مراسم منح السيدة سوزان مبارك، حرم السيد رئيس الجمهورية، شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة. أنا لا أناقش إنجازات السيدة سوزان مبارك ولا أحقيتها في التكريم وأعرف أنها قد تم تكريمها دوليا في مناسبات وبلاد عديدة. المشكلة هنا أن رئيس جامعة القاهرة يتم تعيينه بقرار جمهوري أي أنه، بحكم القانون، مرءوس مباشر لرئيس الجمهورية وبالتالي فإن تكريم السيدة سوزان يكون في الواقع تكريم أحد المرءوسين لقرينة رئيسه. أضف إلى ذلك أن الدكتوراه الفخرية تخضع لتصويت أعضاء مجلس الجامعة، أي أنها تقترب من مفهوم المنافسة التي لا بد أن تكون متكافئة وعادلة.

بل إن مجلس جامعة القاهرة ذاته قد رفض من قبل منح الدكتوراه الفخرية للعالم الباكستاني الكبير محمد عبد السلام الحاصل على جائزة نوبل في الفيزياء. الدكتوراه الفخرية بهذا الشكل، إذن، في حكم المسابقة التي يقوم أعضاء مجلس الجامعة بالتحكيم فيها.. ألا يجدر بهذه المسابقة أن تكون نزيهة وموضوعية بعيدا عن شبهة المحابة والمجاملة؟ كنت أتمنى أن تعتذر حرم الرئيس عن عدم قبول هذه الدكتوراه وكانت حينئذ ستضرب لنا مثلا في رفضها للمجاملة من مرءوسين لزوجها.. على أن الذي يستحق التأمل فعلا هو الدكتور حسام كامل رئيس جامعة القاهرة الذي لم يستشعر أدنى حرج في كيل المديح والاحتفاء البالغ بقرينة رئيس الدولة الذي عينه في منصبه. ثم هؤلاء الأساتذة الأجلاء أعضاء مجلس الجامعة الذين لم يستشعروا أي حرج وهم يصوتون بالإجماع لمنح الدكتوراه لحرم الرئيس.

الحق أن سوابق مجلس جامعة القاهرة بهذا الصدد مؤسفة.. فقد سعى مدير الجامعة السابق إلى إرضاء النظام الحاكم بكل الطرق فأمر بتخصيص مبنى كامل داخل حرم الجامعة من أجل جمعية المستقبل التي يرأسها السيد جمال مبارك، ولم يكتف المدير السابق بهذا التصرف الشاذ غير المسبوق في تاريخ الجامعة، بل إنه بموافقة مجلس الجامعة أيضاً، أهدى درع جامعة القاهرة إلى السيد كمال الشاذلي مسئول النظام البارز الذي لم يعرف عنه أي إنجاز علمي من أي نوع (ما عدا ولعه بمشاهدة قناة ديسكفري الذي لا أعتقد أنه سبب كافٍ لتكريمه).. وتيسيراً على كمال الشاذلي فإن المدير السابق اصطحب أعضاء المجلس وذهبوا جميعاً إلى مبنى الحزب الوطني حيث أهدوا درع الجامعة إلى كمال الشاذلي بدون أن يتحرك من مكتبه.

هل أصبح أساتذة الجامعة في مصر كلهم منافقين؟! هذا السؤال يقودنا إلى أسئلة أخرى: ماذا يحدث إذا غضب الرئيس على مواطن مصري؟! في البلاد الديمقراطية تكون سلطة رئيس الدولة مقيدة بالقانون، وبالتالي فإن غضبه على أي شخص لن يضره أبداً ما دام لم يخالف القانون.. أما في بلادنا المنكوبة بالاستبداد فإن غضب الرئيس معناه الهلاك المحقق لأن سلطته مطلقة، وهو إذا غضب غضبت له أجهزة الدولة جميعاً وهبت فوراً للتنكيل بالمغضوب عليهم.. أعضاء مجلس الجامعة الذين وافقوا على منح الدكتوراه الفخرية لقرينة الرئيس، يدركون أنهم لو أعلنوا رفضهم سوف يجلبون لأنفسهم مشاكل جمة هم في غنى عنها. سؤال آخر: كيف حصل رئيس جامعة القاهرة على منصبه؟!!

النظام في مصر يقدم الولاء على الكفاءة؛ وبالتالي فإن رئيس الجامعة يعلم جيداً أنه لم يعين في منصبه بسبب كفاءته، بل لعله يدرك أن هناك كثيرين أكفأ منه لكنه حظي بمنصبه فقط لأنه استطاع أن يثبت ولاءه للنظام، ولأن أجهزة الأمن كتبت تقارير في صالحه. ماذا نتوقع بعد ذلك من رئيس الجامعة الطموح؟! لا بد أن يتفتق ذهنه عن طرق مبتكرة يثبت بها ولاءه للنظام.. إن رئيس جامعة القاهرة حسام كامل بعد أن منح الدكتوراه الفخرية لحرم الرئيس، سيكون مطمئناً تماماً على مستقبله المهني وغالباً ما سوف يتم اختياره وزيراً في أقرب فرصة. من الآن فصاعداً لن يحاسب أحد رئيس جامعة القاهرة على تردي التعليم وانقطاع البحث العلمي ونقص الإمكانيات وانتشار الفساد

والدروس الخصوصية وتعيين أولاد الأساتذة والكبراء ظلما في السلك الجامعي. كل هذه المصائب التي جعلت جامعة القاهرة العريقة مستبعدة من أي تقييم دولي للجامعات، لا تهم رئيس الجامعة إطلاقا ما دام رئيس الدولة راضيا عنه.. المسئول في الدولة الديمقراطية يكون حريصا على إرضاء المواطنين الذين اختاروه لمنصبه عن طريق انتخابات حرة، أما في مصر فإن المسئول يظل دائما في خدمة الرئيس، وحده لا شريك له.

المشكلة ليست في الأشخاص وإنما في النظام. الأساتذة الذين منحوا السيدة سوزان الدكتوراه الفخرية ليسوا منافقين بطبيعتهم، لكن طبيعة النظام أملت عليهم ما فعلوه، ولو قرض لهم أن يعملوا في نظام ديمقراطي لرفض كثيرون منهم الاشتراك في أي محاباة للحاكم وقرينته.. على أن الصورة ليست قاتمة تماما؛ ففي وسط التهليل والتصفيق للسيدة حرم الرئيس، اتخذ عشرات الأساتذة في جامعة القاهرة موقفا شريفا ونبیلا وأصدروا بيانا شجاعا يدينون فيه استعمال الجامعة لأغراض سياسية وينزهون الدكتوراه الفخرية عن أن تكون وسيلة لإرضاء الرؤساء.. هؤلاء الأساتذة، بقيادة العظيم الدكتور محمد أبو الغار، ستذكرهم مصر دائما في لوحة الشرف لأنهم تصرفوا بما تمليه عليهم ضمائرهم ودافعوا عن الحق غير عابئين بسيف الحاكم ولا ذهبه. إن منح الدكتوراه الفخرية لحرم الرئيس الجمهورية بهذه الطريقة، يدل على أن قيم الجامعة قد تدهورت كما تدهورت مصر كلها. لقد وقف رئيس الجامعة ومعه وزير التعليم العالي أمام حرم الرئيس مطرقين، كحملين وديعين، متأهبين لتنفيذ الأوامر، بل على أتم استعداد للتنافس والتزاحم من أجل الفوز برضا رئيس الدولة. هؤلاء المسئولون ومن على شاكلتهم هم الذين أوصلوا بلادنا إلى الحضيض.

الديمقراطية هي الحل.

رائحة غريبة في جناح الرئيس

عاد الرئيس مبارك من رحلته العلاجية في ألمانيا وقد تماثل للشفاء واستعاد نشاطه بالكامل..

على أن الطبيب الألماني أرسل معه ممرضة ألمانية لتسهر على رعايته، حاول الرئيس مبارك أن يشرح للطبيب أن هناك ممرضات مصريات على أعلى مستوى لكن الطبيب الألماني أصر على موقفه. الممرضة الألمانية التي جاءت مع الرئيس مبارك اسمها داجمار ميزنبرج، تجاوزت الستين من عمرها لكنها في غاية النشاط والدقة. تم تخصيص حجرة لها في استراحة شرم الشيخ بجوار الجناح الرئاسي. صارت داجمار تدخل على الرئيس عدة مرات يوميا لتعطيه الدواء في مواعده وتجري قياس الضغط وتأخذ عينات التحاليل لترسلها إلى المعمل. أمس في الساعة الرابعة بعد الظهر كان الرئيس مبارك جالسا إلى مكتبه وقد ارتدى ثيابا بسيطة وأنيقة: حذاء رياضيا مريحا و«بنطلون رصاصي» وقيمصا أبيض بكم طويل. كان مستغرقا تماما في قراءة تقرير رفعه إليه رئيس الوزراء، فجأة شم الرئيس رائحة غريبة. رائحة جميلة نفاذة تشبه رائحة المسك ظلت تسري شيئا فشيئا في أنحاء الجناح حتى توقف الرئيس مبارك عن القراءة ونهض من مكانه ليكتشف مصدر هذه الرائحة.. عندئذ حدثت مفاجأة أخرى، فقد رأى الرئيس مبارك أمامه غمامة كأنها سحابة كثيفة من البخار ظلت تمتد حتى حجبت الرؤية. بعد لحظات انقشعت الغمامة ونظر الرئيس مبارك إلى المقعد المواجه له فلم يصدق عينيه. كان الرئيس جمال عبد الناصر جالسا أمامه بهدوء وهو يتسهم.. تغلب الرئيس مبارك على دهشته وقال:

- أهلا وسهلا يا فندم.

كان عبدالناصر شابا في الثلاثين وكان وجهه نظرا رائقا. ابتسم وقال:

- أهلا بك يا سيادة الرئيس مبارك.

- لا يا فندم.. أرجو أن تناديني باسمي المجرد. لن أنسى أبدا أنني خدمت تحت قيادة سيادتكم.

- ما زلت متواضعا كما عهدتك يا أخ حسني. لكنك رئيس مصر منذ ٣٠ عاما، وهذا يفرض علينا احترامك ويفرض عليك أيضا حسابا قد يكون عسيرا.

أطلق عبد الناصر ضحكة خافتة لم يتجاوب معها الرئيس مبارك لكنه قال بلطف:

- تحب سيادتك تشرب حاجة؟!؟

- لا شكرا. في المكان الذي جئت منه لدينا مشروبات رائعة لا تعرفونها أنتم هنا.

- هل أنت في الجنة يا فندم؟!؟

- هذه أشياء لا أستطيع أن أصرح بها، لكنني والحمد لله أعيش هناك سعيدا راضيا. لا يكدر صفوي إلا ما يحدث في مصر. يا أخ حسني لقد زرتك من قبل وفي كل مرة نتفق على أشياء لكنك لا تنفذها.

- أرجوك لا تغضب مني يا فندم. كثيرا ما تكون الظروف أقوى من الإنسان.

- نحن في العالم الآخر نتابع ما يحدث في مصر بالتفصيل. لقد انتهزت فرصة ذكري وفاتي التي ستحل غدا واستخرجت تصريحاً لزيارتك. لدي ما يجب أن أقوله لك.

- تفضل. إني أستمع إليك.

في تلك اللحظة سُمع طرق خفيف على الباب فبدأ التردد على وجه الرئيس مبارك لكن عبد الناصر ابتسم وقال:

- لا تقلق. لن يراني أحد سواك.

دخلت الممرضة داجمار وحيث الرئيس مبارك وأعطته حبة دواء بلعها مع رشفة ماء ثم انصرفت.. تطلع الرئيس مبارك إلى عبد الناصر الذي قال:

- مصر في رأيي لم تمر قط بفترة مثل الفترة الحالية. فقر وبطالة وفساد ومهانة، الإنسان المصري فقد كرامته داخل بلاده وخارجها.

قاطعته الرئيس مبارك قائلا:

- هذا كلام جرائد المعارضة يا فندم.

نهض عبدالناصر من مقعده وبدأ يتكلم بحماس:

- بل هذه الحقيقة. نحن في العالم الآخر نتابع كل ما يحدث.. نصف الشعب المصري تحت خط الفقر يا أخ حسني. ملايين المصريين يعيشون في ظروف غير آدمية بالمرّة. منذ أسابيع صعد إلينا شاب بريء من الإسكندرية اسمه خالد سعيد ضربه مخبران من الشرطة حتى هشما دماغه تماما. هل أصبح دور الدولة قتل المصريين؟! هل أحدثك عن المصريين الذين استشهدوا في القطارات المحترقة والعبّارات الغارقة والبيوت المنهارة، الذين ماتوا من المبيدات المسرطنة والماء الملوث بالمجاري؟ هل تعلم أن عدد هؤلاء الشهداء أكبر من عدد شهداء مصر في حروبها جميعا؟

- كل عهد له إيجابيات وسلبيات.

- لم يحدث من قبل في تاريخ مصر أن مات المواطنون وهم يتنازعون على رغيّف خبز أو أنبوبة بوتاجاز.

بدا التوتّر على وجه الرئيس مبارك وقال:

- يا فندم نحن نبذل مجهودا كبيرا لكن الزيادة السكانية المتزايدة تقضي أولا بأول على آثار التنمية.

- هذا غير صحيح. في ظل الإدارة الجيدة يمكن للزيادة السكانية أن تتحول إلى عامل إيجابي يساعد التنمية كما حدث في الصين والهند.

ساد الصمت من جديد، ثم قطعه عبد الناصر قائلا:

- يا أخ حسني كيف توزعون أرض مصر على رجال الأعمال بالأمر المباشر؟!
أليست هذه أرض مصر الغالية التي قاتلت أنا وأنت دفاعا عنها؟!
- نحن نحاول جذب الاستثمارات بكل الطرق.

- لماذا لا تكون الاستثمارات مبنية على قواعد شفافة وعادلة؟! هل هناك بلد في العالم يوزع أرضه مجانا على الأفراد؟! اسمع يا أخ حسني.. يجب أن أختصر كلامي لأن الوقت ضيق.

- يا فندم ابق معي قليلا. أنا فعلا سعيد بلقائك.

- أشكرك لكنني في الواقع أنزل من العالم الآخر بتصريح محدد المدة.. يا أخ حسني.
كيف تقبل أن تورث حكم مصر إلى ابنك جمال؟!!

- من قال ذلك؟! هذا كلام الناس المغرضين يا فندم.. جمال ابني مواطن مصري..
أليس من حقه أن يمارس حقوقه السياسية؟!!

- من حقه طبعا بشرط أن تكون الحقوق السياسية متوافرة للمصريين جميعا.. في ظل التزوير والتعذيب وقانون الطوارئ والتعديلات الدستورية الأخيرة التي استحدثتها يا أخ حسني. فإن ترشيح ابنك جمال سيؤدي حتما إلى توريث الحكم.

ابتسم الرئيس مبارك وتطلع إلى عبد الناصر بنظرة ذات مغزى وقال:

- اسمح لي يا فندم. قانون الطوارئ وتزوير الانتخابات والاعتقال والتعذيب. كلها أشياء ليست من اختراعي.

- كانت هذه أخطاء الثورة فلماذا تصر على تكرارها؟! ولماذا لا تأخذ من الثورة إلا سلبياتها؟! أنا مندهش جدا من نوعية المسؤولين الذين تختارهم.. من أين تأتي بهم؟! هل يعقل أن تتورط جريدة الأهرام في تزوير صورة تجمع زعماء العالم لمجرد أن تظهر أنت في المقدمة؟! العالم كله يضحك علينا..

- يقولون إنهم أرادوا أن يصنعوا صورة تعبيرية.

ضحك عبد الناصر عاليا وقال:

- تعبيرية؟! ما هذا الكلام الفارغ؟! ألا يخجل هؤلاء من أنفسهم؟! يا أخ حسني لن أطيل عليك.. خذ..

أخرج عبدالناصر ورقة مطوية وأعطها للرئيس مبارك قائلاً:

- هذه عريضة كتبها إليك زعماء مصر من العالم الآخر. وقعوا عليها جميعاً بدءاً من أحمد عرابي حتى مصطفى النحاس.

- ماذا يقولون في هذه العريضة؟

- أحب أن تقرأها بنفسك.. إنهم يؤكدون أن مصر قد وصلت إلى الحضيض في كل المجالات ويطالبونك بتطبيق الإصلاح الديمقراطي فوراً.

- إن شاء الله.

- سأعتبر ذلك وعداً منك.

. ابتسم الرئيس مبارك ولم يرد، بينما تقدم عبد الناصر نحوه وصافحه بحرارة قائلاً:

- يجب أن أنصرف الآن. مع السلامة.

ظهرت الغمامة من جديد وحجبت عبدالناصر ولما انقشعت كان قد تلاشى، بينما راحت رائحة المسك تفوح بقوة.. ظل الرئيس مبارك جالساً وعلى شفثيه الابتسامة التي ودع بها عبد الناصر. طرقت الممرضة داجمار الباب ثم دخلت وقالت:

- سيادة الرئيس. يجب أن أقيس الضغط.

مد الرئيس مبارك ذراعه اليسرى وشمر قميصه وبدأت داجمار تقيس الضغط.

بينما ظلت الورقة التي تركها عبد الناصر مطوية أمامه لم يفتحها.

الديمقراطية هي الحل.

مصير إبراهيم عيسى

في الثمانينيات، تقدمت للحصول على بعثة دراسية للولايات المتحدة، وكان من ضمن الشروط اجتياز امتحان اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية (المعروف بالتوفل).. أدت الامتحان في قاعة إيوارت بالجامعة الأمريكية، التي اكتظت عن آخرها بأطباء ومهندسين شبان تقدموا مثلي لأداء الامتحان من أجل الفوز بالبعثة.. في ذلك اليوم، سألت كل من قابلتهم في القاعة إذا كانوا يريدون البقاء في الولايات المتحدة لو أتاحت لهم الفرصة، كانت الإجابة نعم مؤكدة، بل قال كثيرون إنهم يريدون الخروج من مصر إلى أي بلد.

فكرت آنذاك كيف أن خسارة مصر فادحة في أبنائها. إن هؤلاء الأطباء والمهندسين تحتاج مصر إليهم بشدة لكنهم بمجرد أن يتموا تعليمهم يهاجرون منها إلى بلاد أخرى. قادني ذلك إلى سؤال آخر: لماذا يرغب هؤلاء الشبان في الفرار من مصر؟ الفقر ليس السبب؛ لأنهم يستطيعون بقليل من الصبر والجهد أن يعملوا في مصر بأجور معقولة، كما أنهم في الغرب كثيرا ما يضطرون إلى العمل في مهن بسيطة لا تتفق مع الشهادات التي يحملونها.

إن السبب الأصلي في هجرة هؤلاء هو الإحباط. فقدان الإحساس بالعدالة لأن الأوضاع في مصر مقلوبة: الأسباب في مصر غالبا لا تؤدي إلى النتائج. الاجتهاد ليس أبدا شرطا للتقدم والكفاءة ليست أبدا معيارا للحصول على وظيفة جيدة، بل إن صناعة الثروة لا علاقة لها غالبا بالنمو والاجتهاد. كل ما تحصل عليه في البلاد الديمقراطية

باجتهادك وأحقيتك تستطيع أن تحصل عليه في مصر بعلاقاتك وشطارتك، وكل ما يؤهلك هناك للترقي لا يكفي في مصر إطلاقا لكي يدفعك للأمام. بل على العكس، إذا كنت موهوبا في مصر فأنت في مشكلة كبرى، وسيكون وضعك أفضل لو كنت عاديا أو حتى خائبا وبيدا، أو لا لأن النظام مصمّم أصلا للعاديين فهو يضيق بالنوابغ، وثانيا لأن مستقبلك أولا، وأخيرا يتوقف على علاقاتك وليس استحقاقك.

إن الموهبة في مصر تشكل عبئا على صاحبها وتثير عليه الضغائن والأحقاد وتجعل الكثيرين يتطوعون لتدميره.

إذا كنت موهوبا في مصر فعليك أن تختار بين ثلاثة طرق: إما أن تهجر إلى بلاد ديمقراطية تحترم المواهب وتقدر الكفاءة فتعمل بجد وتتقدم كل يوم حتى تصبح مثل أحمد زويل ومحمد البرادعي ومجدي يعقوب وأمثالهم، وإما أن تسلم موهبتك لنظام الاستبداد وتقبل أن تكون خادما له وأداة للقمع والظلم والتدليس على المصريين. وإما أن تقرر الاحتفاظ بشرفك؛ عندئذ سيتظرك مصير إبراهيم عيسى.

إبراهيم عيسى واحد من أكثر الصحفيين المصريين موهبة وإخلاصا وشجاعة. استطاع بموهبته الساطعة، بدون إمكانات تقريبا، أن يصنع جريدة الدستور لتكون علامة فارقة في الصحافة المصرية والعربية، وهو شأن الأساتذة الكبار لم يكتف بإنجازه المهني وإنما رأى من واجبه أن يرعى المواهب الشابة فقدم في الدستور عشرات الأسماء، كلهم جاءوا إليه صغارا فأحبهم وشجعهم وعلمهم الطيران حتى حلّقوا عاليا في سماء الصحافة المصرية. لو أن إبراهيم عيسى ظهر في بلد ديمقراطي لكان الآن يعيش ملكا متوجا تقديرا لنبوغه وعمله. لكنه للأسف في مصر، حيث لا يحتمل نظام الاستبداد أبدا أن تكون موهوبا وشريفا في نفس الوقت.

لم يكن إبراهيم عيسى معارضا للحكومة، وإنما كان معارضا للنظام. لم يكن يشن الحملات ضد المسئولين عن الصرف الصحي والتليفونات، وإنما كان يوجه نقده إلى رأس النظام شخصا.. كان يطالب بتغيير ديمقراطي حقيقي. بانتخابات نظيفة وتداول السلطة، وكان يقف بصلافة ضد توريث الحكم من الأب إلى الابن، وكان مصر صارت

مزرعة دواجن. نجح إبراهيم عيسى في أن يجعل من الدستور مدرسة صحفية كبرى
وبيتا كبيرا يتسع للوطنيين جميعا.

كل مصري لحق به ظلم كان يجد الدستور إلى جانبه، وكل كاتب يمنع له مقال
في أي جريدة يستطيع فوراً أن ينشره في الدستور. كانت الدستور جريدة المصريين
جميعا، تدافع عن الحق بلا خوف ولا حسابات. وقد حاول النظام إسكات عيسى
بكل وسيلة.

جربوا معه كل الطرق.. أنهكوه بمحاكمات عبثية وقضايا تافهة وروعوه وهددوه
بالحبس لأنه جرؤ على السؤال عن صحة الرئيس مبارك ثم قرروا العفو عنه في اللحظة
الأخيرة. حاولوا شراءه عن طريق تكليفه بتقديم برامج تدر عليه دخلا، وكان ظنهم أنه
سيعمل حسابا لأكل عيشه فيصمت لكن الأيام أثبتت أن ضميره غير قابل للشراء.

ظل إبراهيم عيسى قابضا على جمر الحق، يقول دائما ما يعتقدده ويفعل دائما ما
يقوله. ومع ازدياد الضغوط الشعبية والدولية المطالبة بالتغيير الديمقراطي في مصر
ارتبك نظام الحكم وتوتر. أصبح إبراهيم عيسى أكبر من طاقة النظام على الاحتمال.
هنا تم اعتماد خطة محكمة لتدمير إبراهيم عيسى سرعان ما تابعت حلقاتها الواحدة
تلو الأخرى، ظهر في الأفق رجل اسمه السيد البدوي لا نعلم عنه شيئا إلا أنه ثري
وصاحب قنوات الحياة التلفزيونية، مما يدل على أنه يتمتع برضا كبار المسؤولين في
النظام.

بدأ البدوي ينفق أموالا طائلة حتى فاز بزعامة حزب الوفد، ثم أنفق أموالا أخرى
حتى دفع حزب الوفد إلى الاشتراك ككومبارس بأئس في مسرحية الانتخابات المزورة
المقبلة، كان هذا أول هدف حققه البدوي للنظام ثم جاء الهدف الثاني.. فجأة، رأينا
السيد البدوي يشتري جريدة الدستور ويؤكد منذ اللحظة الأولى أن خطها السياسي
لن يتغير أبدا وأن مبدأه دائما فصل الإدارة عن التحرير.

ثم ظهر مع البدوي مالك آخر اسمه رضا إدوارد، وهو شخص لا علاقة له بالصحافة
من قريب أو بعيد. أدى الشريكان مهمتهما بحرفية عالية، فالسيد إدوارد يتحدث بخشونة،

ويجاهر دائما بولائه للنظام أما السيد البدوي فهو مبتسم بشوش يوزع كلماته الحلوة وأحضانته وقبلاته على الجميع. لكن الخطة الموضوعية يتم تنفيذها بدقة.

في أول يوم تنتقل فيه ملكية جريدة الدستور رسميا إلى السيد البدوي يكون أول قرار يتخذه. إقالة إبراهيم عيسى بطريقة متعسفة ومهينة.. بعد ذلك كان كل شيء محسوبا بدقة.. الصحفيون الشبان الذين ذهلوا وهم يرون البدوي ينكل بأستاذهم فاحتجوا واعتصموا.

هؤلاء مشكلتهم هينة، سيكتب لهم البدوي عقودا جديدة برواتب جيدة تجعلهم ينسون ما حدث.. أما نقابة الصحفيين فقد وجدت نفسها أمام واقعة غير مسبوقة في الصحافة المصرية. أعضاء مجلس النقابة أخذوا الأمر بجدية وطلبوا بعودة إبراهيم عيسى إلى عمله لأن فصله بهذه الطريقة تعسفي وغير شرعي.. هنا جاء دور نقيب الصحفيين السيد مكرم محمد أحمد، الذي هو من كبار المادحين للرئيس مبارك والمشيدين بحكمته وإنجازاته، راح النقيب وجاء، ثم صعد درجات السلم ونزل عليها، ثم عقد اجتماعات مطولة خرج بعدها لينصح إبراهيم عيسى باللجوء إلى القضاء للحصول على حقه (يا له من دور نقابي فعال).. هكذا تم إنجاز الهدف بإقالة إبراهيم عيسى من رئاسة تحرير الدستور التي صنعها بفكره وجهده.. وتبين بوضوح أن السيد البدوي ورضا إدوارد ليسا إلا آخر طبعة من رجال النظام. السؤال هنا: كل هذه الخطط والتكتيكات والملايين المهذرة من أجل التخلص من كاتب موهوب شريف لا يملك إلا أفكاره وقلمه؟ لماذا لا يوظف النظام كل هذا الجهد من أجل إنقاذ ملايين المصريين من الحضيض الذي يعيشون فيه؟ لقد انتهت جريدة الدستور لكنها دخلت تاريخ مصر كتجربة صحفية ووطنية عظيمة.

أما إبراهيم عيسى فقد نجحوا في إقالته من رئاسة تحرير الدستور، لكنهم لن يستطيعوا أبدا إزاحته من لوحة الشرف التي تحفظ فيها مصر أسماء أبنائها الشرفاء المخلصين.. شيء واحد لم ينتبه إليه السيد البدوي والذين رسموا له الخطة. أن إبراهيم عيسى الذي صنع جريدة الدستور قادر على صناعة عشرات الجرائد الأخرى،

وأن تيار التغيير في مصر سينتصر بإذن الله لأنه يدافع عن الحق والعدل، بينما يدافع
أتباع النظام عن الظلم والقمع والشر. مصر قد نهضت ولن يستطيع أحد، مهما يكن،
أن يعطلها عن المستقبل.
الديمقراطية هي الحل.

لهذا يتقدمون ولهذا نتخلف

أكتب هذا المقال وأنا معلق بين السماء والأرض في الدور السابع عشر من فندق كروان بلازا في وسط مدينة شيكاغو. أتطلع من الشرفة فأرى ناطحات السحاب العملاقة وشبكة الطرق السريعة الكثيفة المتقاطعة. أرى شيكاغو التي عشت فيها وتعلمت واكتشفت عالما إنسانيا جديدا ومثيرا كتبت عنه في رواية تحمل اسمها. منذ خمسة وعشرين عاما بالضبط، حصلت على درجة الماجستير في طب الأسنان من جامعة إلينوي في شيكاغو.

هذا العام فوجئت بإدارة جامعة إلينوي تهنئي بالحصول على جائزة الإنجاز لهذا العام.. جائزة الإنجاز هي أكبر جائزة تمنحها الجامعة لخريجها، وهي تمنح لخريج الجامعة الذي يحقق إنجازا استثنائيا فريدا على المستوى الوطني أو العالمي. من ضمن ستمائة ألف خريج أتموا دراستهم في جامعة إلينوي لم يفز بالجائزة إلا عدد قليل من الخريجين. أنا الفائز رقم ٤٣ في تاريخ الجامعة وأول مصري وعربي ينال هذا الشرف. الحمد لله.

كم أحسست بالفخر وأنا أسمع اسم مصر العظيمة يتردد في أروقة واحدة من أكبر الجامعات الأمريكية.. أعدت لي إدارة الجامعة برنامجا احتفاليا رائعا: اصطحبوني في جولة في أنحاء شيكاغو، رأيت الشوارع التي مشيت فيها وجلست في الأماكن، التي ترددت عليها من ربع قرن.. بل إنني رأيت سكن الطلاب الذي أقمت فيه فوجده كما هو وتطلعت إلى شرفة الحجرة التي كنت أسكن فيها. يا الله. هل كنت أتصور وأنا أستذكر دروسي في هذه الشرفة أنني سأعود بعد ربع قرن لأحصل على جائزة الإنجاز

من الجامعة.. في اليوم التالي ذهبت لأزور كلية طب الأسنان، وجدت عميد الكلية د. بروس جراهام في انتظاري ومعه مساعده د. فالتينو ود. بايك، صحبوني في جولة في كلية طب الأسنان، التي درست فيها فانهمرت على ذهني الذكريات.

هنا العيادة التي كنت أعمل فيها، وهنا المعمل الذي أجريت فيه أبحاث الماجستير. أطلعني العميد بالتفصيل على التطور المدهش الذي أدخله على الكلية لتكون دائما مواكبة للتطور العلمي. الأجل من كل ذلك: قامت إدارة الجامعة بالبحث عن أساتذتي، الذين درسوا لي منذ خمسة وعشرين عاما ودعتهم للحضور، دكتور ديل أيزنمان ودكتور عبد المنعم زكي ودكتور دينيس ويبر. تأثرت بشدة لما رأيتهم.

لن أنسى ما حييت فضل هؤلاء الشيوخ الأجلاء.. علموني وقاموا برعايتي وأنا طالب مغترب بلا حول ولا قوة وساندوني حتى تخرجت وها هم الآن، بالرغم من تقاعدهم وتقديمهم في السن، يتكبدون المشقة ويحرصون على الحضور للمشاركة في الاحتفال بحصولي على الجائزة.. عقدت لي إدارة الجامعة ندوة تحدثت فيها عن الأدب العربي امتلأت فيها قاعة المكتبة عن آخرها، واشتركت مع الحاضرين في نقاش ثقافي وسياسي ثري وممتع. بالأمس أقيم الاحتفال الكبير لتسليم الجائزة.

أمام عشرات المدعوين الأمريكيين أشاد رئيس جامعة إلينوي بما اعتبره إنجازا استثنائيا حققته في الأدب، وأكد أن الجامعة فخورة بي باعتباري أحد أبنائها ثم نادى على اسمي لأتسلم الجائزة فضجت القاعة بالتصفيق. قلت كلمة قصيرة أكدت فيها أنني مدين لجامعة إلينوي بما حققته من نجاح لأنني تعلمت فيها أن العمل المنتظم الشاق هو الطريق الوحيد للإنجاز.. قلت لهم إنني حصلت على جوائز أدبية دولية كثيرة، لكن هذه الجائزة لها فرحة خاصة لأنها من جامعة إلينوي التي تعلمت فيها، كأنني أنال التقدير من أفراد أسرتي.. بعد الاحتفال جاء الجميع لتهنئتي فسألت المسؤولين في الجامعة كيف يتم اختيار الفائز بجائزة الإنجاز؟! أخبروني بأنه توجد إدارة خاصة لمتابعة الخريجين في كل كلية.

وعندما تكتشف أن أحد الخريجين قد حقق إنجازا مرموقا فإنها تطرح اسمه كمرشح فيتم التصويت عليه أولا داخل الكلية ثم بعد ذلك يتم التصويت على مستوى الجامعة،

وبالتالي تكون المنافسة بين أسماء مرشحين عديدين من كليات مختلفة، ومن يفز بأغلبية الأصوات يحصل على الجائزة. سألتهم: لماذا تهتم جامعة إلينوي بمتابعة نشاط خريجها، وكثيرون منهم يعيشون في بلدان بعيدة، وقد انقطعت علاقتهم بالجامعة منذ فترة طويلة؟! كانت الإجابة: إن علاقة الجامعة بخريجها لا يجب أن تنقطع أبداً، فكل من تخرج في إلينوي أصبح عضواً في أسرة الجامعة، وكل إنجاز يحققه يحسب للجامعة ويجب أن تفخر به. عشت أياماً من السعادة حتى جاءني من مصر أخبار مؤسفة: طالبة في جامعة الأزهر فرع الزقازيق، رأيت صورتها فوجدتها فتاة مصرية ودیعة محجبة مثل ملايين البنات المصريات. ذهبت لتتلقى العلم في جامعته فطلب منها ضابط الأمن تفتيش حقيبتها فرفضت. فإذا بسيادة النقيب ينهال عليها بالضرب المبرح. جلدها بالخرطوم وشفعها ولكمها وراح يركلها بكل قوته في بطنها.

لا أفهم ما ذنب الفتاة المسكينة حتى تتعرض لهذا الاعتداء الوحشي وبأي حق يضرب حضرة الضابط بهذه القسوة بتنا ضعيفة لا تملك الدفاع عن نفسها؟! ولو صح ما قالت فإنه لم يكتف بهذا الاعتداء بل إنه منع سيارة الإسعاف من نقلها إلى المستشفى حتى تدهورت حالتها، وأصيبت بنزيف داخلي ما زالت تعالج من آثاره.. ما فعله النقيب لو تم إثباته في تحقيقات النيابة العامة يشكل عدة جرائم في قانون العقوبات المصري، وكلها مسجلة بالصوت والصورة على فيديو موجود على مواقع الإنترنت.. لكنك تعلم يا عزيزي القارئ، كما أعلم، أن هذا الضابط لن يحاسبه أحد أبداً بل على العكس، ربما تتم ترقبته مكافأة له على الاعتداء على الطالبة.. الأغرب من هذا أن رئيس جامعة الأزهر قال كلاماً يساند فيه الضابط في اعتدائه على الطالبة.

لا يمكن هنا أن أمنع نفسي من المقارنة: جامعة إلينوي، تتابع بدقة نشاط خريجها في كل أنحاء الدنيا فتكافئ من ينجح منهم، وتحفل بهم وتعتبرهم أبناءها الذين ربتهم وعلمتهم، أما جامعة الأزهر، أعرق جامعة إسلامية في العالم، فإن ضابط الأمن فيها يعتدي على طالبة بطريقة وحشية، ويمنع إسعافها فيوافق في ذلك رئيس الجامعة. ما الذي يصنع هذا الفارق الرهيب في علاقة الجامعة بطلابها. الإجابة كلمة واحدة: النظام السياسي.. في جامعة إلينوي يتم اختيار رئيس الجامعة عن طريق نظام صارم من الانتخابات من لجان مختلفة، بعد ذلك تتم متابعة أداء رئيس الجامعة من لجنة

متخصصة تكتب تقريراً سنوياً عن أخطائه، وتستطيع أن تقيله في أي لحظة. جامعة إينوي مستقلة تماماً في إدارتها عن التأثير الحكومي. لا يستطيع الرئيس أوباما نفسه أو سواه أن يقيل رئيس الجامعة لو أراد.

رئيس جامعة إينوي يعمل من أجل العلم، وهو في خدمة الأساتذة والطلاب، أما رئيس جامعة الأزهر فلا يتم تعيينه إلا بعد موافقة الأمن، ويستطيع تقرير أمني واحد أن يطيح به من منصبه، ولو أنه اتخذ موقفاً جاداً لمساندة الطالبة المعتدى عليها لتمت إقالته فوراً.. النقيب يعلم أنه أقوى بكثير من رئيس الجامعة، وهو شأن كل المسؤولين عن الأمن في مصر مطلق اليد تماماً في ضرب المصريين وإهانتهم ما دام ذلك يؤدي إلى بقاء الحاكم في السلطة، بل إن استعمال العنف مع المعارضين هو الطريق الأكيد للترقي. ما زلنا نذكر كيف أدخل البعض البلطجية إلى جامعة عين شمس عندما كان رئيساً لها، ودفعهم للاعتداء على الطلاب بالسنج والمطاوي، وكانت النتيجة حصوله على منصب أعلى مكافأة له على تفانيه في خدمة النظام.. الجامعة في البلاد الديمقراطية تحرز تقدماً علمياً يؤدي إلى نهوض البلد كله.

أما الجامعة في مصر فهي تتخلف وتتدهور كل يوم لأن رئيس الجامعة لا يهتم العلم في قليل أو كثير. كل ما يهتمه إرضاء أجهزة الأمن وإثبات الولاء للرئيس والنظام. الفرق بين ما حدث في جامعة إينوي وما حدث في جامعة الأزهر. هو الفرق بين بلد السلطة فيه للشعب والسيادة فيه للقانون. وبلد السلطة والسيادة فيه لشخص الحاكم فقط.. أما الشعب فلا كرامة له ولا حقوق.

الديمقراطية هي الحل.